

دور المنهج الاستبداليّ في وصف العربيّة وتقعيدها

إعداد

وليد حسين محمد عبد الله

إشراف

الأستاذ الدكتور نهاد الموسى

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربيّة وآدابها

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

كانون ثاني، ٢٠٠٢م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ ١٤ / ١ / ٢٠٠٢ م

التوقيع

أعضاء المناقشة



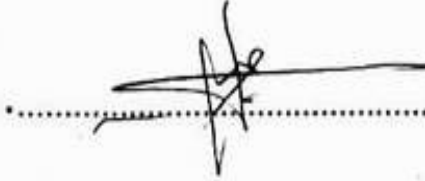
أ.د. نهاد ياسين موسى رئيساً



د. وليد إبراهيم سيف عضواً



د. عبد الله عنبر عضواً



د. عبد الحميد السيد عضواً

بسم الله الرحمن الرحيم

(رب اشرح لي صدري، ويسر لي أمري، واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي)

"من سلك طريقاً يلتمس به علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة".

قال العماد الأصفهاني:

"إني رأيت أنه لا يكتب أحد كتاباً في يومه ... إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن .. ولو

زيد هذا لكان يستحسن .. ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أجمل

العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر".

- لا يطمع المرء أن يجتنب لُجَّتَهُ بالقول ما لم يكن جسراً له العملُ

"أبو تمام"

-تريدين إدراك المعالي رخيصةً ولا بدّ دون الشَّهد من إيرِ النَّحْلِ

" أبو الطَّيِّب المتنبّي "

الإهداء

إلى من حملتني وهناً على وهن، إلى العطاء والحب والحنان، إلى من تابعت مسيرة البحث معي ليلاً ونهاراً وعانت حتى وصلت إلى النهاية، رافعة يديها بالدعاء لي بالنجاح والتوفيق ونيل المراد.

أيها النابض بالحب أبداً ... والحامل عني تعب هذه السنين الطويلة ... أيها السرير الدافئ ... لأحلامي التي لا تنتهي ...

يا قلب أمي

إلى مقامك الرفيع .. أرفع هذه الكلمات

إلى من كان سبباً في وجودي، ومنحني فرصة العلم والبحث والتقصي، ولم يمنعني من تحقيق آمالي، بل كان الدافع والمشجع لي على الدوام مفاجئاً من حوله بصنيعه هذا، موصياً لي بالصبر والصلاح أينما حللت أو ارتحلت .

إلى والدي الحبيب

إلى من تحمّل معي اللحظات الصعاب

أخوتي الأعزاء

إلى النور الذي ينير دربي .. إلى القلب الذي يمدني بالصبر والتحدي .. إلى الأريج الذي يملأ دربي عبقاً وأملاً ...

إلى سوزان

إلى درة الأساتيد .. الدكتور نهاد الموسى نصر الله وجهه وأدام عليه وأدام عليه عزّه، أنكره إذ جعلني تلميذه المدلل وهو يصبر على سذاجاتي متقبلاً للرأي مني بهمة العلماء، وجلد الشيوخ الأجلاء.

عرفان

بعد أن من الله علي بإتمام هذا البحث، أشعر هناك من يطوق عنقي بأفضاله، فأوقن أن الواجب يفرض علي أن أعترف لكل ذي فضل علي بفضلته.

وأول من أتوجه إليه بشكري وامتناني وتقديري - بعد الله سبحانه ذي الفضل والوجود والإحسان- هو أستاذي وشيخي الأستاذ الدكتور نهاد الموسى، الذي تفضل بالإشراف على هذه الدراسة، ورعايتها مذ كانت فكرة تجول في الذهن، إلى أن غدت حبراً يسود هذه الصفحات.

فقد كان لآرائه السديدة، وتوجيهاته الدائمة، فضلٌ ما كان لي غني عنه، والله أسأل أن يجعلني وعملي هذا في ميزان حسناته يوم القيامة، وأن يحفظه ذخراً لدارسي العربية.

كما أتوجه بالشكر للأساتذة الفاضلين: الدكتور وليد سيف والدكتور عبد الله عنبر والدكتور عبد الحميد السيد، الذين تفضلوا علي بقبول مناقشة هذه الدراسة، لتقويم اعوجاجها، وإصلاح مفسدها، وسد ثلومها، وتشذيب نتوئها، فجزاهم الله عني خير الجزاء. وأتوجه بالشكر الجزيل، وعظيم الامتنان للأستاذ الدكتور غالب المطلبي، بما قدمه لي من عون ومساعدة في هذا البحث.

وإلى أساتذتي الكرام في قسم اللغة العربية، بكلية آداب الجامعة الأردنية، الذين احتضنوني طالباً وباحثاً، فتعلمت على أيديهم كيف يكون البحث بحثاً، والعلم علماً، فجزاهم الله عنا عظيم الجزاء.

وفي الختام أتوجه بشكري وتقديري لكل من قدم إلى يد العون والمساعدة، مكثراً أو مقلاً، وأعانني على إنجاز هذه الدراسة، أخص بالذكر سمو الأمير رعد بن زيد الذي شرفنا بحضور هذه المناقشة، فهو كما عهدناه دائماً أباً للمكفوفين وراعياً لذوي الاحتياجات الخاصة، في ظل صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم، حفظه الله ورعاه.

المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة
د	الإهداء
هـ	عرفان
و	المحتويات
ك	<u>ملخص</u>
١	<u>البيانات التمهيدية</u>
٢	١- فاتحة - في الصورة العامة للبحث
٣	٢- النّظير - في البحوث المناظرة
٤	٣- الآخر
٤	٤- الأطروحة - (في المنطلق والمنهج)
٥	٥- الأطروحة - (في توثيق المادة المرجعية)
٦	٦- الأطروحة - (في الشّكل والبناء)
٨	<u>الفصل الأول: المنهج الاستبدالي الأطر النظرية</u>
٨	توطئة
٨	اللغة أولاً
٨	في مصطلح الاستبدال
٩	العلاقات الأفقية التركيبية والعلاقات العمودية الاستبدالية
٩	المنهج الاستبدالي .. الحد والمصطلح
١١	مناقشة ونظر
١٢	<u>المبحث الأول: المنهج الاستبدالي .. الحد والصيرورة</u>
١٢	المطلب الأول: صيرورة مصطلح الاستبدال في الدّرس اللساني الحديث
١٢	ثنائية العلاقات الأفقية التركيبية والعلاقات العمودية الاستبدالية
١٤	الاتجاه الشكلي: نموذج بلومفيلد اللغوي
١٦	المنهج التوزيعي
١٦	الاتجاه الشكلي الوظيفي: البنيوية الخانية

١٨	نموذج فرايز اللغوي
١٩	الاتجاه الوظيفي: مدرسة القواعد النظامية
٢٣	المطلب الثاني: مفهوم الاستبدال في رأي الباحث
٢٤	السمات والملاح المميّزة لمفهوم الاستبدال
٢٨	أقسام الاستبدال
٢٩	المطلب الثالث: أغراض الاستبدال
٣٢	<u>المبحث الثاني: في مصطلح الاستبدال عند اللسانيين الأوائل</u>
٣٢	المطلب الأول: في مقارنة الحد والمصطلح
٣٢	أولاً: التعويض
٣٣	ثانياً: الإبدال
٣٥	ثالثاً: النيابة
٣٨	رابعاً: البديل
٣٨	مناقشة ونظر
٤٠	المطلب الثاني: في مقارنة اللفظ والمعنى
٤٣	<u>الفصل الثاني: نحو استشراف الاستبدال في التصويت</u>
٤٣	<u>المبحث الأول: في مستوى الفونيمات التركيبية</u>
٤٤	أولاً: بين الفونيمات الصامتة
٤٧	ثانياً: بين الفونيمات الصائتة
٥١	مقابلة
٥٢	<u>المبحث الثاني: في مستوى الفونيمات فوق المقطعية</u>
٥٣	في التنغيم
٥٥	أولاً: في مستوى التماثل المعنوي
٥٦	ثانياً: في مستوى التنغيم التقابلي
٥٧	مظاهر التنغيم عن اللسانيين الأوائل
٦٠	في فونيمات الطويل
٦٢	<u>المبحث الثالث: في الإبدال الصوتي</u>
٦٢	المطلب الأول: في الإبدال التصريفي
٦٥	المطلب الثاني: في الإبدال اللغوي
٦٧	مقابلة
٧١	تذييل

٧١	أولاً: الإبدال بالمخالفة الصوتية
٧٢	ثانياً: في مستوى التجويد
٧٦	<u>الفصل الثالث: نحو استشراف الاستبدال في التصريف</u>
٧٧	<u>المبحث الأول: في البناء الداخلي</u>
٧٩	المطلب الثاني: في البناء الخارجي
٨٣	مقابلة
٨٥	<u>المبحث الثاني: في أبنية الأفعال</u>
٨٦	مقابلة
٨٩	<u>المبحث الثالث: في أبنية الأسماء</u>
٨٩	المطلب الأول: في مصادر الثلاثي
٩١	المطلب الثاني: في الأسماء
٩٢	مقابلة
٩٤	<u>المبحث الرابع: في الاستبدال بين الصيغ الصرفية</u>
١١٢	<u>الفصل الرابع: نحو استشراف الاستبدال في التركيب</u>
١١٢	<u>المبحث الأول: في ضوابط التمييز بين الأبنية</u>
١١٣	المطلب الأول: في ضوابط تمييز الكلم
١١٧	المطلب الثاني: في الحكم بالتنكير والتعريف
١٢٣	<u>المبحث الثاني: في بناء الجمل والتراكيب</u>
١٢٤	<u>المبحث الثالث: في الوظائف التركيبية</u>
١٢٦	في الجملة الاسمية
١٣٠	في الجملة الفعلية
١٣١	في المفعول به
١٣٢	في المفعول المطلق
١٣٥	في الحال
١٣٩	في الاستثناء
١٤٤	في الإضافة
١٤٧	في النداء
١٤٩	في النعت
١٥٢	في العطف
١٥٧	<u>المبحث الرابع في الإعراب</u>

١٦٤	<u>الفصل الخامس: نحو استشراف الاستبدال في المعجم</u>
١٦٤	<u>المبحث الأول: في العلاقات التركيبية والنظامية في البنية المعجمية</u>
١٦٥	أنواع المفردات المعجمية
١٦٥	محددات المعنى
١٦٧	معنى التضام أو الاقتران اللفظي
١٦٨	المعنى التقابلي (علاقة المجال الدلالي أو الحقل الدلالي)
١٦٩	<u>المبحث الثاني: في علاقات المعنى</u>
١٦٩	المطلب الأول: في علاقة الترادف
١٧٤	شواهد الترادف
١٧٧	مقايمة
١٨٢	المطلب الثاني: في علاقة التضمين
١٨٣	مفهوم التضمن عند اللغويين ومجال استخدامه
١٨٨	شواهد التضمين
١٩٢	<u>الفصل السادس: نحو استشراف الاستبدال في الأسلوب</u>
١٩٢	<u>المبحث الأول: في التحليل الاستعاري عند الأسلوبيين المحدثين</u>
١٩٤	النظرية الاستبدالية للاستعارة
١٩٦	الاستعارة عند رومان ياكبسون
١٩٧	الاستعارة في اللسانيات الحديثة
١٩٩	التركيب اللغوي للاستعارة
٢٠١	<u>المبحث الثاني: في التحليل الاستعاري عند الأسلوبيين الأوائل</u>
٢١٢	بنية الاستعارة وعناصرها
٢١٢	الاستعارة التصريحية
٢١٤	الاستعارة المكنية
٢١٧	<u>الفصل السابع: نحو استشراف الاستبدال في السياق اللغوي</u>
٢١٧	السياق ومخالفة ظاهر اللفظ لمعناه
٢١٨	السياق وتأرجح المقاصد
٢٢٠	السياق والحذف
٢٢٢	السياق والإشارة
٢٢٣	السياق والتنوع اللغوي

٢٢٣	صور التنوع اللغوي
٢٢٦	<u>الفصل الثامن: نحو استشراف الاستبدال في تشكيل النظرية اللسانية العربية التقليدية</u>
٢٢٦	<u>المبحث الأول: في منهج النظرية اللسانية العربية التقليدية (القياس)</u>
٢٢٧	نظرية الأصل والفرع
٢٣٠	نظرية التعليل النحوي
٢٣٢	الأخر
٢٣٥	<u>المبحث الثاني: في بنية النظرية اللسانية العربية التقليدية (نظرية العامل)</u>
٢٣٦	العوامل اللفظية والمعنوية
٢٣٨	العوامل اللفظية
٢٤٦	العوامل المعنوية
٢٤٧	<u>الخاتمة</u>
٢٥٠	<u>المصادر والمراجع</u>
	<u>المراجع باللغة الإنجليزية</u>
٢٧٦	<u>الملخص باللغة الإنجليزية</u>

ملخص

دور المنهج الاستبدالي في وصف العربية وتقعيدها

إعداد: وليد حسين محمد عبد الله

إشراف: الأستاذ الدكتور نهاد الموسى

تصدر هذه الدراسة من ملحظ مؤداه أنّ علماء العربية الأوائل كانوا يتقصّدون الموقع الوظيفي وما يستتر فيه من عناصر مطلباً أكيداً في تحليلاتهم اللغوية؛ فقد شكّل هذا المعيار ضابطاً رئيساً ومعياراً ثابتاً وجّه النظر اللساني القديم، ويسرّ للغويين تفسير الكثير من الوقائع اللغوية.

وقد انعقد البحث في هذا المطلب على محاور ثلاثة: مثل المحور الأول منها مقدمات تمهيدية أساسية عرضت الدراسة فيه للأبعاد المختلفة لمصطلح الاستبدال، فبيّنت حدّه والشروط اللازمة لانعقاده، كما بيّنت كيف يتخذ الاستبدال سبيلاً في الاتجاهات اللسانية المختلفة.

أما المحور الثاني فصور دور المنهج الاستبدالي في مستويات التحليل اللغوي فعرض لدوره في مستوى الفوينمات والمورفييمات وفي الوظائف التركيبية وفي المعجم والأسلوب.

ويرتبط المحور الثالث بالثاني ارتباطاً وثيقاً؛ فهو يمثل تجريداً للمفاهيم والصور المختلفة التي وردت في المحور الثاني؛ فقد بيّن دور المنهج الاستبدالي في وصف الظاهرة اللغوية وتقعيدها وما ينطوي عليه من تعليقات وتفسيرات وجهها الأوائل وجاء الظاهرة اللغوية، كما عرض لدور هذا المنهج في النظرية اللغوية العربية، وتشكيل هيكلها العام، وتوجيه الوسائل المتبعة التي اعتمدها الأوائل في الوصف والتقعيد.

[العودة إلى قائمة المحتويات](#)

البيانات التمهيديّة

بسم الله الرحمن الرحيم

١- فاتحة (في الصورة العامة للبحث)

أصبح كثيرٌ من الدراسات اللغوية الحديثة تعتمد في تناولها الدرسَ العربيَّ على النظريات اللغوية الحديثة على اختلاف منطلقاتها ومناهجها، وهو أمر بات مطلباً أساسياً من متطلبات البحث... ولكن هذا لا يعني طمس فضل اللسانيين الأوائل وإنكار جهودهم في وصف العربية وتقعيدها، ولا سيما أننا نجدُ كثيراً من أنظار اللسانيين المحدثين يوافق عناصر كثيرة منه ما جاء لدى النحويين العرب مصرّحين به حيناً وصادرين عنه حيناً آخر، بل يعني أن ثمة محاولة للمزاوجة بين القديم والحديث تتلّقى من وعي بالأصول والضوابط التي وضعها اللسانيون الأوائل وأقاموا عليها نظرياتهم في وصف نظام العربية وتقعيد قواعدها، وبذلك تستطيع الدراسات اللغوية العربية المعاصرة أن تستضيء بالحديث لدراسة القديم، وأن تقدّم حلولاً منهجيةً موضوعيةً لكثير من مشكلات العربية وقضاياها.

ومن هنا تحاولُ هذه الدراسة أن تستجليَ النظر في واحدة من النظريات اللسانية الحديثة في محاولة الاستفادة منها في درس ما وضعه المتقدمون وقعدوه، فهي تسعى إلى رسم صورة واضحة مفصلة لدور منهج الاستبدال في وصف الظاهرة اللغوية العربية وتقعيدها، وهي ترى أن للبحث في هذا المطلب مسوغات ضرورية قام البحث من أجلها، وهي:

- محاولة لإعادة وصف العربية التي قعدّها الأوائل من خلال معطيات منهج التحليل اللساني الاستبدالي ولا يخفى على أحد أهمية مثل هذه الدراسة، حيث أنها تفتح باباً واسعاً لوضع نظام تعليمي ميسر لدارسي العربية سواء أكانوا من أبنائها أم من غير الناطقين بها، ويجعل من الممكن وضع برنامج يمكن إدخاله إلى الحاسوب لأغراض الترجمة والتعليم.

وإننا من خلال معطيات هذا المنهج لنستطيع أن نقيم تصوّراً لـ "الاستبدال" الذي تنتظم فيه العلاقات الاستبدالية بين العناصر اللغوية في المستويات المختلفة للغة، والآلية التي يتم فيها استبدال عنصر لغوي بعنصر آخر ينتميان لنفس الموقع في التركيب اللغوي.

- التعرف على واحدة من مواطن المشابهة بين القديم والحديث، وعلى المنطلقات المنهجية المشتركة بين مقولات المتقدمين ومعطيات المحدثين، وصولاً إلى نظرية لغوية عربية تحقق بُعدي الأصالة والمعاصرة، وتخدم العربية ودارسيها، وتسهم في وضع تخطيط هيكلي مضبوط يصف النظام الذي تقوم عليه العربية وصفاً جديداً يتحرى الدقة والعلمية، وقد كان التحليل الاستبدالي ملحظاً ثابتاً في التحليل اللساني الحديث.

ولعل الناظر في كتابات القدماء ومصنفاتهم يجد صدقاً لهذا المنهج، فما تحليهم للجمل والتراكيب والإعراب الموقعي وتحليل الصيغ والمباني في كثير من وجوه تناولها إلاّ مثلاً لهذا المنهج صرّحوا بها أو تمثّلوها وصدروا عنها ضمناً.

٢- التّظير (في البحوث المناظرة)

لم أقف في مكتبتنا العربيّة على بحثٍ مُتكامِلٍ في هذا المطلب على التعيين، فلم نجد بين أيدينا من الكتب والمقالات دراسات تناولت موضوع بحثنا بشيءٍ من التفصيل والشموليّة. إلا أن ذلك لا يعني خلوّ المكتبة العربيّة من دراسات أشارت إلى هذا الموضوع إشاراتٍ جزئيةً، ووقفت عندها وقفاتٍ وصفيةً عامّة عرضت لجانبٍ من جوانبه، ونشير إلى بعض تلك الدراسات:

- نهاد الموسى، نظريّة النحو العربيّ في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ط١، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، ١٩٨٠.

ينطلق الدكتور نهاد الموسى في كتابه من مطلبٍ ضروري وهو "أن درس العربيّة من الجانب العربيّ وحده يظلّ منقوصاً، وأنه لا بُدّ لنا في هذه المرحلة من استئناف النظر أن نتبصر فيما بلغه الدرس الحديث من آفاقٍ ثم يقابل بينها وبين أصول نظرية مشابهة صدر عنها النحاة العرب وهم يصفون العربية ويضعون قواعدها. وفي الفصلين الأول والثاني عرض نهاد الموسى لأصول من النظرية البنيويّة، وأصول في نظريّة التحويل والتفريع، موضحاً إدراك النحاة لأهميّة الموقع في تحديد العلاقات البنيويّة بين المفردات والجمل التي يمكن أن تحلّ كلّ منهما محلّ الأخرى، وأخذهم بمبدأ التوزيع في تمييز أقسام الكلم، ومبدأ الاختصاص والعمل في الحروف، إذ لاحظوا تلازماً واضحاً بين الأسماء وبعض الحروف، كما أنهم أدركوا أن للجملّة بنيةً سطحيةً وأخرى عميقة من خلال ملحظي الأصل والفرع، والجملّة الكبرى والصغرى، وهو يستدل على ذلك كلّه بأمثلة دالّة واضحة.

- نوزاد حسن أحمد، المنهج الوصفيّ في كتاب سيبويه، جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٦م.

تحدث نوزاد حسن عن الاستبدال في معرض حديثه عن المنهج اللساني الوصفيّ في كتاب سيبويه، إلا أن حديثه عنه جاء جزئياً سريعاً إذ اقتصر على شواهد قليلة من كتاب سيبويه ظهر فيها البعد الاستبداليّ.

- محمود أحمد نحلة، التعريف والتّكثير بين الدلالة والشكل، مكتبة زهراء الشّرق، القاهرة، ١٩٩٩م.

تناول محمود نحلة في الفصل الثاني في الباب الثاني من هذا الكتاب دور الاستبدال في الحكم بالتذكير والتعريف كما ظهر لدى الأوائل منطلقاً من ملحظ مؤداه أن نحاة العربية - وبخاصة المتقدمون منهم - يتخذون من وضع عنصر لغوي موضع آخر في سياق محدد وسيلة منهجية للوصول إلى حكم بتعريفها أو تنكيرها، غير أنه لم يأت على حقيقة هذا الاستبدال وضوابطه مكتفياً بإيراد شواهد تؤكد على تنبّه الأوائل للاستبدال في الحكم بالتعريف والتذكير حسب.

- محمود أحمد نحله، النهج الاستبدالي في كتاب سيوييه (بحث) محمود فهمي حجازي (المحرر): فولقد يترش فيشر، دراسات عربية وسامية مهداة من أصدقائه وتلاميذه بالجامعات المصرية (مركز اللغة العربية) - كلية الآداب - جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص ١١٩ - ١٤٠.

تناول فيه الباحث بعضاً من ملامح الاستبدال لدى سيوييه دون أن ينبّه إلى حقيقة هذا الاستبدال جرياً على بحثه الأول.

٣- الآخر

أما الدراسات اللسانية الغربية فقد كان ميدانها اللغات التي كُتبت بها، وهي تقدم ملاحظ مفيدة في دراسة هذه الظاهرة، وهناك دراستان أشار إليهما نهاد الموسى في كتابه "نظرية النحو العربي... " لمستشرقين غربيين كانا قد درسا كتاب سيوييه، وهاتان الدراستان هما:

1. Carter, Michal, An Arab Grammarian of the eighth century A.D Journal of American Oriental Society, Vol. 93. N.2, April-June 1973, P. 154.
2. Mosel, Ulrike, Die Sytatische Terminologie Bei Sibawaih, Munchen, 1974, P. 13.

٤- الأطروحة (في المنطلق والمنهج)

لما كان مطلب هذه الدراسة الكشف عن دور منهج التحليل اللساني الاستبدالي في وصف العربية وتعيدها، فقد وجب على الباحث أن يمضي في استقراء ما كتبه وصنّفه الأولون، وهذا يعني أنها دراسة وصفية في جانب كبير منها، غير أنه وصفٌ يبتعد عن الوصف التقريري الذي يكتفي بوصف الظاهرة اللغوية دون أن يشغل نفسه بتفسيرها، أما منهجنا فهو وصفيٌ تفسيريٌّ.

وإذا كان السَّمَت المنهجي العام وصفيّاً؛ فإنه يتخذ من الأنظار الوصفية الحادثة مستأنساً. فيستفيد من اللسانيات التقابلية من جهة واللسانيات البنيوية والتوليدية التحويلية من جهة ثانية، ويتكى في جانب منها على اللسانيات الوظيفية.

ويسير منهج الدّرس في محورين متوازيين:

الأول: درس الاستبدال بوصفه وقائع لغوية متداولة على ألسنة أبناء العربية.

الثاني: درس نظرية الاستبدال في مستوى النّظر اللّغوي؛ أي التفسير والتعليل الذي كان مصاحباً للوقائع اللغوية؛ إذ لا نجد ظاهرة مقررة إلا وقد علّلتها الأوائل وفسّروها، فإن عزّ ذلك توّقرنا على تعليقات خاصة مما تسعفنا به اللسانيات المعاصرة.

٥- الأطروحة (في توثيق المادة المرجعية)

تعددت مصادر هذا البحث وتنوعت. فكانت موزعة بين كتب النحو واللغة قديمها وحديثها، وكتب علوم القرآن وإعرابه ومعانيه وتفسيره، وكتب اللسانيات الحديثة العربية والأجنبية، وبعض البحوث المنشورة في المجالات والدوريات المتخصصة.

وقد كان منهجي في التعامل مع هذه المصادر في هوامش البحث وحواشيه كالاتي:

(أ) عند الأخذ من كتاب مطبوع أكتفي بذكر اسم الكتاب ورقم الجزء والصفحة مرجئاً بيان المعلومات الوافية عن الكتاب إلى قائمة المصادر والمراجع لئلا أثقل الهوامش وحتى لا ألزم نفسي بما لا يلزم.

(ب) أما إذا كان الأخذ من رسالة جامعية أو بحث منشور في مجلة، فأشير عند ذكر هذا المصدر أول مرة إلى بعض المعلومات التي توضّح للقارئ أن هذا العنوان موجود في القسم الخاص به من قائمة المصادر والمراجع في آخر البحث.

أما الشواهد التي سقّتها في هذا البحث فقد توزعت بين آيات من الذكر الحكيم وأبيات من الشعر وشيء من كلام العرب وأمثالهم وبعض الأحاديث النبوية الشريفة وقد أفدت في تخريج هذه الشواهد - على قدر استطاعتي - من مسلك المحققين:

(أ) خرجت الآيات الكريمة على المصحف الشريف المطبوع على رواية حفص لقراءة عاصم بن أبي النجود وإن كان موطن الاستشهاد جارياً على قراءة أخرى غير هذه القراءة - متواترة أم شاذة - خرجت القراءة على بعض كتب القراءات وكتب التفسير التي تعنى بالقراءات والإعراب.

(ب) خرجت أبيات الشعر أولاً على كتب النحويين التي تم الاستشهاد بهذه الأبيات فيها ثم خرجتها بعد ذلك على المجموعات الشعرية وخزانة الأدب وعلى دواوين الشعراء إن كان البيت منسوباً لشاعر مطبوع ديوانه - على حد علمي - وقد أفدت كثيراً من معجم شواهد العربية للشيوخ

عبد السلام هارون ومن معجم شواهد النحو الشعرية للدكتور حنا جميل حداد الذي جعلته من مصادر هذا البحث.

- (ج) خرّجت كلام العرب وأمثالهم على المعجمات اللغوية وكتاب (مجمع الأمثال) للميداني.
(د) خرّجت الأحاديث الشريفة كلّها على بعض كتب السنن التي وردت هذه الأحاديث فيها.

٦- الأطروحة (في الشكل والبناء)

وقد تطلبت طبيعة هذه الدراسة أن تتوزعها فصول ثمانية يتقدّمها فاتحة على النحو

الآتي:

الفصل الأول: المنهج الاستبدالي (الأطر النظرية):

وهو فصل يؤسس للمنهج الاستبدالي مفهوماً ومعنىً إذ يتناول هذا المنهج وفق أنظار اللسانيات الحديثة، فيبحث مصطلح الاستبدال عند كلّ مدرسة من المدارس اللسانية، فيقابل بينها سعياً للخروج بمصطلح جامع يصف الاستبدال.

ثم يمضي المبحث الثاني لينظر في مصطلحات اللسانيين الأوائل، علّه يجد وشائج صلة أو قريبي بين الاستبدال ومصطلحات المتقدمين.

الفصل الثاني: نحو استشراف الاستبدال في التصويت:

وتناولت فيه العلاقات الاستبدالية بين الفونيمات في مبحثه الأول، والفونيمات فوق التركيبية في مبحثه الثاني، ثم أردفت ذلك مبحثاً ثالثاً نظرت فيه في الإبدال الصوتي متبعاً آيّه بتذييل نظرت فيه في الاستبدال على مستوى المخالفة والتجويد.

الفصل الثالث: نحو استشراف الاستبدال في التصريف:

ويبحث في المسلك الذي يتخذه بناء الكلمة جرياً على قانون المغايرة في مبحثه الأول ثم يمضي ليفحص أبنية فعلية واسمية اجتمعت على وجه من القياس، ولكنها وردت على هيئات من الأداء متباينة، في المبحثين الثاني والثالث ويختتم هذا الفصل بمبحث رابع يدرس المبادلة بين الصيغ الصرفية.

الفصل الرابع: نحو استشراف الاستبدال في التركيب:

وهو يدرس دور الاستبدال في ضوابط التمييز بين الأبنية في مبحثه الأول. ويتناول في المبحثين الثاني والثالث العلاقات الاستبدالية بين التراكيب في الوظائف التركيبية. وينتهي هذا الفصل بمبحث رابع يدرس النظام الإعرابي.

الفصل الخامس: نحو استشراف الاستبدال في المعجم:

ويدرس الجانب الدلالي من اللغة؛ فقد تتعدد الألفاظ وتتوحد الدلالات فيفضي إلى الترادف والتضمين.

الفصل السادس: نحو استشراف الاستبدال في الأسلوب:

ويختص بدراسة الجانب الاستعاري في اللغة، فيفصل القول في الاختيار الذي ينجم عنه الانزياح في المعنى ضارباً لذلك مثلاً توضح وتُفسر.

الفصل السابع: نحو استشراف الاستبدال في السياق اللغوي:

ويدرس الجانب البراني من اللغة فيقصد السياق مفتشاً عن عناصره الفاعلة في الحدث الكلامي وما ينضوي عن ذلك من اختيارات يتقصدّها ابن الكفاية.

الفصل الثامن: نحو استشراف الاستبدال في تشكيل النظرية اللسانية العربية التقليدية:

وهو تجريد للمفاهيم والصور المختلفة التي ورد عليها البحث في الفصول السابعة؛ فقد بين دور المنهج الاستبدالي في وصف الظاهرة اللغوية وتقعيدها وما ينطوي عليه من تعليقات وتفسيرات وجهها الأوائل وجاء الظاهرة اللغوية، كما عرض لدور هذا المنهج في النظرية اللغوية العربية، وتشكيل هيكلها العام، وتوجيه الوسائل المتبعة التي اعتمدها الأوائل في الوصف والتقعيد.

الخاتمة:

أما الخاتمة فعود على بدء؛ فتحاول أن تجلي النظر في المقاربة التي تأسس عليها هذا البحث، فتستخلص المشابهة النظرية والتطبيقية بين اللسانيات العربية واللسانيات الحديثة في ملحظ الاستبدال.

[العودة إلى قائمة المحتويات](#)

الفصل الأول: المنهج الاستبدالي الأطر النظرية توطئة اللغة أولاً في مصطلح الاستبدال

أصبح من نافلة القول أنّ النظام اللغوي يأتلف من مستويات هي: المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى النحوي، والمستوى الدلالي، والمستوى الأسلوبي، كما أصبح متعارفاً أنّ بين هذه المستويات علائق عضوية متبادلة.

إنّ وصف اللغة بأنها نظام يعني أنها عبارة عن شبكة من المعلومات النمطية التي تؤلف مخصوصاً هو النظام اللغوي، ومصطلح النظام يمكن أن يطلق على مجموعة محددة من الوحدات المرتبطة شكلياً أو دلاليّاً وتسمّى (مصطلحات أو أعضاء الكلام) وعادةً ما تكون العلاقات المتبادلة بينها محددة حيث لا يجوز أن يقع عضوان من المجموعة في مكان واحد فكلاهما يحدد معنى الآخر، حيث أن معنى أحد العضوين يتحدّد بتقابلته مع بقية العناصر^(١).

إنّ كل وحدة لغوية تتحدّد بشكل أو بآخر بمجموع السياقات التي يُمكن أن تظهر فيها. ونستطيع التعبير عن هذه الحقيقة بقولنا: إنّ كل وحدة لغوية (دون مستوى الجملة) لها خاصية التوزيع؛ فإذا كان لوحدتين لغويتين (أو أكثر) نفس مدى الظهور في السياقات، فإننا نقول إنهما متكافئان توزيعياً. وإذا لم يكن بينهما سياقات متشابهة، فإنهما يكونان عندئذٍ في توزيع تكاملي^(٢). فإذا كانت (X) تحدث في كل السياقات التي تحدث فيها (Y)، ولكن (Y) تحدث في سياقات أخرى لا تحدث فيها (X) فإنّ توزيع (Y) يتضمّن توزيع (X). وإذا كانت (Y، X) تحدثان في سياقات معينة ولكنهما (Y، X) لا يحدثان في جميع السياقات، فإننا نقول: إنّ بين (Y و X) توزيعاً متداخلاً (Overlapping Distribution).

وإذا امتحنا هذه الأمثلة: قال، كال، سال، صال، سار، زار. فإننا نجد أنّ الفونيم الأوّل في كلّ كلمة من هذه الكلمات، هو في توزيع متوازن؛ حيث أنّ كل واحدٍ منها يحلّ محلّ الآخر في نفس البيئة الصوتية، فصوت السين يحلّ محلّ القاف في سال وقال. وكذا الحال في الكاف والصاد. بيدّ أنّ هذا لا ينسحب على كلّ الأمثلة؛ ففونيم الراء في (سار وزار) لا يملك إمكانية الحدوث في جميع البيئات الصوتية؛ فهو لا يحلّ محلّ الكاف أو القاف في كَال وقال.

العلاقات الأفقية التركيبية والعلاقات العامودية الاستبدالية:

وتأسيساً على فكرة التوزيع التكاملي والمتوازي، تدخل الوحدة اللغوية مع سائر الوحدات في علاقات ذات نوعين مختلفين: علاقات عامودية (استبدالية)، وعلاقات خطية

(١) John Lyons – Introduction to theoretical Linguistics, p. 70-71.

(٢) Ibid.

(أفقية). فلو رجعنا النظر في الأمثلة السابقة لوجدنا أنّ الفونيمات (القاف والكاف، والسين والصاد) ذات علاقة استبدالية عامودية، فكلٌّ منها يحلّ مكان الآخر، وهي ذات علاقة أفقية مع الفونيم الذي يليها (الألف). وهذا يعني أنّ العلاقات الأفقية هي علاقة بين عنصرٍ حاضر في التركيب، وعنصرٍ آخر يسبقه أو يليه (بين حاضرٍ وحاضر). وأمّا العلاقات العامودية فهي علاقة بين عنصرٍ حاضرٍ في التركيب، وعنصرٍ آخر مُجتلبٍ من خارج التركيب (علاقة حاضرٍ بغائب). وهنا قد يتساءل سائل: إذا كانت العلاقة العامودية بين عنصرٍ حاضرٍ وآخر غائبٍ يحلّ محله، فما الذي يسوّغ لهذا الغائب الجديد أن يحلّ محلّ العنصر الحاضر في التركيب؟ بمعنى آخر، هل هناك مسوّغات أو ضوابط تضبط هذه الحركة العلائقية بين العناصر المستبدلة والمستبدلة؟

المنهج الاستبدالي ... الحدّ والمصطلح:

ونحاول الإجابة عن مثل هذه التساؤلات عند من صنف في مصطلحات اللسانيات فنجد المسألة تدور على ألسنتهم في صورة مصطلحين اثنين هما: (Substitution) و (Paradigmatic) فهل هذان المصطلحان مترادفان، أم هما مصطلحان متغايران؟

العلاقات النظامية (Paradigmatic) :

يعدّ ديفيد كريستال (David Crystal) العلاقات النظامية الاستبدالية (Paradigmatic Relations) من المصطلحات الأساسية في اللسانيات الحديثة وهي عنده مجموع العلاقات التي تنشأ بين العنصر اللغوي والعناصر الأخرى التي يمكن أن يحل محلها في نفس السياق في التركيب وهي تتأسس على جميع مستويات التحليل اللغوي^(١). وترتبط العلاقات العامودية النظامية بالعلاقات الخطية التركيبية وهما بدورهما يعبران عن فكرة التقابل أساس التحليل اللغوي في اللسانيات البنيوية^(٢).

وتتمثل أهمية العلاقات العامودية النظامية في إعطائنا تصوّراً للدور الذي يضطلع به العنصر اللغوي داخل أي مستوى من مستويات التركيب، فهذه العلاقات متكررة الحدوث ولها دور أساسي في التحليل اللغوي^(٣).

(١) David Crystal – Dictionary of Linguistics, p 220. Mario A. Pei – A Dictionary of Linguistics, P. 158.

R.R.K Hartmann and F.C. Stork – Dictionary of Language and Linguistics, P 161-162.

(٢) The Oxford Companion to the English Language, p. 747.

(٣) The Oxford Companion to the English language, p. 747.

كما تهيئ لنا بناء جداول أو قوائم من عناصر اللغة بشكل مرتب أو متسلسل، وتمثل هذه العناصر المنعزلة في الجداول والقوائم نموذجاً أو جدولاً تصريفاً للاختيارات التي تتطلبها السلسلة الكلامية^(١)، مما له أهمية في تعليم اللغة^(٢).

العلاقات الاستبدالية (Substitution Relation):

يعرّف شارلز هوكيت (Charles Hockett) الاستبدال بقوله إنه شكل لغوي يتم استبداله أو إحلاله محل أشكال لغوية من طبقة شكل معينة والتي تُسمى مجال البديل (Domain of the Substitute)^(٣) وهي عند ليونز مجموع السياقات التي يحل فيها عنصر مكان عنصر آخر في تلك السياقات^(٤).

ويحدّد هارتمان (Hartmann) مجال عمل العناصر المستبدلة بقوله: النموذج الاستبدالي هو تسلسل قد يكون عبارة أو جملة تحتوي على حيز (slot) يمكن ملؤه بعناصر مختلفة متنوعة:

I	Can	Buy	a	House
He		afford		Cottage
They				Bungalow

(٥)

ويبين كولنز (Collins) وظيفة هذه العناصر البديلة بقوله: يتحقق الاستبدال عندما نستبدل الشيء بشيء آخر وهو إما أن يستعمل بديلاً عن ذلك الشيء، أو يوضع موضعه ويأخذ المستبدل من المستبدل منه موقعه ووظيفته^(٦).

(١) Mario A. Pei and Frank Gaynor – A Dictionary of Linguistics, p.121.

(٢) R.R.K Hartmann and F.C. Stork-Dictionary of Language and Linguistics, P 161-162.

(٣) Charles Hockett – A Course in Modern Linguistics, P 253-254.

(٤) Lyons – Introduction to Theoretical Linguistics, p 70-71.

(٥) R.R.K Hartmann and F.C. Stork – Dictionary of Language and Linguistics, P 225.

(٦) Collins Cobuild – English Language Dictionary.

مناقشة ونظر:

وعوداً على بدء هل تحقق لنا الإجابة عن التساؤلات التي طرحناها قبلاً؟ هل توضّحت العلاقة بين العنصر المستبدل والعنصر المستبدل منه؟ وهل تفصل المصطلحان اللذان سجلناهما في هذه المسألة؟

ولنحاول أن نناقش التعريفات التي اقتبستها الدراسة في هذه المسألة، إننا بلا شك سنجد اضطراباً وقصوراً يشوب هذا التعريف أو ذلك؛ فتعريفات المجموعة الأولى تعتمد وحدة الموقع والسياق ناموساً تعمل في نطاقه علاقات الاستبدال، دون أن يكون ثمة صلة أو وشيجة تربط هذا العنصر بذاك فكأنها أفلاك مفتوحة تسمح لأي كان أن يسبح فيها.

وتعريفات المجموعة الثانية تتأرجح بين وحدة المكان والسياق ووحدة الوظيفة والمحل وقد تومئ إلى المعنى في أحيان قليلة^(١).

إننا بلا شك ندرك أن هذا الاضطراب والقصور مرده تباين وجهات النظر التي صدر عنها أصحاب هذه المصطلحات؛ فمن اتكأ على البنيوية تخير الشكلانية سبيلاً يرصد فيه تعريفه، ومن لجأ إلى الوظيفية تقصد اتحاد الوظيفة قانوناً يسن له تعريفه. وقد يبرز بين الشكلانية والوظيفية من يجمع بينهما فيعتمد اتحاد الشكل والوظيفية عياراً يزن تعريفه.

وهذا يدفعنا إلى ترصد هذه الاتجاهات عند منظرها الأوائل (أصحاب المدارس اللسانية) علنا نعثر على من يسد رمقنا ويزيل حيرتنا. ومقامه المبحث التالي:

[العودة إلى قائمة المحتويات](#)

(١) Daniel J. Steible – Concise Handbook of Linguistics, P. 121.

المبحث الأول: المنهج الاستبدالي .. الحدّ والصرورة

المطلب الأول: صيرورة مصطلح الاستبدال في الدرس اللساني الحديث:

يعدُّ فرديناند دي سوسير أول من فتح الباب أمام المنهج الاستبدالي، ليدخل بوابة اللسانيّات الحديثة في ثنائيتِه اللغويّة (ثنائيّة العلاقات السياقيّة الأفقيّة و العلاقات العموديّة الاستبدالية)، ثمّ سار على هذه الثنائيّة كل من جاء بعده من اللسانيّين؛ فلا نجدُ مدرسة أو منهجاً لسانيّاً إلا والاستبدال أحد أدواته في الغالب الأعم.

وإذا ما سرّحنا البصر في آفاق الألسنيّة الحديثة، وجدنا الاستبدال يسير في اتجاهين اثنين: اتجاه شكليّ واتجاه وظيفيّ، وما بين هذين الاتجاهين هناك اتجاهٌ ثالث يجمع بينهما فيأخذ من الأول شكلانيته ومن الثاني وظيفيته. ويمثّل هذا الاتجاه المدرسة الخائبة (التحميمية) (Tagmemics).

أما الاتجاه الأول فأصحابه هم اللسانيّون البنيويّون، وعلى رأسهم ليونارد بلومفريد، وأما في الاتجاه الثاني فيمثله مايكل هاليداي صاحب مدرسة القواعد النظامية (Systematic Grammar School). وقبل أن نأتي بشيء من التفصيل على هذه الاتجاهات الثلاثة، لا بدّ لنا أن نقف على الثنائيّة السوسرية (حجر الأساس في هذه النظرية).

* ثنائيّة العلاقات السياقيّة الأفقيّة والعلاقات الإيحائيّة العاموديّة:

يستهل سوسير حديثه عن هذه الثنائيّة بمحاولة الإجابة عن هذا التساؤل: إذا كان كل شيء في اللّغة يعتمد على العلاقات بين عناصرها، فكيف تتم هذه العلاقات؟ يُجيب سوسير عن هذا التساؤل بشكل منهجيّ يضع به مبدأً هاماً من مبادئ التحليل اللّغويّ الحديث و يعتبر إلى حدّ كبير مرتبطاً بالمبدأ الخاص بالتمييز بين المحورين الثابت السينكرونيّ (Synchronic) والتطوريّ الديكرونيّ (Diachronic). فيلاحظ أنّ العلاقة اللغويّة تتطوّر من مستويين مختلفين، وأنّ كلّ مستوىّ منهما يولّد نظاماً معيناً من القيم، والتقابل بينهما هو ما يجعلنا نفهم طبيعة كلّ منهما، ففي الخطاب اللغويّ (Discourse) تكون الكلمات فيما بينها -بفضل تسلسلها- علاقات مؤسسة على الطبيعة الخطيّة للغة (Linearity) والتي يستبعد فيها إمكانيّة النطق بعنصرين في نفس السياق. و تنتظم هذه العناصر الواحد تلو الآخر في السلسلة الكلاميّة، وهذا الامتداد هو ما يطلق عليه العلاقات السياقيّة الخطيّة (Syntagmatic Relations) على تآلف عنصرين متعاقبين كما في: العلم نور، الجو جميل، يذهب الطلاب إلى الجامعة

و تكتسب كل واحدة من هذه الكلمات قيمتها من تقابلها مع ما يسبقها أو يليها من كلمات موجودة داخل التركيب، ومن ناحية أخرى، فإن كل كلمة من هذه الكلمات التي تتألف داخل الخطاب، تستدعي عدداً من الكلمات التي تكمن خارج الخطاب في الذاكرة^(١)، من هنا تتكون مجموعة من الكلمات تقوم بينها علاقات متعددة، فكلما تعلم مثلاً تتوارد معها في الذهن كلمات أخرى من نحو: _تربية_ ومعلم ومدرسة وامتحانات وغيرها مما يشترك معها.

و مما يُلاحظ على هذه العلاقات أنها تختلف تماماً عن علاقات النوع الأول؛ فهي لا تعتمد على الامتداد الخطي، وإنما نجد أنّ مقرّها هو الذهن، حيث تمثل جزءاً من الثروة الداخلية التي تتكون فيها لغة أي فرد. و يُطلق دي سوسير على هذه العلاقات اسم العلاقات الإيحائية (Associate) بينما يسميها بعض علماء اللغة المحدثين، العلاقات الاستبدالية (Pardigmtics Relations). ويذكر براون وميلر أنّ بعض الباحثين استخدموا مصطلحات أخرى تتعلق بهذا المجال منها: مصطلحات النظام والتركيب (System and Structure)، الاختيار والسلسلة (Choice and Chain). و يقولان إنّ هذه العلاقات شاملة؛ إذ يمكن تطبيقها على كل مستويات التحليل اللغوي أي على المستويات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، ومن هنا كانت العلاقات متضافرة متوافقة أي تكمل بعضها بعضاً.^(٢) إنّ كلاً من العلاقات الأفقية والعلاقات العمودية هما اللذان يشكلان اللغة و يحدّدان وظائفها، لذلك وجب على القواعد أن تقف عند هذين المحورين.

وهذا التفريق الجديد مصوغ بضوابط ذهنية، وذلك بتفاعل مخزونها مع كل الأنواع المعقّدة في المحور الأفقيّ بصرف النظر عن امتدادها أو فنّتها^(٣)، ونحن نختصر حين نستدعي كل المجموعات لاستخدامها لكل وحدة يتم اختيارها بعد تقابل ذهنيّ مزدوج؛ فالصوت اللغويّ مثلاً، يقف في تقابل أفقيّ مع الأصوات التي تجاوره.

ومن وجهة النظر السينكرونية، فإن كل كلمة تتقابل مع أي كلمة يمكن أن ترتبط بها. وهذه التأكيدات تتناسب التفريق الذي استطاع سوسير إعطائه لوحدة اللغة كشريحة الصوت والتي عند استثناء كل شيء يسبقها أو يليها في السلسلة المحكية تشكل دالاً على مفهوم معين، فإن كل وحدات اللغة، تعتمد على ما يحيط بها في السلسلة المحكية أو على أجزائها المتلاصقة، وهو يعيد المبدأ القائل في المحور الأفقيّ أنّ العنصر له قيمة لأنّه يقف في تقابل مع كل شيء يسبقه أو يليه أو كليهما، لكنّه لم يبيّن أي شيء عن التمددات داخل الخطاب الحقيقيّ؛

(١) فرديناند سوسير - علم اللغة العام (م.ت)، ص ٢٧.

(٢) مصطفى حميدة - نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص ١٠٥.

(٣) Robert de Beaugraunde-Linguistics Theory, p. _____

فهو يقوم فقط لتوسيع مفهوم التقابل عنده لتغطية مشكلة الوحدة في التسلسل، و بالتالي تحويل المفهوم في النظام المجرد، فيجب على العناصر أن تكون متشابهة في العديد من الجوانب حتى تعطي قيمةً كاملةً لتقابلها. ولا يتطلب مثل هذا الضابط مع العناصر المتعاقبة في السلسلة أو المحور الأفقي حيث إنَّ العناصر قد تختلف بعدة طرق دون أن تؤثر على قيمتها أكثر مما يؤثر أسلوب جمعها. وحسب المنظور السوسوري، فإنَّ إنتاج الخطاب قد يكون عبارة عن عملية تفكير غير واعٍ عليه بالمجموعات العموديّة المختلفة، وحذف ذهنيّ لكل شيء لا يساعد في استدعاء التفريق المرغوب فيه في الوقت المرغوب. (١)

الاتجاه الشكلي: نموذج بلومفيلد اللغوي

يتخذ بلومفيلد من الاستبدال وسيلة منهجيّة في تحليله اللسانيّ معتمداً على مصطلحات مخصوصة في هذا التحليل. ومن المفاهيم الأساسيّة في نظريّته التركيبيّة مفهومي: صنف الصيغة (Class Form)، وبنية المكون (Constituent Structure). يعرف بلومفيلد صنف الصيغة بأنه: مجموعة الأشكال التي يمكن أن تشغل موقعاً تركيبياً معيناً، (٢) فالكلمات والعبارات التي يمكن أن توجد في نفس الموقع النحويّ كمبتدأ أو فاعل فقط، نقول عنها إنها تشكل صنف صيغة، والكلمات والعبارات التي توجد في نفس الموقع النحويّ كخبر فقط، نقول عنها إنها تشكل صنفاً آخر. وقد وضع بلومفيلد معياراً يحدد فيه عضوية صنف الصيغة هو إمكانية الاستبدال (Substitutability)، (٣) فالأشكال التي يمكن أن يحلّها مكان الآخر، نقول عنها إنها من صنف صيغة واحد. والمواقع التي يمكن للشكل أن يظهر فيها هي وظائفه أو وظيفته. (٤) و نستنتج من هذا المعيار الأخير أن اتحاد الموقع شرط لازم لعملية الاستبدال؛ ففي جملة: خالد كتب القصة، قام خالد بوظيفة المبتدأ، وهنا توافر الشرط الأول، ويتوافر هذا الأخير يمكن أن نقوم بعملية الاستبدال فنحل محل خالد الطالب، صديقك، أخوك ...

فباتحاد الموقع التركيبيّ وإمكانية الاستبدال، عدّ الطالب، خالد، ... أعضاء من صنف واحد. وقد توج بلومفيلد جهوده اللسانيّة بنظريته الموسومة: نظرية المكونات المباشرة (Immediate Constituents Analysis)، والتي تختصر عادة إلى (ICA) * وهي تقوم على ملحظ مؤداه أن الجملة ليست مجرد سلاسل خطيّة من العناصر، ولكن مكونة من

(١) Rebert be Beaugrtud-Linguistics Theory, P. _____

(٢) Bloomfield-Language, P. 185.

(٣) Britaninca- Linguistics. V. 23, P. 57.

(٤) Bloomfield – Language, P. 185.

* للتعرف على مدرسة بلومفيلد انظر: نايف خرمة، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة. زكريا إبراهيم -مشكلة البنية.

طبقات من المكونات المباشرة يعلو بعضها بعضاً. ومكوّن كل مستوى أدنى يكون جزءاً من مكونات مستوى أعلى^(١). ويتم تحليل الجملة وفق هذه النظرية تحليلاً ثنائياً، فكل جملة تقسم إلى قسمين، وكل واحد من هذين القسمين ينقسم بدوره إلى قسمين آخرين، وهكذا حتى نصل إلى الوحدات الصغرى غير القابلة للتقسيم (المورفيمات) ويتم التعرف على المكونات التي تتألف منها الجملة المحلّة بواسطة قابليّة الاستبدال (Substitutability) في سياق معيّن^(٢).

فإذا امتحنا هذه الجملة John ran away وجدناها تتألف من مكونين اثنين: (John, ran away) وكذلك لو أخذنا جملة Poor John ran away لوجدنا أنها تحل إلى مكونين مباشرين هما: (Poor John) و (ran away) وذلك لأن الأول هنا يمكن استبداله بـ (John). ومن هنا كان المكوّن الأول الطويل في الجملة الثانية مجرد توسيع أو امتداد. فإذا أوغلنا في هذه العملية أمكننا أن نمدّ هذه السلسلة الكلامية إلى سلاسل لانهائية. ويطلق بلومفيلد على هذه السلاسل التي يمكن لإحداها أن تحل محل الأخرى ذات الموقع التركيبيّ الواحد اسم صنف الصيغة (Class form)^(٣)، وقد جعل بلومفيلد من الاستبدال (Substitution) معياراً لتمييز أصناف الصيغة في جميع اللغات^(٤) فالمركبات التي يمكن أن يحلّ أحدها مكان الآخر نقول عنها إنّها من صنف صيغة واحد، والمواقع التي يمكن لمركب أن يظهر فيها هي وظائفه^(٥).

(١) مازن الوعر - قضايا أساسية في علم اللغة، ص ٧١-٧٢.

(٢) John Lyons-Introduction to Theoretical Linguistics, P. 211.

(٣) Bloomfield, Language, P. 185.

(٤) Britaninca-Linguistics, V23, p.52.

(٥) Bloomfield-Language, p. 185.

* المنهج التوزيعي (Distributonal method):

ترتبط المدرسة التوزيعية في نشأتها الأولى بلومفيلد فهو الذي عبّد طريقها وأرسى قواعدها حتى ليعد الأب الحقيقي لها^(١). ويُعدّ زيلج هاريس (Harris) هو المُنظّر الأوّل لهذه النظرية، وقد أفاد من أستاذه بلومفيلد في بناء أصولها، وقد حدّد منهجه بقوله: إنّ الإجراءات اللسانية موجّهة إلى مطلب مزدوج بمطلبين رئيسيين: تحديد العناصر، وبيان التوزيع النسبي لهذه العناصر بعضها ببعض^(٢).

تقوم التوزيعية على مبدأ الاستبدال (Substitution)، حيث يُستبدل وحدة لغوية مكان وحدة لغوية أخرى في بيئة لغوية أكبر، مثل فونيم في كلمة أو كلمة في جملة^(٣) وتوزيع وحدة ما: هو مجموع السياقات التي تستعمل فيها خلال بنية لغة ما. ومثال ذلك استبدال الفونيم b في كلمة big بفونيم p في كلمة pig واستبدال كلمة man بالكلمة Progame في مثال the man disappointed me بدلاً من the progame. ومعنى هذا أن الفونيمات p/b ينتميان إلى طبقة لغوية واحدة هي الفونيمات، ومثل ذلك أيضاً تنتمي كلمة man و progame إلى طبقة الأسماء.

وتحاول التوزيعية بهذا الأسلوب الخلاص من التعريفات التقليدية التي اعتمدت في تحديد أقسام الكلام على المعيار الدلالي أو الفلسفي أو العقلي. ونخلص مما سبق إلى أنّ الاتجاه الشكلي مُمثلاً بالمدرسة البنيوية، قد نظر إلى الاستبدال نظرة منهجية، فرأى فيه وسيلة ناجعة في تحليل البنية والتراكيب، ولعلّ نظريته الشكلية وإغفاله المعنى من الدرس اللغوي جعله ينظر إلى الاستبدال نظرة شكلية محضة، فيشترط فيه إشغال المحل في سياق العنصر الذي حلّ محله شرطاً لازماً لتحقيقه

الاتجاه الشكلي الوظيفي: البنيوية الخائنية:

ويمثّل هذا الاتجاه المدرسة البنيوية الخائنية (Tagmemics)، فما هي منطلقات هذه المدرسة؟ وكيف وظّفت الاستبدال في تحليلها اللساني؟ لقد جاءت البنيوية الخائنية (Tagmemics) استكمالاً لما بدأه بلومفيلد في تحليله للمؤلّفات المباشرة، فقد ظهر هذا الاتجاه في السّنوات التي تلت عمل بلومفيلد على يد بايك K. Pike في دراسته للغات أمريكا الوسطى و الجنوبية^(٤)، فقد وجد هذا اللغوي أنّ الوحدات الأساسية لعلم القواعد لا يمكن التعبير عنها بمصطلحات وظيفية حسب، من مثل السلاسل: مسند إليه (S) +مسند

(١) بيرجير - علم الدلالة، (م ت)، ص ١٥٩.

(٢) روبنز - موجز في تاريخ علم اللغة (م.ت)، ص ٣٣٧.

(٣) R.R.K Hartmann and F.C. Stork - Dictionary of Language and Linguistics, P. 225.

(٤) روبنز-موجز تاريخ علم اللغة (م ت)، ص ٣٤٦.

(P) + مفعول به (O) ولا بمصطلحات شكلية فقط من مثل: السلاسل: اسم N + فعل V + اسم N. وإنما لا بدّ من الإشارة إلى كلّ من الوظيفة و الشكل في سلاسل من نحو: مسند إليه: اسم + مسند: فعل + مفعول به (اسم)، والتي يمكن قراءتها على النحو التالي: يشغل موقع المسند إليه المركب الاسميّ و يشغل موقع المسند المركب الفعليّ. ويشغل موقع المفعول المركب الاسميّ. ومن ثم فقد استنتج أنّ الوحدة الأساسية لعلم القواعد يجب أن تكون ترابطاً للوظيفة و الشكل، أي ترابط الوظيفة القواعدية أو الموقع بقائمة الشاغل الاختيارية القابلة للتبادل فيما بينها، و التي من شأنها أن تشغل ذلك الموقع. وقد أُطلق على هذه الوحدة اسم التجميم، وهي مأخوذة من الكلمة الإغريقية Tagma وتعني (ترتيب). وقد نظر إليها على أنها الوحدة الأساسية في الترتيب القواعديّ قياساً على الفونيمات في الفونولوجيا و المورفيمات في المورفولوجيا.

ويعرف التجميم على أنه الوظيفة النحوية أو الحيز الوظيفي (Slot) الذي يمكن أن تشغله عناصر معينة بشكل استبداليّ، بحيث يمكن لإحداها أن تحل محلّ الأخرى لنفس الحيز من التركيب^(١)، فالوحدة التجميمية إذاً ترابط بين الفئة والموقع، فالموقع الوظيفيّ يقدم العلاقة القواعدية، في حين تقدّم الفئة الشاغلة الصيغ القواعدية المستعملة، ويتم ذلك بتلازم يمتنع معه غياب أيّ منهما.

إنّ الوظيفة تتجلى بوساطة الأشكال، و كذلك لا ترد هذه الأشكال دون أن يكون لها وظيفة قابلة للتعيين، فلو اتخذنا جملةً من نحو: سوزان تقرأ القصة، لوجدنا أن سوزان بُنية شكلية تدلّ على الاسم قد شغلت وظيفة المسند إليه، وهذه الوظيفة الأخيرة لا تتحقق إلاّ بإشغالها بُنياتٍ مخصوصة كالاسم أو الضمير مثلاً، فالبنية الشكلية هذه هي التي هيأت لظهور وظيفة المسند إليه حيث أننا لو استبدلنا بالمركب الاسمي (سوزان) حرف شرط من نحو (لو) مثلاً، لذهبت هذه الوظيفة التركيبية. وكذا الحال في بقية مكونات الجملة.

ولا تحلّ الجملة في هذا التحليل إلى سلسلة من التتابعات الثنائية كما هو الحال في تحليل المؤلفات المباشرة، و إنّما إلى سلاسل من المكونات المتساوية (Callateratr)؛ فالاسم (المسند إليه) والاسم (المفعول به) أو العبارة الاسمية يرتبطان مع الفعل (المسند) في شكل متساوٍ في كثير من التحليلات التجميمية، بينما يكون الاسم والمفعول به نفسه جزءاً من المجموعة الفعلية في تحليل المكونات المباشرة و التحليل التوليدي التحويلي^(٢).

إنّ التحليل التجميميّ يأخذ في الاعتبار الوظيفة الدلالية والنحوية عند التحليل، فإذا كانت طائفة من العناصر اللغوية ترتبط دلاليّاً بطائفة محدّدة من الوظائف الشكلية التي هي

(١) نفس المصدر، ص ٣٤٦.

(٢) روبنز - موجز تاريخ علم اللغة "م.ت" ص ٣٤٦.

مآلثات (Fillers)، فإنّه يمكن (المسند إليه)، والموقع (Location)، والزمن المعدل (qualifer) وأمثالها أن تكون كلّها حيّزة أو وظائف تجميية^(١).

بقي أن نقول إنّ من الفروق المهمة بين المؤلّفات المباشرة والتحليل التجميّي هو أنّ الأوّل يستخدم تسميات أحادية عاموديّة متتالية، في حين أنّ الثاني لا يستخدم ذلك؛ فالتحليل التجميّي يحوي تسلسلات تحتل أماكن في البنية بشكلٍ خطّي، وكلما زاد طول الجملة زاد التعقيد. وبالرغم من أنّها أقل عمقاً، إلا أن كلّ بناء خطّي قد يكون أكثر تعقيداً وتسمّى البناءات الخطيّة بالخيوط^(٢).

هناك تشابه بين التجميية وبين اللّغويّات البلومفيلديّة؛ فكما أنّ هناك مورفيّات وألومورفيّات وفونيمات وألوفونات عند بلومفيلد، فإنّ هناك ما يسمّى بالتاجمات أو الألوتاجمات للتجميم الواحد: فمثلاً في الجملة الإنجليزيّة (John will go to town tomorrow) وجملة (Tomorrow John will go to town) فإنّ التاجمات (Tomorrow) مُعين لنفس التاجم (temporal.SF) t:adv^(٣).

نموذج فرايز اللغوي :

في عام ١٩٥٢ وضع فرايز كتابه الموسوم "بنية اللغة الإنجليزيّة" English Language Structure، وهو محاولة لبناء نموذج للغة الإنجليزيّة يعتمد فيه على الاستعمال الوظيفي والاستبدال سبيلاً لتحقيق ذلك.

لقد اعتمد فرايز في تحليله اللساني على التصنيفات القواعديّة التقليديّة لأقسام الكلام^(٤)، فأطلق على المجموعات التي قام بعزلها اسم الفئة الأولى "الاسميّة" والفئة الثانية "الفعلية" والفئة الثالثة "الوصفيّة" والفئة الرابعة "الظرفيّة"، وقد بلغت مجموعاته خمس عشرة مجموعة.

إنّ منهج فرايز في الموقع والاستبدال كان في الحقيقة وظيفياً لا شكلياً؛ فمقولتا الموقع والشاغلة اللتان جاء بهما فرايز هما في الحقيقة فنتان وظيفيتان لا شكليتان؛ حيث أنّ مثل هذا التحليل يخرج بنتائج تُظهر وظائف العناصر في التركيب. ففي هذا المنهج يتمّ فرز الأشكال التي تقوم بدور الأسماء وتشغل مواقع الاسم في البنية. وتشتمل هذه الأشكال على الأسماء (أي الأشكال التي تتخذ تصريفات الاسم) وأشكال أخرى تظهر في الاستعمال الوظيفي المتبادل مع الأسماء. وعلى سبيل المثال ففي جملة "Barking is noisy" يستعمل

(١) نفس المصدر، ص ٣٤٥.

(٢) Robins-General Linguistic, P. 308-309.

(٣) Ibid

(٤) N.R Cattell-The new English grammar. P. 17-19.

الشكل Barking باعتباره اسماً وأن كان في الوقت نفسه شكل فعل موسوم بلاحقة التصريف الفعلية "ing" ويمكن لهذا الشكل نفسه أن يظهر في الاستعمال الوصفيّ في مثل "The barking dog" وفي الاستعمال الفعليّ باعتباره فعلاً أساسياً "Main verb" في جملة من مثل "The dog is barking" ، وفي قولنا "These rather beautiful designs won" يمكن استبدال كلمة من الكلمات السابقة بواسطة عدد من الكلمات الأخرى؛ حيث يمكن استبدال beautiful بـ old و Designs بـ films .^(١)

بقي أن نقول إن علماء القواعد الذين اتبعوا هذه النظرة البنائية ابتعدوا عن أسلوب فرايز في عدم استخدام الأسماء التقليدية لأجزاء الكلام.^(٢)

الاتجاه الوظيفي : مدرسة القواعد النظامية:

يطالعنا في هذا الاتجاه مايكل هاليداي صاحب مدرسة القواعد النظامية. فما هي الأسس النظرية لهذه المدرسة؟ وكيف لعب الاستبدال دوراً في التحليل اللساني فيها؟ يُعد هاليداي (Haliday) المؤسس لمدرسة القواعد النظامية* ، وهي امتداد لأعمال أستاذه فيرث.

وفي عام ١٩٧٦ وضع كل من هاليداي ورقية حسن كتابهما الموسوم (الترابط في الإنجليزية Cohesion in English) ، وهو محاولة لبناء نظرية في كيفية ترابط الجمل والتراكيب داخل الخطاب اللغوي.

يحدد كل من هاليداي ورقية حسن المقولات الترابطية على مستويين:

الأول على مستوى الجملة وهي على خمسة أضرب هي: العائد (Reference) والاستبدال (Substitution) والحذف (Ellipsis) والعطف (Conjunction) والترابط المعجمي (Lexical Cohesion) .

الثاني على المستوى النصي (Textual Cohesion) ويقتضي العلاقات الإشارية (Referential Relations) والعلاقات الدلالية (Semantic Relations) أكثر من العلاقات التركيبية (Syntactic Relation) . وهذا يعني أن عناصر المضمون (Content Elements) والتي لها أوضاع تركيبية مختلفة- يمكن أن تكون سلسلة دلالية أو إشارية؛ وعليه فإنّ المعنى في نص ما لا يعتمد على القواعد التركيبية النازمة للغة باستثناء الحالات

(١)N.R Cattell-The new English grammar, p. 17-19.

(٢)Ibid.

* للتعرف على هذه المدرسة، انظر Rebert be Beaugrtud –Linguistics Theory وقارن ب سانسولت-المدارس اللغوية، (م ت) وروبنز - موجز تاريخ علم اللغة، (م ت).

التي يستخدم فيها الاستبدال التركيبي المعجمي (Lexical Grammatical Substitution) ؛ حيث أن الترابط يحدث عندما يتطلب تفسير عنصر ما الإشارة إلى عنصر آخر في نفس النص^(١).

إنّ هاليداي ورقية حسن يفرقان في حديثهما عن الترابط بين العائد والاستبدال؛ فهما عندهما أداتان منفصلتان، ولعلّ هذه الفكرة الأخيرة تخالف منظور أصحاب الاتجاه الأول. فما الفرق بين العائد والاستبدال؟ وهل كل عنصر بديل هو عائد؟ وهل كل عنصر عائد هو بديل؟

الاستبدال:

يستهل كل من هاليداي ورقية حسن حديثهما عن الاستبدال بالتفريق بين الاستبدال والحذف من ناحية والعائد من ناحية أخرى: إن الاستبدال يحدث عندما يحلُّ عنصر ما مكان عنصر آخر خلافاً للحذف (Ellipsis) الذي هو إسقاط عنصر دون استبداله بعنصر آخر.^(٢)

أما العائد فهو علاقة بين المعاني (Meanings) على عكس الاستبدال الذي هو علاقة أو طريقة في التعبير بين الكلمات (Wording) بمعنى أن الاستبدال علاقة قائمة بين العناصر اللغوية من نحو الكلمات والتراكيب.

وينبني على هذا التفريق أن يكون مجال الاستبدال هو المستويين القواعديّ والمعجميّ ومجال العائد المستوى الدلالي^(٣) فالضمير العائد (هو) عبارة عن شخص ما ذكر (ليس المتحدث أو المخاطب) والذي يمكن التعرف عليه عن طريق السياق، ولما كان الترابطُ يكمنُ في الماهية الدلالية (Semantic Identity) فإن السياق المشار إليه قد يكون نصاً سابقاً كأن نقول (John Smith) والتي هي حقيقة عرضية.

إن الاستبدال علاقة محلّها النص اللغوي؛ فالبديل هو ذلك المثل أو المقابل الذي يؤتى به كي لا يكرر المتكلم عنصراً سبق ذكره، ففي قولنا:

My axe is too blunt. I must get sharper one -

فأسي غير حادة، لا بدّ أن أحضر واحدةً أخرى أكثر حدةً منها. حيث جئنا بـ (one)

أو (واحدة أخرى) حتى لا نكرر (فأس) فكانت بذلك استبدالاً لها.^(٤)

(١) Elshershahi, Mohammed-Substitution and Lexical Cohesion (PH.D) P.6.

(٢) Halliday and Ruqaiya Hassan-Cohesion in English, p.88.

(٣) Ibid.

(٤) Halliday and Ruqaiya Hassan-Cohesion in English, P. 88.

وتأسيساً على ما سبق يقرر هاليداي قاعدةً في الاستبدال مؤداها أن الاستبدال علاقة قواعدية يحلّ فيها عنصر محل عنصر آخر عاملاً عمله التركيبي^(١) حيث شغل المركب الاسميّ (My axe) وظيفة المتبوع أو الاسم الموصوف في الجملة (Head)، تم شغل هذه الوظيفة نفسها (One) في الجملة الثانية محلّه. ولكن قد يكون التماثل الوظيفي أقل وضوحاً من مثل: Has Barbara Left? I think so، هل غادرت باربرا؟ أظن ذلك؛ حيث أن البديل (ذلك) يشير إلى أن باربرا قد غادرت. لكن هنا أيضاً (ذلك) لها نفس الوظيفة بالارتباط مع (أظن) كما هو في جمل الكلام المنقول (Reported Speech) (٢).

وتأكيداً على البون بين الاستبدال والعائد يقرر هاليداي أن العنصر العائد يتعدى حدود النصّ وهو قواعدياً لا يؤدي وظيفة العنصر الذي يشير إليه كما هو الحال في الاستبدال. ومع ذلك فهو يشابه الاستبدال في كونه عنصراً يشير إلى حقيقة لغوية سابقة (Anaphoric) مؤدياً بذلك دوراً في ترابط النص اللغوي شأنه في ذلك شأن الاستبدال. وفي هذه الحالة الأخيرة يمتاز العائد عن البديل في طبيعته العلائقية من حيث هو علاقة غير كلامية (A non – Verbal Relation) يتعدى فيها العنصر العائدي حدود الجملة فقد يشير إلى نص سابق أو أية وقائع لغوية أخرى، على حين نجد البديل ذا طبيعة كلامية (Verbal Relation) مقيداً بالنص مع ملاحظة أن الاستبدال قد يتعدى حدود الجملة فيشير إلى كلام قد قيل سابقاً كأن يُعجب أحدهم بصيد صياد ما، دون أن يتلفظ بأية عبارة، فيعلق الصياد على إعجابه الصامت بقوله: "آه لو رأيت تلك التي هربت مني".^(٣) فالصياد في هذا الموقف قد تلفظ بكلمات لم يقلها الشخص المُعجب بالصياد مثل "ما أكبر هذه السمكة!" مثلاً. فهذا الشخص ربما استخدم إشارة بعيدة كأن يكون قد قال: ما أكبر هذه الواحدة! ولذلك تعتبر السمكة هي موضوع الحوار.^(٤)

أنواع الاستبدال:

لمّا كان الاستبدال مقولةً لغويةً تدور في فلك البنى التركيبية، كانت تقسيماته وأنواعه تلبي هذا المطلب.

يقسم هاليداي ورقية حسن الاستبدال بحسب الوظائف التركيبية التي يضطلع بها إلى ثلاثة أقسام:

(١) Ibid, P. 89.

(٢) Ibid.

(٣) Ibid.

(٤) Halliday and Ruqaiya Hassan-Cohesion in English, p.89.

(١) الاستبدال الاسمي (Nominal Substitution) وهو مجموعة المقولات الاسميّة التي يمكن أن تحل محل الاسم مؤديّةً وظيفته التركيبية.

وهي: Same, ones, one

(٢) الاستبدال الفعليّ: (Verbal Substitution) : وهو مجموعة المقولات الفعلية التي يمكن أن تحل محل الفعل مؤدية وظيفته التركيبية وهي:

do (and the quasi pro-forms "do so", "do the same ...etc" -

(٣) الاستبدال التركيبيّ (Clausal Substitution) وهي مجموعة المقولات التي يمكن أن تحل محل تركيب ما مؤدية وظيفته التركيبية وهي:

.not, so

وتطبيقاً على ما سبق نقول إنّ: (one) في جملة من نحو:

The oldest girl is 25 and the next one is 22 -

هي استبدال للاسم (girl) حيث أن هذه الأخيرة تشغل في الجملة وظيفة الاسم المتبوع أو الموصوف (Head). وكذلك (one) تؤدي نفس الوظيفة فاستحقت بذلك أن تكون استبدالاً لها.

ومثل ذلك (do) في جملة من مثل: Eastern people take it seriously, at least some of them do.

حيث شغل العنصر (do) نفس الوظيفة التي يطّلع بها الفعل (take). ويسري هذا على

الجملة من مثل: I'm making it worse for myself - و I would think so -

_ حيث أدّى (so) ووظيفة المركب (I am making it worse for myself) فحلّ محلّه.

بين الاستبدال والعائد:

يفرّق هاليداي ورقية حسن بين الاستبدال والعائد فهما مقولتان مستقلتان يلعب كل منهما دوراً في ترابط النصّ وتناسقه؛ فالاستبدال - كما ذكرنا سابقاً - علاقة تركيبية يحلّ فيها عنصر مكان عنصر آخر مؤدياً هذا الأخير وظيفته التركيبية، أما العائد فعلاقة دلالية تقوم بين عنصر مُشير وعنصر مُشار إليه يرتبطان دلالياً. فاتحاد الدلالة هو الذي يفرّق بين الاستبدال والعائد غير أن السياق قد يذهب بالعائد فيجعله استبدالاً. ففي قولنا: - أحمد أكل تفاحته، يحتمل الضمير المتصل (تفاحته) أن يكون عائداً فيشير إلى أحمد وقد لا يشير إلى أحمد بل إلى شخص آخر بحسب النظرية التوليدية التحويلية، فبمنظور هذه النظرية تتحول الجملة على النحو الآتي:

البنية العميقة لهذه الجملة: أحمد أكل تفاحة الرجل ← أحمد أكل تفاحته.

وأحسب أن بحث هاليداي ورقية حسن عن العلاقات الترابطية في النص جعلهما يغضان الطرف عن هذا الوجه الأخير فرأيا في العائد أداة منمازة عن الاستبدال.

المطلب الثاني: مفهوم الاستبدال في رأي الباحث:

عرفنا في المطلب السابق أن دي سوسير هو أول من شرّح للاستبدال دخول بوابة اللسانيات الحديثة، وأن المدارس اللسانية بعده قد سارت على نهجه، وتوصلنا إلى أن الاستبدال قد ظهر في هذه المدارس على ثلاثة اتجاهات: اتجاه شكلي واتجاه وظيفي واتجاه شكلي وظيفي، وانتهينا إلى أن الاستبدال هو إحلال عنصر محل عنصر آخر في نفس السياق من التركيب، إما باتحاد الوظيفة أو باتحاد الموقع أو باتحاد الموقع والوظيفة. إن تعريفات الاستبدال التي وقفت عليها الدراسة تتسم بالقصور والافتراق، ذلك أنها لا تتفق على تعريف جامع للاستبدال، فكل واحد منها يُعرّف الاستبدال بحسب الأساس النظري الذي تصدر عنه كل مدرسة ينتمي لها.

هذا الأمر يدفعني إلى محاولة وضع تعريف اصطلاحي، أتوخى فيه الدقة والشمول – ما استطعت – بما يتناسب مع خصوصية نظام العربية، وذلك بوضع صيغة لفظية لهذا المفهوم الاصطلاحي، مُردفاً إيّاها بتسجيل – أطمح أن يكون دقيقاً وشاملاً – لملاح هذا المنهج. فالاستبدال من حيث الاصطلاح كما يبدو لي بعد استقراءي مواضع الاستبدال في العربية التي يجمعها خصائص وسمات وملاح مطردة هو: حذف أحد عناصر النظام اللغوي من مستوى من مستوياته اللغوية التي تقتضيه قواعد النظام المُسقط منه، وإحلال عنصر آخر محله في الاستخدام، فيأخذ عنه بعض خصائصه، لا كلّها، لأنه ليس إيّاها.

السمات والملاح المميزة لمفهوم الاستبدال:

هناك سمات وملاح خاصة توضح مفهوم الاستبدال الذي ذكرناه سابقاً، حيث ينماز بها عن غيره من المفاهيم والظواهر الأخرى، وأهم هذه السمات والملاح:

أولاً: الاستبدال حذف ثم إحلال عنصر آخر في موقع العنصر المسقط^(١) ولا يكون الاستبدال إلا بهذين التغييرين المتواليين على النحو الآتي:

جاءت سوزان ضاحكة ← جاءت سوزان Ø ← جاءت سوزان تضحك.

(١) Halliday and Ruqaiya Hassan – cohesion in English, p. 88.

لذا يقول الحريري عند حديثه في ما ينوب عن المصدر في النَّصْب على أَنَّهُ مفعولٌ مطلق: (اعلم أَنَّهُ يجوز أن يحذف المصدر، ويُقام مقامه صفته... وقد يُقام العدد مقام المصدر)^(١).

ثانياً: الاستبدال مرتببٌ أساساً باشتغال الموقع، إذ يحتلُّ العنصر المستبدل موقع العنصر المستبدل منه، فبدون هذا الشرط الأخير ينتفي الاستبدال ليخرج إلى مفهومٍ أو ظاهرةٍ أخرى.

ثالثاً: يكتسب العنصر المستبدل من العنصر المستبدل به بعد احتلاله موقعه بعضاً من ملامحه وسماته ولا يأخذها كلها، لأنَّه ليس إياه. فإن لم يأخذ المستبدل شيئاً من ملامح العنصر المستبدل به فلا استبدال عندئذٍ. وممَّا يأخذه العنصر المستبدل من المستبدل به ما يلي:

أ- الوظيفة: فإذا كان العنصر المستبدل به فونيميا تحمّل العنصر الذي حلَّ محلّه تلك الوظيفة، وإذا كان مورفيماً، شغَلَ العنصر الجديد هذه الوظيفة التي كانت يضطلعُ بها المستبدل في البنية الصرفية، وإذا كان تركيبياً جُملياً يؤدي وظيفة المبتدأ أو الخبر أو الفاعل أو المفعول به... أدى العنصر المستبدل هذه الوظيفة. وهكذا دواليك في بقية الفصول مما سنعرضُ له.

ب- الدلالة: قد يتحمّل العنصر المستبدل شيئاً من دلالة العنصر المستبدل به. وهذا الملحظ لا ينطبقُ على سائر العناصر الداخلة في الاستبدال، بل يقتصر على بعض من عناصر النظام اللغوي، ففي المستوى الصوتي يتمثل كل من المقطع الطويل المفتوح والمقطع الطويل المغلق في حالة تنوين الألف الدال على النصب في المستوى التركيبي، وفي هذا المستوى أيضاً قد تتماثل بنيتان صوتيتان، الأولى تنصدرها أداة استفهام أو نهي أو نداء والأخرى محذوفة الأداة، غير أنهما يحملان القيم التنغيمية نفسها، فنقول: هل محمدٌ في الدار؟ وقد يقول آخر: محمد في الدار؟ فيدلُّ بالثانية على نفس دلالة الأولى.

ولو جئنا إلى المستوى الصرفي لوجدنا المسألة أكثر وضوحاً، فالصيغة الصرفية الواحدة قد يحلُّ محلّها صيغٌ أخرى تؤدي نفس الدلالة فنقول: مررتُ بامرأةٍ جريح، ومررتُ بامرأةٍ مجروحة، فصيغة جريح حلت محل مجروحة لنفس السياق، فدلت على دلالتها، وسنأتي بشيء من التفصيل على هذه المسألة في المستوى الصرفي.

ونجدُ المسألة تتكرر في غير مثال في المستوى التركيبي، فالحال تتجلى في غير صورة تركيبية، فالأصل فيها -كما يرى جمهرة النحاة- أن تأتي مفردة " اسماً مشتقاً " غير

(١) الحريري - شرح ملحمة الإعراب، ص ١٠١-١٠٢. المجاشعي - شرح عيون الإعراب، ص ١٦٧.

أنها تتجلى في صورة فعل مضارع، فنقول: جاءت سوزان راكبة، وجاءت سوزان تركض، وقد تأتي في صورة جملة اسمية نحو جاءت سوزان وهي تركض ولعلّ النحاة قد أدركوا هذه الحقيقة فقالوا بالجمال التي لها محل من الإعراب، ولو جئنا إلى المستوى المعجمي لوجدنا الترادف ميداناً خصباً لهذه المسألة.

إلا أننا لا نذهب إلى اعتبار اتحاد الدلالة شرطاً في الاستبدال، فهو ملمح لا شرط لتحقّق هذه الظاهرة. فاتحاد الوظيفة يظلّ الشرط اللازم لتحقّق هذه المسألة وهو ما قلنا به في تعريفنا سالف الذكر.

ج- الموقع: فلا بدّ للعنصر المستبدل أن يشغل نفس الموقع الذي كان يشغله المستبدل به، وإلا بطل الاستبدال.

رابعاً: الاستبدال مرتبطٌ باتحاد السياق أو البيئة اللغوية، فلا استبدال خارج السياق أو البيئة اللغوية التي يشغلها العنصر المستبدل به. فلا بدّ للعنصر المستبدل أن يحتلّ نفس السياق والبيئة اللغوية التي كانت موطن العنصر المستبدل به، ففونيم السين لا يحمل أية قيمة استبدالية أو خلافيّة إلا بتقابلها مع فونيم آخر يشغل بيئةً لغويّةً، كصوت الزاي في زارَ فبفضل اتحاد السياق اللغويّ بين الزاي والسين أمكن لهذا الأخير أن يحلّ محله منتجاً مفردةً معجميّةً جديدةً هي سار.

ومورفيم (الألف والنون) الدال على المثني لا يتقابل مع مورفيم (الألف والتاء) أو (الواو والنون) إلا باتحاد البيئة أو السياق اللغويّ في مسلمان ومسلمات ومسلمون. وليست (فاعل) استبدالاً ل (مفعول) من حيث هي اسم فاعلٍ من الثلاثي، وتلك اسم مفعولٍ منه، وإنما لورودها في سياق تركيبّي بعينه. فالذي يُستبدل هنا هو مثال الصيغة - لا الصيغة نفسها بوصفها بنية صرفيّة - بوقوعه في سياق تركيبّي مع عناصر أخرى، في قوله تعالي: {وإذا قرأت القرآن جعلنا بينك وبين الذين لا يؤمنون بالآخرة حجاباً مستوراً} (١)، قدّر (مستوراً). هو اسم فاعلٍ تقديره (ساتراً)، لذا قيل: إنّ (مستوراً) جاء بمعنى (ساتراً)، أو إنّ (مستوراً) هو اسم فاعلٍ جاء بلفظ المفعول على أحد التوجيهات في هذه المسألة؛ فالذي دفع إلى هذا التقدير هو مجيء (مستوراً) نعتاً للحجاب، والحجاب يكون ساتراً لغيره، لا مستوراً بغيره. وإن كان من بين التوجيهات الأخرى في هذه الآية أنّ (مستوراً) جاء على أصل معناه، فهو مستورٌ بغيره. أمّا إذا جاء (مستوراً) نعتاً في سياق آخر، نحو (جلست في مكانٍ مستورٍ عن الأعين)، فلا استبدال في هذا المثال، فالذي يحدّد معنى الصيغة الصرفيّة هو ورودها في صورة مثالها مركباً في سياق بعينه مع غيره من الكلمات الأخرى، وكلّ من

(١) الآية ٤٥ من سورة الإسراء.

الفعل المضارع واسم الفاعل بنيتان صرفيتان يشغلان وظيفة الحال في جملة من نحو (رأيتُ سوزان ضاحكةً) و(رأيتُ سوزان تضحكُ) فهما خارج السياق الجمليّ بنيتان مستقلتان، غير أنّ السياق اللغويّ وَحَدَّ بينهما، فجعلهما يؤدّيان وظيفة واحدة بفضل قابليّة الاستبدال. وكذا الحال في بقية مستويات اللغة.

خامساً: العلاقات الاستبدالية هي علاقات بين عناصر حاضرة وأخرى غائبة، فالعنصر المستبدل هو عنصرٌ غائب يُجْتَلَبُ من خارج السياق ليحلَّ محلَّ العنصر المستبدل به في بيئته اللغويّة، ومن أمثلة ذلك:

- الاستبدال بين الفونيمات:

(رمز) ← ∅ ← مز ← (لمز)

- الاستبدال بين أمثلة الصيغ الصرفية:

(عيشة مرضية) ← (عيشة ∅) ← (عيشة راضية)

قم قياماً ← قم ∅ ← قم قائماً

- الجمل ذات المحل الإعرابي:

(سوزان مبتسمة) ← سوزان ∅ ← سوزان تبتسمُ

جاءت سوزان مبتسمةً ← جاءت سوزان ∅ ← جاءت سوزان تبتسمُ

- استبدال الحرف المصدريّ مع صلته عن المصدر الصريح:

يؤلمني رسوبك ← يؤلمني ∅ ← يؤلمني أن ترسبَ

- النائب عن المصدر في باب المفعول المطلق:

ضربته ضرباً ← ضربته ∅ ← ضربته سوطاً

- الألفاظ المترادفة:

جاء محمد من السوق ← ∅ محمد من السوق ← أتى محمدٌ من السوق

سادساً: إنّ الاستبدال مجاله الاستخدام لا التقدير و عليه فلا استبدال في المواضع اللغويّة التي يقدر فيها الاستعمال كالبديل النحويّ وعطف البيان. و سنشير إلى هذه المسألة في المستوى التركيبيّ.

سابعاً: لا يمكن الجمع في الاستبدال بين المستبدل والمستبدل به معا في موقع واحد؛ لأنّ المستبدل قد احتلَّ موقع المستبدل به، فالموقع واحد وشاغله اثنان: أحدهما يشغله في الأصل (المستبدل به) والثاني يشغله في الاستخدام (المستبدل). لذا لا يمكن جمعهما في موقع واحد لا في الاستخدام ولا عند تقدير الأصل.

وكما يمتنع الجمع بين طرفيّ الاستبدال، يمتنع حذفهما معا من الاستخدام؛ لأنّ المستبدل به محذوفٌ حذفاً لازماً لإحلال المستبدل محلّه فلا يمكن حذف المستبدل كذلك، لأنّ حذفه

مناف لطبيعة هذه الظاهرة التي يحذف فيها عنصر من الأصل أجل استبدال عنصر آخر محلّه لغرض من الأغراض.

ثامناً: لمّا كان الاستبدال يتحقق عبر عمليتين اثنتين، الأولى يحذف فيها عنصر ما من التركيب اللغوي والثانية يحلّ فيها عنصر مجتلب من خارج السّياق ليحلّ محلّ العنصر المسقط في العملية الأولى، أجد من الصواب القول إنّ الاستبدال عملية تحويليّة يتحوّل فيها التركيب موضع التطبيق من بنيته العميقة إلى بنيته السّطحيّة، فالمستبدل به هو بنية عميقة لتركيّب لغويّ يطرأ عليه طارئ فيحوّله إلى بنية أخرى يحذف فيها ثم يأتي تحويل ثانٍ فيحلّ فيه عنصر جديد محلّ ذلك المحذوف.

ومما يؤكّد ما ذهبنا إليه وجود هذين القانونين (الحذف + الإحلال) ضمن القوانين التحويليّة في اللسانيّات التوليدية التحويليّة؛ فالتركيب الأساسي عند اللسانيّين يتصف بصفات خمس هي: أن يكون بسيطاً، تاماً، صريحاً، معلوماً، مثبتاً إيجابياً.^(١)

ويعرّف التحويل بأنه تحويل بنية إلى أخرى، أو تركيب إلى آخر، أو جملة إلى أخرى. والجملة المحول عنها هي ما يعرف بالجملة الأصل أو الأصولية Kernel. والقواعد التي تتحكّم في تحويل جملة الأصل أو (البنية العميقة) هي القواعد التحويلية، (وهي قواعد تحذف بعض عناصر البنية العميقة، أو تنقلها من موقع إلى موقع، أو تحوّلها إلى عناصر مختلفة، أو تضيف إليها عناصر جديدة، وإحدى وظائفها الأساسية تحويل البنية العميقة المجردة الافتراضية التي تحتوي على معنى الجملة الأساسي، إلى البنية السّطحيّة الملموسة، التي تجسد بناء الجملة وصيغتها النهائية)^(٢).

ولعلّ اللسانيّين الأوائل قد تنبّهوا إلى أن هناك بنية عميقة، أو أنموذجاً تجريدياً يقف وراء البنية السّطحيّة المنطوقة (أي التعبير المستخدم)، فجعلوا الأول أصلاً للثاني، والثاني قياساً على الأول، فقولهم (والأصل كذا، والتقدير كذا، والتأويل كذا، وعلى نية كذا) ونحوها من العبارات التي تعني شيئاً واحداً، شواهد على هذا الحسّ العميق لبنية اللّغة.

وهنا قد يتساءل سائل فيقول: إنك ذهبت إليّ أن أمثلة الاستبدال هي فروع عن أصول فكيف يمكنك أن تجري مثل هذا المبدأ على بنيات مستقلة ليست إحداها مشتقة من الأخرى بقانون تحويلي وفي الوقت نفسه تخضع لقوانين الاستبدال؟

نجيب عن ذلك فنقول: إنّ الوحدات اللّغوية التي لا تخضع لقوانين التحويل (أي ليست مشتقة من بنية أخرى)، لا ينطبق عليها هذا المبدأ فهي وحدات تقيم بينها علاقات خلافيّة أو تقابليّة، كما في الفونيمات والمورفيمات مثلاً، وقد يكون بين وحدات أخرى علاقات دلاليّة، كما هو

(١) مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيّات الحديث، ص ١٣٢، ١٤٣ وما بعدها.

(٢) محمد حماسة عبد اللطيف، الأنماط التحويلية في النحو العربي، ص ١٣.

الحال في الترادف والاستعارة، لذا نذهب إلى القول إلى أنّ مبدأ الأصلية والفرعية هو ملمح من ملامح الاستبدال لا معياراً أو شرطاً لهذا المنهج.

* أقسام الاستبدال:

١- الاستبدال الشكلي:

و هذا النوع من الاستبدال يحدث بين الوحدات اللغوية التي ترتبط بعلاقة اتحاد البيئة اللغوية. ومن الأمثلة عليها الفونيمات والمورفيمات والضمائر.

٢- الاستبدال الوظيفي المعجمي:

ويتمثل في الوحدات اللغوية التي ترتبط فيما بينها بروابط وظيفية ومعجمية بحيث يكون العنصر المستبدل والمستبدل به متقاربين أو متماثلين في المعنى المعجمي، بالإضافة إلى تماثلهما الوظيفي، و من الأمثلة على هذا النوع: القيم التخمينية والصيغ الصرفية، وأبواب شتى في المستوى التركيبي كالحال والنعته والخبر والمبتدأ ..

٣- الاستبدال المعجمي:

وهذا النوع يكون بين الوحدات اللغوية ذات السمات الدلالية المتقاربة أو المتماثلة. ويتمثل في المفردات المعجمية والاستعارة.

٤- الاستبدال الوظيفي:

ويكون بين الوحدات التي ترتبط فيما بينها بوظيفة لغوية واحدة، ومن الأمثلة عليها: التراكيب النحوية.

المطلب الثالث: أغراض الاستبدال

الاستبدال هو مجموعة من الخيارات يقدمها النظام اللغوي للناطقين في اللغة، و هو يكون بإحلال عنصر مكان عنصر آخر في سياق ما، وإذا كان الاستبدال في أحد صوره فرعاً محولاً عن أصل مجرد في البيئة العميقة فلماذا يُعدّل عن هذا الأصل المفترض؟

- لم يُعدّل عن صيغة البناء للفاعل إلى صيغة البناء للمفعول؟
- لم يُعدّل عن المصدر الصريح إلى الحرف المصدرية وصلته؟
- لم يُعدّل عن المصدر في باب المفعول المطلق إلى شيء مما ينوب عنه؟
- لم يُعدّل عن الحال المفردة إلى حال الجملة؟

لا يتم التحول عن هذا الأصل إلى خيار آخر من خيارات الاستبدال إلا لغرض يتوخاه ابن الكفاية، فما تلك الأغراض التي يتقصدها المتكلم من خيارات الاستبدال؟

١ - الإيجاز والاختصار:

هذا الغرض من الأغراض العامّة التي يَفْصِدُ إليها عند إحداث كثيرٍ من صور التغيير في البنى والتركيبات المستخدمة، وليس غرضاً مختصّاً بالاستبدال، وهو خصيصة من خصائص العربيّة، وقد وصفه السيوطي بأنه "جُلُّ مقصد العرب، وعليه مبنى أكثر كلامهم" ولأنّ الإيجاز هو أداء المقصود من الكلام بعبارة أقلّ من عباراته الأصل، عدّ ذلك نوعاً من الأنواع البلاغيّة المدروسة في علم المعاني.^(١)

وميدان هذا الغرض هو الحذف^(٢)، وهو من أهم أسبابها؛ لأنّ الاستبدال تغيير للأصل ذو شقّين: حذف وإحلال، عدّ هذا الغرض من الأغراض العامّة لهذه الظاهرة. ويذهب بعض الباحثين مثل كويرك وجيفري ليشي وسيدني جرين بوم إلى أنّ الاستبدال مثل الحذف، يؤتي به لتجنب التكرار، ويستخدم للاختصار، وهو يشبه استخدام الوحدات المعجميّة التي ليست عبارة عن تكرارات متطابقة، ويبدو أنّ الاستبدال اختياريّ عبر الجمل ولأسباب أسلوبية.^(٣)

٢ - الاتساع والتجوّز:

يُعدّ هذا الغرض مطلباً تقصده كثيرٌ من الظواهر اللغويّة، فهو "إثراء للغة، وتحقيقٌ لغرض من أهم أغراضها، وهو التتويج في التعبير"^(٤) و الاتّساع نوع من أنواع الحذف المقصود به الإيجاز والاختصار " لكنه ينتج عنه نوع من المجاز، بسبب نقل الكلمة من حكم كان لها إلى حكم ليس بحقيقة فيها"^(٥)

و يرتبط الاتّساع بغرضين اثنين:

أ - الاختيار والإيجاز:

و يتحقّق هذا الغرض نتيجة الحذف (المطلب الأوّل لعملية الاستبدال).

ب - التجوّز أو المجاز:

وينشأ هذا الغرض من إحلال عنصرٍ جديد مكان عنصرٍ موجودٍ في التركيب، لتجري عليه بعض الأحكام التي ليست له على وجه الحقيقة، ويفسّر لنا ابن جنّي كيف يفضي (الحذف والإحلال) إلى المجاز بقوله في الباب الذي عقده بعنوان (بابٌ في فرق بين الحقيقة والمجاز) عند حديثه في بعض أمثلة الاتّساع بقوله: " ألا ترى أنّك إذا قلت: بنو فلان يطوؤهم

(١) الخطيب القزويني-الإيضاح في علوم البلاغة، ص ٢٨٠، ٢٩١ - ٢٩٢.

(٢) طاهر سليمان حمودة-ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص ٨٩ - ٩١.

(٣) A grammar of Contemporary; P. 677 - 679.

(٤) عبد العظيم فتحي خليل الشاعر- بين الأصالة والنيابة في النحو العربي (م ج) ص ٣٤٠.

(١) طاهر سليمان حمودة- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص ٩١.

الطريق، ففيه من السّعة إخبارك عما لا يصح وطوّه بما يصح وطوّه ٠٠٠"، وكذلك قوله سبحانه: (واسأل القرية التي كنت فيها)، فيه المعاني الثلاثة، أمّا الاتّساع فلأنّه استعمل لفظ السؤال مع ما لا يصح في الحقيقة سؤاله، وهذا نحو ما مضى، ألا تراك تقول: وكم من قرية مسؤوله، وتقول: القرى، وتساءلك كقولك أنت وشأنك، فهذا و نحوه اتّساع ٠٠٠ وكيف تصرّفت الحال فالاتّساع فاش في جميع أجناس شجاعة العربية^(١)

٣ - التفصيل:

إذا كان الاستبدال في الأصل مجموعة من الاختيارات يقدّمها النظام اللغوي لأبناء الكفاية، إذا كان أحد عناصر التركيب يؤدي معنى مجملاً، أو مفرداً، حذف وأحل محلّه عنصر آخر بغرض استفادة معنى آخر مفصّل، أو متعدّد، ويظهر ذلك جلياً في مسألتين اثنتين:

أ - الوصف بالجملة:

ويقول فيه أحمد الجوّاري: (إن في الوصف بالجملة فائدة التفصيل، وبسط معنى الوصفية، بحيث ينص فيها على المعاني المستفادة من الإسناد:

- إمّا معنى الزمن، على اختلاف صورته، ماضياً أو حالاً أو استقبالياً، إن كانت جملة الوصف فعلية.

- أو ينص فيها على أجزاء معنى الوصف ولواحقه ومكملاته، كالذي يستفاد من الظرف و الجار والمجرور، و نحو ذلك .

إن في ذلك زيادة واضحة على معنى الوصف بالاسم المشتق المفرد، أو بالمصدر الذي يراد به كل ما يمكن أن يدلّ عليه أو يشتق منه.^(٢)

فمطلب التفصيل وتعدد المعنى هو المراد الأصيل من استبدال المفرد بالجملة في باب الجمل الواقعة موقع المفرد.

ب- استبدال الحرف المصدرى وصلته بالمصدر الصريح:

وتفصيل هذه المسألة أن المصدر يدل على مطلق الحدث، وعند التحول إلى الحرف المصدرى (أن والفعل مثلاً) يجتمع الإخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمن، وهذا مطلب الزيادة في هذه المبادلة. وقد ذكر النحويون ثلاث فوائد تفصيلية لاستخدام (أن) والفعل نيابة عن المصدر الصريح^(٣).

(١) ابن جنّي-الخصائص، ج ٢، ص ٤٤٦-٤٤٧. والآية ٨٢ من سورة يوسف.

(٢) أحمد الجوّاري-الوصف بالجملة، (م ج)، ج ٤، ص ١٧.

(٣) ابن قيم الجوزية - بدائع الفوائد، ج ١، ص ٩٢-٩٤. السهيلي - نتائج الفكر، ص ١٢٦-١٢٧.

وفي استبدال المصدر بأنّ ومعموليتها زيادة معنى وقصد، وفي إحلال ما المصدرية الحرفية وصلتها محل المصدر زيادة معنى وتفصيل من حيث تقيد الحدث بزمن^(١). أما المصدرية الظرفية ففيها زيادة الدلالة على الظرفية، المزيدة على الدلالة على الزمن، المستفادة من صلتها الفعلية، وهكذا مع بقية الحروف المصدرية وصلاتها^(٢).

[العودة إلى قائمة المحتويات](#)

(١) ابن قيم الجوزية-بدائع الفوائد، ج١، ص١٤٢.

(٢) السيوطي-الأشباه والنظائر، ج٤، ص٦٢-٦٩.

المبحث الثاني في مصطلح الاستبدال عند اللسانيين الأوائل المطلب الأول: في مقارنة الحدّ والمصطلح

إنّ الناظر فيما جمعه اللسانيون الأوائل من ظواهر لغوية وما قعدوه من قواعد لتلك الظواهر، يجد مصطلحات شتى تجري على تلك الظواهر والقواعد، فدراسة العربية لغةً ونحواً - كما يرى أحمد عبدالستار الجواري فيما وضع لها من مصطلحات تحتاج إلى شيء من إعادة النظر فيها وتحريك ما استقر منها في الأذهان والأفهام^(١). ذلك أن القدماء كانوا يطلقون غير لفظ على الظاهرة الواحدة مما يجعل أمر الوقوف على مصطلحها أمراً غير يسير، والمصطلحات هي: "ألفاظ تستخدم للتعبير عن معانٍ محددة في إطار علمٍ بعينه"^(٢) وسأقف هنا على عدة مصطلحات محاولاً أن أجد أيّها أقرب إلى مصطلح الاستبدال بمفهومه اللساني الحديث ومن هذه الألفاظ المتداولة: العوض والبدل والنيابة.

أولاً: التعويض:

العوض في اللغة هو البديل^(٣)، تقول: "عُضْتُ فلاناً، وأعضتُهُ إذا أعطيته بدل ما ذهب منه"^(٤)، أما اصطلاحاً فيعرّف على أنّه "إقامة الكلمة مقام الكلمة"^(٥) وهو "وضع حرف في غير مكان الحرف المعوض منه، أو وضع حرف في غير مكان الحركة المعوض منها"^(٦). وهو أيضاً "حذف حرف، والاستغناء عنه بحرف آخر، من غير تقييد بحرف معين ولا أن يحل المعوض مكان المعوض منه"^(٧).

(١) أحمد الجواري - نظرة أخرى في قضايا النحو العربي، (م.ج)، ص ٤١.

(٢) علي أبو المكارم - المدخل إلى دراسة النحو العربي، ج ١، ص ١٢٧.

(٣) ابن منظور - لسان العرب (عوض)، وقد ذكر النحويون فرقاً بين العوض والبدل من الناحية الاصطلاحية، يقول ابن جني: "باب في فرق شبه البدل والعوض، جماع ما في هذا أن البدل أشبه بالمبدل منه، من العوض بالمعوض فيه، وإنما يقع البدل في موضع المبدل منه، والعوض لا يلزم فيه ذلك". الخصائص - ج ١، ص ٢٦٥.

(٤) ابن منظور - لسان العرب، (عوض).

(٥) ابن فارس - الصحابي، ص ٣٩٤.

(٦) عبدالفتاح الحموز - ظاهرة التعويض في العربية، ص ٦.

(٧) عزيزة فوال بابتي - المعجم المفصل في النحو العربي، ج ١، ص ٣٦٤.

- ذكر الحموز و عزيزة فوآل^(١) أنَّ المعوّض منه يكون حرفاً حسب، إن هذا الحصر منقوص، فالمتمأمل لهذه الظاهرة يقع على صور أخرى للتعويض غير الحرف: منها تعويض الحرف من الحرف من ذلك التعويض التنوين الذي هو نون ساكنة تثبت لفظاً لا خطأً. من الياء نحو جوارٍ وغواش^(٢)، وهناك أيضاً التعويض بالحرف من الاسم من ذلك التعويض بالتنوين من المضاف إليه في نحو (كلّ وبعض) ومن ذلك قوله تعالى: {وكلّ في فلك يسبحون}^(٣). وكذلك تعويض الحرف من الفعل ومثال ذلك التعويض في باب (كان) في نحو قولهم: أما أنت منطلقاً انطلقت، ومنه أيضاً التعويض بالحرف من الجملة من ذلك تعويض التنوين في مثل (حينئذ، يومئذ). وأحسب أن تعريف التعويض يكون على النحو الآتي: التعويض هو حذف عنصر من كلمة أو تركيب ما يعوّض عنه بإضافة عنصر جديد يقوم مقامه، دون أن يحل محله على صفة الاطراد واللزوم. وقد يكون في وصفه ولا يكون. وهو على ذلك غير مختص بالتركيبات النحوية فقط، وإنما يتسع ليشمل مجال التصريف إلى جانب المجال التركيبي النحوي وهو ما مثلنا عليه سابقاً.

ثانياً الإبدال:

الإبدال هو مصدر الفعل (أبدل) في نحو قولك: "أبدل الشيء من الشيء، وبَدَلَهُ: تَخَذَهُ مِنْهُ بَدَلًا"^(٤)، وبَدَّلَ الشَّيْءَ غَيْرَهُ ونقل عن ابن سيده: "بَدَّلَ الشَّيْءَ وَبَدَّلَهُ، وَبَدَّلَهُ"^(٥)، أما اصطلاحاً فعرف على أنه "جعل حرف مكان حرف غيره"^(٦)، وقد اشترط أن يقع المبدل موقع المبدل منه على الإطلاق حتى يتسنى تفريق الإبدال عن التعويض^(٧)، ويقع الإبدال عند اللسانيين الأوائل على الأصوات الصامتة (consonants) والصائتة (vowels)، يقول ابن فارس: "من سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض، ويقولون: (مَدَحَهُ وَمَدَّهَهُ) (وَفَرَسٌ رِمْلٌ وَرِفْنٌ) وهو

(١) عبد الفتاح الحموز، ظاهرة التعويض في العربية، ص ٦. عزيزة فوآل بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، ج ١، ص ٣٦٤.

(٢) للنحويين في هذا النوع من التعويض أقوال مختلفة، ينظر تفصيلها في: المنصف في شرح ابن جني، لتصريف المازني، ج ٢، ص ٧٠-٧٤. أبو حيان الأندلسي - ارتشاف الضرب، ج ١، ص ٣١١-٣١٢.

(٣) الآية ٤٠ من سورة يس. وقد ذهب الزمخشري إلى أن هذا التنوين هو الذي يستحق الاسم قبل الإضافة، وليس تنوين تعويض. وقال آخرون، لا مخالفة بين القولين. ورأي الزمخشري هو الراجح في تقديري. ينظر الأشباه والنظائر، ج ١، ص ٢٩٧. الصبان - حاشية الصبان، ج ١، ص ٣٦. عبدالرحمن أيوب - دراسات نقدية في النحو العربي، ج ١، ص ١٨.

(٤) ابن منظور - لسان العرب: (بدل).

(٥) نفس المصدر.

(٦) الاستربادي - شرح الشافية، ج ٣، ص ١٩٧.

(٧) ابن يعيش - شرح المفصل، ج ١٠، ص ٧. الصبان - حاشية الصبان، ج ٤، ص ٢١٠.

كثير مشهور قد أَلْف فيه العلماء" (١).

وقد صنف الأوائل في الإبدال غير تصنيف منها (كتاب الإبدال) لابن السكيت، و(كتاب الإبدال) لأبي الطيب اللغوي، وقد خصّه ابن جنيّ بالحديث في بابين في خصائصه أحدهما: "باب في الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه"، والآخر باب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني" الذي كان للإبدال نصيب من أمثلته (٢).

* هناك نوعان من الإبدال: أ- إبدال لغوي، ب- إبدال تصريفي.

أ- الإبدال التصريفي: يقع هذا الإبدال في أصوات مخصوصة يجمعها قولك (طويت دائماً)، وقد غلطوا الأوائل في تسمية هذا النوع إبدالاً؛ حيث كشف التفكير الصوتي الحديث عن أن هذه الأصوات لا يقع بينها تبادل كما هو في الاستبدال الصوتي، وإنما مماثلة صوتية (Assimilation)، فالبنية العميقة للأفعال (اضطرب، اضطلم، اضطرب، اضطرب) هي (اضترب، اصتلم، اصتبر) ثم طراً عليها تغيير بفعل القانون التحويلي الخاص بالمماثلة الصوتية فتحوّلت التاء في اضطرب إلى طاء بفعل المماثلة الصوتية من الضاد التي أكسبتها صفة الإطباق فصارت طاءً (اضطرب) وكذلك الحال في بقية الأمثلة السابقة.

ب- الإبدال اللغوي: ومن أمثلة هذا النوع من الإبدال:

- الإبدال بين النون واللام: هتتت السماء، وهتلت .
- الإبدال بين الهمزة والهاء: أرتت، وهرقت .
- والإبدال بين التاء والفاء: اللثام واللغام (٣).

استحوذ هذا النوع على اهتمام اللغويين القدماء فصنفوا تصانيف عديدة، منها كتاب الإبدال لابن السكيت وكتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي، بالإضافة إلى الأمثلة التي تطلع علينا في كتب اللغة بعامة: ككتاب الصاحبى لابن فارس والمزهر للسيوطي والخصائص لابن جني، وهذا النوع من الإبدال لا يخضع لقانون صوتي مطّرد، لكن له مسوغاً صوتياً هو التقارب بين الحرفين المبدل والمبدل منه في المخرج وربما في الصفة (٤).

(١) ابن فارس- الصاحبى، ص ٣٣٣. السيوطي- المزهر، ج ١، ص ٤٦٠.

(٢) ابن جني- الخصائص، ج ٢، ص ٨٢-٨٨، ص ١٤٥ وما بعدها.

* سيتم الحديث عن هذين النوعين من الإبدال في مبحث مستقل على التفصيل، انظر الدراسة، ص ٦٢ .

(٣) ابن السكيت-الإبدال، ص ٦١، ٨٨، ١٢٥.

(٤) ابن جني- سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ١٨٠. د. عبدالصبور شاهين- المنهج الصوتي للبنية العربية،

وأساس هذا الإبدال السماع، لذا وصف بأنه يجري على غير القياس^(١)، وسماه بعض النحويين بالإبدال غير الشائع^(٢)، ويشمل هذا الإبدال حروف العربية كلها إلا الألف، فلا يبدل منها، وقد أجاز بعض النحويين القياس على ما شاع من أمثلة هذا النوع، وقصر ما عداه على السماع^(٣).

ثالثاً: النيابة:

- النيابة لغة: مصدر الفعل الثلاثي ناب، جاء في اللسان: "وناب عني فلان ينوب نوباً ومناباً، أي قام مقامي، وناب عني في الأمر نيابة، إذا قام مقامك"^(٤).
أما اصطلاحاً فيعرفها محمد سمير اللبدي قائلاً: "بأنها إقامة شيء مقام شيء آخر"^(٥)، ولعل هذا التعريف يقترب من تعريف ابن فارس للعوض في قوله: "ومن سنن العرب التعويض وهو إقامة الكلمة مقام الكلمة"^(٦).

ويعرفها عبد الله بابعير بأنها "إسقاط أحد عناصر التركيب الجملي الذي يستدل عليه من الأصل المفترض لهذا التركيب المستخدم الذي تقتضيه قواعد التركيب في العربية وإحلال عنصر آخر محله في الاستخدام، فيأخذ عنه شيئاً من خصائصه لا كلها لأنه ليس إياه"^(٧).

ويعرف مجيد نوط عبید النيابة في العرف النحوي بأنها تعني: "عدم استحقاق اللفظ النائب لما هو بصدده من دلالة أو عمل أو وظيفة في موقع إعرابي"^(٨)، وتعرف نهاد فليح حسن النيابة اصطلاحاً بأنه: "وقوع اللفظ موقعاً ليس له بجهة الأصالة، فيقوم مقام الأصل لما هو بصدده من موقع لغوي، سواء أكان الموقع على المستوى الدلالي أم الوظيفي أم الإعرابي أم البنائي. ويكسب النائب جميع شروط المنوب عنه من التأثير والتأثير اللغوي"^(٩).

أما عبدالعظيم الشاعر فرأى أن النيابة "تقابل الأصالة، وهي أرجحية اللفظ فيما هو بصدده من دلالة، أو عمل، أو وظيفة في الجملة، أو موقع إعرابي لها وذلك يعني عدم استحقاق النائب لما

(١) الصبان - حاشية الصبان، ج ٤، ص ٢٨٠.

(٢) السيوطي - همع الهوامع، ج ٢، ص ٢١٩.

(٣) السيوطي - المزهر، ج ١، ص ٤٦٩-٤٧٠.

(٤) ابن منظور - لسان العرب (نوب).

(٥) محمد سمير اللبدي - معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص ٢٣٣.

(٦) ابن فارس - الصاحب، ص ٣٩٤.

(٧) عبد الله بابعير، ظاهرة النيابة في النحو العربي، (د)، ص ١٤.

(٨) مجيد نوط، النيابة في النحو العربي (رسالة دبلوم عال)، ص ٥، نقلاً عن عبد الله بابعير، ظاهرة النيابة في

النحو العربي (د)، ص ١٠.

(٩) نهاد فليح حسن - النيابة في الأبنية الصرفية، (م.ج)، ص ١٧٥.

هو بصدده بحق الأصالة، فهي اصطلاحاً أن يقع اللفظ موقعا ليس له بجهة الأصالة، فيقوم مقام ما خلفه في العمل أو الموقع الإعرابي، أو الإفادة أو الوظيفة في الجملة^(١).

إن هذه التعريفات يشوبها ضرب من الاضطراب والقصور، فالرأي القائل بأنها إقامة شيء مقام شيء يحتاج إلى نظر، فهو لم يذكر طبيعة أو خصائص هذا الشيء الذي يحل محل الشيء المنوب عنه، ثم إنه لم يحدد العلاقة بين النائب والمنوب عنه، أهي وظيفية أو معنوية أم ماذا؟

أما التعريفات التالية على هذا التعريف فنناقشها في النقاط التالية:

- ١- إنها لم تشترط وقوع النائب موقع المنوب عنه، وهذا بيّن في المثال الذي ساقه عبدالعظيم الشاعر، فقد ذكر أن (ال) تنوب عن الضمير كما في قوله تعالى: {فإن الجنة هي المأوى}^(٢)، و(ال) التعريف لم تحل محل الضمير، فأل التعريف لاحقة تصريفية تلحق بنية الكلمة من أولها، مكسبة إياها صفة التعريف. والضمير (هو) لاصقة تصريفية تلحق بنية الكلمة عن آخرها، مكسبة إياها صفة الإضافة. وكل من التعريف والإضافة يتعاقبان على الكلمة، ومصطلح المعاقبة بعيد الشبه عن النيابة، فهو كما يرى ابن منظور - "الورد مرة بعد مرة...، والتعاقب والاعتقاب: التداول والعقب كل شيء أعقب شيئاً. وهما يتعاقبان ويعتقبان، أي إذا جاء هذا، ذهب هذا"^(٣) وهذا يعني أن التعاقب هو وقوع عنصر موقع عنصر آخر دون اشتراط الموقعية، فقد يتعاقب عنصران على وحدة لغوية فيشغل أحدهما محل الآخر في سياق تركيب ما، وقد يتعاقبان على وحدة لغوية أخرى، فيقع كل منهما في غير موقع الآخر في سياق تركيب آخر. مثال ذلك: التنوين والإضافة؛ فالتنوين لاصقة تلحق الكلمة من آخرها، والإضافة تركيب كلمة بكلمة أخرى تركيباً إضافياً، وكل منهما يتعاقب على الكلمة، ولكن ليس من باب الموقعية، وإنما من باب الحكم، فهما دليلان من دلائل المقولة الاسمية. وكذا (ال) التعريف والتنوين يجريان مجرى التنوين والإضافة في ملحظ التعاقب والموقعية شأنهما في ذلك شأن التعريف والإضافة.
- ٢- إنها لم تشر إلى حقيقة عمل النائب، فهل يتحقق على المستوى الشكلي الوظيفي أم على المستوى التقديري الوظيفي؟ وبعبارة أخرى: هل يؤثر العنصر المقدر حلوله محل عنصر آخر في التركيب نائباً كما في البديل؟ أم البديل والنيابة ظاهرتان متغايرتان؟ أم لا بد لذلك العنصر (النائب) أن يتحقق في واقع الاستعمال؟

(١) عبدالعظيم الشاعر - بين الأصالة والنيابة في النحو العربي (م.ج)، ص ٣٢٩.

(٢) الآية ٤١ من سورة النازعات.

(٣) ابن منظور - لسان العرب، (عقب).

٣- ذهب عبد العظيم الشاعر ونهاد حسن إلى أن النائب يقع من المنوب عنه على جهة الأصالة، وهذا الرأي صحيح، لأنه يعنى أن النيابة فرع على ذلك الأصل الذي كان المنوب عنه محتلاً فيه قبل إسقاطه موقعه.

وأحسب أن تعريف عبدالله بابعير للنيابة هو خير تعريف وقفت عليه. ومما يلاحظ على هذا التعريف ما يلي:

أ- أنه اشترط احتلال الموقع شرطاً لازماً لتحقيق النيابة وهذا الشرط ملحوظ عند الأوائل على غير مسمى فيقولون (قام مقامه) و(حلّ محله) و(وقع موقعه). يقول ابن السراج عن علة ارتفاع نائب الفاعل: "وإنما ارتفع لما زال الفاعل، وقام مقامه"^(١).

ب- النيابة عنده هي علاقة بين عنصر حاضر في التركيب وعنصر غائب يحل محل هذا الحاضر، وهذا واضح من قوله (إسقاط أحد العناصر وإحلال عنصر آخر محله). ولعل الحريري قد تنبه إلى هذا المطلب عند حديثه عن إنابة المصدر عن مفعول مطلق، يقول: "اعلم أنه يجوز أن يحذف المصدر، ويقام مقامه صفة.. وقد يقام العدد مقام المصدر"^(٢).

ج- يكتسب النائب من المنوب عنه بعض خصائص العنصر المستبدل به "فإن لم يأخذ النائب شيئاً من خصائص المنوب عنه فلا نيابة عندئذ"^(٣). وأهم هذه الخصائص:

- الوظيفة التركيبية*: فإذا كان العنصر المناب عنه عاملاً، قام العنصر النائب بالوظيفة ذاتها.
- الوظيفة الإعرابية: يتحمل العنصر النائب العلامة الإعرابية التي كان العنصر المنوب عنه يحملها في الأصل، ومن أمثلة ذلك تحمّل المفعول به والمفعول المطلق وظرفي الزمان والمكان العلامة الإعرابية التي كان الفاعل يحملها وتحمل المضاف إليه علامة المضاف بعد وقوعه موقعه^(٤):

أكلَ محمدٌ الخبزَ ← أكلَ Ø الخبزَ ← أكلَ الخبزُ.

واسألُ أهلَ القريةِ ← واسألُ Ø القريةِ ← واسألُ القريةَ.

ذكر عبدالله بابعير أن النائب يتحمل عن المنوب عنه دلالاته، وذلك إذا كان من جنس الكلمات الدالة على معنى الحدث وهي: الفعل والمشتقات والمصدر. وهذا يعني أن صوراً أخرى من النيابة كنائب الفاعل والإضافة لا ينطبق عليهما هذا الشرط^(٥).

(١) ابن السراج- الأصول، ج١، ص٧٧.

(٢) الحريري- شرح ملحّة الإعراب، ص١٠١-١٠٢. المجاشعي- شرح عيون الإعراب، ص١٦٧.

(٣) عبدالله بابعير- ظاهرة النيابة في النحو العربي، (ر.د.)، ص١٥.

* انظر تفصيل ذلك في المصدر السابق.

(٤) عبد الله بابعير- ظاهرة النيابة في النحو العربي، (ر.د.)، ص١٦.

(٥) نفس المصدر، ص١٧.

وأحسب أنّ هذا الشرط فيه غلط، إذ لا بد في الشروط الواجبة في ظاهرة ما أن تلزم جميع الظاهرة لا بعضها، فشرط الدلالة يعني أن النيابة جائزة في أحد الشروط الثلاثة وليس في الثلاثة معاً، وهذا لا يجوز في ظاهرة نقيم لها قواعد ووضوابط.

رابعاً: البديل:

يعرف ابن منظور البديل بقوله: "بَدَلُ الشَّيْءِ: غَيْرُهُ، وَتَبَدَّلَ الشَّيْءُ وَتَبَدَّلَ بِهِ وَاسْتَبَدَّلَهُ وَاسْتَبَدَّلَ بِهِ، كُلُّهُ: اتَّخَذَ مِنْهُ بَدَلًا.. أَبُو الْعَبَّاسِ ثَعْلَبٌ يَقُولُ: أَبَدَلْتُ الْخَاتِمَ بِالْحَلْقَةِ إِذَا نَحَيْتَ هَذَا وَجَعَلْتَ هَذَا مَكَانَهُ، وَبَدَلْتُ الْخَاتِمَ بِالْحَلْقَةِ إِذَا أَذْبَتَهُ وَسَوَيْتَهُ حَلْقَةً، وَبَدَلْتُ الْحَلْقَةَ بِالْخَاتِمِ إِذَا أَذْبَتُهَا وَجَعَلْتُهَا خَاتِمًا"^(١).

أما اصطلاحاً فيعرفه الاسترأبادي بقوله: "تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِمَا نُسِبَ إِلَى الْمَتَّبِعِ دُونَهُ"^(٢). ويعرفه سيبويه بقوله: "هَذَا بَابٌ مِنَ الْفِعْلِ يَسْتَعْمَلُ فِي الْاسْمِ ثُمَّ يُبَدَّلُ مَكَانَ ذَلِكَ الْاسْمِ اسْمٌ آخَرَ فَيَعْمَلُ فِيهِ كَمَا عَمِلَ فِي الْأَوَّلِ"^(٣).

وواضح من هذا التعريف أن البديل هو مركب اسمي يُقَدَّرُ له أن يحلَّ محلَّ مركب اسمي آخر على سبيل التقدير، وهذا يعني أن احتلال البديل موقع المبدل منه ليس في واقع الاستعمال اللغوي، وإنما تقدير تقتضيه دلالة التركيب، فقولنا أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثَلَاثَةً، يعني أَكَلْتُ ثَلَاثَ الرَّغِيفِ أَيَّ أَنَّ أَصْلَ التَّرْكِيْبِ يَقْتَضِي إِحْلَالَ (ثَلَاثَ) مَحَلِّ الرَّغِيفِ. غير أن الاستعمال اللغوي ورد فيه أداءات تخالف فيها البنى السطحية البنى العميقة. ولذلك ذهب جمهور النحاة إلى أن العامل في البديل هو العامل في المبدل منه، كما يستفاد من تعريف سيبويه المتقدم.

مناقشة ونظر

تناولنا في عرضنا السابق خمسة مصطلحات عُرفت في الفكر اللساني القديم في مسعى لإبراز أوجه الشبه أو الافتراق بين هذه المصطلحات ومصطلح الاستبدال في اللسانيات الحديثة، وانتهينا بعد التمهيص والنظر بتسجيل نوره بالنقاط التالية:

- يلتقي مصطلح التعويض في المفهوم اللساني التقليدي ومصطلح الاستبدال (Substitution) في وقوع العنصر المستبدل في الاستبدال والمعوض في التعويض في موقع المستبدل به والمعوض عنه، إلا أنهما يفترقان في كون المعوض لا يشترط فيه أن يشغل موقع

(١) ابن منظور - لسان العرب، (بَدَل).

(٢) الاسترأبادي - شرح الكافية، ج ١، ص ٣٣٧.

(٣) سيبويه - الكتاب، ج ١، ص ١٥٠.

المعوض عنه على التعيين؛ فقد يقع موقعه كما في (أبت) حيث شغلت التاء موقع المعوض (الياء)، وقد يحل المعوض في غير موقع المعوض منه كما في (زنادقة) التي هي في الأصل (زناديق)^(١) فجاء بالتاء وهي عن آخر الكلمة عوضاً عن الياء التي تشغل موضع الوسط في بنية الكلمة".

ثم إن الاستبدال يمكن تقنيه بحيث يمكن الكشف عن القواعد والقوانين التي تحكم عملية الاستبدال، على حين لا نجد قانوناً واحداً يفسر لنا عملية التعويض. يضاف إلى كل هذا أن التعويض لا يجيء إلا أداة؛ إذ لا دلالة ولا وظيفة تركيبية أو نحوية أو إعرابية لهذا العوض، وإنما يؤول به لإكمال نقص لفظي حسب، نشأ عن حذف بعض عناصر البنية التصريفية للكلمة أو بعض عناصر التركيب، سواء أكان التركيب تركيب لفظ أم تركيب جملة كما ذكرنا سابقاً وهي زائدة اطلاقاً حيث يؤول بها في كل مواضع التعويض، وأمثلة من خارج بنية الكلمة أو عناصر التركيب الأصلية. أما المستبدل فيكون عنصراً غائباً عن التركيب فيحل محل العنصر المستبدل به بعد مغادرته السياق التركيبي.

- يشترك كل من الإبدال بمفهومه التقليدي والاستبدال بمفهومه اللساني الحديث في تعريفهما الاصطلاحي؛ فكل منهما يعرف على أنه إحلال عنصر موقع عنصر آخر في السياق التركيبي. غير أنهما يفترقان في ماهية العناصر اللغوية التي يشملها كل منهما؛ فالإبدال مقصور عمله على الأصوات الصامتة والصائتة حسب، في حين يتسع الاستبدال ليشمل جلّ مستويات التحليل اللغوي من صوتي فصرفي فتركيبي فمعجمي وانتهاء بالأسلوبي.

- يتفق كل من البديل بمفهومه التقليدي والاستبدال في مفهومه اللساني الحديث في ظاهر الاصطلاح؛ فكل منهما يعرف على أنه إقامة عنصر مقام آخر في التركيب. إلا أن الناظر لحقيقة البديل في واقعه الاستعمالي تستوقفه نقطتان اثنتان:

الأولى: أن البديل لا يقع موقع المبدل منه في الواقع الاستعمالي بل هو يقوم مقام المبدل منه في التقدير والاعتبار لا غير، يقول ابن عصفور: "البديل إعلام السامع بمجموعي الاسمين أو الفعلين على جهة البيان أو التأكيد، على أن يُنوى بالأول منهما الطرح من جهة المعنى لا من جهة اللفظ"^(٢). والثانية: أن العنصر المستبدل لا يجتمع والعنصر المستبدل به في نفس السياق؛ لأن كلاً منهما يحل محل الآخر (فهي علاقة حضور بغياب). أما البديل فلا يكون بدلاً إلا إذا جمعنا بين العنصر المبدل والعنصر المبدل منه في سياق تركيب واحد. وعلى ذلك أخرج النحاة من أمثلة البديل قولهم (قابلتُ أخاك) أو (قابلتُ زيداً) و(أكلتُ نصفه) لعدم اشتغال التركيب على العنصر الثاني

(١) سيبويه- الكتاب، ج ١، ص ١٤٨.

(٢) ابن عصفور- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، ج ١، ص ٢٧٩.

(المبدل منه) وجعلوا أمثلة. نحو: (قابلت أخاك زيداً، أكلت الرغيف نصفه) من البديل لاشتمال التركيب على عنصري (البديل والمبدل منه).

- إن المتأمل في تعريف النيابة كما وردت على ألسنة المعرفين يجدها تتفق ومفهوم الاستبدال في وجوه وتفترق عنه في وجوه أخرى:

- أ- تشترك كل من النيابة والاستبدال في كونهما يشترطان في العنصر النائب أو المستبدل أن يقع موقع العنصر المنوب منه أو المستبدل به على سبيل الواقع الفعلي لا التقديري.
- ب- تتفق كل من النيابة والاستبدال في اعطائهما السياق اللغوي قيمة رئيسية؛ فلتحقق الاستبدال والنيابة لا بد للعنصر المستبدل أو النائب أن يحل محل العنصر أو النائب المستبدل في نفس السياق اللغوي.
- ج- إلا أنهما يفترقان في أن النيابة ظاهرة تركيبية صرف؛ لارتباطها بسياق التركيب الجملي، وعليه فلا نيابة بين الأصوات الصامتة والصائتة فهما تدخلان في باب الإبدال لا النيابة^(١) في حين نجد الاستبدال يحيط بالنظام اللغوي عبر مستوياته المختلفة.
- وخلاصة القول في هذه المسألة أن كلاً من الإبدال الصوتي والنيابة التركيبية هما أقرب مصطلحات الأوائل من مصطلح الاستبدال اللساني؛ فالإبدال يُمتل جانباً من جوانب الاستبدال الصوتي، والنيابة تمثل الجانب التركيبي.

المطلب الثاني: في مقاربة اللفظ والمعنى:

في هذا المطلب سنتناول بعضاً من الألفاظ التي وردت عند الأوائل، تقارب مفهوم الاستبدال، ومن الأمثلة عليها:

- ١- وقع موقعه، وضع موضعه، حل محله، وضع في مكانه:
- ويستخدم النحاة هذين اللفظين (وقع موقعه، وضع موضعه) لتسويغ تعدد صور تركيب ما: كالخير والحال والنعته... إلخ. يقول المبرد: "واعلم أن من المصادر مصادر تقع في موضع الحال"^(٢). ويقول الصبان في النيابة عن المصدر في باب المفعول المطلق: "أي: يحل محله، ويوضع في مكانه، مما يدل عليه -أي على المصدر- كلفظ (كل وبعض) المضافين إلى المصدر، وكالعدد، خلف عنه في ذلك، أي: في المفعولية المطلقة"^(٣). ابن هشام: "أن في (يؤخذ)

(١) عبدالله بابعير، ظاهرة النيابة في العربية، (ر.د)، ص ٢٧.

(٢) المبرد - المقتضب، ج ٣، ص ٢٦٨.

(٣) الصبان - حاشية الصبان، ج ٢، ص ١٠٩.

ضميراً مستتراً هو القائم مقام الفاعل" (١).

٢- جاء بمنزلة كذا، حُمِلَ على كذا، دَلَّ على كذا، سَدَّ مسدّه، كان في حكمه: ويؤتى بهذه الألفاظ لتسويغ استبدال بعض التراكيب بتركيب أخرى، كاستبدال المصدر الصريح بالحرف المصدرية وصلته. يقول سيبويه: "... أن تكون فيه (أن) وما تعمل فيه من الأفعال بمنزلة مصادرها" (٢). ويقول المبرد: "اعلم أن (أن) والفعل بمنزلة المصدر" (٣)، ويقول أيضاً: "ألا ترى أن قولك (سقياً) بمنزلة: سقاك الله، و (مرحباً) بدل من قولك: رحبت بلادك" (٤). ويقول أيضاً: "والفاعل يحمل على المصدر، كما حُمِلَ المصدرُ عليه، تقول: قم قائماً، فالمعنى: قم قياماً" (٥).

ويقول الأشموني: والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدر، انظر إلى أن ما يقوم مقامه، مما يدل عليه خلف عنه في ذلك، وأنه الأصل" (٦). ويقول المبرد: ومن المصادر ما يقع في موضع الحال، فيسد مسدّه، لأنه قد ناب عنه اسم الفاعل، وأغنى غناه، وذلك قولهم: قتلته صبراً، وإنما تأويله: صابراً، أو مُصبراً" (٧). ويقول ابن عصفور في شروط الحال: "ويشترط فيها أن تكون مشتقة، أو في حكمها، وأغني بذلك أن تكون في معنى ما أخذ من المصدر، وإن لم تكن مأخوذة منه، نحو قولك: علمته الحساب باباً باباً، أي مفصلاً" (٨).

٣- ناب عنه، ناب منابه:

وهو كثير الدوران على ألسنة النحويين، ومن الأمثلة عليه، قول ابن هشام: "ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر ... " (٩).

(١) ابن هشام-شرح شذور الذهب: ص ١٦٢.

(٢) سيبويه-الكتاب، ج ١، ص ٤٧٥.

(٣) المبرد-المقتضب، ج ٢، ص ٢٩.

(٤) نفس المصدر، ج ٤، ص ١٥٧.

* يُقصد هنا نحو قولك: جئتُك مشياً، أي ماشياً، من قبيل نيابة المصدر عن الوصف المشتق في باب الحال.

(٥) المبرد - المقتضب، ج ٣، ص ٢٦٩.

(٦) الصبان-حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٢، ص ١٠٩ (المتن)

(٧) المبرد-المقتضب، ج ٣، ص ٢٣٤.

(٨) ابن عصفور-المقرب، ص ١٦٨.

(٩) ابن هشام-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج ٢، ص ٢٣.

٤- جاء بمعنى كذا، أوّل بكذا:

ويكثر استعمال اللفظ الأوّل في الاستبدال بين الصيغ الصّرفية، ومواضع أخرى تركيبية. ويجئ اللفظ الثاني في باب الحروف المصدرية التي تؤوّل مع صلتها بمصدرٍ صريحٍ. فمثالُ الأوّل: قولُ ابن هشام اللّخميّ في وقوع المصدر موقع اسم الفاعل: "والزّورُ: بمعنى الزائر، والفطر: ضدّ الصّوم، وهو بمعنى المُفطر، والعدلُ: ضدّ الجور، وهو بمعنى العادل"^(١). ومثال الثاني قولُ ابن مالك: "حقُّ الحال أن يكون نكرةً فإن وقعت معرفةً في اللفظ أوّلت بنكرة، ومثال ذلك: اجتهد وحذك، أي: مُفرداً"^(٢).

[العودة إلى قائمة المحتويات](#)

(١) ابن هشام اللّخميّ-شرح الفصيح، ص ١١٥.

(٢) ابن مالك-شرح الكافية الشافية، ج ٢، ص ٧٣٤.

الفصل الثاني نحو استشراف الاستبدال في التصويت

المبحث الأول في مستوى الفونيمات التركيبية

إنّ ما نسمعه خلال عملية الاستماع، وما ننتجه في أثناء الكلام ما هو إلا سلاسل من الأصوات القصيرة أو الطويلة، فلا وجود للأصوات منفردة أو منعزلة خارج السياق. فالجمل ليست تتابعات صوتية منفصلة، ولا توجد فجوات بين الأصوات التي تتكون منها الكلمات وهذا يعني أنه من الخطأ تصور الأصوات كما لو كانت وحدات ثابتة غير قابلة للتغيير "مصفوفة جانب بعضها مثل خرزات السبحة"^(١)، ونستنتج من ذلك أن الفونيمات لا وجود لها على شكل وحدات منفصلة إلا في العقل؛ فهي حقيقة تجريدية إدراكية سيكولوجية، "فالسواكن والحركات تكون جزءاً من سلسلة طبيعية ولا يتضح الفرق بين عراها بجلاء في طرفيها"^(٢).

تقسم الفونيمات إلى قسمين رئيسيين: الصوامت (Consonants) والصوائت (Vowels) * ومنهما تتكون الجزئيات الكلامية، ولذلك تتصف بالفونيمات الجزئية والتركيبية.

إن الوحدات الصوتية في الكلام لا تتوالى بشكل عشوائي؛ فالنظام الصوتي في اللغة ليس مجرد قائمة من الأصوات المستقلة، فأى تغيير أو تطور أو سقوط لأحد الأصوات أو دخول لصوت جديد فإن هذا يؤثر على سلوك جميع الأصوات الأخرى، وهذا يعني أن النظام عبارة عن علاقات شبكية تفاعلية بين العناصر المكونة له (System). وتتحقق هذه العلاقات الشبكية بين الأصوات داخل النظام عبر تجاذب الأصوات بعضها مع بعض من خلال المحورين الخطي والعمودي منتجة تماثلات صوتية من تتابعها داخل السلسلة وتباينات معنوية من تقابلاتها الوظيفية، وستكون هذه التقابلات موضوع حديثنا في السطور القادمة. إن قيمة صوت ما تتوقف على أصوات أخرى معينة، وعلى أصوات اللغة كلها بطريقة غير مباشرة؛ فالجزئيات والقطوع

(١) مالبرج - الصوتيات، (م ت)، ص ٥.

(٢) فندريس - اللغة (م ت)، ص ٤٧.

* تعرّف الأصوات الصامتة بأنها: الأصوات المجهورة أو المهموسة التي تصادف عبر نطقها اعتراضاً أو عائقاً في مجرى الهواء، سواء أكان الاعتراض كاملاً كما في نطق صوت الدال، أم جزئياً من شأنه أن يسمح بمرور الهواء ولكن بصورة ينتج عنها احتكاك مسموع، وتعرّف الأصوات الصائتة على أنها الأصوات المجهورة التي لا تصادف عند نطقها اعتراضاً أو عائقاً في مجرى الهواء خلال الحلق والفم دون أن يضيق مجرى الهواء تضيقاً من شأنه أن يحدث احتكاكاً مسموعاً. وتتماز الصوامت عن الصوائت في وظيفتها في البنية المقطعية؛ فالصوامت تشغل بداية المقطع الصوتي أو نهايته، على حين تشغل الصوائت النواة في المقطع الصوتي.

الصوتية لا معنى لها خارج النظام الذي تتواجد فيه، وهي تكتسب قيمتها من حقيقة كونها مختلفة نظامياً عن أي جزء أو قطع آخر. فاللغة نظام من العناصر المتوقف بعضها على بعض، وتحدد قيمة كل واحد منها من تقابله مع العناصر الأخرى^(١). ولا بد لهذا التقابل من وجود قيمتين خلافيتين بين وحدتين صوتيتين على الأقل. وإذا سرحنا البصر في آفاق لغات البشر سنجد أن كل ثروتها المعجمية قائمة على تلك العلاقات؛ فكل مفردة تتقابل مع غيرها عبر علاقات استبدالية منتجة معاني متنوعة. وسنتناول فيما يلي أبرز هذه التقابلات في العربية:

أولاً: بين الفونيمات الصامتة:

١ - التقابل على مستوى التفخيم (الإطباق):

قد يحل صوت مطبق مكان صوت غير مطبق في نفس البيئة الصوتية مغيراً المعنى؛ فصوت التاء صوت انفجاري لثوي غير مجهور يتقابل مع صوت الطاء في صفة الإطباق، فهو صوت انفجاري لثوي مطبق غير مجهور، فصفة الإطباق قد هيأت للطاء أن تحل مكان التاء في نحو تاب وطاب. فالأولى بمعنى: الرجوع عن المعصية قد تحولت إلى معنى الطمأنينة في الثانية، وكذا تاع وطاع. فالأولى بمعنى: ذاب وسال قد تحولت إلى معنى: انقاد. ويتقابل كل من السين والصاد في صفة الإطباق أيضاً؛ فصوت السين صوت احتكاكي لثوي غير مجهور يتقابل مع صوت الصاد الذي هو صوت احتكاكي لثوي مطبق غير مجهور في سَعَدَ وصَعَدَ، فالأولى بمعنى السعادة قد تحولت إلى معنى الارتقاء (في صَعَدَ) ومثل ذلك أيضاً سار وصار، وسُقَّ على ذلك (بطر- بتر)، (عبس- عبص)، (بسر- بصر). ويتقابل كل من الذال والطاء في صفة الإطباق أيضاً؛ فصوت الطاء صوت احتكاكي بين أسناني مطبق مجهور يتقابل مع الذال الذي هو صوت احتكاكي بين أسناني مجهور في مثل (ظلّ وذلّ)، وكذا (عَدَمَ - عَظَمَ)^(٢).

٢ - التقابل على مستوى الجهر والهمس (Voiced- Voiceless):

تتقابل الأصوات المجهورة مع الأصوات المهموسة في تقابلات ثنائية منتجة أيضاً من المعاني المختلفة فصوت التاء يتقابل مع صوت الدال في صفة الهمس، فهو صوت انفجاري لثوي غير مجهور، والدال صوت انفجاري لثوي مجهور في نحو: تار ودار. وتتبادل كل من العين والزاي السياق الصوتي ذاته مغيرة المعنى، فصوت السين صوت احتكاكي لثوي غير مجهور والزاي صوت احتكاكي لثوي مجهور يتقابلان في مثل (سار وزار).

(١) سوسير- علم اللغة العام، ص

(٢) انظر معاني هذه الكلمات في اللسان والتاج والصحاح وقارن بالمنجد والوسيط.

وينسحب هذا التقابل على الحاء والعين؛ فالأول صوت احتكاكي حلقي غير مجهور، والثاني صوت احتكاكي حلقي مجهور يتقابلان في مثل عَبَسَ وحبَسَ وقَسَ على ذلك (لَعَنَ وَلَحَنَ) وينسحب ذلك على: (عان - حان) و (راح - راع) و (عاد - حاد)^(١).

٣ - التقابل الصوتي على مستوى هيئة النطق:

ويقصد بهيئة النطق نوع التضييق أو الاعتراض الذي يواجهه التيار الهوائي القادم من الرئتين عبر الفم أو الأنف، وذلك ناتج عن اقتراب أحد النواطق النشطة من النواطق السلبية، وينشأ عن هذا الاعتراض أو التضييق سبع درجات، وكل درجة من هذه الدرجات السبع ينتج عنها عدد من الأصوات، وتتقابل الأصوات تبعاً لهذا السلم السباعي فيما بينها بحيث أن إحداها يمكن أن تحل مكان الأخرى في التركيب تبعاً لاختلاف درجة طريقة نطقها.

قد يتقابل صوت انفجاري مع صوت أنفي في سياق صوتي ما؛ بحيث يحل أحدهما محل الآخر كما هو الحال في صوت الباء والميم؛ فصوت الباء صوت انفجاري شفوي مجهور حل محله صوت الميم الذي هو صوت أنفي شفوي مجهور نحو (بات ومات) و (باد وماد) وينسحب هذا على (عمد وعبد) (اللمس - اللبس)، (هام - هاب)، (تام - تاب)، فقد سمحت السمة الخلفية بين الباء والميم المتمثلة في صفة الانفجارية والأنفية أن تتبادل هذه الأصوات في موقعها.

وقد يتقابل صوت جانبي مع صوت أنفي في سياق صوتي آخر فيحل أحدهما محل الآخر، وهذا بائن في صوتي اللام والنون؛ فاللام صوت جانبي لثوي مجهور، والنون صوت أنفي لثوي مجهور يتقابلان في مثل من نحو: (صان - صال) (لاح - ناح)، (ملع - منع)، (ذان - ذال).

وقد يتقابل صوت احتكاكي مع صوت انفجاري في سياق صوتي فيحل أحدهما محل الآخر في ذلك السياق كما هو الحال في صوتي السين والتاء. والسين صوت احتكاكي لثوي غير مجهور يتقابل مع التاء التي هي صوت انفجاري لثوي غير مجهور في سياق كلمات من نحو (سار - تار) (رسب - رتب) (ساس - تاس) (تاق - ساق).

وإلى جانب هذا التقابل الأخير هناك تقابل يناظره إلا في صفة زائدة هي (الإطباق)، وهذا التقابل يجري بين صوتي الطاء والصاد؛ فالأول صوت انفجاري لثوي مطبق غير مجهور، والثاني صوت احتكاكي لثوي مطبق غير مجهور يتقابلان في كلمات من نحو (طاح - صاح) (طرح - صرح).

وتمتد هذه السلسلة من التقابلات لتقف بنا عند تقابل رابع يتقابل فيه صوت احتكاكي مع صوت تكراري كما في صوتي (الزاي والراء)؛ فالزاي صوت احتكاكي لثوي مجهور، يحل محل الراء التي هي صوت تكراري لثوي مجهور في سياق كلمات من نحو (جرم - حزم).

(١) انظر معاني هذه الكلمات في اللسان والتاج والصحاح وقارن بالمنجد والوسيط.

وقد يتقابل صوت جانبي مع صوت تكراري فيحل أحدهما محل الآخر في سياق ما؛ فصوت اللام صوت جانبي لثوي مجهور يمكننا استبداله بالراء الذي هو صوت تكراري لثوي مجهور في كلمات من مثل (رمز - لمز) و (بَلَع - ترع) و (عبد - عبل).

وقد يتقابل صوت جانبي مع صوت احتكاكي كما هو الحال في اللام والسين في مثل نحو: (ساح - لاح)^(١).

ويتقابل صوت انفجاري مع صوت شبه حركي فيحل أحدهما محل الآخر كما يبدو ذلك في تقابل بين صوتي (الواو والباء)؛ فالباء صوت انفجاري لثوي مجهور والواو صوت شبه حركي شفوي، طبقي مجهور يتقابلان في نحو (بلد - ولد).

ومثل ذلك التقابل بين الباء والدال فالأول صوت شبه حركي غاري مجهور، والثاني انفجاري لثوي مجهور، يتقابلان في نحو (يم - دم)^(٢) ولو مضينا في هذه التقابلات لما انتهينا حيث أن النظام الصوتي ما هو إلا سلسلة من التقابلات اللانهائية.

٤- التقابل على مستوى مكان النطق (المخرج):

يقصد بها الموضع الذي يخرج منه الصوت وهو يتضمن الإشارة إلى الناطق السلبي، ويفهم ضمناً أن الناطق النشط هو الذي يقع تحته مباشرة في حالة انطباق الفم، وينشأ عن هذا النوع في العربية تسع درجات تقريباً، وكل درجة من هذه الدرجات التسع ينتج عنها عدد من التقابلات، وتتقابل الأصوات تبعا لهذا السلم التساعي فيما بينها؛ بحيث أن إحداها يمكن أن تحل مكان الأخرى في التركيب تبعا لاختلاف درجة طريقة نطقها، وفي ما يلي بيان هذه التقابلات:

قد يتقابل صوت شفوي مع صوت لثوي في سياق صوتي ما فيحل أحدهما محل الآخر في نفس السياق كما هو الحال في الباء والدال. من نحو (باس وداس)، (برّ و درّ) ويمثل ذلك التقابل بين الباء والتاء مع اختلاف في صفة الجهر في التاء في نحو (باع - تاع).

ونجد التقابل ذاته بين الميم والنون مع اختلاف في سماتها الصوتية؛ فالميم والنون صوتان انفيان مجهوران يتقابلان في صفة الشفوية (في الميم) وفي صفة اللثوية (في النون) في سياق كلمات من مثل (عام وعان) و (ماح - ناح).

ويتقابل صوت لهوي مع صوت طبقي في سياق صوتي آخر؛ بحيث يحل أحدهما محل الآخر في ذلك السياق ومثل ذلك التقابل بين صوتي القاف والكاف من نحو (قال وكال).

وهناك تقابل آخر يجري بين صوتين أحدهما صوت احتكاكي (شفوي - أسناني) غير مجهور (الفاء)، وثانيهما صوت احتكاكي لثوي غاري (السين) في سياق كلمات من مثل (شار - فار).

(١) انظر معاني الكلمات في اللسان والتاج والصاح وقارن بالمنجد والوسيط.

(٢) نفس المصدر.

ومن التقابلات تقابل يجري بين صوتي الهاء والعين في سياق كلماتٍ من نحو (هاب و عاب)، (هام وعام)، ويتقابل صوتي الواو والياء في سياق صوتي ما فيحل أحدهما محل الآخر في ذلك السياق في سياق كلماتٍ من نحو (ورى ويرى)^(١).

ثانياً: بين الفونيمات الصائتة:

عرفنا أن النظام الصوتي يتألف من مجموعتين رئيسيتين من الأصوات هي: الأصوات الصامتة (Consonants)، والأصوات الصائتة (Vowels). وإذا كان النظام اللغوي يميز بين هاتين المجموعتين من الأصوات بناء على السمات الصوتية الخلافية بينهما، ويعتمد على الصوامت في بناء الكلمات وتحديد دلالتها، فإن الصوائت تقوم بدور لا يقل أهمية عما تقوم به الصوامت؛ فهي التي تمكن المتكلم من النطق بالصوامت من ناحية، كما أنها تشارك الصوامت في تحديد دلالات الألفاظ من ناحية ثانية^(٢)، ومثال ذلك ما نراه في الإنجليزية، فالاستبدال بين الصوائت (I, a, o) في الكلمات (pat) بمعنى نقرة و (pit) بمعنى حفرة و (pot) بمعنى قدر وفي العربية في كلمات مثل كَتَبَ، و كُتِبَ، و كَاتَبَ، و كُتِبَ، و كُتِبَ.

ولما كانت العربية لغة اشتقاقية في الدرجة الأولى وتعتمد في توكيد المعاني على الصوامت التي تمثل الأصول أو الجذور الثابتة للكلمات (Roots)، كانت الصوائت هي التي تقوم بالدور الرئيس في عملية الاشتقاق في العربية بالتحول الداخلي (Internal Inflexion)، كما أنها تمثل قيمة صوتية تقوم بوظيفة دلالية استبدالية في النظام الصوتي في العربية؛ حيث نجد الفتحة مقابل للكسرة والضممة مقابلة للفتحة والكسرة وهكذا دواليك.

وقد أدرك اللسانيون القدماء القيمة الوظيفية التي تلعبها الصوائت في إظهار التباين الدلالي بين الكلمات والأفعال والمصادر ومثال ذلك ما يشير إليه ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في توجيه قراءة حسان بن عبدالرحمن لقوله تعالى {وكان بين ذلك قواماً} "القوام: بفتح القاف الاعتدال في الأمر، ومنه قولهم (جاريةٌ حسنةٌ القوام) إذا كانت معتدلةً الطول. أما القوام بكسر القاف فإنه ملك الأمر وعصامه، يقال: (ملاكُ أمرِك، وقوامه أن تتَّقِي اللهَ في سرِّك وعلانيتك)، وكذلك قوله: {وكان بين ذلك قواماً} أي ملاكاً للأمر ونظاماً وعصاماً^(٣).

كما يقول في الخصائص: "إنَّ مَفْعَلاً بفتح الميم يأتي للمصادر، نحو ذهب مذهباً ودخل مدخلاً، وخرج مخرجاً. مَفْعَلاً بكسر الميم يأتي للألات والمستعملات نحو مطرق ومروح

(١) انظر معاني الكلمات في اللسان والتاج والصاح وقارن بالمنجد والوسيط.

(٢) كريم حسام الدين - الدلالة الصوتية، ص ١٧٠.

(٣) ابن جني - المحتسب، ج ٢، ص ١٢٥. والآية ٦٧ من سورة الفرقان.

ومخفف ومئزر" (١).

ويقول أبو حيان في تفسير قوله تعالى: { لا ترى منه عوجاً ولا أمتاً }، عوجاً: ميلاً، والأمت: الصدع. قال الزمخشري: فإن قلت: قد فرقوا بين العوج بالكسر والفتح، فقالوا: العوج بالكسر في المعاني والعوج بالفتح في الأعيان والأرض، فكيف صحّ فيها المكسور العين؟ قلت: اختيار هذا اللفظ له موقع حسن بديع في وصف الأرض بالاستواء والملاسة ونفي الاعوجاج عنها على أبلغ ما يكون، وذلك أنك لو عمدت إلى قطعة أرض فسويتها وبالغت في التسوية على عينك وعيون البصراء (وانفقتم) على أنه لم يبق فيها اعوجاج قط، ثم استطلعت رأي المهندس فيها وأمرته أن يعرض استواءها على المقاييس الهندسية لعثر فيها على عوج في غير موضع، ولا يدرك ذلك بحاسة البصر ولكن بالقياس الهندسي، فنفي الله عز وجل ذلك العوج الذي دق ولطف عن الإدراك إلا بالقياس الذي يعرفه صاحب التقدير والهندسة وذلك مما لم يدرك إلا بالقياس دون الإحساس لحق بالمعاني فقليل فيه عوج بالكسر" (٢).

كما نجده يقول في تفسير قوله تعالى: { فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَدْنَى وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا } قال الزجاج: يقال للقرن الذي يجيء بعد القرن خلف، وقال الفراء: "الخلف القرن والخلف من استخلفه"، وقال ثعلب: "الناس كلهم يقولون خلف صدق بفتح اللام وخلف سوء الطالح بسكون اللام، وفي المثل: "سكت ألفا ونطق خلفاً" بسكون اللام أي سكت طويلاً ثم تكلم بكلام فاسد، وعن الفراء "الخلف بسكون اللام يذهب به إلى الذم والخلف بالفتح يذهب به إلى المدح"، قال النضر بن شميل: "التحريك والإسكان معا في القرآن للردية، وأما الصالح فبالتحريك لا غير. وأكثر أهل اللغة على هذا إلا الفراء وأبا عبيدة فإنهما أجازا الإسكان في الصالح والعرض بفتح الراء متاع الدنيا قال أبو عبيدة: يقال أن الدنيا عرض حاضر يأخذ منها البر والفاجر، والعرض بسكون الراء الدراهم والدنانير التي هي رؤوس الأموال وقيم المتلفات" (٣).

وإذا نظرنا في مصنفات القدماء في اللغة والأدب والمعاجم وجدنا بحثها في التباينات المعجمية والتصريفية الناشئة عن الاستبدالات بين الصوائت يتركز في ناحيتين:

أ- استبدال ثنائي الصائت (Binary Vowels Substitution) ويقصد به الاستبدال بين صائتين فقط في تقابل ثنائي كأن تستبدل الفتحة بضمة أو الكسرة بفتحة. ومثال ذلك: "الجهد (بالضم) الطاقة، والجهد (بالفتح) المشقة. قال الشعبي: بالضم القوت وبالفتح في العمل. وقد قرأ جماعة

(١) ابن جني-المحتسب، ج١، ص ٢٢٤.

(٢) أبو حيان - البحر المحيط، ج٦، ص ٢٨٠-٢٨١. والآية ١٠٧ من سورة طه.

(٣) أبو حيان - البحر المحيط، ج٤، ص ١٥-١٦. والآية ١٦٩ من سورة الأعراف.

جهدهم بالفتح في قوله تعالى: {والذين لا يجدون إلاَّ جهْدَهُمْ فيسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ} (١)، والوجد بالفتح يستعمل في الحزن والغضب والحب، ويقال وجدت في المال ووجدت على الرجل وجداً وموجدة. والوَجْدُ بالضم: الغني والقدرة. يقال: افتقر الرجل بعد وجد، انظر قوله تعالى: {أَسْكَنْهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ وَلَا تَضَارَوْهُمْ لِتَضَيَّقُوا عَلَيْهِمْ} (٢) والصَّبَّاح: صدر النهار والصَّبَّاح: جمع صبح وهو الحسن الوجه، والضَّرْس: العض بالأضراس والضرس: حجر خشن لا ملاسة فيه.

ولا يقتصر دور هذا النوع الثنائي على التمييز بين الكلمات معجمياً، بل يمتد ليشمل الجانب التصريفي؛ فقد يؤدي استبدال صائت بصائت إلى تحويل صيغة ما من سمت إلى سمت آخر، ومثال ذلك التفرقة بين المصدر واسم المصدر بالضم والفتح، فالسحور بفتح السين: اسم لما يتسحر به من الطعام والشراب، والظهور فتح الطاء: اسم لما يتطهر من الماء، وكذلك الغسل بفتح الغين والوضوء بفتح الواو، والوقود بفتح الواو اسم لما يتزود به من الطاقة، أما المصادر التي تشير إلى حوادث هذه الأشياء فهي كلها بالضم.

ب- الاستبدال ثلاثي الصائت (Triangular Vowels Substitution): ويقصد به الاستبدال بين ثلاثة صوائت في ثلاث كلمات تتشابه في الأصل والوزن وترتيب الصوامت وتختلف في حركة فائها أو عينها، ويبدو أن هذا الفرع من الاستبدال قد لفت أنظار اللسانيين القدماء فأولوها غايتهم وعملوا على جمعها وتصنيفها كتباً عرفت بالمثلثات*.

ومن أمثلة هذا النوع من الكلمات ما يلي:

الأربعاء: (بفتح الهمزة) اليوم المعروف من أيام الاسبوع.

الأربعاء: (بكسر الهمزة) الجداول التي يسقى بها الزرع وأحدها ربيع.

الأربعاء: (بضم الهمزة) عمود من أعمدة الأرض.

الأرث: مصدر أرثت النار إذا أشعلتها. والأرث: الميراث والأرث: جمع نعجة. والأكلة: المرة الواحدة من الأكل. والأكلة: الأكال في الجسد والأكلة: اللقمة.

(١) أبو حيان-البحر المحيط، ج٥، ص٧٦. والآية ٧٩ من سورة التوبة.

(٢) أبو حيان - البحر المحيط، ج٨، ص٢٨٥. والآية ٦ من سورة الطلاق.

* وصل إلينا بعض هذه المصنفات ومنها:

المثلث: لقطرب ت (٢٠٦) تحقيق السويسي، ط. تونس. المثلث للبطليوسي ت (٤١٢). انفاق المعاني وافتراق المباني "لابن بنين الدمشقي" ت (٦١٤). تحقيق محيي جبر - رسالة ماجستير كلية الآداب، القاهرة ١٩٧٥. إكمال الإعلام بتلخيص الكلام لابن مالك، ت (٦٧٢هـ). تحقيق سعد بن حمدان الغامدي، ط. جامعة أم القرى، ١٩٨٤. الإعلام بمثلث الكلام "منظومة لابن مالك صححها وطبعها أحمد بن الأمين التتقيطي ١٣٢٩. الإعلام بتلخيص الكلام لابن مالك الفرد المثلثية والد.

البَنان: الأصابع، والبَنان: جمع بنة وهي الرائحة طيبة كانت أو كريهة، البَنان: رجل طفيلي.
 الجَنَّة: البستان، والجَنَّة: الجن، والجَنَّة: الستر.
 الحَب: حب الطعام، والحَب: الحبيب، والحُب: المحبة.
 الخُطبة: الفعلة الواحدة من قولك: خطبت على منبر، والخُطبة: في النكاح، والخُطبة: اسم ما يخطب على المنبر.

الزَلَّة: الخطيئة أو السقطة، والزَلَّة: الحجارة المُلس، والزَلَّة: حنيفة النفس.^(١)

ج- الاستبدال بين الصوائت الطويلة (Long Vowels Substitution): وهذا النوع من الاستبدال يخرج بين الصوائت الطويلة كاستبدال الياء بالواو في مثل (الريح) التي تعني الغلبة والظهور استبدلت واواً في الروح والتي تعني ما تكون به حياة الإنسان، وكذا الزير وتعني أحد أوتار العود استبدلت واواً في الزور والتي تعني الباطل، واستبدال الألف واواً في نحو نار وهي معروفة استبدلت واواً في نور، وكذا الرَّاح والتي تعني كأس الشراب والروح معروفة، واستبدال الألف ياء في مثل نار ونير وتعني القيد^(٢). ولا يقتصر هذا النوع من الاستبدال على التمييز بين الكلمات معجمياً، بل يمتد ليشمل الجانب التصريفي^(٣).

إننا نجد عبر هذه التقابلات المختلفة أن النظام الصوتي للغة يتألف من الفونيمات التي تتميز كل منها بالملامح التمييزية والتي تنشأ عنها القيم الخلافية؛ فالصوت الصامت في مقابل الصامت، والصوت الصائت في مقابل الصائت، والصوت المهموس في مقابل المهموس، والصوت الشديد في مقابل الرخو، والصوت المفخم في مقابل المرقق، وهذه الثنائيات كما رأينا سابقاً تؤدي إلى التمايز الدلالي؛ حيث أن لكل صوت قيمة تتمثل بالدور الذي يقوم به في التمايز الدلالي، وأي انحراف من قبل المتكلم عن هذه القيمة الصوتية يؤدي إلى انحراف المعنى كالذي نسمعه على لسان متعلم العربية من الأوروبيين قوله "سبك زملاءه جميعاً" وهو تأكيد أنه تفوق عليهم. وكان حقه أن يقول: سبق، أو نسمعه أحياناً على لسان إحداهن باكية من غاب عنها قائلة: "ذهب وأخذ قلبي معه" وهي تعني قلبها لا كلبها

(١) انظر معاني الكلمات في البطلوسي - المثلث.

(٢) نفس المصدر.

(٣) انظر الدراسة، ص ٧٧-٧٩.

* مقابسة :

إن سأل سائل : وهل التقابل بين العناصر اللغوية ضربٌ من الاستبدال ؟
 نجيب عن ذلك فنقول : إن الاستبدال هو علاقة تركيبية تحدث بين عنصرين يحذف أحدهما
 ويحل الآخر محله , ولا بد في هذه الحركة العلائقية من توافر خيط وظيفي يجمعها , وقد تجد
 الدلالة المعجمية طريقها إليها فتوحد بينهما أو تقربهما .
 وهذا ممتنع في التقابل اللغوي , ففي التقابل الفونولوجي يتوافر سياق لغوي , وهذا الأخير هو
 البيئة التي يتحقق فيها التقابل , إذ أن اتحاد البيئة اللغوية شرط لازم لانعقاد هذا التقابل على
 التعيين دون أن يشترط في هذا التقابل توافر وظيفة أو دلالة تجمع بين المتقابلين .
 ففي التقابل الفونولوجي تتوافر بيئة لغوية يشغلها أحد العناصر كالطاء في (بطل) , ثم يأتي
 عنصر جديد ينازعه هذه البيئة فيحل محله مما يؤدي إلى تغيير يتمثل في ولادة مفردة معجمية
 جديدة مثل : (بطل - ب Ø ل - بصل) , فالصاد والطاء فونيمان مستقلان خارج البيئة
 اللغوية غير أن توافر هذه الأخيرة جعل إمكانية التقابل بينهما أمر حاصل لا محال .
 ولما كان التقابل بين الفونيمات لا يتطلب وحدة الوظيفة شرطا لازما لانعقاده فإننا نذهب إلى
 عدّها بعيدة الصلة عن الاستبدال أو ضرب آخر من الاستبدال يمكن أن نسميه الاستبدال الشكلي
 أو النظامي .

[العودة إلى قائمة المحتويات](#)

المبحث الثاني في مستوى الفونيمات فوق المقطعية (Supra-segmental Phonemes)

عرفنا في المبحث الأول أن الأصوات الكلامية تنتظم في مسلكين اثنين هما: الصوامت والصوائت، وأن هذين المسلكين هما اللذان يشكلان اللبنة الأساسية التي تتكون منها المنطوقات: المقاطع والكلمات ومجموع الكلمات ولذلك عُرِفَت بالفونيمات الجزئية أو التركيبية^(١)، بيد أن الحدث الكلامي يشتمل على جوانب أخرى؛ فاللغة تتحول على ألسنتنا إلى فعل كلامي له خلفية من السمات البروسيدية* . ويصوغها المتكلم نفسه على المستوى الفردي بالنسبة لدرجة الصوت من حيث الحدة والغلظة، وقوة الصوت من حيث العلو والانخفاض، وصفة الصوت من حيث ارتباطها بالمتكلم ذكراً أو أنثى أو حسنه أو قبحه ومعدل الأداء الكلامي، وكما يصوغها النظام الصوتي الذي اصطاحت عليه الجماعة اللغوية وتسمى هذه الجوانب التي تلتحم مع غيرها من الصوامت والصوائت بالفونيمات فوق التركيبية أو الثانوية^(٢).

ويقول أحد الباحثين المهتمين بدراسة عملية التواصل أنه دأب على أن يسأل تلاميذه لكي ينطقوا عبارة (هذه الليلة) خمس نبرات مختلفة أمام جمهور يتولى تسجيل الفروق المختلفة للمعنى والشعور الذي يشعر به، ويستطرد قائلاً: إننا عندما نتكلم نميل إلى التجاوب مع كل موقف بالنغمة الصوتية والإشارة الجسمية^(٣).

ومن هذا القبيل ما ترويه بعض المصادر القديمة من أن بني نمير من جمرات العرب لم يحالفوا أحداً لعزتهم وقوتهم، فكان الواحد منهم إذا سئل: من أين هو؟ قال: من بني نمير، ويفخم صوته إِدْلالاً بعزته حتى هجا جرير عبيد حصين وهو منهم قائلاً:

(١) ماريوباي - أسس علم اللغة (م ت)، ص ٩٢.

* يعود مصطلح (Prosody) إلى اللغوي الإنجليزي فيرث صاحب المدرسة الاجتماعية الذي يعنى به الملامح الصوتية (phonological features) مثل النبر والتنغيم إلى جانب الملامح الصوتية الخاصة بالوحدات الصوتية وقد استعملت بعض الدراسات العربية الحديثة لفظة التطريز ترجمة للمصطلح الذي استعمله فيرث وغيره من اللغويين. انظر مناهج البحث في اللغة لتمام حسان، ص ٤١١، دراسات في علم اللغة، لكمال بشر، ص ٢٥.

(٢) مالبرج - الصوتيات (م ت)، ص ٨٠.

(٣) مارشال ماكلومان - كيف نفهم وسائل الاتصال (م ت)، ص ٩٠. كريم حسام الدين - الإشارات الحسية وردها في الكلام.

فغض الطرف إنك من نمير فلا كعباً بلغت ولا كلاباً^(١)

إن تحديد الفونيمات فوق التركيبية أصعب بكثير من تحديد الفونيمات التركيبية؛ ذلك أنها مستقلة بذاتها ليست جزءاً من أية صيغة كلامية بسيطة (Speech-Form) ذات معنى، وإنما هي موجودة عندما تنتظم صيغتان كلاميتان فأكثر أو عندما تستعمل الصيغ الكلامية بطريقة ما كجمل خاصة^(٢). وفيما يلي عرض لأهم هذه الفونيمات:

* في التنغيم "Intonation":

يعرّف مصطلح التنغيم على أنه التغيرات التي تحدث في درجة الجهر في الكلام المتصل^(٣)، أي إعطاء الكلام نغمات (Tones) معينة تنتج من اختلاف درجة الصوت (Pitch) الناتجة عن التغيير في نسبة ذبذبة الوترين الصوتيين التي تحدث نغمة موسيقية^(٤) أي أن التنغيم بهذا المفهوم يدل على العنصر الموسيقي في نظام اللغة. ويرتبط التنغيم شأن الفونيمات فوق التركيبية بالنظام الصوتي للغة، أي أن كل لغة بل كل لهجة تتميز بعادات نغمية مختلفة. يقول أحد الباحثين: انظر كيف أن اللهجة المصرية اليوم هي أكثر اللهجات العربية موسيقية؛ وذلك لرسوخ قدم هذا الشعب في الموسيقى. وانظر إلى اللغة الإيطالية بالنسبة إلى بقية اللغات الأوروبية وذلك أن الرجل المصري والرجل الإيطالي يعشقان الغناء، ألا ترى أن المصري يعرض بضاعته في الأسواق وهو يغني والإيطالي يترنم من أعلى سلمه وهو يمارس مهنته في البناء أو الطلاء وغير ذلك. ولو سمعت الإيطاليين للاحظت أن المقطع الثاني (Amigu) عندما ينطقونه بكلمة Mi يتصف بالارتفاع والقوة والطول، ونلاحظ ذلك في اللهجة المصرية^(٥). إن المتكلمين باللغة يستعملون نوعيات صوتية مختلفة؛ ونتيجة لذلك فإن الدرجات المستعملة فعليا في منطوق معين ستتغير إلى حد بعيد من متكلم لآخر. وما يهمنا في الوصف اللغوي تغيير تلك الدرجات ارتفاعاً وانخفاضاً، (أي اللحن الذي ينتجه تغيير تلك الدرجة).

وتتباين اللغات في نظمها التنغيمية فهناك اللغات التنغيمية "Intonational Languages" وهي اللغات التي تستعمل النغمات على مستوى المركب أو الجملة. من الأمثلة على هذا النوع اللغة العربية والإنجليزية والفرنسية والروسية والإسبانية والهندية والأندونيسية وغيرها إلى جانب

(١) الحسن اليوسي- زهر الاكم في الأمثال، ج ١، ص ٢٦٦.

(٢) Bloom feild, language, p90.

(٣) فوزي الشايب- محاضرات في اللسانيات، ص ٢٥٢.

(٤) أحمد مختار عمر- دراسة الصوت اللغوي، ص ١٩. أحمد محمد قدور- مبادئ اللسانيات، ص ١١٩. كريم

حسام الدين- الدلالة الصوتية، ص ١٩٤.

(٥) محمد العياشي- نظرية إيقاع الشعر العربي، ص ٤٨.

هذا النوع من اللغات، وهناك لغات تستعمل النغمات على مستوى المورفيم أو الكلمة. وهي التي تسمى باللغات النغمية (Tone language) مثل اللغة اللتوانية في شمال روسيا والصرب كروايتية في يوغسلافيا والسويدية والفنلندية^(١).

وتتمثل أهمية التنغيم في كونه الجسر المباشر الذي ينقل المعنى في عملية التواصل في الكشف عن مواقف المتكلم بطرق لا يمكن للمعلومات المعتمدة على الوحدات الصوتية وحدها أن تقدمها وهو بذلك يؤدي وظيفتين متداخلتين: لغوية وأخرى غير لغوية؛ أما اللغوية: فباستحضار التنغيم يمكن السامع أن يميز المعنى المراد؛ ذلك أنه يستعمل لرفع الغموض النحوي، وأما الأخرى فغير لغوية وهي مبنية على الأولى؛ ذلك أن التنغيم يهيئ للمتكلم على مستوى صوتي أن يبدي ما يعتمل في نفسه من مشاعر، وبهذا يكون التنغيم في سياقه الحي محملاً بمعان غير لغوية متضافرة مع مرتبتها اللغوية لتمثل المعنى المراد. وفي ذلك يشير جليسون في حديثه عن أهمية التنغيم في التركيب إلى القول: يؤدي نظام التنغيم في اللغات وظيفة نحوية مهمة؛ فهو الوسيلة المثالية التي تخدم علم اللغة الوصفي، ويظهر أثره بوضوح في مجال دراسة التراكييب^(٢) ذلك أنه وسيلة صوتية تسعى للاستغناء عن الأدوات واللواحق التي تنقل البنى الصرفية لتحديد اتجاه الدلالة، بل إنه عنصر من عناصر الإبلاغية في دراسة النماذج الأدبية الرفيعة في اللغات الحية كما هو معلوم من كل ما يجاوز عملية إيصال الوقائع أو الأفكار مثل الاهتمام بعنصر من العناصر وإبرازه وتناغم الأصوات اللغوية وإيقاع العبارة ونبرة الملفوظ والقيم الانفعالية^(٣). لذلك فقد وصلت الخاصية الموسيقية ذروتها في التركيب القرآني "والجملة خاضعة لمناسبات القول، وللعلاقة بين المتكلم والمخاطب ولا يتم التفاهم في أية لغة إلا إذا روعيت تلك المناسبات وأخذت العلاقة بين أصحابها بنظر الاعتبار، ولن يكون الكلام مفيداً ولا الخبر مؤدياً غرضه ما لم يكن حال المخاطب ملحوظا ليقع الكلام في نفس المخاطب موقع الاكتفاء والقبول"^(٤). وإذا كان التنغيم يعتمد على درجة الصوت (pitch) فهذا يعني أنه ذو مستويات متباينة كأن يكون تنغيماً عالياً أو هابطاً أو محايداً، وقد يقع في هذا كله على مستوى الجملة أو الكلمة^(٥). وسنأتي على مواضع تنغيم على مستوى الجملة؛ ذلك أن العربية من اللغات التي توقع التنغيم على مستوى الجملة وتعيين الدلالات والأسلوبية التي تخرج إليها الأساليب اللغوية في عملية التواصل في اللغة.

(١) مالبرج- علم الأصوات (م ت)، ص ٨٣.

(٢) H. Gleason, An Introduction to Descriptive Linguistics.p. 176.

(٣) عفيف دمشقية- الانفعالية واللا بلاغية في بعض أقاصيص ميخائيل نعيمة (م ج)، ص ٢٠٤.

(٤) مهدي المخرومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٢٢٥.

(٥) عصام نور الدين- علم وظائف الأصوات اللغوية، ص ١٧٥.

أولاً: في مستوى التماثل المعنويّ * أسلوب الاستفهام:

أسلوب لغوي أساسه طلب الفهم^(١). والفهم يعني حصول صورة المراد فهمه في النص وإقامة هيئته في العقل، وهذا هو الذي قاله البلاغيون في تعريف الاستفهام؛ فهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن^(٢). وللاستفهام أدواته المخصوصة وهي تقسم من حيث استعمالها إلى: عام كالهزمة وهل، وخاص بأساليب بعينها، غير أن هذا التقسيم تقسيم تقليدي وبعيد عن التحليل الصوتي المتعارف عليه؛ لأنه يعمد إلى دراسة الأدوات السائدة للنص اللغوي وأثرها في دلالة البناء العام فهذا النوع من التحليل يحتاج إلى نظر أعمق وعناية أكبر حتى يتم تحديد دلالات الجمل التي تقتدر إلى وجود تلك الأدوات أو تحليل دلالات الأدوات التي تشكل بؤر التركيز الدلالي للسياق ففي قوله تعالى: {هل أتى على الإنسان حيناً من الدهر} ليست (هل) استفهامية بل تعني التوكيد^(٣).

فالأداء التجويدي والأداء الصوتي سيحدد بشكل كبير أكانت هذه الآية استفهامية أم خبرية. وعليه فالجملة الاستفهامية هي الجملة التي صدرها أداة من أدوات الاستفهام، فقد تحذف هذه الأداة فيأتي التنغيم ليبقي دلالة الجملة على ما كانت عليه منذ اتصالها بأداة الاستفهام.

فقد يتساءل أحدهم في سياق موقفٍ كلاميٍّ فيقول: (هل سوزان في الدار)، ويسأل آخر السؤال نفسه بأداءٍ آخر فيقول: (سوزان في الدار). فهاتان الجملتان تحملان معنىً واحداً وهو السؤال عن وجود سوزان في الدار؛ الأولى: مصدرٌ بأداة استفهام جرياً على قواعد العربية في بناء جمل الاستفهام، والثانية: خالية من أداة الاستفهام تتخذ من التنغيم استبدالاً لأداة الاستفهام.

* أسلوب التعجب:

هو النظر إلى شيء غير مألوف ولا معتاد فهي حال تعرض للإنسان حين يعظم الشيء عنده، ويخفى عليه سببه، والشيء يكون كذلك عجباً وعجيباً، وهذا الشيء قد يكون خيراً أو شراً^(٤).

وقد اقتضت قواعد العربية أن تأتي جملة التعجب على صورتين اثنتين:

الأولى: وتنبني من ما التعجبية والجملة الفعلية الماضية المكونة من الفعل والفاعل والمفعول به. والثانية: تتألف من فعل الأمر مع الفاعل وجار ومجرور.

(١) مهدي المخزومي - في النحو العربي، ص ٢٦٤.

(٢) محمد أبو موسى - دلالات التراكيب، ص ٢٠٥.

(٣) محمد أبو موسى - دلالات التراكيب، ص ٢٠٥. والآية ١ من سورة الإنسان.

(٤) معجم ألفاظ القرآن: مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

غير أن الاستعمال اللغوي قد يخرج عن هذين البناءين؛ فقد ترد جملة التعجب على هيئة استفهام، كأن يتعجب أحدهم من قول الآخر: إن الفأر حيوان أليف، فيردّ عليه متعجباً: وهل الفأر حيوان أليف! أو متى كانت الفئران أليفة!. وقد يستنكر أحدهم قسوة أحد الملاك على عماله فيتعجب منه، مستذكراً مقولة عمر بن الخطاب رضي الله عنه-: (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً).

أسلوب النداء:

هو طلب الإقبال وله أدوات مخصوصة، ويدخل النداء على الفعل كقوله تعالى: {الآن يسجدوا لله الذي يخرج الخبأ في السموات والأرض} (١)، وقد يدخل على الحرف كقوله تعالى: {يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً} (٢). ويصح النداء الأمر والنهي غالباً وكأنه تهيئة النفس لها كقوله تعالى: {وتوبوا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون} (٣)، وقد يكون بحذف الأداة كقوله تعالى: {يوسف أيها الصديق أفتنا} (٤).

ثانياً: في مستوى التنغيم التقابلي*:

وما دام التنغيم قائماً على درجة الصوت "Pitch" فهذا يعني أنه ذو مستويات متباينة، كأن يكون تنغيماً عالياً أو هابطاً أو محايداً. وقد يقع في هذا كله على مستوى الجملة والكلمة (٥)، فإذا نطق المتكلم جملة مثل: (هي جميلة) بنغمة مستوية (←) دلت على أنه يريد الإخبار عن جمالها، فإذا استبدل هذه النغمة المستوية نغمة صاعدة تحولت دلالة الجملة إلى الاستفهام أو التعجب ولو جننا إلى جملة من مثل: (ماذا تقرأ شكسبير) (٦). فنطقنا كلمة شكسبير نغمة مستوية تدل على النداء، فلو استبدلنا هذه النغمة بنغمة صاعدة تحولت دلالتة من النداء إلى الاستفهام أو التعجب، فلو استبدلنا هذه النغمة الصاعدة بنغمة مستوية هابطة لدلت على السخرية. وقد يقع التنغيم على جملة مصدرّة بأداة من أدوات الإنشاء كالنداء والاستفهام أو النهي

(١) الآية ٢٥ من سورة النمل.

(٢) الآية ٧٣ من سورة النساء.

(٣) الآية ٣١ من سورة النور.

(٤) الآية ٤٦ من سورة يوسف.

* يتحقق هذا النوع من التنغيم عندما يُستبدل تنغيم الجملة بتنغيم آخر يحول دلالتها إلى معنى مغاير لما كانت عليه. وسمّيناه تقابلياً لأنه لا يوجد قدر من التماثل الدلالي بين النغمتين، شأنهما في ذلك شأن الفونيمات.

(٥) عصام نور الدين - الوظائف والأصوات اللغوية، ص ١٥٥.

(٦) عصام نور الدين - الوظائف والأصوات اللغوية، ص ١٥٥.

فيغير من دلالتها؛ فجملة الاستفهام إذا نطقها المتكلم بنغمة مستوية دلت على التقرير والإخبار نحو قوله تعالى: {هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ} (١). فإذا استبدلت بهذه النغمة نغمة صاعدة تحولت الجملة إلى معنى الأمر كما في قوله تعالى: {فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ} وكذا الحال إذا نطقت الجملة الاستفهامية بنغمة هابطة حيث تكتسب الدلالة على التمني كما في قوله تعالى: {هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ} (٢)، وجملة النداء إذا نطقها المتكلم بنغمة مستوية دلت على طلب الانتباه كما في قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ} (٣). فإذا استبدل هذه النغمة بنغمة هابطة دلت على الحزن كما في قوله تعالى: {فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيهِ} (٤) وجملة النهي إذا نطقها المتكلم بنغمة صاعدة دلت على الإهانة، كما في قوله تعالى: {قَالَ اخْسَئُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُوا} (٥) وإذا استبدلنا هذه النغمة بنغمة مستوية صاعدة دلت على التوبيخ كما في قوله تعالى: {لَا تَعْتَذِرُوا إِلَيْهِمْ} (٦).

مظاهر التنغيم عند اللسانيين الأوائل

صرف اللسانيون الأوائل جلّ اهتمامهم إلى دراسة الظاهرة اللغوية بكافة مستوياتها الصوتية، فوضعوا القواعد و صنفوا العديد من المصنفات التي تشرح القواعد وتبين المسائل. وقد تنبّه علماء العربية إلى أهمية التنغيم في التحليل اللغوي للسياق المنطوق كل حسب منهجه وأسلوب دراسته، فتناوله علماء اللغة والتجويد والقراءات. وفيما يلي ذكر لأهم ملامح التنغيم عندهم.

١- سيبويه (١٨٠هـ)

تنبّه سيبويه إلى دور الظاهرة التنغيمية في توجيه الوحدات اللغوية في السياق والانتقال الأسلوبية بين الأبواب النحوية.

قال سيبويه في تحليله لبيت جرير:

أعبداً حل في شعبي غريباً ألوما لا أبا لك واغترابا

"وأما (عبداً) فيكون على ضربين: إن شئت على النداء، وإن شئت على قوله (أَتَفَخَّرُ

(١) الآية ٥ من سورة الفجر.

(٢) الآية ٥٣ من سورة الأعراف.

(٣) الآية ١ من سورة المدثر.

(٤) الآية ٢٥ من سورة الحاقة.

(٥) الآية ١٠٨ من سورة المؤمنون.

(٦) الآية ٧ من سورة التحريم.

عَبْدًا) ثم حذف الفعل^(١)؛ فالتنعيم في الجملة هو الذي يحدد ما إذا كانت من باب النداء أو الاستفهام، ومنه قوله: " (تالله!) وفيها معنى التعجب"^(٢) فأداة القسم في هذا التركيب تدلنا على أن هذه الجملة جملة قَسَمٌ، غير أن تغيير نغمة يؤدي إلى تحول دلالتها إلى التعجب.

إن دراسة ظاهرة التنعيم عند سيبويه تؤكد صواب منهجه الوصفي في تحليل التراكيب اللغوية، آخذاً بنظر الاعتبار أن القرائن اللفظية والمعنوية هي تكامل في النظرية اللغوية القائمة على نظام دقيق يتحكم في تبادل التأثير العلائقي بين مكونات التركيب الأسلوبي^(٣).

٢- الفراء (٢٠٧هـ):

اتخذ الفراء من قواعد العربية والشواهد الشعرية وسلوك القراء في طرائق التجويد القرآني وسيلة منهجية في توجيه الظاهرة القرآنية، فقد كان بحثه ذا منهج تطبيقي يأخذ بزمام الصوت، واللفظة المفردة دلالة التركيب في دراسة نص القرآن الكريم^(٤). ومن جوانب التنعيم عنده تحول الأساليب ومن ذلك قوله تعالى {أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ}، يقول: "هذه واو نسق أدخلت عليها ألف الاستفهام كما ندخلها على الفاء، فنقول: أفعجبتم، وليست بأو، ولو أريد بها أو لسكنت الواو"^(٥)، وفي قوله تعالى: {أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ}^(٦)، يقول: "نصب الألف من (أَشْهَدُوا) عامة والأعمش ورفعها أهل الحجاز على تأويل: أشهدوا خلقهم، لأنه لم يسم فاعله، والمعنى واحد. قرؤوا بغير همز يريدون الاستفهام"^(٧). ويفسر قوله تعالى {أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ}^(٨)، يقول: "والعرب تستفهم بالتوبيخ ولا تستفهم، فيقولون: ذهبت ففعلت وفعلت، ويقولون: أذهبت ففعلت وفعلت، وكل صواب"^(٩).

وقد فسر (هل) بمعنى قد في قوله تعالى: {هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مذكوراً}^(١٠) حيث يقول: "معناه قد أتى على الإنسان حين من الدهر. و(هل) قد تكون سؤالاً، وتكون خبراً، فهذا من الخبر لأنك قد تقول: فهل وعظمتك؟ فهل أعطيتك؟ تقرره بأنك قد

(١) سيبويه - الكتاب، ج ١، ص ٣٣٩. والبيت في ديوان جرير، ص ٦٥٠.

(٢) نفس المصدر، ج ٤، ص ٤٩٧.

(٣) نوزاد حسن - المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ص ٢٦٣.

(٤) سمير الغزوي - التنعيم اللغوي في القرآن الكريم، (ر.م) ص ١٨.

(٥) سورة السجدة، آية ٣.

(٦) الفراء - معاني القرآن، ج ٣، ص ٣٨٣.

(٧) سورة الزخرف - آية ١٩.

(٨) الفراء - معاني القرآن، ج ٣، ص ٣٠.

(٩) سورة الأحقاف - آية ٢٠.

(١٠) الفراء - معاني القرآن، ج ٣، ص ٥٤.

(١١) سورة الإنسان - آية ١.

أعطيته ووعظته، والجحد أن تقول: وهل يقدر واحد على مثل هذا؟^(١).

٣- ابن خالويه (٣٧٠هـ):

عني ابن خالويه بدراسة التركيب القرآني بناءً ومعنى واستعمالاً لغوياً واشتقاقاً وإعراباً، وقد تنبه ابن خالويه إلى أثر التنغيم في تحول أسلوب النداء إلى معنى التعجب نحو قوله تعالى: {يَقُولُ يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي} ^(٢) يقول ابن خالويه: " (يا): حرف نداء، (ليتني): حرف تمنٍ، فإن قيل لك: لم ينادي (ليت) وإنما ينادي من يعقل؟ فالجواب في ذلك أن العرب تقول عند التعجب وعند الأمر الشديد الذي تقع فيه: (يا حسرتا، ويا عجباً)، فيكون أبلغ من قولك: العجب من هذا (ما أعجب هذا) قال الله تبارك وتعالى: {يا حسرةً على العباد} ^(٣).

٤- ابن جني (٣٩٢هـ):

استحوذت الظواهر الصوتية في العربية على اهتمام ابن جني، فنجد عنده دراسات تأصيلية عن الأصول والأصوات والتركييب والدلالة.

ولعل التنغيم من الظواهر التي شغل بها ابن جني فنجدها في غير باب من أبواب خصائصه، من ذلك بابه الموسوم (باب مَطْلِ الحركاتِ وتقوية الصوت) يقول فيه: "وقد حذفنا الصفة ودلت الحال عليها، وذلك فيما حكاها صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل. وهم يريدون ليل طويل. وكأن هذا إنما حذفنا فيه الصفة لما دل من الحال على وضعها. وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح، والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته. وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقول: كان والله رجلاً. فتزيد في قوة اللفظ بـ (الله) هذه الكلمة، وتتمكن من تمطيط اللام، وإطالة الصوت بها وعليها، أي رجلاً فاضلاً، أو شجاعاً، أو كريماً، أو نحو ذلك. وكذلك نقول: سألناه فوجدناه إنساناً، وتمكن الصوت بإنسان وتفخيمه فيستغنى بذلك عن وصفه بقولك: إنساناً سمحاً أو جواداً أو نحو ذلك. وكذلك إن ذمته ووصفته بالضيق، قلت: سألناه وكان إنساناً وتزوي وجهك وتقطبه، فيغني ذلك عن قولك: إنساناً لئماً أو لحرّاً أو مبخلّاً، أو نحو ذلك" ^(٤).

وقد استطاع ابن جني أن يوظف النبر في الدلالة؛ فهذا التمطيط وهذه الإطالة تغنينا عن التصريح بصفات المذكور في مدحه، وهي أبلغ في الدلالة من التصريح بالأوصاف. وهذه الوظيفة الدلالية ليست غريبة علينا؛ فكثيراً ما نلجأ إليها في لهجاتنا وأحاديثنا خاصة حين نمدح

(١) الفراء- معاني القرآن، ج٣، ص ٢١٣.

(٢) سورة الفجر، آية ٢٤.

(٣) ابن خالويه- إعراب ثلاثين سورة، ص ٨٤. والآية ٣٠ من سورة يس.

(٤) ابن جني- الخصائص، ج٢، ص ٣٧٠- ص ٣٧١.

أو ندم أو نود أن نتحاشى ذكر ألفاظ أو أوصاف بعينها"^(١).

وفي باب في نقض الأوضاع إذا ضامها طارئ عليها حيث يفصل القول في الحديث عن خروج أسلوب الاستفهام إلى التعجب ثم إلى الخبر، وكذلك تحول الخبر بعد دخول همزة الاستفهام التقريرية كلية إلى خبر منفي. ومثل ذلك بلفظ الاستفهام إذا تضمن معنى التعجب؛ حيث يتحول إلى خبر نحو قولنا: مررت برجل أي رجل! قال: "فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل، ولست مستفهماً، وكذلك مررت برجل أيما برجل! لأن (ما) زائدة، وإنما كان كذلك لأن أصل الاستفهام الخبر، والتعجب ضرب من الخبر، فكأن التعجب لما طرأ على الاستفهام إنما أعاده إلى أصله من الخبرية"^(٢).

"ومن ذلك -أي من تحول الأساليب- لفظ الواجب إذا لحقته همزة التقرير عاد نفيًا، وإذا لحقت لفظ النفي عاد إيجابًا، وذلك قول الله سبحانه وتعالى: {ءَأَنْتَ قَلْتَ لِلنَّاسِ}، أي ما قلت لهم. وقوله تعالى: {أَللهُ أَذِنَ لَكُمْ} أي لم يأذن لكم، وأما دخولها على النفي كقوله عز وجل: {أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ} أي أنا كذلك"^(٣).

* في فونيمات الطول:

إن تفريق الكلمات والمنطوقات بعضها عن بعض لا يتم عن طريق الفروق النوعية "quality" فقط، وإنما قد يتم عن طريق الفروق الكمية quantity أو الطول length أو المدة duration للأصوات.

ويعرف طول الصوت بأنه: طول الزمن الذي تحتفظ في أثناءه بالصوت مستمراً في كلمة أو عبارة معينة^(٤).

والطول "length" أو الكمية quantity ما هو إلا نوع من تعديل النطق تماماً كما أن النغمة أو التنغيم نوع من التعديل للتصويت.

ويوصف الصوت بأنه طويل إذا كان صوته المميز محتفظاً به لوقت طويل نسبياً^(٥).

وتتباين اللغات في درجات الطول لفونيماتها تبعاً لتباين نظمها الفونولوجية؛ ففي العربية يمكننا أن نميز بين خمس درجات من الطول؛ فهناك الحركات المختلطة أي حركات قصيرة جداً

(١) عبد الكريم مجاهد- الدلالة اللغوية عند العرب، ص ١٧٧.

(٢) ابن جني- الخصائص، ج ٣، ص ٢٦٩.

(٣) نفس المصدر، والآيات من سورة المائدة آية ١١٦، وسورة يونس آية ٥٩، وسورة الأعراف آية ١٧٢، وسورة طه- آية ٩٦.

(٤) فوزي الشايب- محاضرات في اللسانيات، ص ٢٥٨.

(٥) المرجع نفسه.

والاختلاس مذهب لبعض العرب والقراء وخاصة أبا عمرو بن العلاء على ما ذكر سيبويه^(١) وهناك الصوائت القصيرة كما في (كَتَبَ) وصوائت طويلة كما في (كاتب) ثم الصوائت الطويلة جداً وذلك كالصوائت قبل الهمزة نحو صحراء، هدوء، بريء وهناك المديدة أو الأكثر طولاً وهي الصوائت الطويلة الواقعة قبل الصامت المضعف نحو الحركة في ضالّ وسارّ.

فهناك إذاً خمس درجات من الطول متميزة في العربية، غير أن التحليل الفونولوجي يشير عادة إلى نوعين من الطول هما: الطويل والقصير، فليس هناك قيمة خلافية خارج هاتين الدرجتين. وتعد اللغات التشيكية والصربية والكرواتية والهنغارية والتالينية من أشهر اللغات التي يحمل نظامها الفونولوجي فونيمات طويلة وقصيرة وذات سمة خلافية^(٢)، في حين نجد من اللغات ما لا يحمل نظمها الفونولوجية أية قيمة خلافية لهذه الفونيمات، حيث ينظر إليها على أنها تنوعات أسلوبية أو تغييرات عشوائية لا تمتّ بأية صلة إلى النظام الفونولوجي. ومن أبرز هذه اللغات اللغة الإسبانية والروسية^(٣) والفرنسية التي لا قيمة للطول في نظامها الفونولوجي؛ لأنه لا وجود لأي زوج كلمات بطول الصائت^(٤).

وهناك كثير من اللغات يقع وسطا بين هذين النوعين؛ يعني أن التقابل بين القصر والطول قد يكون وظيفياً أي يؤدي إلى التفريق بين الكلم.

وبمعنى آخر قد يكون التفاعل بينها فونيمياً وقد يكون ألفونياً. ففي العربية نجد أن السمة العامة لهذا التقابل أنه غير وظيفي أي غير فونيمي نحو: أنق وأنيق، ولسان ذلق وذليق، وخاتم وخاتام، والنقاب وعضب وعضاب ومفاتح ومفاتيح، وعناكب، وعناكيب واحمرّ واحمارّ، وقل وفول.

فطول الحركة لم يؤدي إلى تغيير في المعنى فالتقابل في هذه وأمثالها غير وظيفي، غير أننا نجد في مقابل ذلك علم وعالم، وعصفر وعصفور، وفرق وفريق، وخمر وخمور، وقل وفول، فاستبدال الصائت القصير بالصائت الطويل في هذه الأمثلة قد أدى إلى تغيير المعنى، فهو إذاً في تقابل وظيفي.

ويضاف إلى هذا النوع من التقابل تقابل على مستوى الصوامت فقد يؤدي استبدال الصامت القصير بصامت طويل إلى تغيير المعنى مثال ذلك: حمام وحمام، كلاب وكلاب.

[العودة إلى قائمة المحتويات](#)

(١) سيبويه - الكتاب، ج ٤، ص ٢٤١.

(٢) فوزي الشايب، محاضرات في اللسانيات، ص ٢٥٨.

(٣) فوزي الشايب، محاضرات في اللسانيات، ص ٢٥٨.

(٤) نفس المصدر، ص ٢٦٠.

المبحث الثالث: في الإبدال الصوتي

سنت العربية الإبدال الصوتي مظهراً تنتشجر فيه المباني وتتماثل فيه المعاني، وضابطه أن تقيم صوتاً مكان صوت آخر، إما ضرورةً، وإما صنعةً واستحساناً^(١). وواضح من هذا العيار أن الإبدال محلّه الأصوات المنفردة فلا يكون بين البنى الصرّفية أو التراكيب النحوية. وقد اختلف في عدّة صروف الإبدال بين من يقصرها على حروف مخصوصة، وبين من يجريها على حروف الهجاء كلّها^(٢).

ومنشأ الإبدال إما لغويّ داخليّ متعلق بالنظام الصوّتي للغة من حيث تجويزه لبعض الأبدال أو منعها وفقاً لتقارب المخرج وتماثل الصفة جرياً على قانوني المماثلة والمخالفة الصوتية، وإما خارجي كإخطاء الأطفال وأمراض الكلام والتّصنيف*.

وقد استقام لدى علمائنا الأوائل - وهم يدرسون الإبدال - أن يقسموه إلى قسمين اثنين: الأول: صرفي، وهو إبدال يطرد وينقاس، وضابطه أن يؤثر صوت على صوت مجاور له فيقلبه مثيلاً له وفقاً للمماثلة الصوّتية. ومثاله استبدال التاء دالاً في ازدهر، وطاء في اصطبر. وموضع هذا الإبدال كتب التّصريف.

الثّاني: لغويّ وضابطه أن يتعاقب صوتان لغويّان على بنية لغويّة، دون أن يؤدي هذا الاستبدال إلى اختلاف في المعنى. ومثاله صراط و سراط وموضع هذا الإبدال كتب اللغة والمعاجم.

المطلب الأول: في الإبدال التصريفي:

ومحلّ هذا الإبدال المماثلة الصوّتية؛ وهي أن يؤثر صوت في صوت آخر فيكسبه بعضاً من صفاته مما يحولّه إلى صوت آخر. ومعلوم أن الوحدات الصوّتية تتحقق على المستويين الفونوتيكي والفونولوجي، وذلك عن طريق وضعها نطقياً وسمعياً منعزلة عن السّياق على المستوى الأوّل وعن طريق صورها القياسيّة في الكلام على المستوى الثّاني فلو تناولنا الأمثلة:

١- أسقر [س] س ١ - ٢- أسدل [ز] س ٢ - ٣- يسطع [ص] س ٣

فهذه الأفعال تشترك في أنّ الصّامت الثّاني فيها هو صوت السيّن بدليل أنّنا نرّمز إليها بصورة واحدة في كلّ منها. ولكننا إذا أمعنا النّظر فيها وجدناها تتحقق في صور نطقية ثلاث فهي سين في الأولى، وزاي في الثانية، وصاد في الثالثة. إلا أنّنا لا نجد لهذه الصّور الثلاث قيماً وظيفية؛ إذ لا تتبادل المواقع فيما بينها مغيرة المعنى، فنحن من ناحية فونيتيكية أمام صور صوتية ثلاثة

(١) ابن يعيش - شرح المفصل، ج ١، ص ٧.

(٢) سيوييه - الكتاب، ج ٤، ص ٢٣٧. ابن جني - سرّ صناعة الإعراب، ج ١، ص ٢٨٠. ابن يعيش - شرح المفصل، ج ١، ص ٧.

ابن عصفور - الممتع، ج ١، ص ٤١. السيوطي - المزهر، ج ١، ص ٤٦١.

* أشار ياكبسون إلى الاستبدال الصوتي الناتج عن أمراض الكلام في حديثه عن مرض الحبسة.

لصوت واحد؛ ذلك لأنّ هذه الأصوات الثلاثة المختلفة مادياً يجمع بينها مجموعة من الخصائص والملامح التي يتشكّل منها صوت السّين في وعي النّاطق باللّغة، فهذه الأصوات كلّها احتكاكيّة وكلّها صفيريّة وكلّها أسنانيّة لثويّة؛ فصوت السّين في ذهن العربيّ نوع محدّد تحته أفراد هكذا: (س = س١ + س٢ + س٣...).

إنّ القول بالمماثلة الصّوتيّة وما سواها من القوانين الصّوتيّة لا يعني بحال أنّها قوانين حادثة فضلها للغربيين، فهي ذات نسب عريق بالدراسات الصّوتيّة وعلم القراءات والتّجويد، حتى يمكننا القول إنّ اللّغويين الأوائل كان لهم وعيٌ حاضرٌ بتلك القوانين وهم يقعدون العربيّة؛ فما قولهم بالمشاكلة أو المشابهة أو مقارنة اللفظ إلاّ استشرافٌ لتلك القوانين. وتقدّم المماثلة الصّوتيّة تفسيراً لكثير من الوقائع اللّغويّة التي يصادفها ابن الكفاية في التّواصل اليوميّ. وأهمّ تلك المصادفات اللّغويّة ما يتعلق بوزن افتعل ووزن تفعل. والسّطور القادمة تفصّل ذلك:

١- المماثلة في وزن افتعل:

وهذا البناء الصّرفيّ ملازم لكتب التّصريف والقراءات والتّجويد؛ فهو مبحث أصيل يتعاقب على درسه كلٌّ من نظر في التّحولات الصّوتيّة التي تغزو بنية الكلمة. وتنسحب التّحولات الصّوتيّة التي تطرأ على هذه البنية في تائها على التّعيين، فهذا الصّوت صوت انفجاريّ لثويّ غير مجهور يستجيب لنداء الأصوات المجاورة له فتؤثر فيه مكسبة إيّاه بعضاً من صفاتها فيتحوّل إلى صوت آخر كالذّال أو الطّاء، أو ما سوى ذلك. وفيما يلي تفصيل ذلك:

أ- إبدال التّاء طاء:

وتبدل التّاء طاء في افتعل إذا سبقها صوت مطبق (مفخم)^(١). ففي كلمات من نحو: اصطبر، اضطرب، اظلم، أثر صوت الصّاد في الأولى والضّاد والضّاء في الثانية والثالثة على صوت التّاء فأكسبته صفة الإطباق فانسلخ طاء مماثلة لها.

ويصف لنا مكّي بن أبي طالب هذه المماثلة فيقول: "إنّ الضّاء حرف قويّ متمكن لجهره ولشدته وإطباقه واستعلائه، والتّاء حرف مهموس فيه ضعف، والقوي من الحروف إذا تقدمه الضّعيف مجاوراً له جذبته إلى نفسه إذا كان من مخرجه، ليعمل اللسان عملاً واحداً في القوّة"^(٢).

(١) ابن جنّي-سر صناعة الإعراب، ج١، ص٢١٨. الاستربادي-شرح الشّافيه، ج٣، ص٢٢٦-٢٢٧. الصيرمي-التّبصرة، ج٢، ص٨٥٥-٨٥٦. مكّي بن أبي طالب-الرعاية لتجويد القراءة، ص٢٠٦ و١٩٨. ابن مالك-شرح الكافيّة الشّافيه، ج٤، ص٢١٥٨.

(٢) مكّي بن أبي طالب-الرعاية لتجويد القراءة، ص٢٠٦-١٩٨.

وإذا كانت هذه الكلمات ونحوها تخضع لقانون المماثلة التقدمية وهو المطرد الشائع، فإننا نلقي اللغويين الأوائل يوردون مماثلة رجعية. يقول المازني: "ومن العرب من يبدل التاء إلى ما قبلها، فيقول: اصتبر يصبر، اضرب يضرب، وقرئ (أن يصلحاً). كأن هؤلاء لما أرادوا تجانس الصوت وتشاكله قلبوا الحرف الثاني إلى الأول وأدغموه فيه؛ لأنه أبلغ في الموافقة"^(١). وما يميز هذه المماثلة عن سابقها هي أن المماثلة الأولى مماثلة جزئية يؤثر فيها صوت مطبق على صوت التاء فيحوّله طاء مماثلة له في صفة الإطباق حسب، أما هذه المماثلة الجديدة فهي مماثلة كلية؛ فالصوت المؤثر يؤثر على التاء فيحوّله مثيلاً له في كل صفاته، فالتاء في اضرب واصتبر قد تحولت ضاداً وصاداً مماثلة للصوت الذي يليها.

وهناك مماثلة ثالثة أوردتها الصرّفيون الأوائل في التاء أيضاً. يقول المازني: "ومن العرب من إذا بنى مما فاؤه طاء معجمة افتعل أبدل التاء طاء غير معجمة، ثم يبدل من الطاء التي هي فاء طاء، لما بينهما من المقاربة ثم يدغمها في الطاء المبدلة من تاء افتعل؛ فيقول: اطهر حاجتي واطلم والأصل اظهر واطظلم، ولا يفعلون ذلك مع الصاد والضاد، لئلا يذهب صفير الصاد وتفشي الضاد بالإدغام"^(٢).

ويحكم المازني في أيّ هذه الوجوه الثلاثة أقيس وأضبط في الاستعمال فيقول: "والصحيح الأول؛ لأن المطرد إذا أريد الإدغام قلب الحرف الأول إلى لفظ الثاني؛ فذلك ضعف الوجه الثاني لأن فيه قلب الثاني إلى لفظ الأول، فإذا الوجه الثالث أقيس من الوجه الثاني وإن كان الثاني أكثر منه"^(٣).

ب- إبدال التاء دالاً: ويكون إذا سبق تاء افتعل زاي أو دال أو ذال. فهذه الأصوات مجهورة والتاء مهموسة فأثرت عليها هذه الأصوات، فأكسبتها صفة الجهر، والنسخة المجهورة من التاء هي الدال. يقول ابن يعيش: "متى كانت فاء افتعل زايًا قلبت التاء دالاً، وذلك نحو: ازدجر وازدهى وازدان، والأصل: ارتجر وارتان وارتلف، لأنه افتعل من الزجر والزهو والزينة والزلف، فلما كانت الزاي مجهورة والتاء مهموسة، وكانت الدال أخت التاء في المخرج وأخت الزاي في الجهر، قرّبوا صوت أحدهما من الآخر وأبدلوا التاء أشبه الحروف من موضعها بالزاي وهي الدال، فقالوا: ازدجر وازدان"^(٤).

(١) ابن يعيش-شرح المفصل، ج ١٠، ص ٤٧.

(٢) نفس المصدر، ج ١٠، ص ٤٧-٤٨.

(٣) نفس المصدر.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١٠، ص ٤٨.

وإذا كانت التاء في افتعل تتأثر بالحرف السابق فإنها بدورها قد تؤثر على ذلك الصوت؛ ففي قوله تعالى "فهل من مُذَكِّرٍ" (١) أثر صوت الذال -الذي هو تاء في الأصل- على صوت الذال فقلبه صوتاً مثيلاً له ثم أُدغم. يقول سيبويه: "وذلك قولك مذكر، كقولك مُظلم ومن قال: مُظعن، قال: مُذكر. وقد سمعناهم يقولون ذلك، والأخرى في القرآن في قوله: (فهل من مُذَكِّرٍ)" (٢).

ج- إبدال فاء افتعل تاءً: وضابطه أن ما كان مثلاً واوياً أن تبدل واوه تاءً ثم تدعم في التاء جرياً على قاعدة الإدغام. قال ابن يعيش: "فأما إبدالها من الواو، فإنه ورد على ضربين مقيس وغير مقيس، فالمقيس افتعل وما يتصرف منه إذا بنيت مما فاءه واو نحو: أتعد و أتزن ويتعد ويتزن ومتعد ومتزن، والأصل اوتعد وهو مؤتعد؛ فقلبوا الواو تاءً وأدغموها في تاء افتعل، ومثاله أتلعج، ولو بنيت من وجل يوجل ووضو يؤضو افتعل لقلت: أتجل واتضاً" (٣).

٢- المماثلة في وزن تفعل: وضابطه أن ما كان منه مثلاً واوياً فاءه أحد الأصوات التالية: (ت، ز، ذ، د، ص، ض، ط، ظ، ص). قلبت تاءه في المضارع صوتاً مماثلاً لما بعده ثم أدغمت جرياً على قاعدة الإدغام.

المطلب الثاني: في الإبدال اللغوي:

وهذا النوع من الإبدال لا يخضع لقانون صوتي مطرد، وإنما مسوغة الصوتي تقارب مخارج الحروف.

ويمكننا تقسيم هذا الإبدال إلى قسمين اثنين هما:

القسم الأول: وفيه يحل صوت لغوي مكان صوت آخر دون أن يؤدي ذلك إلى تغيير المعنى، ويمكن أن نطلق عليه اسم إبدال الترادف.

القسم الثاني: وفيه يحل صوت لغوي مكان صوت آخر مما يؤدي إلى تغيير المعنى، مع وجود خيط يجمع بين البدائل.

"هَطَلَّت السَّمَاءُ وَهَنَلَّتْ فَهِيَ تَهْطَلُّ هَطْلَانًا وَهَطْلًا، وَتَهْنَلُّ هَنْلَانًا وَهَنْلًا، وَهُوَ الْمَطَرُ الْحَسَنُ الْغَزِيرُ فِي تَوْسُطِ بَيْنِ الشَّدَّةِ وَاللَّيْنِ. وَهُوَ الْفُسْطَاطُ وَالْفُسْتَاطُ" (٤).

"الطَّخَا وَالطَّهَا: الْغَيْمُ الرَّقِيقُ الْمُرْتَفَعُ" (٥).

(١) سورة القمر، الآية ٢٢.

(٢) سيبويه-الكتاب، ج ٤، ص ٤٦٩.

(٣) ابن يعيش-شرح المفصل، ج ١٠، ص ٣٦-٣٧.

(٤) الزجاجي - الإبدال والمعاقبة والنظائر، ص ٤٥-٤٦.

(٥) الزجاجي - الإبدال والمعاقبة والنظائر، ص ٥٣.

"الرِّبَاءُ والرَّمَاءُ: الزِّيَادَةُ"^(١).

"الْأَيْمُ وَالْأَيْنُ: الْحَيَّةُ"^(٢).

"هَرَدَ فَلَانٌ السِّتْرَ وَهَرَّتُهُ: إِذَا خَرَّمَهُ"^(٣).

"يُقَالُ: الْأَفْطَارُ وَالْأَفْتَارُ: النَّوَاحِي، يُقَالُ: وَقَعَ عَلَى أَحَدٍ قُطْرِيهِ، وَعَلَى أَحَدٍ قُتْرِيهِ، أَيِ إِحْدَى نَاحِيَّتَيْهِ، وَيُقَالُ: طَعَنَهُ فَقُطِّرَهُ وَقُتَّرَهُ: إِذَا الْقَاهِ عَلَى أَحَدٍ قُطْرِيهِ. وَيُقَالُ: رَجُلٌ طَبِينٌ وَتَبِينٌ أَيِ فَطِنٌ صَادِقٌ"^(٤).

- إبدال معنى مقارب

وشواهد كثيرة عديدة أكثر من أن تحصى نجدها كثيرة الدوران في كتب اللغة والمعاجم نذكر منها:

المبدئ والمبدع: كلاهما الذي يعمل دون مثال سابق^(٥)، وقريب منهما (بده)^(٦) وفي أساس البلاغة بده: "وبدهني بكذا: بدائي به... وله بدائع وبدائه".

خسئ بصره وخسع، كلاهما للذلة والكلال، خشع وخضع، فالخشوع قريب من الخضوع^(٧). رشح السائل خرج، ورشفه استخرجه بفيه، وكلاهما لاستخراج السائل القليل.

- إبدال معنى بعيد مع خيط يجمع بين البدائل

ومن المثل المشهورة على هذا النوع من الإبدال ما يلي:

الدحاح القصير، والضحاح الماء القليل، يجمعهما معنى القلة.

رهم ورحم ورخم: يجمعها معنى الرقة واللين.

رغب ورغد ورغس، يجمعها معنى السعة، الشيء الرغيب الواسع الجوف، نحو حوض رغب وسقاء رغب، الرغيد من العيش الطيب الواسع، والرغس النماء والبركة والخير^(٨).

ربخ وربع وربغ وربل وربن ورباً وربحن بمعنى الاجتماع والكثرة: الربيح: الكثير للحكم، والربيع زمن الخصب والنماء، وربغ خصب "ربيع رابع، أي خصيب، حكيت عن أبي زيد"

(١) أبو الطيب-الإبدال، ج ١، ص ٣٨.

(٢) ابن قتيبة-أدب الكاتب ص ٤٨٦.

(٣) نفس المصدر.

(٤) أبو علي القالي-الألمالي، ج ٢، ص ١٥٨.

(٥) ابن فارس-مقاييس اللغة، بدع، ج ١، ص ٢٠٩: "أبدعت الشيء قولاً أو فعلاً، إذا ابتدأته لا عن مثال سابق".

(٦) نفس المصدر، بده، ج ١، ص ٢١٢: "الباء والذال والهاء أصل واحد يدل على أول الشيء".

(٧) الفيروز أبادي-القاموس المحيط: الخشوع "الخضوع... أو قريب من الخضوع، أو هو في البدن والخشوع في الصوت والبصر والسكون والتذلل".

(٨) ابن فارس-مقاييس اللغة رغب ورغد ورغس، ج ٢، ص ٤١٦-٤١٧.

وربل "أصل يدل على تجمع وكثرة" وأخذت الشيء بربانه: أي بجميعة، ورباً أصل واحد، وهو الزيادة والنماء والعلو^(١) وريح في البيع، لا تخرج عما سبق.

* مقابسة:

وهكذا استقام لدى اللغويين الأوائل مظاهر الإبدال في العربية، فكان الإبدال الصّرفي الذي يطرد فيه تبادل الأصوات انصياً للمماثلة الصوتية، وهناك الإبدال اللغوي الذي تتبادل فيه الأصوات في بنيات مخصوصة يغيب فيها قانون الأطراد. وهنا قد يتساءل سائل فيقول: إنك ذهبت إلى أن الاستبدال ظاهرة محلها الاستعمال اللغوي، فكيف يستقيم لك أن تجعل إبدالاً يسوغه قانون المماثلة الصوتية استبدالاً؟

نجيب عن ذلك فنقول: إن ما قلته صواب؛ ذلك أن أمثلة الإبدال التصريفي تخضع لقوانين المماثلة الصوتية، وفيها تُقدّرُ بنية عميقة تحولت إلى بنية سطحية، وفي الصيغة التي نلفظ بها. وهذا يعني أن البنية العميقة هي بنية مقدّرة (غير مستعملة)؛ فنحن لا نقول ازتهر، وازتحم، اصتبر، وإنما نقول ازدهر، وازدحم، واصطبر. الأمر الذي يدفعنا إلى إخراج هذه الإبدالات من خيمة الاستبدال. واحترس فأقول: إن هناك من الإبدالات التصريفية ما يقع فيه الاستبدال، فقد يقول أحدهم: اجلس جنبي. ويقول آخر: اجلس جمبي. ويقول ثالث: اليوم السببت (بالباء)، وآخر: اليوم السببت بـ الـ (P).

وقد يتساءل آخر فيقول: وما قولك في الإبدال اللغوي؟ أيستقيم لابن الكفاية أن يطلقه أين ما شاء، فيقول: لقد صدتُ صقراً أو سقراً أو زقراً؟ نجيب عن ذلك فنقول: إن هذا النوع من الإبدال ليس حرّاً في فضاء العربية، بل هو مثل مخصوصة استقراها جامعو العربية، مما يجعل إطلاقها أمراً مغلوطاً، فهي وإن كانت أداءات لغوية شدا بها اللسان العربي لا يعني بحال تصريف أبنية العربية على مثل هذا الاستبدال.

ويسأل سائل ثالث فيقول: وما الدوافع التي مكّنت لمثل هذه الأبنية سببياً للظهور؟* نجيب عن ذلك فنقول: إن العلل والمسببات عديدة كثيرة، يعددها كثرة الأراء والأنظار؛ فرأيي يقول بالتباين اللّهي، وآخر بالتطور اللّغوي، وثالث بالناموس اللّغوي، ورابع بالتحريف والتصنيف.

أما الرّأي الأوّل ففيه نظر؛ فبعض اللغويين يذهبون إلى أن الإبدال لغات مختلفة لا تشترك العرب فيها، وإنما يقول قوم حرفاً، ويقول آخرون غيره. قال أبو الطيب اللّغوي في مقدمته للإبدال: "ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغات

(١) نفس المصدر، ج ٢، ص ٤٧٥، ٤٨١-٤٨٣.

* أقصد بالإبدال في هذا السؤال الإبدال اللغوي؛ ذلك أن الإبدال الصوتي عوامله معروفة على التعيين تتمثل في المماثلة الصوتية.

مختلفة لمعان متفقة، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد، قال: والدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لا تتكلم بكلمة طورا مهموزة، وطورا غير مهموزة، ولا بالصاد مرة وبالسین أخرى، وكذلك إبدال لام التعريف ميما، والهمزة المصدرة عيناً كقولهم في نحو أن (عن) لا تشترك العرب في شيء من ذلك، إنما يقول هذا قوم وذاك آخرون^(١).
إن رأي أبي الطيب اللغوي ومن سواه من اللغويين في تعدد اللغات مردود عندي من أربعة وجوه:

الوجه الأول: إن اللغات المختلفة في الكلمة الواحدة تتداخل في المكان الواحد، وعلى السنة القبيلة الواحدة، من ذلك ما ذكره الزجاجي في الإبدال والمعاقبة والنظائر قال: "وأخبرني أبو زكريا ابن الحر يفيش الباردي أن أعرابيين تشاجرا فقال أحدهما: سقر، وقال الآخر: صقر، فاحتكما إلى أعرابي شيخ لهما كبير، فقال هو: زقر"^(٢).

الوجه الثاني: إن معظم ما ذكر فيه الإبدال لم يُشر أحد أنها لغات، ففي المعاجم اللغوية مثل كثيرة على الإبدال أضعاف ما ورد في الكتب المصنفة في الإبدال. وكثيراً ما يبرز المعجميون احتمالات الإبدال، يضعونها متجاوزة، دون أن يذكروا أنه إبدال، كأنما أرادوا أن يتجنبوا الخلاف في أحرف الإبدال، وتركوا المعجم ييوح بسرّه، متكلماً بنفسه.

من ذلك ما ذكره ابن منظور في (سح): "وأصابت الرجل ليلة سح مثل سح، إذا قعد مقاعد رفاقاً". وفي اللسان (فلج) "وانفلج الصبح: كانبلج" والفاء والباء حرفان لم يردا في أحرف الإبدال الأحد عشر. ومثل ذلك في اللسان بدح "بدحني الأمر مثل فدحني".

وفي اللسان رضح "رضح رأسه بالحجر يرضحه رضحاً: رضه. والرضح مثل الرضح، وهو كسر حصى أو النوى". وقليلاً ما يقال في مثل هذا أنه لغات في الكلمة الواحدة، نحو رصح ورسحن قال ابن منظور: "الرضح لغة في الرصح .." ومثل ذلك في ذكر اللغات "بدح لسانه بدحا شقه، والذال المعجمة لغة - اللسان بدح"^(٣). ومثل هذه النظائر المتعاقبة التي أبرزتها المعاجم لا تعد ولا تحصى.

الوجه الثالث: إن ما يحدث بين القبائل المختلفة من اختلاف اللغات في الكلمة الواحدة هو مثال لما يمكن أن يحدث على مدى الأزمان السحيقة المتطاولة من تطور لغوي وتوليد للألفاظ بعضها من بعض.

(١) المقدمة مبثورة من كتاب الإبدال وقد نقل عنها السيوطي في المزهرة، ج١، ص٤٦٠، وأخذ عنه التتوخي في مقدمته للإبدال، ص٦٩.

(٢) الزجاجي-الإبدال والمعاقبة والنظائر، ص٦٥.

(٣) انظر مواد هذه الكلمات في اللسان لابن منظور.

الوجه الرَّابِع: إذا كانت هذه اللّغات المختلفة في الكلمة الواحدة لغات، فإنه لا ينفي كونها إبدالاً، لأنّها إذا كانت لغات فإنّ إحداها قد وضعت بالنّظر إلى الأخرى، فماذا نسمي هذا الاحتذاء إذا لم نسمّه إبدالاً؟ ...

أما الرَّأي القائل بالتّطور اللّغوي ففيه نظر؛ فمعلوم أنّ العربيّة قد صادفت في جمعها أن تمتد ثلاثة قرون ونيّفاً مما يجعل فعل الزّمن أمراً ممكن الحصول؛ فكأنّ أحد الأصوات كان هو الأساس في حقبة زمنيّة، ثم تبعه صيغة أخرى في فترة زمنيّة لاحقة، فلمّا أكب اللّغويون على جمع اللّغة تعثّروهم الصوتان سوياً، فتلقّاهما اللّغويّون دون أن يفاضلوا بينهما. ولكن هذا العامل يظلّ منقوصاً بغياب شواهد وأدلة يصحّ معها أن تحكّم بأصالة أو سبق إحدى الصّيغتين على الأخرى.

وأما الرَّأي القائل بالتحريف فيعدّ الإبدال ناشئاً من تلاعب العامة بالألفاظ، يقول ابن جنّي في الخصائص من الإبدال بين (بل) و (بن) قال في باب "تحريف الحرف": "لا بل، ولا بن، وقالوا: قام زيد فم عمرو، كقولك ثم عمرو. وهذا وإن كان بدلاً فإنه ضرب من التحريف"^(١). ويقول أبو الطيّب: "ويقال: لا بل فقلت كذا وكذا، ولا بن، ونا بل، ونا بن، بمعنى واحد، أي لا بل"^(٢).

وأما القائلون بالتصحيح اللّغويّ فحجّتهم في ذلك ورود كثير من الرّوايات التي تذكر ذلك منها: ما ورد في اللّسان "ازز": "أبو زيد: ائثر الرجل ائثراراً إذا استعجل، قال أبو منصور: لا أدري بالزّاي هو أم بالراء". وفي اللّسان (اضن) "اطان موضع، ويروى بالطاء والظّاء"^(٣). وذكر أبو الطيّب بضع العرق وبضع إذا رشح، وتبضع وتبضع^(٤).

وأحسب أنّ الرّسم الإملائي قد يكون له أثر في الإبدال بين الحرفين المتشابهين في الرّسم؛ لأنّ الذين وضعوا هذا الرّسم عارفون جيّداً بلغتهم وأقرب إليها منّا. وذلك نحو تشابه السّين والشّين في الرّسم مع احتمال الإبدال بينهما، ومثل ذلك الرّاء والزّاي، والحاء والحاء، والعين والغين، والذّال والذّال

وتذكر المعاجم الكثير من الشّواهد على مثل هذا الإبدال منها: الكاغذ والكاغد، وبغداد وبغداد.^(٥) وقد خصّهما أبو الطيّب بباب من كتاب الإبدال.^(٦) وقد أورد السيوطي في المزهر

(١) ابن جنّي-الخصائص، ج٢، ص٤٤٠.

(٢) أبو الطيّب اللّغويّ-الإبدال، ج٢، ص٤٠١.

(٣) انظر موادّ هذه الكلمات في اللّسان لابن منظور.

(٤) أبو الطيّب اللّغويّ-الإبدال، ج٢، ص٢٤٩.

(٥) ابن منظور-اللّسان.

(٦) أبو الطيّب اللّغويّ-الإبدال، ج١، ص٣٥٣.

نماذج لهذا الإبدال في باب "معرفة ما وردَ بوجهين بحيث يؤمنُ فيه التّصحيف"^(١)، وقال في مطلعهِ "كالَّذي ورد بالباء والتاء، أو بالباء والتاء، أو بالتاء والتاء، أو بالباء والنون، أو بالتاء والنون

والأصل في هذا الإبدال ما رواه ابن السكيت عن أبي عمرو حيث قال: "أنشدتُ يزيد بن مزيد عدوفاً، فقال: صحفت يا أبا عمرو، قال: فقلت لم أصحّف، لغنكم عدوف، ولغة غيركم عدوف"^(٢)، وهذا نوع مهم يجب الاعتناء به، لأن به يندفع ادّعاء التصحيف عن أئمة أجلاء". في خاتمة هذا الباب قال السيوطي "قال صاحب المحكم: الألتغ الذي لا يستطيع أن يتكلم بالراء، وقيل هو الذي يجعل الراء في طرف لسانه، أو يجعل الضاد ظاء، وقيل هو الذي يتحوّل لسانه عن السّين إلى التّاء"^(٣).

والرّأي الرَّاجح عندي أنّ كلّ واحد من هذه العوامل قد يكون له أثر في ظاهرة الإبدال على التّعريب، وربّما تكون هذه الألفاظ التي جرى عليها الإبدال مُتّلعّداً أن تكون سوى شواهد محدودة استسقاها اللّسان العربي وهو يبني قواعده، ويزاد على ذلك أن العربية بناء ائتلافي انتظم لهجات مختلفة وكلّها حجة كما ذهب إليه ابن جني في الخصائص فقد يُجاء بإحداها على وجه مثل: صقر ويجاء بأخرى على سقر ... فيكون هذا إبدالاً أو استبدالاً مسوّغاً باعتبار أنها وجوه جائزة في العربية الائتلافية الجامعة.

* تذييل:

عرفنا في المطلب السّابق أنّ الإبدال هو إحلال صوت مكان صوت آخر، وتوصّلنا إلى أنّ الإبدال على ضربين: إبدال تصريفيّ وإبدال لغويّ. فالأول يخضع لقانون المماثلة الصّوتية والثّاني أبنية مخصوصة تخضع لقانون التّخصيص لا التّعميم. وانتهينا إلى أنّ الإبدال التصريفيّ محلّه التّقدير لا الاستعمال، وأنّ الإبدال اللغويّ مقيدٌ بأبنية مخصوصة يصعب تعميمه على سائر أبنية العربية.

وفي هذا المطلب سنقف على ضربين اثنين من الإبدال يتحقّقان في واقع الاستعمال؛ فهما أداءات لغوية تتوارد على ألسنة النّاطقين باللّغة.

أولاً: الإبدال بالمخالفة الصّوتية:

(١) السيوطي-المزهر، ج١، ص٥٣٧.

(٢) نفس المصدر. وفي كتاب الإبدال لابن السكيت، ص٨١: وسمع أبو عمرو يقول: ما ذاق عدوفاً وعدوفاً، قال أنشدت يزيد بن مزيد عدوفاً، فقال: صحفت يا أبا عمرو، قال لم أصحّف، لفتكم عدوف، ولغة غيركم عدوف.

(٣) نفس المصدر.

وضابطها أن يتوارد في الكلمة الواحدة صوتان مثلان فيتحول أحدهما إلى صوت آخر مخالفاً لمثيله أجل تجنب الصعوبة الناجمة عن تكرار النطق بالصوت الواحد. فالمخالفة إذاً إنما هي تعديل يطرأ على الصوت الموجود في سلسلة الكلام بواسطة صوت مجاور^(١). ولقد اتسعت هذه الظاهرة في كتب التصريف والتركيب والقراءات، حتى أننا لا نجد واحداً منها إلا وللمخالفة فيه حظ من البحث والدّرس. وقد تفاوتت أنظار الأوائل نحو هذه الظاهرة؛ فمنهم من قيّسها ومنهم من شدّذها عن الاستعمال. قال الخليل: "وكذلك تفعل العرب، إذا اجتمع حرفان من جنس واحد جعلوا مكانه حرفاً من غير ذلك الجنس. من ذلك قول الله تعالى: "وقد خاب من دسّاه" معناه دسّسها، ومثله قوله -عز وجل- "ثم ذهب إلى أهله يتمطى" أي يتمطط فحوّلت السين والطاء ياءً^(٢).

وقد قال سيبويه بشذوذها، قال في باب (ما شدّ فأبدل مكان اللام الياء لكرهية التصنيف وليس بمطرّد): "وذلك قولك: تسرّيت وتظنّيت وتقصّيت من القصّة وأمليت ... وكلّ هذا، التّضعيف فيه عربي كثير جيّد"^(٣).

وواضح من قول سيبويه أن المخالفة تجري على وجهين اثنين: الأوّل ويجري فيه إبدال المضعف الثّاني ياء والثّاني إبقاء المضعف الثّاني على ما هو عليه مع فك الإدغام. ولقد أورد النّحاة الكثير من الألفاظ التي وقع فيها مخالفة بيد أننا نجدهم يتفقون في ذكر بعض الألفاظ على التّعيين. ومن هذه الألفاظ قولهم: قصّيت، قصّيت. تسرّرت، تسرّيت. تظنّنت، تظنّيت. دوان، ديوان، تسنن، تسنّى. تصدّدت، تصدّيت. دبّاج، دبّاج.

وقد ذهب الرّضويّ إلى أنّ الإبدال في أمثال: ديوان وقيراط، قياس متبع قال: "وأبدلوا أيضاً من أول حرفيّ التّضعيف في وزن فعّال إذا كان اسماً لا مصدراً ياءً، نحو: ديماس ودبّاج وقيراط وشيراز. فيمن قال: دماميس ودبابيح ودنانير وقيراط وشرايز، وهذا الإبدال قياس، إذ لا يجيء فعّال غير المصدر إلاّ وأوّل حرفي تضيّفه أبدل ياءً؛ فرقاً بين الاسم والمصدر"^(٤).

وقد فسّر ابن يعيش كثرة حدوث هذه الظّاهرة وما يشبهها في الياء بقوله: "إنّما كثر إبدال الياء لأنّه حرف مجهور ومخرجه من وسط اللسان، فلمّا توسّط مخرجه الفم وكان فيه من الخفة ما ليس في غيره كثر إبداله كثرة ليست لغيره"^(٥). وفسّر على أنّه هروب من التّضعيف واجتماع الأمثال.

(١) محمد النّوري - علم أصوات العربية، ص ٣٠٨.

(٢) الخليل بن أحمد - الجمل في النّحو، ص ٢٨٠-٢٨١.

(٣) سيبويه - الكتاب، ج ٤، ص ٤٢٤.

(٤) الاسترّبادي - شرح الشّافية، ج ٤، ص ١٩٧-١٩٨.

(٥) ابن يعيش - شرح المفصل، ج ١٠، ص ٢١.

ومع كل هذه التفسيرات والتعليقات تظل هذه الظاهرة وقائع كلامية تكلم بها ابن الكفاية دون أن يميّز بين واحدة من الصورتين، ويؤيد ذلك غياب أي نسبة لقبيلة من القبائل في ناحية وورود القرآن الكريم على مثل وقع فيها المخالفة.

ثانياً: في مستوى التّجويد:

ابتدع الناس في تلاوة القرآن الكريم أصوات الغناء، يقول ابن قتيبة: (وكان القراء كلهم، الهيثم، وأبان، وابن أعين، وغيرهم يدخلون في القراءة من ألحان الغناء والحدا، والرهبانية، ... ومن ذلك قراءة الهيثم: (أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر)، سلخة من صوت الغناء كهيئة:

أما القطاة فإني سوف أنعتها نعتاً يوافق نعتي بعض ما فيها^(١)

ولم يبال الناس بإظهار ما ينبغي إظهاره وإدغام وإخفاء ما يتوجب إدغامه وإخفاؤه. ممّا حدا بالعلماء إلى وضع الضوابط والقواعد التي تضبط تلاوة الكتاب المحفوظ، وتقطع بفرضية التجويد، وحرمة ذلك الذي تقدّم وصفه.

فكان أن صنّفت المؤلفات ووضعت الأبواب أجل تهذيب الألفاظ وما يترتب عليها من ثمرة حاصلّة عند تقويم اللسان، يقول مكي بن أبي طالب: "اعلم أن المستفاد بذلك حصول التدبر لمعاني كتاب الله، والتفكر في غوامضه، والتبخر في مقاصده، وتحقيق مراده - جلّ اسمه - من ذلك، فإنه تعالى قال: (كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر أولو الألباب)، وذلك أن الألفاظ إذا جليت على الأسماع في أحسن معارضها، وأحلى جهات النطق بها، حسب ما حثّ عليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بقوله: "زينوا القرآن بأصواتكم"، كان تلقي القلوب، وإقبال النفوس عليها بمقتضى زيادتها في الحلاوة والحسن، على ما لم يبلغ ذلك المبلغ منها فيحصل حينئذ الامتثال لأوامره، والانتها عن مناهيه"^(٢).

وضابط هذا العلم "تلاوة القرآن بإعطاء كل حرف حقه من مخرجه وصفته اللازمة له من همس وجهر وشدة ورخاوة، ونحوها، وإعطاء كل حرف مستحقه مما يشاء من الصفات المذكورة، كترقيق المستقل، وتقخيم المستعلي، ونحوها، وردّ كل حرف إلى أصله من غير تكلف"^(٣).

وواضح من ضابط التّجويد أنه علم يختصُّ بضبط الأداء القرآني وفقاً لقوانين العربية في الأصوات من مماثلة ومخالفة وإدغام.

(١) ابن قتيبة-كتاب المعارف، ص ٢٣٢. والآية ٧٩ من سورة الكهف.

(٢) ابن الجزري-التمهيد ٥٧-٥٨، الآية ٢٩ من سورة ص والحديث في صحيح البخاري، وفي التمهيد ص ٥٨، حاشية ٣١.

(٣) التهانوي - كشاف اصطلاحات الفنون، ج ١، ص ٣٨٦.

وسنأتي في هذا المطلب على ذكر ضابطين اثنين من ضوابط التجويد لصلتهما الوثيقة بطبيعة الدراسة وهما الإدغام والإقلاب.

الإقلاب:

وضابطه استبدال النون الساكنة ميماً وذلك إذا تبعها باء^(١). كما في "هنياً بما" و "أن بورك" و "أنبئهم".

وإنما أبدلت النون ميماً في نحو هذه المثل تأثراً بالباء الذي أكسبها صفة الشفوية فانقلبت ميماً، فالذي يفرق النون عن الميم هو صفة المخرج؛ فالنون صوت أنفي لثوي مجهور، والميم صوت أنفي شفوي مجهور. يقول مكي بن أبي طالب: "والعلة في إبدال النون الساكنة والتنوين ميماً عند الباء، أن الميم مؤاخية للباء، لأنها من مخرجها، ومشاركة لها في الجهر والشدة. وهي أيضاً مؤاخية للنون في الغنة والجهر. فلما وقعت النون قبل الباء، ولم يُمكن إدغامها فيها لبعده المخرجين، ولا أن تكون ظاهرة لشبهها بأخت الباء وهي الميم، أبدلت منها ميماً لمؤاخاتها النون والباء".^(٢)

ونجد مثل هذا الإبدال يتداول على السنة أبناء الكفاية في الحياة اليومية فنجد البعض يقول: جنبي وجمبي، وعمبر وعنبر، وأنباء وأمباء، وغيرها كثير.

الإدغام:

وضابطه إبدال النون الساكنة صوتاً آخر يماثل الصوت الذي يليه على التعيين، وذلك إذا كان الصوت الذي يليها حرفاً من هجاء (يرملون)، وهذا النوع من الإبدال مغاير لسابقه؛ ذلك أن الأول إبدال جزئي يتمثل في المخرج أما في هذا الإبدال فهو إبدال كامل يحصل فيه تغيير الصوت تغييراً كاملاً لا جزئياً، فقد تتحول النون إلى ياء أو واو أو راء.... وسنتناول هذا النوع من الإبدال في ثلاثة أقسام:

أ- إبدال النون راءً أو لاماً مع إدغامها: ومثالهما: "من لدنه" و "من ربهم". يقول صاحب الرعاية معللاً هذا الإبدال: "والعلة في ذلك قرب مخرج النون من مخرج اللام والراء، لأنهن من حروف طرف اللسان، فتمكن الإدغام وحسن لتقارب المخارج، وذهبت الغنة في الإدغام، لأن حق الإدغام- في غير المتلين في أكثر الكلام- ذهاب لفظ الحرف الأول بكليته. وتصويره بلفظ الثاني، وذلك نحو قوله: "من لدنه" و "من ربهم". و لو وقعت النون الساكنة قبل الراء واللام في

(١) مكي بن أبي طالب - الرعاية، ص ٢٦٥. محمد مكي نصر - نهاية القول المفيد في علم التجويد، ص ١٢٢.

(٢) مكي بن أبي طالب - الرعاية، ص ٢٦٦.

كلمة لكانت مظهرة، وعلّة ذلك خوف الالتباس المضاعف ولم يقع ذلك في القرآن".^(١) فقرب مخرج النون من اللّام والرّاء هو الذي سوّغ لها أن تُقلب راءً أو لاماً؛ فالنون صوت أنفي لثوي مجهور، واللام صوت جانبي لثوي مجهور، والرّاء صوت تكراري لثوي مجهور، فالذي يفرق بين هذين الأصوات الثلاثة صفة المخرج حسب وهذا بدوره يجعل إمكانية المبادلة والمماثلة أمراً ممكن الحصول.

ب- إبدال النّون ميماً مع الإدغام: ومثال ذلك: "من ماء" و "من نور"، يقول مكي بن أبي طالب في تحليل هذه الصورة: "والعلّة في إدغامها في النّون اجتماع المثليين والأوّل ساكن (فلا بُدّ من الإدغام في كلّ مثليين النّقى والأوّل ساكن)...، والعلّة في إدغامها في الميم أنّ الميم تشاركها في الغنة فتقاربا للمشاركة فحسن الإدغام"^(٢). فقرب مخرج الميم من النّون هو الذي سوّغ للنون أن تتبدل إلى الميم فهما صوتان أنفيّان مجهوران يفترقان في صفة اللثوية والشفوية فالنون لثوية أثرت عليها الميم فأكسبتها صفة الشفوية فتحوّلت نوناً ثم لما صارا مثليين أرغما.

ج- إبدال النون ياءً أو واواً مع الإدغام: وذلك قولك (من وراء) و (من يعمل)، ويعلّل مكي بن أبي طالب هذا الإبدال قائلاً: "والعلّة في إدغامها في الياء والواو أنّ الغنة التي في النون أشبهت المدّ واللين اللّذين في الياء والواو، فوجب الإدغام لهذه المشابهة، ويجوز أن تدغم الغنة ولا تظهر في هذين الحرفين. ولا يجوز الإدغام في النون والميم إلا بإظهار الغنة فاعرفه"^(٣).

[العودة إلى قائمة المحتويات](#)

(١) نفس المصدر.

(٢) مكي بن أبي طالب- الرّعاية، ص ٢٦٤.

(٣) مكي بن أبي طالب- الرّعاية، ص ٢٤٦.

الفصل الثالث نحو استشراف الاستبدال في التصريف (مورفولوجي - Morphology)

المبحث الأول: في بناء الكلمة العربية

يقوم التحليل الصرفي في العربية على ملحظ مؤداه أن جل كلماتها تترد إلى أصول ثلاثية* وهي ما أطلق عليه (الجزور) (Roots)، وهذه الجذور أو البنيات الصوتية الأصلية تتشكل على هيئات وصور مخصوصة بواسطة عناصر صوتية تدخل عليها من بوابتها الثلاثة وفق قوانين وانظمة ومعايير تحكم صوغها لكي تنتج صيغا تسد الحاجات، وتوفي أغراض المرادين، وتملاً حقائب رغباتهم البيانية. ولما كان التصريف يذهب إلى معنى التحويل والتغيير، فإنه لا يدخل إلا من بوابة الوحدات التي تسمح له بدخول حرماً وتستجيب لنداء مذهبها. ويطلعنا ابن عصفور في هذا المنحى قائلاً: "اعلم أن التصريف لا يدخل في أربعة أشياء، وهي: الأسماء الأعجمية التي عجمتها شخصية كاسماعيل ونحوه، لأنها نقلت مخالفة قوم ليس حكمها بحكم هذه اللغة. والحروف وما شبه بها من الأسماء المتوغلّة في البناء نحو "مَنْ" و"ما" لأنها لا فتقارها بمنزلة جزء من الكلمة التي تدخل عليها، فكما أن جزء الكلمة الذي هو حرف الهجاء لا يدخله تصريف، فكذلك ما هو بمنزلة.. وكلما كان الاسم من شبه الحرف أقرب، كان من التصريف أبعد"^(١).

ويعرّف الجذر (Root) بأنه المكون الرئيسي لعدد من الكلمات المتعلقة، ويبقى هذا المكون بعد استبعاد كل الزوائد، فمثلاً استبعاد العناصر الزائدة من كلمة (unlucky) الإنجليزية يبقى الجذر (luck)، والجذر غالباً ما يكون العنصر المشترك بين عدد من الكلمات مثل الجذر (ك.ت.ب) فهو مشترك بين: (كتابة، ومكتبة، وكاتب، ومكتوب...)^(٢).

ويرى عدد من الدارسين بأن هذا الجذر هو المنشأ الحقيقي لكل مجموعة من هذه الكلمات المتشابهة، وهو ما يطلق عليه المادة الخام، وهي المادة التي تتألف في الغالب من ثلاثة أصوات ساكنة لا يمكن النطق بها وليس لها دلالة وظيفية، فهي مادة خام لم تتشكل فلا هي بالفعل ولا هي بالاسم، وقد يتعذر لفظها في بعض الحالات لأسباب صوتية فيضاف إليها بعض الصوائت (الحركات) لتيسير لفظها^(٣) وهنا لا بد من التنبيه على أن مصطلح الجذر (Root) تختلف ماهيته تبعاً لاختلاف النظم الصرفية. فقد يأتي الجذر على صورة مورفيم حر له دلالة وظيفية كما في

* هناك أصول رباعية وخماسية غير أنها قليلة الاستعمال.

(١) ابن عصفور - الممتع، ج ١، ص ٣٥.

(٢) محمد حسن - محاضرات في اللغة العربية، ص ٢٢٧-٢٢٨.

(٣) إبراهيم أنيس - طرق تنمية الالفاظ، ص ٤٢.

اللغات الإلصاقية بعامة، كما في التركية والسواحلية والإنجليزية. وقد لا يأتي على هذه الصورة (مورفيم حر)، كما في العربية وسائر اللغات السامية، واليونانية، واللاتينية، والروسية؛ ففي هذه اللغات لا يأتي الجذر على هيئة (مورفيم حر)، وإنما يأتي ومعه اللاصقة^(١). ففي العربية مثلاً لو اخذنا كلمة (دَرس) (د - ر - س -) لوجدنا أن الجذر أو الأصل (د.ر.س) لا يمكن أن يوجد بحال مستقلاً عن الزوائد، التي يتخلل أحدها الآخر ولا سبيل إلى التحرر أو الاستقلال لأي منها، ففي (دَرس) يلتقينا مورفيماً جزءاً من الجذر (د.ر.س) والحركات التي تتخلل هذا الجذر (وهي الفتحات) وهو ما يمكن أن نطلق عليه الصيغة (Paradigm).

ويبدو أن فكرة الجذر أو المورفيم المجزأ كانت ماثلة في ذهن الخليل بن أحمد حينما قال: "إن الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به، والبناء وهو الساكن الذي لا زيادة فيه"^(٢).

ونغادر هذه الإمامة عن الجذر وحدوده لننظر في مصنفات اللسانيين القدماء، فنبتين ما رصدوه من التغيرات والتبدلات التي تطرأ على بنية الكلمة، فنلقاهم قد حصروها في خمسة عشر تغيراً ذكرها السيوطي في مزهره، وصديق خان في مصنفه، وهي لا تعدو أن تكون سوى وصف الزيادة في المواد والحركات أو نقلها.

وأما اللسانيات الحديثة فقد حصرت التغيرات التي تشهدا بنية الكلمة في ثلاثة منابع هي: الإضافة (Addition)، الإحلال (Replacement) والحذف (Subtraction)^(٣).

المطلب الأول: في البناء الداخلي

تتألف بنية الكلمة في العربية من مورفيمن اثنين: أصل ثابت، وهو مادة الكلمة. ومتغير متحول، وهي الصوائت القصيرة والطويلة.

فنحن في العربية أمام نظام صرفي يستعمل أصلاً لا جزءاً ثابتاً، وهذا الأصل يتكون من صوامت تتصل بمجموعها فكرة عامة أقل أو أكثر تجريداً، ويتم تحويل هذه الفكرة إلى الواقع في كلمات مستقلة بواسطة الصوائت التي تدخل على صوامت الأصل.

وتتمثل وظيفة الصوائت في إعطاء الكلمات صيغها في هذه المادة المبهمة، وهي بذلك تختلف عن وظائفها في اللغات الأوروبية؛ فهي في العربية ذات وظيفة فونيمية صرفية (Morphopheme)^(٤)؛ إذ أن تغييرها يؤدي إلى تغيير المعنى الصرفي للكلمة، غير أن ذلك يتم

(١) ماريو باي - أسس، ص ١٠٢.

(٢) سيبويه - الكتاب، ج ٤، ص ٢٤١.

(٣) Nida- Morphology, p.69.

(٤) غالب المطلب - في الأصوات اللغوية، ص ٢٤٨.

ضمن قوالب محددة مقننة لا يجوز الخروج عنها إلا نادراً؛ فبناء اسم الفاعل من الثلاثي مثلاً يتم بإدخال أصوات صائتة بعينها بين الصوامت التي تمثل عناصر الأصل وبهذا تمثل الصوائت القالب الصرفي الذي تدخل فيه عناصر الأصل لتأدية المعنى العام فبناء اسم الفاعل من الثلاثي هنا متألف كما يأتي: العنصر الأصلي الأول+ فتحة طويلة+ العنصر الأصلي الثاني+ كسرة قصيرة+ العنصر الأصلي الثالث: ف+أ+ع كسرة+ل فاعل (ف - ع - ل) نحو (ق - ت - ل). ويمكن بهذه الطريقة تحديد القوالب الصرفية للصيغ العربية كلها.

إن التغيير الذي يطرأ على بنية الكلمة فيحولها من صيغة صرفية إلى صيغة أخرى، يتم بواسطة تحول الصوائت القصيرة والطويلة بناءً على قانون المغايرة (Polarity)^(١)، أو الاستبدالية (Substitutibility) * أي أن التحول من معنى صرفي لأصل ما إلى معنى صرفي آخر يتم عن طريق تغيير الصوائت التي تتداخل مع عناصر الأصل بالإضافة إلى السوابق واللواحق*.

ولو تفحصنا الأمثلة الآتية:

- من المفرد إلى الجمع: رجل - رجال، كبد - كبود، كعب - كعاب، فراش - فرش.
 - من اسم الفاعل إلى اسم المفعول أو إلى الصفة المشبهة: مُطالب - مطالب، قاتل - قتيل، جارح - جريح.
 - من فعل إلى مصدر: قعد - قعود، جرح - جرح، عَرَفَ - عُرِفَ.
- إننا نجد في هذه الأمثلة وسواها علاقة استبدالية بين الصوائت القصيرة والطويلة، يحلّ أحدها محلّ الآخر لينتج صيغاً ودلالات جديدة.
- وقد استعملت العربية قانون الاستبدال أو المغايرة على أنحاء شتى على التّعيين، فهو إما جزئي، وذلك بأن تُستبدل بعض الصوائت في الكلمة للتمييز بين صيغة وأخرى من نحو ما في التحول من اسم الفاعل من الرباعي إلى اسم المفعول منه؛ حيث تتم المبادلة بين الصيغتين عن طريق استبدال صائت واحد فقط (الصائت الذي يأتي بعد عين الكلمة):
- مُفَعِّل: اسم الفاعل. مَفْعَل: اسم المفعول.

(١) نفس المصدر، ص ٢٤٨.

* هذا النوع من الاستبدال هو من الضرب التقابلي الذي يحدث بين عنصرين لا يربط بينهما أية وظيفة أو دلالة، وإنما السياق اللغوي هو الذي يوحد بينهما.

* هذا الرأي يخالف ما ذهب إليه النحاة الأوائل؛ فقد ذهب البصريون إلى أنّ المصدر هو الأصل، وذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل هو الأصل. انظر هذه المسألة في الأنباري-الإنصاف (مسألة ٥).

وهناك مُبادلة أكبر من نحو ما نلاحظ في التحوّل من المثنى إلى الجمع؛ إذ أنّ الصّائتين الطويلين في لاحقتي التنثية والجمع تخضعان إلى مغايرة تامة، أمثال: مسلمون: في الجمع، مسلمان: في التنثية، أو ما نراه في التحوّل من المفرد إلى الجمع في نحو قولنا: حمار ← حمير؛ فقد تحوّلت الكسرة بعد الحاء في المفرد إلى فتحة في الجمع، والفتحة الطويلة (الألف) التي بعد الميم إلى كسرة طويلة (ياء) في الجمع.

ومن جهة أخرى، تنجح العربية إلى استخدام الصّوائت الطويلة في التمييز بين المفرد والجمع، فنقول: جَمَل ← جِمَال، رَجُل ← رِجَال، فبالإضافة إلى المبادلة بين الصّائت الطويل والقصير (بعد العين) تمّت مبادلة أخرى بين الفتحة والكسرة (بعد الفاء). وفي أحيانٍ أخرى تكون المبادلة بحذف أحد الصوائت (والأغلب أن يكون بعد العين) كما في التحوّل من الفعلية إلى المصدرية مثل: أَكَلَ ← أَكُلْ، قَتَلَ ← قَتْلْ.

المطلب الثاني*: في البناء الخارجي:

تؤدي اللواحق التصريفية في العربية دوراً هاماً في بناء الكلمة، فهي تدخل على الأسماء مكسبة إيّاها صفة التعريف والتكثير، أو التذكير والتأنيث، أو التنثية والجمع. وتدخل على الأفعال على هيئة سوابق زائدة تحدّد زمن الحال والاستقبال، أو ضمائر تلحق الفعل تعاقب الأسماء في الفاعلية والمفعولية، ومن أهمّ هذه اللواحق:

١- الألف والنون:

لاصقة تصريفية تلحق الأسماء والأفعال لتدل على التنثية. يقول سيبويه: "واعلم أن التنثية إذ ألحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقتها ألفٌ ونون"^(١)
"اعلم أن التنثية تكون في الرفع بالألف والنون وفي النصب والجر بالياء والنون، وذلك قولك (رَجَلان) (تمرّتان) و(غلامان) وتقول في النصب والجرّ (رأيت رجلين) و(مررت بعنكبوتين) تجري كما وصفت لك"^(٢).

٢- (الواو والنون) و(الألف والتاء):

هي لاصقة تصريفية تلحق الكلم للدلالة على الجمع، فـ (الواو والنون) بمنزلة (الألف والتاء)، قال سيبويه: "والواو والنون بمنزلة التاء في المؤنث"^(٣). فهاتان اللاحقتان قد حلّتا محل

* العلاقة الاستبدالية بين اللواحق التصريفية هي من النوع التقابلي الذي يتمثل في اتحاد الموقع اللغوي دون أي رباط وظيفي أو دلالي.

(١) سيبويه - الكتاب، ج ١، ص ١٩.

(٢) نفس المصدر، ج ٣، ص ٣١٨٥.

(٣) نفس المصدر، ج ٣، ص ٤٩١.

الألف والنون لتتقلا دلالة الكلمة من التثنية إلى الجمع. يقول سيبويه: "وإنما صارت التاء والواو والنون لتتليث أدنى العدد إلى تعشيرة"^(١). وقال أيضاً: "وإذا جمعت على حد التثنية لحقتها زائدتان: الأولى منها حرف المدّ واللين والثانية نون ...، وذلك كقولك: المسلمون، ورأيت المسلمين، ومررت بالمسلمين"^(٢).

٣- يا المخاطبة:

هي لاصقة تصريفية تلحق الفعل المضارع للدلالة على المفردة المخاطبة. قال سيبويه: "وكذلك إذا ألحقت التأنيث في المخاطبة، وذلك قولك: أنت تفعلين ولم تفعلي ولن تفعلي"^(٣).

٤- نون النسوة:

هي لاصقة تصريفية تلحق الفعل للدلالة على جمع الإناث. قال سيبويه: "وإذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع ألحقت للعلامة نونا، وذلك كقولك: هنَّ يَفْعَلْنَ، وألن يَفْعَلْنَ ولم يَفْعَلْنَ"^(٤).

٥- الضمائر المتصلة:

تلحق الضمائر بالكلم فتكسبها أكثر من دلالة حيث "يمكن أن يستفاد منها ثلاثة معان هي: الشخص والعدد والنوع"^(٥).

فأما الشخص فتعبر عنه زوائد المضارعة الأربعة (الياء، الهمزة، النون، التاء) وأما النوع والعدد فيعبر عنها (بألف الاثنين، وبواو الجماعة، ونون النسوة، وياء المخاطبة) فهذه الدلالات التي يعبر عنها بالضمائر، إنما هي تعبير عن نظام متقن من الانسجام التطابقي في السياق^(٦).

وبيين الجدول التالي الضمائر في العربية:

الجدول رقم (١) الضمائر في العربية

-
- (١) المصدر السابق، ج٣، ص٤٩٢.
 - (٢) سيبويه - الكتاب، ج١، ص١٨.
 - (٣) سيبويه-الكتاب، ج١، ص٢٠.
 - (٤) نفس المصدر، ج١، ص٢٠.
 - (٥) تمام حسان - اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٥٩.
 - (٦) عبد القادر الفهري - اللسانيات واللغة العربية، ص١٤٨.

ضمائر الغائب	ضمائر المخاطب	ضمائر المتكلم
هو كَتَبَ	أنتَ تكتب	أنا أَكتب
هي كتبت	أنتِ تكتبين	نحن نكتب
هما كتبا	أنتما تكتبان	
هما كتبا	أنتما تكتبان	أنا كَتَبْتُ
هم كتبوا	أنتم تكتبون	نحن كتبنا
هن كتبن	أنتن تكتبن	
هو يكتب	اكتب	
هي تكتب	اكتبي	
هما يكتبان	اكتبا	
هما تكتبان	اكتبا	
هم يكتبون	اكتبوا	
هن يكتبن	اكتبن	
كتابها	كتابك	
كتابهما	كتابك	
كتابهما	كتابكما	
كتابهم	كتابكما	
كتابهن	كتابكم	
	كتابكن	

وواضح من الجدول السابق أثر الصوائت القصيرة في التمييز بين الضمائر؛ فلاحقاً التاء إن كانت مفتوحة دلت على المتكلم، فإذا استبدلت بفتحة قصيرة دلت على المخاطب المذكر، وإذا استبدلت كسرة قصيرة صار المعنى إلى المخاطبة المؤنثة. وكذا الحال مع كاف الخطاب، فهي بالفتح للمذكر وبالكسر للمؤنثة. يقول سيبويه: "اعلم أنها في التأنيث مكسورة، وفي المذكر مفتوحة، وذلك قولك: (رايتكِ) للمرأة،

و(رأيتك) للرجل^(١). ويؤدي الضمير في معظم اللغات غير تعبير عن الشخص والنوع والعدد؛ فهو "يستعمل في كونه بديلاً عن جنس الاسم، وللتعبير عن حالة من الانسجام"^(٢).

٦- لواصل المضارعة:

هي لواصل تصريفية خاصة بالفعل المضارع، "وهن يلحقن أوائل في كل فعل مزيد وغير مزيد، إذا عنيت أن الفعل لم تمضه، وذلك قولك: (أفعل) و(يفعل) و(نفعل) و(تفعل)^(٣). وتأتي (السين وسوف) للدلالة على الاستقبال "والسين التي في قولك: سيفعل، وزعم الخليل أنها جواب لن يفعل^(٤) غير أن سيبويه لم يعرف فرقاً بين السين وسوف في الدلالة على المستقبل^(٥) وهذا ما رفضه البحث اللساني الحديث حيث جعل السين للمستقبل القريب وسوف للمستقبل البعيد، فهما "مورفيان زمنيان يؤديان وظيفتين مختلفتين من حيث الجهة الزمنية"^(٦).

٧- نونا التوكيد:

وهما من اللواصل التصريفية التي تختص بدخول على الأفعال مؤدية وظيفية صرفية وتركيبية فهما "تضع الفعل فيما أطلق عليه: حالة التوكيد؛ إذ أنهما تمنحان التعبير قوة قائمة على الشعور الداخلي هو الاقتناع في حالتها الاثبات والنفي"^(٧). والفرق بين النونين (الخفيفة والثقيلة) أن الأولى يؤتى بها لتأكيد غرض ما، والثانية للزيادة في التأكيد "فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكدة، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشد توكيداً"^(٨).

٨- لاصقة النسب:

وهي من اللواصل التصريفية المختصة بالدخول على الأسماء دالة على معنى جديد وتأتي على هيئة ياءين تفيدان معنى النسبة، ويصفهما سيبويه بأنهما لاحقتان تزدان على بنية الكلمة

(١) سيبويه - الكتاب، ج ٤، ص ١٩٩.

(٢) S. Anderson, Introductory Reading on Language, p.227.

(٣) سيبويه - الكتاب، ج ٤، ص ٢٨٧.

(٤) نفس المصدر، ج ٣، ص ١١٧.

(٥) نفس المصدر، ج ٣، ص ١١٥.

(٦) مالك المطليبي - اللغة و الزمن، ص ٣٦٧.

(٧) هنري فليش - العربية الفصحى، ص ١٣٤.

(٨) سيبويه - الكتاب، ج ٣، ص ٥٠٩.

وليس جزءاً حقيقياً منها "لأنك إنما تلحق (بإي) الإضافة بعد بناء الاسم"^(١).

٩- التاء المربوطة:

هي من اللواحق التصريفية التي تدخل على الأسماء فتكسبها دلالات متعددة؛ فهي تلحق الأسماء لتدل على:

مصدر المرة: قال سيبويه: "وأما (فاعلتُ) فإنك إن أردت الواحدة قلتَ (قاتلتَه مقاتلة) و(راميته مرامة)... لأنك تريد فعلة واحدة فلا بد من علامة التأنيث"^(٢).

الدلالة على كثرة الشيء بالمكان: "وذلك إذا أردت أن تكثر الشيء بالمكان، ومن ذلك قولك: أرض مسبعة ومأسدة ومذابة"^(٣).

- يتميز المذكر من المؤنث: "وتلك الأسماء: ابن وألحقوها (الهاء) للتأنيث فقالوا: ابنة... وامرؤ وألحقوه الهاء للتأنيث فقالوا امرأة"^(٤).

- بيان حالتي الإفراد والجمع في بناء (فَعَل) "فأما ما كان على ثلاثة أحرف وكان (فِعلاً) فهو نحو طَلَحَ والواحدة طَلْحَة وتَمَرَّ والواحدة تَمَرَة ونَحَلَ ونَحْلَة وصَخَّرَ وصَخْرَة"^(٥).

ونخلص إلى القول أن اللواحق التصريفية تضاف إلى المباني "لتقوم بوظائف تصريفية: بالإفراد، والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، والتعريف والتكثير، والزمن، والتوكيد والنسبة"^(٦).

* مقابسة:

إن قال قائل: وهل التقابل بين الصوائت القصيرة والطويلة ضرب من الاستبدال؟ نجيب عن ذلك فنقول: إن هذه الصوائت القصيرة والطويلة فونيمات مستقلة تؤدي وظيفة معجمية هي تغيير المعنى، وقد يرافق هذا التغيير المعجمي تبدل في بنية الكلمة فينقلها من سمت صرفي معين إلى سمت صرفي آخر، كالتحول من البناء للمجهول إلى البناء للمعلوم، لذا سُمي هذا النوع من الفونيمات اسم المورفونيمات، وهذا يعني أن هذه العناصر الصوتية الصرفية تقف في علاقة تقابلية الأمر الذي يدفعنا إلى إخراجها من خيمة الاستبدال لتتضم مع الفونيمات في الاستبدال الشكلي أو النظامي.

(١) نفس المصدر، ج ٣، ص ٣٦٥.

(٢) نفس المصدر، ج ٤، ص ٨٦.

(٣) سيبويه - الكتاب، ج ٤، ص ٩٤. الرضى - شرح الشافية، ج ١، ص ٨٤-٨٥. الصبان - حاشية، ج ٤، ص ١٤٩.

(٤) سيبويه - الكتاب، ج ٤، ص ١٤٩.

(٥) نفس المصدر، ج ٣، ص ٥٨٢.

(٦) تمام حسان - اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٥٦.

فإن قيل: فما قولك في مورفيمات العدد والنوع والضمائر أهي من الاستبدال؟ نجيب عن ذلك فنقول: إن هذه العناصر تقف في تقابل لغوي شأن الفونيمات، فلا بد من توافر بيئة لغوية تضمها، بيد أننا نلمح في هذه العناصر خيطاً يلفها، فلاحقة الألف والنون الدالة على التنثية تقف في تقابل مع الواو والنون الدالة على الجمع غير أنّ دلالتهما على العدد شرط لازم لانعقاد التقابل، وكذا الحال في الضمائر وسائر اللواحق التصرفية.

[العودة إلى قائمة المحتويات](#)

المبحث الثاني في أبنية الأفعال

تأتي الأفعال في العربية في صورتين اثنتين: مجردة و مزيدة، فالمجرد: ما كانت حروفه أصليةً تدور في تصاريفه كلها أو جلّها بثبات، والمزيد: ما زيد فيه حرف أو أكثر على حروف الأصل.

الفعل المجرد:

و الفعل المجرد في العربية إما ثلاثي أو رباعي. ويأتي الثلاثي باعتبار ماضيه على ثلاثة أبنية: (فعل، وفعل وفعل)، وأما الرباعي المجرد فله بناءً واحد.

الفعل المزيد:

ويتخذ الفعل المزيد في العربية أبنية مخصوصة تتشكل بزيادات معلومة تزداد على بنيته المجردة، وتتنوع أبنية الفعل بهذه الزيادة، وينجم عن هذا التنوع تنوع في الدلالة المستفاد بها. ومعروف أنّ هذه الأفعال: مَشَى، ماشى، تماشى، تمشى، وإن كانت تلتقي على مادة أصلية، وعلى مشترك جامع تفرق دلالاتها على أنحاء تفصيلية مخصوصة، كثيراً ما يلاحظها أبناء اللغة في استعمالهم لهذه الأفعال بما ينهيها لهم من سليقة اللغة.

وقد استخلص الصرّفيون المعاني المستفادة بهذه الزيادات، باستقصاء أبنية الأفعال المزيدة، وملاحظة اختلاف المعاني المستفادة بين الأصل المجرد، و كل صيغة مزيدة، واستصفوا ذلك في معانٍ وجدوها تستفاد بكل صيغة^(١).

وإذا كان قد استقام لدى الصرّفيين الأوائل أنّ التغيير في المبنى يتبعه تغيير في المعنى، فإنهم وردوا على بنيات شتى تستقيم على معنى متوحد، فطفقوا يرصدون تلك البنيات معلّين مفسّرين ورودها على معنى واحد، وسيحاول هذا المبحث رصد بعض هذه البنيات لبيان ما بينها من علائق استبدالية.

- فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ:

سنتّ العربية اللزوم والتعدي ناموساً يفرق بين الأفعال، وآية ذلك أن يأتي فعلٌ مثل (جَلَسَ) مكتفياً بفعلٍ غير محتاج إلى عنصرٍ آخر يكمله أو يسدّ حاجته، وقد يأتي على صعيد آخر أن يجاوره فعل آخر يطلبُ عنصراً ثالثاً يفي غرضاً يقصده، فيتعدّى إلى المفعول به.

ولمّا اتسعت دائرة الاستعمال، لجأت العربية إلى أدوات مخصوصة تشريعاً للخروج عن هذا الناموس، فابتدعت عناصر جديدة تجوّز للزوم مغادرة الفاعل إلى المفعول، ومن هذه

(١) نهاد الموسى، محمود السمرة، العربية نظام البنية الصرفية، ص ١٨٥.

العناصر الهمزة والتضعيف. فقد يُسنّ للهمزة الدخول على اللزوم فتُعديّه، كما في قولنا: (جَلَسَ محمد، أَجْلَسَ خالدٌ محمداً). غير أنّ الاستعمال اللغويّ ورد فيه أداءات خرجت عن هذا الأصل المجرد؛ فنُلَفِي الهمزة والتضعيف لا يُغادران اللزوم، بل يتلبّسان الفعل ويبقيانه على لزومه.* وبيان ذلك قولٌ أحدهم: (جَدَّ فلانٌ في أمره: أجدّ فهو جادٌ و مجدّ) ، (طلعتُ على القوم: أطلعتُ على القوم) ، (قَتَرَ الرَّجُلُ: أَقْتَرَ الرَّجُلُ) ، (بدأ اللهُ الخلق: أبدأ اللهُ الخلق) (١)

- فَعَلَ وفَعَّلَ:

وضابطُ هذا الباب مجيء إحدى الصيغتين على معنى الأخرى، بحيث تحل إحداهما محلّ الأخرى، ومثال ذلك قولهم: (سَطَرْتُ الكتاب: سَطَّرْتُ الكتاب) ، (نَمَقْتُ الكلام: نَمَقْتُ الكلام)، (نَقَشْتُ الجدار: نَقَّشْتُ الجدار) (٢)

- ما كان بالواو و الياء من المعتل:

وضابطُ هذا الباب أن يتنازع الفعلان في حرف العلة عيناً كان أو لاماً، فمرة يكون بالواو وتارة يكون بالياء. وقد يمتدّ هذا الاشتجار ليشمل المصدر واسم المفعول، وفي ما يلي أمثلة دالة على ذلك: (تَوَهَّتُ الرجل: تَيَّهْتُ الرجل) ، (طَوَّحْتُ: طَيَّحْتُ) ، (فاح المسك - يفوح: فاح المسك - يفيح) ، (حَمَوَة: حَمِيَة / لما حميت من طعام أو شراب).

* مقابسة:

وقد يتساءل سائلٌ فيقول: أَسْمَحُ اللُّغَةَ لابنِ الكفاية أن يتجوّزَ في مثل هذه الاستعمالات فيطلقها أينما شاء؟ فيقول: (قَعَدْتُ زيدا وقعدت زيدا) و (أفهمت زيدا المسألة وفهمت زيدا المسألة).

أجيب عن ذلك فأقول: إنّ ما سقته من أمثلة وشواهد دليل بين على رسوخ هذه الظاهرة في العربية، بيد أننا لا نستطيع أن نفتح الباب واسعاً فنطلق الحكم على كل ما شاكل هذه الأمثلة، إنما هي شواهد تخلقت لظروف مخصوصة شرّعت ظهورها.

وهنا يسأل سائلٌ فيقول: وما الذي أفضى لهذه الظاهرة مشروعية تخطّي حرم القاعدة اللغوية؟ نجيب عن ذلك فنقول: إنّ البواعث على ذلك عديدة كثيرة تبعاً لتعدد الآراء والمجالات. فرأى

* انكب على التأليف في هذه الظاهرة عدد من علماء العربية منهم: قطرب والفرّاء وأبو حاتم السّجستاني: انظر في ذلك: مقدّمه (فعلتُ وأفعلتُ) للسّجستاني، ص ٧١.

(١) انظر هذه الأمثلة وغيرها: ابن قتيبة - أدب الكاتب ص ٤٣٣ - ٤٤٢. السّجستاني: فعلتُ أفعلتُ: نوادر أبي مسحل الأعرابي، ج ١، ص ١٠-١١ و ٦٣-٦٩ و ٨٤. الأخفش - معاني القرآن، ج ٢، ص ٤٢٢. الغريب المصنّف، ج ٢، ص ٥٦٧-٥٦٨. البطليوسي

- الفرق بين الحروف الخمسة: ٣٨٩، ٤١٨، ٥١٤، ٥٥٦، ٥٤٩.

(٢) أبو مسحل الأعرابي-النوادر، ج ١، ص ٨٥.

يقول بالتباين اللّهجيّ، وآخر بالتطوّر اللّغوي، وثالثٌ بين هذا وذاك، ورابعٌ بالشّيع وكثرة الدّوران.

ولننظر المسألة عند من جمّع وصنّف في هذه الظّاهرة، فنجدهم ينسبون بعض الألفاظ للغةٍ دون أخرى على التّعيين، ويسكتون عن ألفاظٍ أخرى مطلقين الرّأى بكثرة الشّيع والدّوران. فمثال الأول: ما رواه السّجستانيّ عن الأصمعيّ: يقول أكثرُ العرب: كننتُ الدّرةَ والجارية وكلّ شيءٍ: صنته وأكننتُ الحديثَ في نفسي إذ أخفيتُه. وفي القرآن: (كأنهم لؤلؤٌ مكنون) ^(١) من كننت، وقال -جل ثناؤه-: "وربك يعلم ما تكن صدورهم وما يعلنون" ^(٢) وسمعتُ أبا زيدٍ يقول: أهل نجدٍ يقولون: أكننتُ اللؤلؤةَ والجاريةَ فهي مكنة، وكننتُ الحديثَ وكلُّ صواب". ^(٣) وأمّا مثال الثاني فما أورده السّجستانيّ عن الأصمعيّ: (ينعت الفاكهةُ فهي يانعة، وأينعت فهي مونيعة، يقالان جميعاً والمعنى واحد) ^(٤) (سعتَه اللهُ وأسعتَه اللهُ، إذا استأصله، لغتان معروفتان جيّدتان) ^(٥).

ومع هذين الرّأيين، نجدُ من الأوائل من تساهلَ في هذه الوقائع اللّغوية فقبلها، ومنهم من تشدّدَ تجاهها فرفضها؛ فقد روي عن ثعلب قوله: أجمعوا على أنّ أكثر الناس كلّهم رواية وأوسعهم علماء الكسائيّ، وكان يقول: قلّما سمعتُ في شيءٍ فعلتُ إلّا وقد سمعتُ فيه أفعلت ^(٦). والكسائيّ يعبر عن رأي الكوفيّين، وورد عن البصريّين أنّهم ردّوا كثيراً ممّا ورد من الصيغتين ^(٧) وهذا موقفٌ فيه تساهلٌ وتجوّزٌ كبيران في قبول الصيغة المجرّدة والمزيدة، وهو مسوّغٌ بالاستعمال و السّماع من العرب.

وعلى النقيض من ذلك يقف ابن خالويه موقفاً متشدّداً فينكرُ أن يتفق (فعلَ وأفعلَ) في المعنى؛ لأنّ جميع كلام العرب أن يُقال: فعل الشيءَ وأفعله غيره، مثل: جلس زيدٌ وأجلسه غيره ^(٨). والراجح عندي أنّ هذه الشواهدَ محمولةً على أحدٍ وجهين:

الأول: ناموس العربيّة الذي يسنُّ لألفاظٍ دون غيرها أن تزدان بسماتٍ دون أخرى، ويؤكد ذلك ورود كثير من الألفاظ دائرةً على السنة العرب، حتى ارتقت إلى مستوى الظاهرة فتوافر على التّأليف فيها جلةٌ من علماء العربيّة ^(٩).

(١) سورة الطور، آية ٥٢.

(٢) سورة القصص، آية ٦٩.

(٣) أبو حاتم السجستاني - فعلتُ وأفعلتُ، ص ٨٨. الأخص معاني القرآن، ج ٢، ص ٢٨٠.

(٤) أبو حاتم السجستاني - فعلتُ وأفعلتُ، ص ٩٠.

(٥) نفس المصدر، ص ١٣٢.

(٦) السيوطي - المزهر، ج ٢، ص ٤٠٧.

(٧) في تفصيل هذا، انظر: مقدمة.

(٨) ابن خالويه - ليس في كلام العرب، ص ٢٥.

(٩) أنظر الدراسة ص ٤٩ : الحاشية *

الثاني: التباين أو التنوع اللهجي: ويقوي هذا الرأي، ورود كثير من الروايات التي تذكر تكلم بعض اللغات بألفاظ مخصوصة دون أخرى؛ "إذ تستخدم لهجة (مجموعة لهجية) صيغة (فعل) متعدية ولازمة على هيئة من البناء واحدة، فتكون البنية الواحدة مرةً متعدية وأخرى لازمة. وتستخدم مجموعة لهجية أخرى، وزن (أفعل) مرةً على التعدّي ومرةً على اللزوم، فاختلطت المجموعتان، وسقطت إلى السنة هؤلاء وهؤلاء، فتركبت الصورة الفصحى، التي اصطفت من إحدى المجموعتين اللزوم، ومن الأخرى التعدّي، فاستوت على هيئتها المعروفة^(١)".

وأحسب أنّ هذا الوجه الأخير لا يُضعف من أصالة هذه الظاهرة؛ فمعلوم أنّ العربيّة الفصحى في أصولها الأولى قائمة على لغات قبائل مخصوصة استقرأ منها اللغويون شواهدا في عصر الاحتجاج و التقعيد. وهذا يعني إنّ القول بالفارق اللّهجي رأي منقوص؛ حيث أنّ العربيّة مؤسّسة على هذه اللّهجات بالتعيين، مما يجعل أمر تمييزها مغلوّطاً؛ فمن الصعوبة بمكان رسم خطّ فاصل بين هذه اللّهجات التي قام عليها اللسان العربيّ.

[العودة إلى قائمة المحتويات](#)

(١) وليد العناتي-التباين وأثره في تشكيل النظريّة اللغويّة، ص ١٣١.

المبحث الثالث في أبنية الأسماء

المطلب الأول: في مصادر الثلاثي:

استقام لدى الصرّفيين الأوائل أن يجعلوا للأسماء والأفعال أبنية مخصوصة تضبط صوتها وتحكم بناءها، فوجدوا الفاء والعين واللام عياراً يوازن أبنيتهم فقالوا: إِنَّ كَتَبَ عَلَى وَزْنِ فَعَلَ، وكاتب على وزن فاعل، حتى تجمعت لديهم أوزانٌ مضبوطة صقلت أسماءهم وأفعالهم؛ فكان أن قيسَ الفعل الماضي على ثلاث صيغ:

١- فَعَلَ: ويكون لازماً ومتعدياً نحو: خَرَجَ وَأَكَلَ.

٢- فَعَلَّ: ويكون لازماً ومتعدياً نحو: يَنْسَى وَعَلَّمَ.

٣- فَعَّلَ: ولا يكون إلا لازماً نحو: حَسَّنَ وَبَطَّلَ.

وهذه الأبنية الثلاثة، هي المعول عليها عند اشتقاق الاسم الدال على الحدث (المصدر)، بيد أنهم وجدوا البناء الفعلي غير كاف لتأسيس قواعد مضبوطة لأبنية المصدر الثلاثي بناءً مضبوطاً على التعيين، فطفقوا يبحثون عن معايير أخرى تيسر لهم سبل الضبط والاطراد، فألفوا اللزوم والتعدّي عياراً إضافياً يسدّ المقصد، ولكن هذا الأخير بات يشغّب عليهم أيضاً أنهم وجدوا أمثلةً من اللّازم تدخل في المتعدّي، وأمثلةً من المتعدّي تدخل في اللّازم، فأخذوا يبحثون عن سبيلٍ ثالثة تُخلصهم من هذه الفوضى والاضطراب، فوجدوا الدلالة ضالّة تكشف هذا الحير واللبس.

لقد شكّلت هذه الأعيّة الثلاثة نسيجاً مدرسياً أقام عليها المعلمون الأوائل بناءهم الثلاثي، غير أنها لم تكف لتشكل منهجاً صارماً يردّ كل خارج عنه؛ فثمة مصادرٌ ثلاثية وفيما يلي بيانٌ تقريبي لهذا المثلث البنائي:

- وزن فَعَلَ:

وضابطه أنّ ما لازم منه الفاعل أن يُقاسَ على (فَعول) كجلوسٍ وركوع، وما كان متعدّي الفاعل أن يصاغ على (فَعَل) كأكلٍ وضرب.

وبنظرة فاحصة إلى هذا الوزن الثلاثي، يكشف عجز هذا البناء عن استيعاب كثيرٍ من الأمثلة، فأين المفرُّ من ذلك.

لقد كانت الدلالة الملجأ الوحيد - أمام الصرّفيين - الذي سدّ هذا الثغر، فاتخذت سبيلها في

هذا البيان الثلاثي، وتفصيل ذلك:

١- ما دلّ على امتناع، فقياس مصدره على فِعال نحو: أبى: إباء.

٢- ما دلّ على تقلّب (حركة واضطراب)، فقياس مصدره على فَعْلان نحو: غلّيان.

٣- ما دلّ على داءٍ فقياسه فُعال نحو: سكت: سكات.

٤- ما دلّ على سيرٍ فقياسه فعيل نحو: رحل: رحيل.

٥- ما دلّ على صوت فقياسه فُعال أو فعيل وقد يشتركان نحو: صرخ: صراخ وصريخ.

٦- ما دلّ على حرفه أو القيام بشيء فقياسه فعالة نحو: تجرّ: تجارة.

- وزن فَعَل:

وخصّ سيبويه أن ما كان بمعنى ترك الشيء، فينقاس على فَعَل وفعالة^(١) نحو:

يئس: يأس ويأسه، سئم: سأم وسأمة، زهد: زهد وزهادة.

- وزن فَعُل:

ولا يكون إلا لازماً، وينقاس على فُعوله أو فعالة أو فُعَل^(٢)، نحو: صعب: صعوبة، بلغ:

بلاغة. وما كان حسناً أو قُبْحاً يكون مصدره: فعال أو فعالة أو فُعَل نحو: وسّم: وساماً ووسامة،

طهر: طهر.

وما كان من الصّغر والكبر، فإنه يكون على فعالة وقد يجيء على فعل، نحو: عظم: عظامة وعِظْم، صغر: صغرة وصِغَر، قدّم: قدامة وقَدَم.

فهذه صيغ العربية قيسها الأوائل ضابطاً يحكم أسماءهم، ومع هذا البذل والجهد ظهر من

يقطع عليهم أعيرتهم؛ إذ ورد عليهم مثل خرجت عنها، من ذلك:

* فَعَل: ثَبِتَ ← ثبوت، ثبات. ذهب ← ذهب، ذهاب. مكث ← مكوث، مكث. هدا ← هدوء، هذء. وثب ← وثوب، وثب. غلى ← غليان، غلي.

* فَعِل: يئس ← يأس، ياسة. تعس ← تعس، تعاسة. سئم ← سأم، سأمة. زهد ← زهد، زهادة. أدم ← أدمه وأدمة سبط ← سباطة، سبوطة.

* فَعُل: حَمَقَ ← حَمَق، حماقة. لؤم ← لؤم، لأمة. طهر ← طهر، طهارة. نبّل ← نبّل، نباله. قُبِحَ ← قُبِح، قباحة، قُبوحة. قدّم ← قدامة، قدّم.

فهذه المثل وردت فيها المصادر على هيتين اثنتين يصح لكل واحدة منهما أن تكون مصدراً

مشتقاً من الفعل، وقد لا يقتصر الأمر على هيتين اثنتين؛ فقد ترد اشتقاقات ثلاثية أو رباعية

للفعل الواحد، فقد صادف اللغويون من ذلك:

- شرب: شرب، وشرب، وشرب^(٣).

- سغب: سغباً، وسغوبة، ومسغبة^(٤).

- طمع: طمعاً، وطماعية، ومطمعاً^(١).

(١) سيبويه - الكتاب، ج ٤، ص ١٦.

(٢) سيبويه - الكتاب، ج ٤، ص ٢٨. ذهب ابن عصفور والزجاجي إلى أن فعل هي مصدر لفعل فَعُل، خلافاً لسيبويه. انظر ابن هشام-

أوضح المسالك، ج ٢، ص ١٦١.

(٣) البطليوسي-المثلث، ج ٢، ص ٤٣٧.

(٤) البطليوسي - الفرق بين الحروف الخمسة، ص ٥٥٨.

- سَخَنَ، سخونة، وسخنة وسُخِنَ^(٢).

المطلب الثاني: في الأسماء:

وإذا كان الأوائِلُ قَدْ سَنُوا للأفعال والمصادر أوزاناً تُعَبِّرُها، فإنَّهم قد فعلوا الشيء نفسه مع الأسماء، فقد طفقوا يجمعون أبنية الأسماء فألفوها ثلاثيةً ورباعيةً وخماسية، ثمَّ جرَّدوا قياسها على ميزانهم الصِّرفيِّ؛ فكان للثلاثيِّ اثنا عشر وزناً بالقسمة العقلية وهي:

فَعَلَ، مثل: ضَيَّفَ، بَحَثَ.

فَعَلَ، مثل: فَرَحَ، مَطَرَ.

فَعَلَ، مثل: دَمَتَ، كَتَفَ.

فَعَلَ، مثل: عَضُدَ، عَجَزَ.

فَعَلَ، مثل: ضَلَعَ، شَبَعَ.

فَعَلَ، مثل: إِيلَ.

فَعَلَ، مثل: صُلَّبَ، حُلُوَ.

فَعَلَ، مثل: صُوِّرَ، عُمِرَ.

فَعَلَ، مثل: عُنُقَ، جُنُبَ.

فَعَلَ مثل: عِلِمَ، بَيَّرَ.

بعد فِعْلٍ فِعْلٍ (وهو نادر)

وأما الرباعيُّ فعلى خمسةٍ أوزانٍ هي:

فَعَّلَ، مثل: جَعَفَرَ.

فُعِّلَ، مثل: زَبْرَجَ.

فُعِّلَ، مثل: بُرُثِنَ.

فَعَلَ، مثل: قَمَطَرَ.

فَعَّلَ، مثل: هَجَرَ عَ.

وأما الخماسيُّ فعلى أربعةٍ أوزانٍ هي:

فَعَّلَ، مثل: سَفَرَجَلَ.

فَعَّلَلَّ، جَجَمَرَشَ.

فَعَّلَّ، مثل: قَرَطَعَبَ.

فُعِّلَّ، مثل: قَذَّ عَمَلَ.

(١) المرزوقي - شرح ديوان الحماسة، ج ١، ص ١٥٠.

(٢) البطليوسي - الفرق بين الحروف الخمسة، ص ٥٨٨.

ومع هذه الأعيرة والأقيسة وردَ عليهم من خرب موازينهم، فهناك من الأسماء ما يلزمه صورتان اثنتان، بل ثلاث أو أربع وكأنّ هذه الصّور الطارئة مرادفات للصيغ الأولى، وتفصيل ذلك^(١):

- فعّله وفُعّله نحو: كسوة كُسُوهُ، رشوة: رُشُوهُ، نسوة: نُسُوهُ، مريه: مَرِيهِ، مديّة: مَدِيَّتُهُ، ذرّوة: ذُرُّوهُ.
- فعّلة وفُعّلة نحو: خطوة: خُطُوهُ، جرعة: جُرْعَةُ، غرفة: غُرْفَةُ، لحمة الثوب: لَحْمَةُ الثَّوْبِ.
- فَعَالٌ وفِعَالٌ نحو: صدّاق: صَدِيقٌ، مَخَاضٌ: مَخِاضٌ، الرِّضَاعُ: الرِّضَاعُ، القَطَافُ: القَطَافُ، مَلَاكُ الأَمْرِ: مَلَاكُ الأَمْرِ.
- فَعَالٌ وفِعَالٌ نحو: سوار: سَوَارٌ، شواظ: شَوَاطِظٌ، الهيام: الهَيَامُ، الجوار: الجَوَارُ، شجاع: شُجَاعٌ.
- مَفْعَلَةٌ ومَفْعَلَةٌ نحو: مأكلة: مَأْكَلَةٌ، محرمة: مَحْرُمَةٌ، مقبرة: مَقْبَرَةٌ، مائرة: مَائِرَةٌ، مزرعه: مَزْرَعَةٌ.

ومما جاء على أربعة وجوه:

- عَضِدٌ، عَضِدٌ، عَضِدٌ، عَضِدٌ.
- عَجَزٌ، عَجَزٌ، عَجَزٌ، عَجَزٌ.
- شُغْلٌ، شُغْلٌ، شُغْلٌ، شُغْلٌ.
- رَحِمٌ، رَحِمٌ، رَحِمٌ، رَحِمٌ.

وقد تتعدّد وجوه الاسم الواحد حتّى لتصل إلى ستّة وجوه، ومما جاء سداسيّ الهيئة:

- رَعْوُهُ، رَعْوَةٌ، رُعْوَةٌ، رُعْوَةٌ، رِعَاوَةٌ، رُعَايَةٌ.
- أَرَزٌ، أَرَزٌ، أَرَزٌ، أَرَزٌ، رُزٌّ، رُزٌّ.

* مقابسة:

وهكذا وردَ اللّغويّون على أداءات خرجت على الأصل الذّي وضعوه، فكان للفعل أن يطلب غير مصدرٍ يشقُّ عليه. وهنا قد يتساءل سائلٌ فيقول: هل يُسَوِّغُ لإبن الكفاية أن يبدّل بين هذه الصيغ فيقول: شَرَبْتُ الكوبَ شَرَبَةً واحدةً، وشَرَبْتُ الكوبَ شَرِبَةً واحدةً، وشَرَبْتُ الكوبَ شَرِبَةً واحدةً. قاتلتُ في المعركة طمعاً بالنّصر، وقاتلتُ في المعركة طماعيةً بالنّصر، وقاتلتُ في المعركة مطمعاً بالنّصر.

نجدُ الإجابة عن ذلك عند صاحب (أدب الكاتب)^(١) حيث يقول:

(١) أوردت كتب اللغة والمعجمات والنوادر والغريب الكثير من هذه المثل انظر على سبيل المثال: أدب الكاتب، إصلاح المنطق، نوادر أبو مسحل، الغريب المصنّف.

- وَجَبَ الْقَلْبُ وَجِيبًا، وَوَجِبَتِ الشَّمْسُ وَجُوبًا، وَوَجِبَ الْبَيْعُ جِبَةً.
- عَثَرَ فِي ثَوْبِهِ يَعْثُرُ عَثَارًا، وَعَثَرَ عَلَيْهِمْ يَعْثُرُ عَثْرًا وَعَثُورًا.
- خَطَبَتُ الْمَرْأَةُ خُطْبَةً حَسَنَةً، وَخَطَبْتُ عَلَى الْمَنبَرِ خُطْبَةً.
- بَطَلَ الْأَجِيرُ يَبْطُلُ بَطَالَةً، وَبَطَلَ الشَّيْءُ يَبْطُلُ بَطْلًا وَبَطْلَانًا.

فابن قتيبة يُريد أن يقول إن لكل مصدرٍ من المصادر دلالاته التي يمتاز بها عن غيره، وحيثما تعددت مصادر الفعل الواحد تعددت دلالاتها. وكأنَّ اللُّغة قد أحسَّت بعجز بعض المصادر عن تلبية بعض الدلالات، فَسَنَّت لبعض المصادر أن تشتقَّ من فعل يلزم مصادر أخرى في تحمل المعاني التي ضَعَفَت تلك المصادر عن إعطائها على التعيين. وهذا لا يعني بحال غياب بعض الملامح الدلالية التي يجمعها على التقريب ممَّا يسمح لبعضها أن يتبادل السِّياق نفسه، جَرِيًّا على التَّرادف التَّام الذي يندرُ حصولُهُ، أو شبه التَّرادف الذي يحكمه سياق الحال وما يحيط به من ملاسبات. وقد يتساءل آخر فيقول: وما قولك في تعدد صور الاسم الواحد؟ أيصح لنا أن نقول: تزدان الأرض في الربيع بخضرة زاهية، أو بخضرة زاهية، أو بخضرة زاهية. أو يقول أحدهم لزوجته: سأتأخر اليوم في العمل فلدي شغل كثير، أو شغل كثير، أو شغل كثير، أو شغل كثير.

نجيبُ عن ذلك فنقول: إنَّ نظرةً فاحصةً إلى هذه الأبنية يُظهر أنها من باب تعدد المبنى على توحُّد المعنى، فليس ثَمَّة بونٌ دلالي بين الهيئات التي تجمع الاسم الواحد على التعيين، الأمر الذي يدفعنا للقول: إنَّ هذه الصيغ الاسميَّة مترادفةٌ ترادفاً تامًّا؛ بحيث يمكن لابن الكفاية أن يختار أيًّا منها في السِّياق الكلاميِّ.

ويسألُ سائلٌ ثالثٌ: وما الدوافع التي مكَّنت لمثل هذه الأبنية سبيلاً للظهور؟ نجيب عن ذلك فنقول: إنَّ العللَ والمسبباتَ عديدةٌ كثيرة، يعددها كثرة الآراء والأنظار؛ فرأيُّ يقول بالتباين اللُّهجي، وآخر بالتطور اللُّغوي، وثالثٌ بالناموس اللُّغوي.

أمّا الرأي الأول: فمردودٌ عندي بندرة الروايات التي نسبت بعض الألفاظ لقبائل على التعيين، وآية ذلك أننا نجد جمهرة اللغويين لا يطلقون القول بنسبة صيغة أو بنية لقبيلة بعينها. الأمر الذي يضعف العامل اللهجي^(١).

وأمّا الرأي الثاني ففيه نظر؛ فمعلومٌ أنّ العربية قد صادفت في جمعها أن تمتد ثلاثة قرونٍ ونيّفًا ممّا يجعل فعل الزمن أمرًا ممكن الحصول؛ فكأنّ إحدى الصيغ كانت الأساس في حقبة زمنية، ثمّ تبعتها صيغة أخرى في فترة زمنية لاحقة، فلما أكب اللغويون على جمع اللغة تعثرتهم الصيغتان سوياً، فتلقاهما اللغويون دون أن يفاضلوا بينهما. ولكن هذا العامل يظلّ منقوصاً بغياب شواهد وأدلة يصحّ فيها أن نحكم بأصالة أو سبق إحدى الصيغتين على الأخرى. وأما من ذهب إلى الناموس اللغويّ فرأى فاسد؛ حيث أنّ العربية نظام مضبوط ذو مستوياتٍ مخصوصة تجري على قوانين وقواعد مضبوطة. ومن بين هذه المستويات النظام الصرّفيّ الذي يحكمه ضوابط وقوانين تجري على أبنيته، فللبناء الثلاثي صيغته المخصوصة، وكذا للرباعي والخماسي. وليس من المعقول ألاّ تعرف العربية أوزان أسمائها، فتعبّر عن المعنى الواحد بخمسٍ أو ستّ صيغ. وإذا ثبتّ فسادُ هذه العوامل ذهبنا إلى أنّ هذه المثل لا تعدو أن تكون شواهد محدودة استسفاها اللسان العربيّ وهو يبني قواعده.

المبحث الرابع في الاستبدال بين الصيغ الصرفية

إنّ أية كلمة في اللغة تأتلف بنائياً من مجموعة من الأصوات، هذه الأصوات قد تدخل بنيتها بعض الأصوات الدخيلة الأخرى رغبة في زيادة معنى أو توجيه محتوى دلالي. فالوحدات اللغوية: (درَسَ)، (درَسَ)، (دَرسَ)، (دَرسَ)، (مَدْرَسَة)؛ تتصرف من أصل واحد تتضح معالمه الصوتية في أصوات (الدال والراء والسين). حيث نلاحظ أنها حافظت على وجودها القيمي في كل حلقات السلسلة. ولذا فإن من ضوابط هذا (النظام الصوتي) أن لا يعير إلا ما كان له أصل ثابت في اللغة من العناصر والمكونات الصوتية وذو هيئة محددة وواضحة الصورة.^(٢)

والعربية لغة وزنية معروفة بصيغ وحداتها القياسية، فكل سمّت فيها من الأسماء والأفعال والصفات هيئة بنائية صوتية تدرك من الوهلة الأولى عند التصويت بها، وبمجرد النظر إلى صيغتها الشكلية اللفظية. ففي العربية تلتقي ظاهرتان متعاكستان وهما على تعاكسهما متداخلتان بل متكاملتان: ظاهرة الحركة الاشتقاقية فيما تلده، وظاهرة الصياغة القالبية فيما تسبكه وتبنيه. وكلتا الظاهرتين تعودُ على العربية بالغنى والثراء وتهبها التطور والنماء.

(١) وليد العناتي-التباين وأثره في تشكيل النظرية العربية اللغوية، ص ١٤٥.

(٢) عبد القادر عبد الجليل - علم الصرف الصوتي، ص ٤٣.

وقد أمّازت العربية بكثرة الأبنية والصيغ التي تعرض بأوزانها أجمل آيات الاشتقاق والتوليد. ومن هنا فإن لك أن تقدر جسامة الخطأ الذي وقع فيه بروكلمان حين أطلق القول بأن اللغات السامية تخلو من الصياغة التركيبية شاملاً بحكمه هذا اللغة العربية.^(١)

وهذه القوالب التي تصب فيها الكلمة هي التي تعطيهما في النهاية الشكل والوزن أو الدلالة الوظيفية للكلمة.^(٢) ومن وجود المادة الأصلية والبناء معا نصل إلى الدلالة المعجمية، وبذلك تهم هذه الاوزان بإعانة المتعلمين بغير الناطقين باللغة على معرفة جزء من معنى الكلمة وهو الجزء الذي يتأدى بالصيغة. فلو سمع هذا المتعلم كلمة على وزن فاعل لعرف أنها تدل على من يقوم بالفعل ولو لم يعرف مادة الكلمة إذ سبق له معرفة هذا الوزن.

وتعرف الصيغة الصرفية بأنها الهيئة التي تكون عليها الكلمة والتي يمكن أن يشاركها فيها غيرها من الكلمات الأخرى.^(٣) والصيغة الصرفية قد تحل محل صيغة أخرى في نفس السياق وهنا لا ينظر إليها باعتبارها هي (أي من حيث كونها بناء أو وزناً صرفياً) حسب؛^(*) وإنما من حيث هي مثال تجسدت فيه الصيغة. ففي قوله تعالى: {وإذا قرأت القرآن جعلنا بينك وبين الذين لا يؤمنون بالآخرة حجاً مستوراً}؛^(٤) قيل أن "مستوراً" جاء بمعنى ساتراً، فليست صيغة (مفعول) بمعنى فاعل من حيث هي صيغة صرفية مجردة وإنما كانت بمعنى (فاعل) لأنها تمثلت في مثال لها من (س ت ر)، ووقع هذا المثال في السياق صفة للمفعول به (حجاباً) وكان المعهود من الحجاب أن يكون ساتراً غيره.

وعندما نقول: إن مفعول جاءت بمعنى فاعل أو إنها وقعت موقع فاعل (أي استبدالاً له) فهذا من قبيل التجوز والاختصار في التعبير. فليست الصيغة استبدالاً لصيغة أخرى. وإنما مثال الصيغة في سياق تركيب معين هو الذي يأتي بديلاً عن تلك الصيغة. يقول تمام حسّان: "قد نرى أنه في حدود القسم الواحد من أقسام الكلام تتعدد المباني، وهذا التعدد واضح في كثير من صيغ الاسم وصيغ الوصف وصيغ الفعل...، ولكن إذا أخذ هذا المبنى مكانه من بيئة الجملة وسياقها المتصل، تعين له واحد من معانيه المتعددة المحتملة. صيغة (فعل) مثلاً تحتمل عند أفرادها معنى المصدر كصهيل وخرير وفحيح ومعنى (فاعل) كقدير وعلیم ومعنى مفعول كجريح وقتيل، ولكن عندما ترد هذه الصيغة في صورة مثالها في نطاق الجملة يعلم السامع إذا كان معناها هذا أو ذاك من بين هذه المعاني"^(٥).

(١) بروكلمان - فقه اللغات، ص ٣٢.

(٢) خلود العموش - الاشتقاق ودوره في وضع المصطلح، (ر.د.)، ص ٤٠-٤١.

(٣) الاستربادي - شرح الشافية، ج ١، ص ٢.

(*) الصيغة والبناء والوزن بمعنى واحد عند النحويين والصرفيين، نفس المصدر.

(٤) سورة الإسراء: ٤٥.

(٥) فاضل الساقى - أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص ١٧ (من تقديم تمام حسان للكتاب).

ولا يقع مثال صيغة صرفية موقع مثال صيغة أخرى في سياق معين إلا إذا توافر فيه شرطان:

- ١- وقوعه في السياق موقع مثال آخر، نفترض حلوله محله.
 - ٢- يتحمل المثال المذكور في السياق شيئاً من خصائص ذي الموقع الذي حل المذكور محله وأحكامه. ويحمل المثال المذكور شيئين:
- (أ) دلالة العنصر المستبدل: فيتخلى المثال المذكور عن دلالة صيغته التي جاء عليها لفظاً ليحمل دلالة الصيغة المستبدلة، أما الدلالة المعجمية التي تستفاد من المادة اللغوية فباقية. وأما الاستبدال فواقع على الدلالة الصرفية حسب بما سيأتي بيانه لاحقاً.
- (ب) الوظيفة التركيبية فإذا وقعت صيغة موقع صيغة ما تحملت هذه الصيغة الوظيفة التركيبية التي كانت تشغلها الصيغة المستبدلة.

وتأسيساً على ما سبق من الشروط اللازمة في عملية الاستبدال بين الصيغ يمكن القول: لا يقع الاستبدال فيما يلي: ١- التعاقب بين أبنية الباب الصرفي الواحد على الموقع الواحد؛ فلا يقع الاستبدال بين الصيغ التي تنتمي إلى باب صرفي واحد: كالتعاقب بين أبنية المصادر والتعاقب بين صيغ النسبة إلى الثلاثي المزيد بالياء. وإنا ذهبنا إلى نفي الاستبدال في مثل هذه الأبواب لعدم وجود أصل استخدام عدل عنه باحتلال الصيغة المذكورة موقعاً لصيغة أخرى مسقطه من أصل فحملت الصيغة المذكورة بهذا الاحتلال شيئاً من خصائص الصفة المسقطه من الأصل.

٢- الشذوذ في صوغ بعض الأوصاف المشتقة من الباب الواحد؛ لعدم ارتباط ذلك باحتلال الموقع وحمل محلل الموقع شيئاً من خصائص ذي الموقع وأحكامه ومن ذلك:

(أ) الشذوذ في صوغ اسم الفاعل من الرباعي على وزن اسم الفاعل من الثلاثي نحو قولهم: "أورقَ الشجر فهو وارِق، وأورسَ فهو وارِس، وأبغَعَ الغلام فهو يافع، وأبقلَ المكان فهو باقل" (١) فهذا هو السماع، وقياسه أن يصاغ على (مُورِق، ومُورِس، ومُوقِع، ومُبِقِل). وقد سمع عن العرب بعض ذلك الذي اقتضاه القياس، وأخل به المطرد في السماع، فقد جاء عنهم: "مُبِقِلٌ" حكاها أبو زيد، وقال داود بن أبي ذؤاد لأبيه في خبر لهما وقد قال له أبوه ما أعاشك بعدي؟!

أَعَاشَنِي بَعْدَكَ وَادٍ مُبِقِلٌ
أَكُلُ مِنْ حَوْدَانِهِ وَأُنْسِلُ (٢)

كما حكى آخرون عن بعض العرب قولهم في بعض تلك الأمثلة أفعالاً ثلاثية، فيكون اسم الفاعل أتياً على أصله "فقد حكى الأستاذ أبو الحسن بن الأخضر -رحمه الله- أنهم يقولون: يَفَعُ،

(١) ابن خَلَوَيْهِ - ليس في كلام العرب، ص ٥٤. ابن جني - الخصائص، ج (٢)، ص ٢٢٠-٢٢١. المؤدّب - دقائق التصريف، ص ٣٦٣-٣٦٤. الميداني - نزهة الطرف، ص ٢٥. ابن عصفور - شرح جمل الزجاجي، ج ٢، ص ٤٠٢. ابن عصفور -

المقرب، ج ٢، ص ١٤٢. أبو حيان - تذكرة النحاة، ص ٥١٠. العيني - شرح المرام في التصريف، ص ١٢٧-١٢٨.

(٢) ابن جني - الخصائص، ج ٢، ص ٢٢٢. وينظر لسان العرب (بقل).

فيكون أيضا (يافع) من (يَفَع) لا من (أَيَفَع)^(١) وعلى هذا توجه هذه الأمثلة عند اللغويين إما على اعتبار الأصل وإما على مجيء لغة أخرى في الفعل كما ذكرنا في (يَفَع)، فيكون ذلك من تداخل اللغتين، وأشار آخرون إلى أن هذا اللفظ ليس اسم فاعل للفعل المذكور معه، وإنما هو نسبة إضافية بمعنى ذي الشيء، فقولهم: "أهل البلد فهو (ماحل) أي ذو محل، وأعشب فهو عاشب أي ذو عشب كما قيل في: رَجُلٌ لَابِنٌ وَتَامِرٌ، إنه: ذُو لَبِنٍ وَذُو تَمَرٍ"^(٢).

ب- الشذوذ في صوغ اسم الفاعل من الرباعي والسداسي على وزن الثلاثي، من ذلك ما حكاه ابن خالويه "ليس في كلام العرب صفة على (فاعل)، والفعل منه (أفعل) و(استفعل) إلا قولهم: استودقت الأتان وأودقت، فهي وادق إذا اشتهدت الفحل، ولم يقولوا: مودق ولا مستودق"^(٣).

ج- الشذوذ في صوغ اسم المفعول من الرباعي على وزن الثلاثي، من ذلك قولهم: "أحببته فهو محبوب، وأجنه الله فهو مجنون، وأزكمه فهو مزكوم، وغير ذلك"^(٤). والقياس في ذلك: مُحَبَّبٌ، مُجَنَّنٌ، مَزَكَمٌ، وقد سُمِعَ اسم المفعول في بعض هذه الأمثلة على القياس، فقيل: "أحببته فهو محب وأحزنته فهو محزن"^(٥) ومن ذلك قول عنتره:

ولقد نزلتُ فلا تظني غيره
مني بمنزلة المحبِّ المكرم^(٦)

كما سُمِعَ في بعض الأمثلة السابقة، فيكون اسم المفعول منه على القياس، من ذلك قولهم: "حبيبته فهو محبوب"^(٧) وقيل: أن بناء اسم المفعول في هذه الأمثلة ليس من الرباعي (أفعل) وإنما هو من الثلاثي المبني لغير الفاعل (فعل) مجنونٌ ومزكوم من: "جُنَّ وَزُكِمَ"^(٨).

فلا استبدال إذن بين صيغتين صرفيتين من باب واحد (مصدر، اسم فاعل، اسم مفعول، صيغة مبالغة، صفة مُشَبَّهَةٌ، اسم تفضيل)، وإنما الاستبدال يكون بين صيغتين صرفيتين من بابين صرفيين مختلفين حتى تحمل الصيغة البديلة دلالة البديل عنها وعملها الإعرابي. وهنا ينبغي تحديد الأبواب الصرفية التي سيجري الحديث في أمثلة الصيغ المنتمية إليها في المباحث اللاحقة وتحديد دلالة كل باب صرفي في هذه الأبواب، لبيان وجه الاستبدال على النحو الذي سلكته الدراسة.

(١) ابن هشام اللخمي - شرح الفصح، ص ٧٩.

(٢) الفيومي - المصباح المنير (الخاتمة): ص ٢٦٤، وينظر المزهر، ج ٢، ص ٨٨.

(٣) ابن خالويه - ليس في كلام العرب، ص ٢٢٥.

(٤) ابن خالويه - ليس في كلام العرب، ص ١٢١-١٢٤، وابن جني - الخصائص، ج ٢، ص ٢١٦-٢١٧، واللخمي - شرح الفصح، ص ٧٩، والفيومي - المصباح (الخاتمة) ص ٢٦٥، والسيوطي - المزهر، ج ٢، ص ٨٢ و ٢٦٠-٢٦١.

(٥) ابن خالويه - ليس في كلام العرب، ص ١٢١، وابن جني - الخصائص، ج ٢، ص ٢١٦.

(٦) ابن خالويه - ليس في كلام العرب، ص ١٢٢، وابن جني - الخصائص، ج ٢، ص ٢١٦، والبيت من معلقة عنتره في ديوانه النحاس، ص ١٤٣ - القصائد التسع المشهورات، ج ٢، ص ٤٦٥.

(٧) ابن خالويه - ليس في كلام العرب، ص ١٢٢.

(٨) الفيومي - المصباح المنير (الخاتمة)، ص ٢٦٥.

- اسم الفاعل: صفة مصوغة للدلالة على الحدث والمحدث على سبيل التجدد والحدوث والانقطاع، فلا تكون هذه الصفة ملازمة لصاحبها، وله بناءان: ثلاثي على وزن (فاعل)، وفوق ثلاثي على وزن (مُفْعَل). فإذا ورد لنا صيغة دالة على هذه الصفة منقولة من باب صرفي آخر بعد تجردها من دلالتها التي كانت عليها في بابها، عدت هذه الصيغة - في صورة مثالها - بديلاً لاسم الفاعل، في الدلالة على معناه ووظيفته. وإن وقعت صيغة من صيغ اسم الفاعل في سياق ما، دالة على غير معنى اسم الفاعل، متجردة من معناها الذي كانت عليه عدت هذه الصيغة بديلة عن غيرها في ذلك السياق وليست اسم فاعل فيه.

وما يجري على اسم الفاعل من حكم يجري على اسم المفعول، غير أن الثاني مصوغ للدلالة على من وقع عليه الحدث، فمرفوعة نائب فاعل لا فاعل. ولأسم المفعول من الثلاثي وزن واحد هو (مفعول) ويصاغ من فوق الثلاثي على وزن (مُفْعَل).

- صيغ المبالغة: وهي أبنية مخصوصة تأتي للدلالة على اتصاف الذات بالحدث على وجه من المبالغة والتكثير فاذا وقعت إحدى هذه الصيغ المخصوصة في سياقات خاصة مجردة من معنى المبالغة والتكثير، الذي هي عليه في الأصل، حاملة دلالة صيغة أخرى من باب آخر عدت هذه الصيغة - وهي في هيئتها من أمثلة المبالغة - بديلة عن تلك الصيغة الأخرى.

- الصفة المُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ: وهي أبنية معلومة تأتي للدلالة على اتصاف الذات بالحدث على وجه من الثبوت واللزوم والاستمرار. وهي بهذا تفتقر عن اسم الفاعل الذي يدل على التجدد والحدوث والانقطاع. وصفة اللزوم والاستمرار الموضوع للصفة المشبهة ليست مطلقة في كل الأزمنة^(١). وقد ذهب فاضل السامرائي إلى القول بأن الصفة المشبهة لا يحكم لها بالثبوت والاستمرار عموماً وإنما في ذلك تفصيل: فمنها ما يفيد الثبوت والاستمرار أبداً، ومنها ما يدل على وجه قريب من ذلك. ومنها ما لا يدل على الثبوت أبداً، وإنما هو ثبوت واستمرار نسبي^(٢). ومع ذلك تبقى صفة اللزوم والاستمرار هي الصفة الغالبة التي تمتاز بها عن غيرها من المشتقات كما تمتاز الصفة المشبهة عن غيرها بأنها مشتقة من فعل لازم لا متعد. وأنها يمكن العدول بها عن أصلها في الثبوت ليدل بها على الحدوث جارية مجرى الفعل^(٣).

فإن وقع في سياق ما بناء من أبنية الصفات المشبهة مجرداً من معناه الأصلي مكتسباً دلالة صيغة أخرى فهو استبدال عنها بحمل دلالتها وعملها الإعرابي. وإن وقع في السياق بناء من غير أبنية الصفة المشبهة دالاً على معناها عدت استبدالاً عن الصفة المشبهة في ذلك السياق.

- المصدر واسم المصدر: وهذان اسمان دالان على الحدث فهما من أسماء الأحداث،

(١) الاستربادي - شرح الكافية، ج ٢، ص ٢٠٥.

(٢) فاضل السامرائي - معاني الأبنية، ص ٧٤-٧٧.

(٣) المصباح المنير (الخاتمة)، ص ٢٦٤، ج ٥، ص ٢٠٥.

ويفترقان في جريان الأول على فعله وعدم جريان الآخر عليه^(١). وإذا وقع لفظ أحدهما في سياق دالا على الحدث والذات المحدثه بالتأويل فهو استبدال عن الوصف المشتق. وإذا وقع لفظ الوصف المشتق في سياق دالا على الحدث حسب، فقد تخلى عن دلالاته الأصلية (على الحدث والذات المحدثه) ليأخذ دلالة المصدر على الحدث حسب على سبيل الاستبدال. وفيما يلي عرضٌ لأهم هذه العلاقات الاستبدالية بين الصيغ.

* استبدال صيغة اسم الفاعل بصيغ أخرى:

في هذا المبحث سأعرض المواضيع التي تقع فيها أمثلة من اسم الفاعل (مِنَ الثَّلَاثِيِّ وغيره) موقع أمثلة أخرى، فنتخلى هذه الأمثلة عن دلالة صيغة اسم الفاعل المذكورة لفظاً وتكتسي صيغة الدلالة المستبدلة بها، وهذه المواضيع هي:

أ- **وقوع اسم الفاعل موقع اسم المفعول:** قد يحل اسم الفاعل محل اسم المفعول في سياقات تركيبية، ومثال ذلك قوله تعالى: {فَهَوَّ فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ}، أي في عيشة مرضية وقوله تعالى: {خَلَقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ}، أي مدفوق، وقوله تعالى: {لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ}، أي: لا معصوم. فقد أُقيمت أسماء الفاعلين (راضية، دافق، عاصم) مقام أسماء المفعولين (مرضية، مدفوق، معصوم)^(٥).

وهناك شواهد أخرى على وقوع اسم الفاعل موقع اسم المفعول، من ذلك قولهم: تراب ساف. أي: مسفي؛ لأن الريح سفته. وسرُّ كاتم أي مكتوم، ليل نائم أي منوم فيه، ناقة راحلة أي مرحولة، خشبة راكبة أي مركوبة، حرم آمن أي مأمون.^(٦) ومن ذلك قول الشاعر:

لَقَدْ عَيْلَ الْأَيْتَامَ طَعْنَةً نَاشِرَةً أَنَاشِرَ، لَا زَالَتَ يَمِينُكَ أَشْرَةً^(٧)

ف قيل: الأصل مأشورة: -وعليه الاستبدال- وقيل ذات أشرٍ على النسبة إلى ذي الشيء، ومثله قول الشاعر:

بطيء القيام رخيماً الكلام أمسى فؤادي به فاتتاً^(٨)

(١) الأزهري - شرح التصريح، ج١، ص٣٢٤-٣٢٥، والسيوطي - الأشباه والنظائر، ج٤، ص٤٥-٤٦، والخفاجي - حاشية الخفاجي، ج١، ص٢٢٦.

(٢) سورة الحاقة، آية ٢١.

(٣) سورة الطارق، آية ٦.

(٤) سورة هود، آية ٤٣.

(٥) ابن خالويه - إعراب ثلاثين سورة، ص ٤٥، ص ١١٥.

(٦) ابن خالويه - ليس في كلام، ص ٣١٧. ابن جني - الخصائص، ج١، ص ١٥٢-١٥٣. ابن فارس - الصحاح، ص ٣٣٦-

ص ٣٦٧. الحيدر اليمني - كشف المشكل، ج١، ص ٢٩٥-٢٩٦. السيوطي - المزهرة، ج٢، ص ٨٩. السيوطي - الاتقان، ج٢،

ص ٧٦١. الزركشي - البرهان، ج ١، ص ٣٠٠.

(٧) ابن جني - الخصائص، ج١، ص ١٥٢. ابن فارس - الصحاح، ص ٣٧٦، والعجز في شرح المفصل، ج٢، ص ٨١.

(٨) أبو حيان - البحر المحيط، ج٥، ص ٢٢٧.

أي مفتوناً. وقد يقع اسم الفاعل موقع اسم المفعول الرباعي على قلة في الاستخدام، من ذلك قول الحطيئة:

دع المكارم لا ترحل لبغيتهَا واقعدُ فإنك أنت الطاعم الكاسي^(١)

أي المُطعمُ المكسوّ ففي هذا الشاهد وقع اسم الفاعل موقع اسم المفعول في موضعين: الموضع الأول: من الرباعي أطعم يطعم، والثاني كسا يكسو. وذكر ابن خالويه على ذلك مثالا واحدا هو قول العرب "أسمت الماشية في المرعى، فهي سائمة، ولم يقولوا مسامة، وهذا نادر، قال الله تعالى: {فيه تسمون}"^(٢)، "من أسام يُسيم"^(٣).

ب- وقوع اسم الفاعل موقع صيغ المبالغة: قد يقع اسم الفاعل موقع صيغة من صيغ المبالغة في سياق ما نحو قولهم: مَوْتٌ مائتٌ، وشُغْلٌ شاعِلٌ، وشعرٌ شاعرٌ؛ فهي على رأي الخليل: "إنما يريدون المبالغة والإجادة، وهو بمنزلة قولهم: همّ ناصب وعيشة راضية في كل هذا"^(٤). فإن جميع ذلك معنى أطلق عليه اسم صاحب ذلك المعنى مبالغة، إذ العزيم والذليل والشاعر والمائت والهام صاحب العزة والذل والشعر والموت والنصب كما يطلق على صاحب المعنى اسم ذلك المعنى مبالغة، نحو: رجل صوم وعدل، وماءٌ غور^(٥).

ج- وقوع اسم الفاعل موقع الصفة المشبهة: يتحقق استبدال اسم الفاعل بالصفة المشبهة في وقوع اسم الفاعل موقع مثال من أمثلة الصفة المشبهة بعد تجرده من دلالاته الأصلية (التجدد والحدوث)، ليتحمل دلالة الصفة المشبهة، وهي صفة اللزوم والاستمرار والثبوت. ويتمثل هذا الوجه في وقوع اسم الفاعل المضاف إلى فاعله المعنوي موقع الصفة المشبهة، في نحو قولهم: فلان طاهر القلب. يقول الأشموني: "جميع هذه الصفات صفات مشبهة، الإفاعلا، كضارب وقائم، فإنه اسم فاعل إلا إذا أضيف إلى مرفوعه وذلك إذا دل على الثبوت كطاهر القلب وشاحط الدار، أي: بعيدها، فهو صفة مشبهة أيضا"^(٦) فاسم الفاعل المضاف إلى فاعله المعنوي مرادا به ثبوت الصفة واستمرارها، ليس صفةً مشبهةً؛ لأن الصفة المشبهة أوزانها التي ليس منها (فاعل) فقد ذكر النحويون أنه إذا قصد من الصفة المشبهة التجدد والحدوث حولت في الاستخدام إلى (فاعل)، فتحول غضبان إلى غاضب، مريض إلى مارض، وقبيح إلى قابح، وكريم إلى كارم ونحو

(١) ابن يعيش - شرح المفصل، ج ٦، ص ١٥. البغدادي - الخزانة، ج ٦+٥، ص ١١٥ و ٢٩٩. البيت في ديوان الحطيئة، ص ٥٠.

(٢) سورة النحل، آية ١٠.

(٣) ابن خالويه - ليس في كلام العرب، ص ٢٢٦. السيوطي - المزهرة، ج ٢، ص ٨٨.

(٤) سيبويه - الكتاب، ج ٢، ص ٩٢.

(٥) الاستربادي - شرح الشافية، ج ٢، ص ٨٧.

(٦) الصبان - حاشية الصبان، ج ٢، ص ٣١٤ (المتن).

ذلك^(١). و(فاعل) المضاف إلى فاعله المعنوي ليس صفة مشبهة وإن دل في السياق المذكور الذي هو فيه على الثبوت والاستمرار. وإنما هو عند المحققين من النحويين (اسم فاعل) أجري مجرى الصفة المشبهة^(٢). أي أنها استبدال للصفة المشبهة في الدلالة على معناها من الثبوت والاستمرار والدوام. فقولهم: (طاهر القلب) اطلقت فيه صفة الطهارة على القلب وكان حق هذا المعنى أن يؤدي بالصفة المشبهة (فعل)؛ لأنه من (فعل) نحو (كرم) فهو (كريم) و(ظرف) فهو (ظريف). والقياس عليه أن يقال: طهر فهو طهير. ولكن لم يسمع من العرب قولهم (طهير) للدلالة على ثبوت الصفة ودوامها، فجاء باسم الفاعل (طاهر) الدال في الأصل على التجدد والحدوث والانقطاع مضافاً إلى فاعله المعنوي ليحل محل الصفة المشبهة غير المسموعة. وليس الأمر مقصوراً على صيغة (فاعل) من الثلاثي، وإنما يشمل ذلك اسم الفاعل من فوق الثلاثي أيضاً. كقولنا: (فلان معتدل الرأي) وقولنا (أنهج في سلوكك الاجتماعي منهجاً معتدلاً) فقد أفدنا بـ (معتدل) الدلالة على الاعتدال، والفاعل على حال من الثبوت النسبي إذا النهج المعتدل لا يتحول إلى نهج متطرف أو مفرط بين عشية وضحاها، وإن يكون (معتدل) صفة مشبهة.

د- وقوع اسم الفاعل موقع المصدر: قد يحل اسم الفاعل من الثلاثي محل المصدر في سياق تركيب واحد وهو موقع المفعول المطلق. فيتجرد لفظ اسم الفاعل عندئذ من الدلالة على الذات المحدثة، فيبدل في السياق على مطلق الحدث حسب^(*) فإذا جاء اسم الفاعل من الثلاثي مختوماً بالتاء (فاعلة) ففي ذلك خلاف، قوله تعالى: {لَيْسَ لَوْعَتِهَا كاذِبَةٌ}^(٣) وقوله تعالى: {فَأَمَّا ثَمُودُ فَأَهْلِكُوا بالطاغية}^(٤) وقوله تعالى: {فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ}^(٥). ففي هذه المسألة أقوال تتنظر في المصادر التي أحلت عليها الإعراب للآيات السابقات:

- ١- هذه الصيغة اسم فاعل والهاء للمبالغة وعلى هذا القول يكون اسم الفاعل استبدالاً للمصدر في تجرده من الدلالة على الذات المحدثة، فيكون في الآيات السابقات بمعنى (كذب، طغيان، بقاء) على التوالي.
- ٢- هذه الصيغة اسم فاعل على أصل الوضع وقد وقعت في السياق صفة لموصوف محذوف: نفس كاذبة، الرجفة الطاغية أو الفئة الطاغية، فئة باقية أو حال باقية أو فرقه باقية أو نحو

(١) الفيومي- المصباح المنير (الخاتمة)، ص ٢٦٤. والصبان - حاشية الصبان، ج ٢، ص ٣١٤.

(٢) الكفوي- الكليات، ج ٥، ص ١٦٦.

(*) لن أتطرق إلى هذا الموضوع في هذا الفصل فمكانه الفصل الرابع من هذه الدراسة.

(٣) سورة الواقعة آية ٢، وينظر إعرابها في معاني القرآن- للفرأ، ج ٣، ص ١٢١، الكشاف للزمخشري، ج ٤، ص ٤٥٥. أبو حيان البحر المحيط، ج ٨، ص ٢٠٣. وابن النحاس- إعراب القرآن، ج ٤، ص ٣٢٢. الشوكاني- فتح القدير، ج ٥، ص ١٤٧.

(٤) من سورة الحاقة آية ٥، وينظر إعرابها في معاني القرآن وإعرابه، ج ٥، ص ٢١٣-٢١٤، إعراب القرآن، ج ٥، ص ١٩. الكشاف، ج ٤، ص ٥٩٨-٥٩٩، البحر المحيط، ج ٣، ص ٣١٥-٣١٦، (١٩٩٣م).

(٥) سورة الحاقة، آية ٨، وينظر إعرابها في معاني القرآن للفرأ، ج ٣، ص ١٨٠ وإعراب القرآن، ج ٥، ص ٢٠. والكشاف، ج ٤، ص ٦٠٠. و البحر المحيط، ج ٨، ص ٣١٦. وفتح القدير، ج ٥، ص ٢٨٠.

ذلك.

٣- هذه الصيغة من صيغ المصادر، فـ (فاعلةً) هنا مصدر أصلاً واستخداماً. فهو مثل العافية والعاقبة ونحوها.

* استبدال صيغة اسم المفعول بصيغ أخرى:

في هذا المطلب سأعرض المواضع التي يحل فيها اسم المفعول محل صيغ أخرى، فيتخلى عن دلالاته الأصلية ليكتسب دلالة الصيغة المستبدلة بها وهذه المواضع هي:

أ- حلول اسم المفعول محل صيغة اسم الفاعل: وله صور عدة منها:

١- حلول اسم المفعول من الثلاثي محل اسم الفاعل من الثلاثي أيضاً: ومن الشواهد على هذه الصورة قوله تعالى: {وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا} (١) وللنحاة في (مستور) ثلاث جهات:

(١) قيل إنَّ (مفعولاً) هنا بمعنى (فاعل) (٢) أي أنها حلت محله بمعنى حجاباً ساتراً، وعلى هذا الرأي يقع الاستبدال. ومثله قولهم: إنه لمشؤومٌ وميمونٌ، وإنما هو شائمٌ ويامنٌ، وعيشٌ مغبونٌ أي غابن (٣).

(٢) وقيل: إنه محمول على النسبة إلى ذي الشيء، فحجاب مستور في تأويل: حجاب ذي ستر كما في لابن وتامر أي ذي لبن وذي تمر، وعليه قولهم: رجل مرطوب أي ذو رطب، ومكان مهول، أي ذو هول وجارية مغنوجة أي ذات غنج (٤).

(٣) وقيل: أن (مستورا) باق على أصله فهو اسم مفعول تأصلاً واستخداماً في هذا السياق، فكأنه مستورٌ عن أعين الكفار أو هو حجاب من دونه حجاب، فهو مستور بغيره. ولكل من الآراء الثلاثة وجه من القبول على طرائق التأويل التي أخذ بها المفسرون في إعراب هذه الآية وتفسيرها ومن الشواهد المشابهة لهذه الصورة قوله تعالى: {إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا} (٥) وقد قيل في تأويل الوصف (مأتيًا) قولان على النحو الذي أوضحته في الآية السابقة:

(I) أنها صيغة لاسم المفعول حلت محل اسم الفاعل (أتيا) في الاستخدام.

(١) سورة الإسراء، آية ٤٥.

(٢) ينظر في معاني القرآن للأخفش، ج٢، ص٦١٣، إعراب القرآن، ج٢، ص٤٢٦. الصحابي، ص٣٩٦، الكشف، ج٢، ص٦٧٠. البيان في غريب القرآن، ج٢، ص٩١. البحر المحيط، ج٦، ص٣٩. الإيقان في علوم القرآن، ج٢، ص٧٦١. فتح القدير، ج٣، ص٢٣١.

(٣) ابن فارس- الصحابي، ص٣٧٦، والشوكاني- الفتح، ج٣، ص٢٣١.

(٤) أبو حيان- البحر، ج٦، ص٣٩.

(٥) من سورة مريم، آية ٦١. وينظر لتفسيرها وإعرابها: معاني القرآن، ج٢، ص١٧٠. إعراب القرآن، ج٣، ص٢٢. الكشف، ج٣، ص٢٧. التبيان في إعراب القرآن، ج٢، ص٨٧٧. والبحر المحيط، ج٦، ص١٩١.

(II) انها صيغة أصلية، فهي اسم مفعول لأن (الوَعَدَ) هو الجنة وهم يأتونها فهي مأتية لا آتية - كما ذكر الزمخشري. وقيل: إنه على بابه لأن ما تأتية فهو يأتيك ومثله أن نقول: أتيت

على خمسين سنة، وأنتَ عليّ خمسون سنة - وهذا قول الفراء.

٢- حلول صيغة (مُفَعِّل) محل (مُفَعِّل) من الرباعي (أفَعَّل): من ذلك قولهم:

- أحصن الرجل فهو (مُحَصِّن) إذا تزوج، وقد سمع بالكسر على الأصل (مُحَصِّن).

- أَلْفَجَ الرجل بمعنى أفلس. فهو (مُفَجِّج) وسُمِعَ (أَلْفَج) بالبناء للمفعول فهو (مُفَجِّج).

- أسهب الرجل إذا كثرت كلامه فهو (مُسَهِّبٌ) لأنه كالعيب فيه، أما (أَسَهَبَ) إذا كان فصيحاً أو إذا (حفر) بئراً فبلغ الماء، فاسم الفاعل على الأصل (مُسَهِّب).

- أعمَّ الرجل وأخول: إذا كثرت أعمامه وأخواله فهو (مُعَمِّمٌ) و(مُخَوِّلٌ). وحكى أبو زيد: "أعمَّ وأخول بالبناء للمفعول وعلى هذه الحكاية جاء الوصفان على الأصل".^(١)

وقد حمل النحاة هذه الأمثلة على الندرة والشذوذ إلا عبد الفتاح الحموز الذي رأى فيها وجهين^(٢):

الأول: أنها وردت عن العرب بالكسر.

الثاني: أن في التركيب مضافاً محذوفاً فاستتر الضمير بعد حذفه.

ولا نريد مناقشة هذا الرأي، فليس محله هذه الدراسة، مكتفين بإيراد نص على لسان ابن منظور إذ يقول: "والمُسَهِّبُ والمُسَهَّبُ: الكثير الكلام وقد اختلف في هذه الكلمة، فقال أبو زيد: المُسَهَّبُ: الكثير الكلام، وقال: ابن الإعرابي: أسهب الرجل: أكثر الكلام فهو مسهبٌ بفتح الهاء، ولا يقال بكسرها وهو نادر. قال ابن بري: قال أبو علي البغدادي، رجل مسهبٌ بالفتح إذا أكثر الكلام في الخطأ، فإن كان ذلك في صواب فهو مسهبٌ بالكسر لا غير"^(٣).

٣- حلول صيغة (أفَعَّلَ يَفَعِّلُ) محل اسم الفاعل منه:

ومثال ذلك قول العرب (أجرَأَشَّتْ الإبلُ فهي مُجرَأَشَّةٌ) بفتح الهمزة - إذا سمنت وامتلات بطونها^(٤).

ب- حلول اسم المفعول محل المصدر: قد يحل اسم المفعول محل المصدر في سياق ما فيتخلى عن دلالاته ليكتسب دلالة جديدة وهي الدلالة على مطلق الحدث. نحو قولهم: (مَعْقُولٌ، مَجْلُودٌ، مَفْتُونٌ، مَيْسُورٌ، مَعْسُورٌ) الذي يراد منه في سياقات خاصة. (العقل والجَلَدُ والفتنة واليُسْرُ

(١) ينظر: ليس في كلام العرب، ص ٤٩-٥٠، دقائق التصريف، ص ٣٦٤، نزهة الطرف، ص ٢٥. تذكرة النحاة، ص ٥١٠، ارتشاف الضرب، ج ١، ص ٢٣٣. المصباح المنير (الخاتمة)، ص ٢٦٤-٢٦٥. وشرح المراح، ص ١٢٧.

(٢) عبد الفتاح الحموز - مواضع أمن اللبس، (م.ج)، ص ٢٩.

(٣) ابن منظور - اللسان (سهب).

(٤) ابن خالويه - ليس في كلام العرب، ص ٥٠، وفي اللسان (جرش) إجرَأَشَّن: إذا ثاب جسمه بعد هزال.

والعُسر^(١). قالت العرب: فلان ما له معقول ولا مجلود، أي ليس له عقل ولا جلد ومن ذلك قول الأخطل:

من اللواتي إذا لانت عريكتهما يبقى لها بعدها آل ومجلود^(٢)

أي يبقى لها آل وجلد. وقالت العرب: خذ ميسوره، ودع معسوره، بمعنى: خذ يسره ودع عسره ومن ذلك قوله تعالى: {بأيكم الفسور}^(٣) أي: الفتنة، وقيل في تفسير الآية أيضاً أن (المفتون) على حذف مضاف، والأصل بأيكم فتن المفتون، كما قيلت فيها أقوال أخرى^(٤).

أما رأي النحويين في هذه المسألة فيغلب عليه اعتبار المفعول في هذه الأمثلة من أوزان المصادر^(٥). وعلى هذا فلا استبدال؛ لأن دلالتها على المصدرية بالأصالة على هذا القول. أما سببويه فقد تأول ما ورد من هذه الأمثلة بما يبقياها على معنى اسم المفعول فيقول: "وأما قوله: دعه إلى ميسوره، ودع معسوره فإنما يجيء هذا المفعول كأنه قال: دعه إلى أمر يوسر فيه أو يعسر فيه، كذلك: المرفوع والموضوع، كأنه يقول له ما يرفعه له وما يضعه وكذلك المفعول كأنه قال: عطل له شيء أي: حبس له لئله وشدد^(٦). واحسب اسم المفعول في السياقات المذكورة سابقاً ونحوها اسم مفعول أصلاً، لا صيغة من صيغ المصادر حيث حل في هذه السياقات محل المصدر فاكنتسب دلالاته. ويؤكد ذلك اسم المفعول من غير الثلاثي، قد حل محل المصدر في حمل معناه. من ذلك (المُشْتَرَى، المُكْرَم) بمعنى الشراء والإكرام^(٧). ومن ذلك قوله تعالى: {وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ^(٨). إذًا، الغالب على أقوال المعريين والمفسرين أن (مُزْدَجَر) بمعنى (ازدجار) وذكروا مع هذا القول أقوالاً أخرى منها حذف المضاف والأصل (موضع ازدجار) كما أجازوا أن يكون هذا اللفظ محمولاً على اسم المكان^(٩).

ج- حلول اسم المفعول محل الصفة المشبهة: قد يحل اسم المفعول محل الصفة المشبهة في سياق ما فيتنخل عن دلالاته الأصلية (التجدد والحدوث) ليكتسب دلالة ثبوت الصفة ودوامها، وهي (دلالة الصفة المشبهة) على الحد الذي عرضناه في الفقرة الخاصة باستبدال اسم الفاعل بالصفة

(١) ابن خالويه- ليس في كلام العرب، ص ٦٢. ابن فارس- الصحاحي، ص ٣٩٥. الاستربادي- شرح الشافية، ج ١، ص ١٧٤- ص ١٧٥. ابن هشام اللخمي- شرح الفصح، ص ١١٦. الفيومي - المصباح (الخاتمة)، ص ٢٦٧. السيوطي- المزهر، ج ٢، ص ٢٤٦.

(٢) ابن فارس- الصحاحي، ص ٣٩٥ وهو في شعر الأخطل، ج ١، ص ٩٨ برواية (كان لها بعده آل ومجلود).

(٣) من سورة القلم، آية ٦.

(٤) مكي بن أبي طالب- مشكل، ج ٢، ص ٢٤٩. الزمخشري- الكشاف، ج ٤، ص ٥٨٥- ص ٥٨٦. الأنباري- البيان، ج ٢، ص ٤٥٣. أبو حيان- البحر المحيط، ج ٨، ص - ص ٣٠٨. الشوكاني- فتح القدير، ج ٥، ص ٢٦٧- ص ٢٦٨.

(٥) انظر المصادر السابقة.

(٦) سببويه- الكتاب، ج ٢، ص ٢٥٠. وينظر: الرضي- شرح الشافية، ج ١، ص ١٧٤-١٧٥.

(٧) الفيومي- المصباح المنير (الخاتمة) ص ٢٦٧.

(٨) سورة القمر، آية ٤.

(٩) الزمخشري- الكشاف، ج ٤، ص ١٤٢. أبو حيان- البحر المحيط، ج ٨، ص ١٧٢. الشوكاني- الفتح القدير، ج ٥، ص ١٢١.

المشبهة^(١). مثل قولهم: (فلانٌ ممدوح السيرة منقَى السريرة، مستقيم الطريقة، مرضي الخلق، مهذب الطبع).

د- **حلول صيغ مختلفة محل اسم المفعول**: يحل محل اسم المفعول غير صيغة في سياقات مخصوصة. ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: {نَصَبٌ} في قراءة قوله تعالى: {كَأَنَّهُمْ إِلَىٰ نَصَبٍ يُوفِضُونَ} على قراءة السبعة إلا ابن عامر وعاصمًا برواية حفص فإنهما يقرآنها (إلى نصب)^(٢).

فهو اسم مفرد بمعنى (المنسوب للعبادة)^(٣). أي ما نصب للإنسان فهو يقصده مسرعاً إليه من علم، وبناءً وصنمٍ وغلب استخدامه في الأصنام. فصيغة (فعل) في هذا التركيب قد حلت محل اسم المفعول وكذا (طحن، ورعي، وطرح، وذبح، وسفر، وزبر) وهذه الألفاظ بمعنى مطحون ومرعي ومطروح ومذبوح ومسفور ومزبور، ومن ذلك قوله تعالى: {وفيناها بنبح عظيم}^(٤). فالذبح: المذبوح، ومنه (الرزق) في قوله تعالى: {فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقهِ}^(٥). فقد حمل الرزق إما على كونه بمعنى اسم المفعول (المرزوق)، أو على كونه مصدراً جارياً على فعله وهذا هو الراجح عند النحويين وقد نقل عن ابن الطراوة أن (الرزق) لا يكون إلا وصفاً، بمعنى (مفعول)، أما المصدر فيقال فيه (رزق) بفتح الراء وجعله بمنزلة الطحن والطحن والذبح والذبح، فبالكسر على أنه بمعنى مفعول وبالفتح المصدر^(٦).

فدلالة هذه الصيغ على المفعول ثابتة فيها، أما دلالتها على الوصفية ففيها نظر إذ نقلت هذه الكلمات من الوصفية إلى الاسمية، فالذبح في الآية السابقة الذكر هو اسم المذبوح وليس وصفاً له^(٧). يقول الفراء في إعراب هذه الآية: "والذبح: الكبش، وكل ما أعدته للذبح فهو ذبح"^(٨). لذا يرى فاضل السامرائي أن هذه الكلمات في حقيقتها أسماء تدل على المفعول وليست أوصافاً مشتقة، فالطحن هو الدقيق، والرعي هو اسم ما رعي، وكذلك بقية هذه الكلمات. في حين بقيت بعض الكلمات المصوغة على (فعل) بمعنى اسم المفعول على الوصفية، ولم تنقل إلى الاسمية،

(١) انظر الدراسة، ص ٩٩.

(٢) من سورة المعارج، آية ٤٣. وينظر ابن مجاهد- السبعة في القراءات، ص ٦٥١.

(٣) أبو حيان- البحر المحيط، ج ٨، ص ٣٣٦.

(٤) سورة الصافات، آية ١٠٧.

(٥) سورة الملك، آية ١٥.

(٦) ابن أبي الربيع- البسيط، ج ٢، ص ٩٩١-٩٩٢.

(٧) النحاس- إعراب ثلاثين سورة، ج ٣، ص ٤٣٤. الزمخشري- الكشاف، ج ٤، ص ٥٥. ابن منظور- لسان العرب (ذبح).

الشوكاني- الفتح القدير، ج ٤، ص ٤٠٥.

(٨) الفراء- معاني القرآن، ج ٢، ص ٣٩٠.

- نحو: شيءٍ بَدَعَ أَي: مُبَدَّع، رَجُلٌ نِكَلٌ، لِلذِّي يُنْكَلُ بِهِ أَعْدَاؤُهُ^(١).
- وقد تحل صيغة فُعَل محل مفعول في سياقات تركيبية من نحو قولهم رَجُلٌ جُدٌّ، يقال هذا: "للعظيم الجَدُّ والبَخْتِ، وإِنَّمَا هُوَ مَجْدُودٌ، مَحْظُوظٌ، لَهُ جَدٌّ وَحَظٌّ فِي الدُّنْيَا"^(٢).
- سَوَّلٌ بِمَعْنَى مَسْؤُولٍ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: {قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَى} ^(٣) أَي مَا سَأَلْتَهُ.
- كُرَهُ، بِمَعْنَى مَكْرُوهٍ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: "كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرَهُ لَكُمْ".^(٤) وَتَأْتِي بَعْضُ الْأَمْثَلَةِ الْمَصْوَغَةِ عَلَى هَذِهِ الصِّيغَةِ مَزِيداً فِي آخِرِهَا تَاءٌ (فُعَلَةٌ)، فَتَكُونُ بِمَعْنَى (مَفْعُولٍ)* أَيْضاً، مِنْ ذَلِكَ (عُرْفَةٌ) فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: {إِلَّا مَنْ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ} ^(٥) وَكَذَلِكَ (لُعْنَةٌ) الَّذِي يُلْعَنُ كَثِيراً^(٦)، وَ(السُّبَّةُ وَالضَّحْكَةُ) لِلذِّي يُسَبُّ وَيُضْحَكُ عَلَيْهِ كَثِيراً، وَفِي هَذِهِ الصِّفَاتِ مَعْنَى الْمَبَالِغَةِ^(٧). وَقَدْ تَحَلَّ صِيغَةً (فَعَلٌ) مَحَلَّ مَفْعُولٍ فِي سِيَاقٍ مَا نَحْوُ قَوْلِهِمْ: (خَبَطٌ) لِلْمَخْبُوطِ، وَ(النَّفْضُ) لِلْمَنْفُوضِ وَ(الْقَنْصُ) لِلْمَقْنُوصِ. وَهَنَّاكَ كَلِمَاتٌ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ صِيغَتْ عَلَى هَذِهِ الصِّيغَةِ، وَقَدْ حَمَلَتْ فِي بَعْضِ أَقْوَالِ الْمَفْسَرِينَ عَلَى أَنَّهَا بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، مِثْلُ:
- السَّكْنُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا} ^(٨) أَي مَسْكُوناً فِيهِ.
- الْقِصَصُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ} ^(٩) أَي الْمَقْصُوصُ.
- الْفَلْقُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلْقِ} ^(١٠) وَغَيْرِهَا مِنَ الْكَلِمَاتِ الْآخَرَى^(١١).
- وقد يشمل تحلَّ (فُعَلٌ) محل مفعول في سياقات تركيبية من نحو قولهم: "قَارُورَةٌ فَتُحُّ" وَاسِعَةٌ الرَّأْسِ بِلَا صِمَامٍ وَلَا غِلَافٍ لِأَنَّهَا تَكُونُ حِينئِذٍ مَفْتُوحَةً، وَهُوَ فُعَلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ^(١٢)، وَفِي هَذَا الْوَصْفِ مَبَالِغَةٌ، فَالْفَرْقُ بَيْنَ قَوْلِكَ: قَارُورَةٌ مَفْتُوحَةٌ وَقَارُورَةٌ فَتُحُّ. "إِنَّ الْقَارُورَةَ الْمَفْتُوحَةَ قَدْ تَكُونُ لَهَا غِلَافٌ وَصِمَامٌ فَتُغْلَقُ، فَهِيَ مَفْتُوحَةٌ فِي وَقْتٍ دُونَ آخِرِ أَمَّا الْفُتْحُ فَهِيَ مَفْتُوحَةٌ دَوماً فَهَذِهِ
-
- (١) الدكتور فاضل السامرائي - معاني الأبنية، ص ٦٦. وتنتظر هذه الأمثلة وغيرها - ديوان الأدب، ج ١، ص ١٧٦-١٩٥.
- (٢) ابن خالويه - ليس في كلام العرب، ص ١٦٥. ابن منظور - لسان العرب (جديد).
- (٣) من سورة طه، آية ٣٦ وينظر إعرابها في البحر المحيط، ج ٦، ص ٢٤٠.
- (٤) من سورة البقرة آية ٢١٦، وينظر في إعرابها في البحر المحيط، ج ٢، ص ١٤٣.
- (*) هناك شواهد أخرى وردت على هذا النحو، انظر عبد الخالق عزيمة - دراسات في أسلوب القرآن، ق ٢ ج ٢، ص ٦٦٦-٦٦٧ + ق ٢، ج ٣، ص ٦٢٢-٦٢٣.
- (٥) من سورة البقرة آية ٢٤٩، وينظر لإعرابها في البحر المحيط: ٢ ص ٢٦٥، وحاشية الصبان: ٢ ص ٣١٦ (المتن)، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق ٢ ج ٢، ص ٦٦٧.
- (٦) ابن منظور - اللسان (لعن). فاضل السامرائي - معاني الأبنية، ص ٦٧.
- (٧) الاستربادي - شرح الشافية، ج ١، ص ١٦٢.
- (٨) سورة الأنعام آية ٩٦، وينظر إعرابها في البحر المحيط، ج ٤، ص ١٨٦.
- (٩) سورة آل عمران آية ٦٢، وينظر إعرابها في البحر المحيط، ج ٢، ص ٤٨٢.
- (١٠) سورة الفلق آية ١، وينظر إعرابها في البحر المحيط، ج ٨، ص ٥٢٩.
- (١١) ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم - محمد عبد الخالق عزيمة، ق ٢، ج ٢، ص ٦٦٦ + ق ٢، ج ٣، ص ٦٢٣-٦٢٥.
- (١٢) ابن منظور - اللسان (فتح).

مبالغة في الاتصاف بالمفعول^(١).

وهناك من السياقات ما تحلُّ فيه صيغة (فَعُل) محل (مُفَعَّل) (اسم المفعول من الرُّبَاعِيّ)، مثال ذلك (شَيْءٌ نُكِرٌ) أي: مُنكر ذلك في قوله تعالى: (فَتَوَلَّوْا عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُو الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُكِرٍ)^(٢). يقول العكبري في هذا اللفظ (وهو صفةٌ بمعنى مُنكر)^(٣). وقد تحل صيغة (فَعُول) محل (مفعول) في سياقات مخصوصة، وذلك من الثلاثي في الكثير الغالب مع ورود أمثلة قليلة حلت فيها صيغة فعول محل الرباعي، من اسم المفعول نحو رسول بمعنى مُرسل. وحلول فعول محل مفعول به، له شواهد كثيرة. بعضها بالتاء وبعضها الآخر بغيرها، ويقابل فعولا هذه فعول التي هي استبدال لصيغة فاعل من باب الصفة المشبهة، أو صيغة المبالغة نحو صبور، وضحوك، ورؤوف وغيرها.

وقد ذكر الأستراباذي أن (فَعُولاً) بمعنى (مفعول) يستوي في الوصف به المذكر والمؤنث كفعول الذي بمعنى فاعل فهو بغير تاء، كالركوب والقنوب والحرور، ولكن تلحقها التاء كثيراً، علامة للنقل من الوصفية إلى الاسمية لا للتأنيث، فيكون بعد لحاق التاء صالحاً للمذكر والمؤنث. في حين جعل آخرون فعولاً بمعنى مفعول تدخلها التاء للمؤنث لزوماً نحو: حلوبة وقنوبة وحمولة بمعنى المحلوبة والمقنوبة والمحمولة^(٤)، فالنحويون يجيزون إذاً بين استخدام (فعول) التي بمعنى (مفعول) بالتاء وبغير التاء إذا دلت على المؤنث لكنهم يختلفون أتبقى (فَعُولَةٌ) على الوصفية أم تنقل إلى الاسمية بعد إدخال التاء عليها؟ واستخدامها بالتاء أعلى القياس يجري أم على غير القياس؟ غير أننا لن نبحث هذه المسألة، فليس موضوعها هذه الدراسة. فحديثنا هنا ينصب على السياقات التي تحلُّ بها فعول محل مفعول، وهي تأتي في المؤنث بالحقاقها تاء التأنيث على صفة اللزوم. غير أنه قد سمع (فَعُول) و(فَعُولَةٌ) في المثال الواحد بمعنى (مفعولة)، كقولهم ناقة حلوب وحلوبة^(٥) وناقة ركوب وركوبة^(٦) يقول القاسم بن محمد بن سعيد المؤدّب: "فإذا كان الفعول بمعنى المفعول، جاز أن يكون بالهاء وبغير الهاء، يقال: جَمَلٌ رُكُوبٌ، ناقةٌ رُكُوبٌ وركوبةٌ وحلوبةٌ وحلوبةٌ^(٧). غير أن الأصل في المؤنث في هذا الوصف أن يكون بالتاء، ومن شواهد ذلك قول عنتره:

فيها اثنتان وأربعون حلوبةً سوداً كخافية الغراب الأسحم^(٨)

(١) فاضل السامرائي - معاني الأبنية، ص ٦٨.

(٢) من سورة القمر، آية ٦.

(٣) العكبري - التبيان، ج ٢، ص ١١٩٢.

(٤) ثعلب - مجالس ثعلب، ج ١، ص ٣١٦. نزهة الطرف، ص ٢٤. شرح الفصيح، ص ٢٠٣.

(٥) ينظر مجالس ثعلب، ج ١، ص ٣١٦.

(٦) ينظر لسان العرب (ركب).

(٧) دقائق التصريف، ص ٧٥.

(٨) المؤدّب - دقائق التصريف، ص ٧٥. وابن يعيش - شرح المفصل، ج ٣، ص ٥٥ وهو في ديوان عنتره ص ١٤٤ شرح القصائد

التسع المشهورات، ج ٢، ص ٤٧٠.

وقول الراعي النميري:

أما الفقير الذي كانت حلوبته وفق العيال فلم يُترك له سبباً^(١)

وننتهي مع (فعيل) التي هي أشهر صيغة تحل محل مفعول، فالشواهد عليها كثيرة منها قولهم: رجلٌ قَتيلٌ، وجريحٌ وأسيرٌ وطريدٌ وذميمٌ، بمعنى: مقتولٌ ومجروحٌ ومأسورٌ ومطروودٌ ومذمومٌ، ورميٌّ وذبيحٌ بمعنى مرميةٌ ومذبوحةٌ، وكفٌ خضيبٌ وطرفٌ كحيلٌ ولحيةٌ دهينٌ، بمعنى: كفٌ مخضوبٌ وطرفٌ مكحولٌ ولحيةٌ مدهونةٌ وغير ذلك من هذه الأمثلة.

ومن الشواهد التي حلت فيها صيغة فعيل محل مفعول^(٢). قوله تعالى: {رُطِمُوا عَلَى خُبِّهِ مَسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا}^(٣) فالأسير بمعنى المأسور، وقوله تعالى: {وَأَيُّ أَعْيُنًا بِكَ وَنَرَيْتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ}^(٤) فالرجيم بمعنى المرجوم. وقوله تعالى: {وَأَجْعَلْ رَبِّ رَضِيًّا}^(٥) فالرضي بمعنى المرضي، وقيل بمعنى راضٍ على الأصل^(٦). والشواهد من القرآن الكريم على هذه الصورة من الاستبدال كثيرة^(٧).

و- حلول صيغة فعيل محل صيغة الفاعل: صيغة فعيل في الأصل من صيغ المبالغة عندما تدل على مبالغة اسم الفاعل نحو (عليمٌ، رحيمٌ) أو من باب (الصِّفَّةِ المُشَبَّهَةِ) عندما تكون دالة على ثبوت الصفة ودوامها نحو (جميلٌ، رشيقٌ). غير أن هناك من السياقات ما تحل فيه صيغة فعيل محل صيغ أخرى متخلية عن دلالتها الأصلية، لتكتسب دلالة الصيغة التي حلت محلها. فقد تحل فعيل محل اسم الفاعل (من فوقِ الثلاثي كما في قوله تعالى: {وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ} بما كانوا يكذبون)^(٨) وقوله تعالى: {وَأُولَئِكَ أَكْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا}^(٩). فـ "الليم: فعيل من الأليم، بمعنى (مُفْعِل)، كالسميع بمعنى المسمع أو للمبالغة"، ومثله قول عمرو بن معد يكرب:

أمن ربحانة الداعي السميع يُورقني وأصحابي هُجوع^(١٠)

ومثله: ضربٌ وجيعٌ أي: موجدٌ، وثنيٌ: أي مُثنٍ، ونذيرٌ: أي منذرٌ، وبديعٌ بمعنى مبدعٌ وغيرها^(١١).

(١) المؤدب - دقائق التصريف، ص ٧٦ وهو في (شعر الراعي النميري) ص ٩٠.

(٢) ينظر نزهة الطرف، ص ٢٣، وشرح الفصيح، ص ٢٠١-٢٠٢-٢٩٢.

(٣) سورة الإنسان، آية ٨.

(٤) سورة آل عمران، آية ٣٦.

(٥) سورة مريم، آية ٦.

(٦) ينظر التبيان في إعراب القرآن، ج ٢، ص ٨٦٧.

(٧) عبد الخالق عزيمة - الدراسات في أسلوب القرآن الكريم، ق ٢، ج ٣، ص ٦٢٥-٦٣٢ + ق ٣، ج ٤، ص ٢٦٥-٢٧٠.

(٨) سورة البقرة، آية ١٠.

(٩) سورة النساء، آية ١٨.

(١٠) ابن فارس - الصحابي، ص ٣٩٦. المؤدب - دقائق التصريف، ص ٩١. البغدادي - خزنة الأدب، ج ٨، ص ١٧٨. ديوان عمرو بن

معد يكرب: ١٣٦.

(١١) ابن فارس الصحابي، ص ٣٩٦، دقائق التصريف: ٩١. الشوكاني - شرح الفصيح، ص ٢٤٢، الزركلي - البرهان في علوم

القرآن، ج ٢، ص ٣٠١. شرح المرام: ١٢٨، البغدادي خزنة الأدب: ج ٨، ص ١٧٨-١٨٠. دراسات لأسلوب القرآن الكريم:

ق ٢، ج ٢، ص ٦٦٣، ق ٢، ج ٤، ص ١١٤-١١٦.

ففي هذه الأمثلة حلت محل اسم الفاعل من فوق الثلاثي على صيغة مفعِل، غير أن هناك أمثلة تحل فيها فعيل محل اسم الفاعل أيضاً، ولكن على صيغة أخرى هي صيغة (مُفَاعِل) نحو قولهم: فلانٌ جليس فلانٍ وحليفه، ونديمه، وأكيله، وشريبه، والأصل: مجالسه، ومحالفه، ومنادمه، ومؤاكله، ومشاربه، وكذلك: (نجي) بمعنى مناجٍ و(شريك) بمعنى مشارك، و(حسيب) بمعنى (محاسب)، و(ظهير) بمعنى مظاهر، و(عنيذ) بمعنى معاند، و(خليط) بمعنى مخالط، وغير ذلك من الأمثلة الأخرى^(١). ومنها قوله تعالى: {وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيبًا} ^(٢) أي: محاسباً. وقوله تعالى: {وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِ ظَهِيرًا} ^(٣) أي: مظاهراً.

ز- **حلول المصدر محل صيغ أخرى:** قد يحل المصدر محل اسم الفاعل في سياق تركيب من نحو قول العرب: يومٌ غمٌّ، رجلٌ نومٌ، يريدون: الغمَّ والنائم وكذا قولهم: رجلٌ عدلٌ وصومٌ وفطرٌ وزورٌ بمعنى: عادل وصائم ومفطر وزائر ونحو ذلك^(٤).

- قوله تعالى: {قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا} ^(٥) أي: غائراً، وقوله تعالى: {ادْعُوا رَبُّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً، إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمَعْتَدِينَ، وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا، إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ} ^(٦)، أي متضرعين ومخفين، خائفين وطامعين، وقوله تعالى: {لَوْهُ أَسْلَمَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا} ^(٧)، أي: طائعين ومكرهين، فالشاهد هنا هو (طَوْعًا) الذي بمعنى (طائعين)، أما (كَرْهًا) فبمعنى اسم المفعول (مُكَرَّهِينَ) وقوله تعالى: {ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا} ^(٨) أي: ساعيات، وقوله تعالى: {قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً} ^(٩) أي: مسرين ومعلنين.

وقد يحل المصدر محل اسم المفعول في سياق تركيب من نحو قولهم للدرهم: ضَرَبُ الأمير أي: مضروبه، وقولهم: رجلٌ رضي أي: مرضي، والضيف، للذي أنزلته دارك وأضفته، فهو بمعنى المضاف، وقولهم: هذا خلق الله، أي مخلوقه، ولبن حلب، أي محلوب، ورجل كرع، أي مكروع فيه، وأذنٌ حشرٌ، أي محشورة^(١٠)، وقوله تعالى: {كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ} ^(١١) أي: مكروه،

(١) نزهة الطرف: ٢٣، المؤدّب - شرح الفصيح: ٢٤٢، عبد الخالق عظيمه - دراسات أسلوب القرآن الكريم: ٢، ج ٢، ص ٦٦٣+٢، ج ٤، ص ١١٦-١١٩.

(٢) سورة النساء، آية ٦.

(٣) سورة الفرقان، آية ٥٥.

(٤) سيبويه - الكتاب، ج ٢، ص ٢٢٩. المبرد - المقتضب، ج ٤، ص ٣٠٥. ابن الشجري - الأمالي الشجرية، ج ١، ص ٦٩-٧٢. المؤدّب - شرح الفصيح، ص ١١٥. السيوطي - الأشباه والنظائر، ج ٨، ص ٢٤٠-٢٤٢.

(٥) سورة الملك، آية ٣٠.

(٦) سورة الأعراف، آية ٥٥-٥٦، وينظر لإعرابها: أبو حيان - البحر المحيط، ج ٤، ص ٣١٣. الشهابي - وحاشية الشهابي، ج ٤، ص ١٧٥.

(٧) سورة آل عمران آية ٨٣ وانظر إعرابها.

(٨) سورة البقرة، آية ٢٦ وانظر إعرابها. الكشاف ج ١، ص ٣١٠، البيان في غريب إعراب القرآن، ج ١، ص ١٧٣، البحر المحيط، ج ٢، ص ٣١١.

(٩) سورة إبراهيم، آية ٣١ وانظر إعرابها. حاشية الشهاب، ج ٥، ص ٢٦٨، فتح القدير، ج ٣، ص ١٠٩.

(١٠) تنظر هذه الأمثلة في كتاب سيبويه، ج ٢، ص ٢٢٩. المؤدّب - شرح الفصيح، ص ١١٥-١١٦.

وقوله تعالى: {كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا رِزْقًا قَالُوا} (٢) فالرزق هنا بمعنى المرزوق.

[العودة إلى قائمة المحتويات](#)

(١) سورة البقرة: ٢١٦ وينظر إعرابها. البحر المحيط، ج٢، ص١٤٣.

(٢) سورة البقرة: ٢٥ وينظر إعرابها. البحر المحيط، ج١، ص١١٤.

الفصل الرابع نحو استشراف الاستبدال في التركيب المبحث الأول في ضوابط التمييز بين الأبنية

اجتهد النحاة في وضع الضوابط والحدود التي تُمَيِّزُ بين الأبنية والتراكيب. فوضعوا العلامات والسمات التي تميز بين كل قسم من أقسام الكلم. وعلى الرغم من اهتمامهم بالعلامات، إلا أنهم لم يفصلوا أنواعها ولكنهم سردوها مختلطاً بعضها ببعض، فلم يفرقوا بين الضوابط الصرفية والضوابط النحوية^(١). فالضوابط الصرفية هي السمات أو الخصائص التي تميز الكلمة من حيث بنيتها الصرفية، وما يمكن أن تقبله من تغييرات، وما يمكن أن يطرأ عليها من أحوال^(٢).

والضوابط النحوية هي السمات التي تكتسبها الكلمة من خلال وجودها في التركيب وارتباطها مع غيرها من الأبنية بعلاقات تحددها طبيعة التركيب نفسه، وهذا يعني أنها ضوابط تعتمد على أساس تحليل التراكيب للعلائق التركيبية التي تربط بين الأبنية والمواقع التي يمكن أن تظهر فيها تلك الأبنية، أجل تبين المعايير التي تميز بواسطتها الكلمات والقسم الذي تنتمي إليه كل كلمة.

وهذا المنهج في التحليل قد اعتمدته اللسانيات البنيوية، فاتخذته المدرسة البنيوية الأمريكية وسيلة تحدد بها أقسام الكلام، وهو قائم على استبدال وحدة لغوية بأخرى في تعيين القسم الذي تنتسب إليه من أقسام الكلام^(٣). وقد لجأ نحائنا الأوائل إلى هذا المنهج وهم يعينون العلامات التي يميز بها كل قسم من أقسام الكلام الثلاثة. وقد لاحظ كارتر هذه السمة في كتاب سيبويه (أي تصنيفه لوحدة نحوية معينة تصنيفاً واحداً) على وفق منهج الاستبدال^(٤).

المطلب الأول: في ضوابط تمييز الكلم:

(١) عبد الحميد السيد، لطيفة النجار - النحو العربي، ج ١، ص ١٩ - ٢٠.

(٢) نفس المصدر، ج ١، ص ٢٠.

(٣) نهاد الموسى - نظرية النحو العربي، ص ٢٣.

(٤) Carter- An Arab Grammerian of the Eighth Century, p.154.

أجمع نحاة العربية أو أهل العلم، بتعبير ابن فارس^(١) على أن الكلم: " اسم وفعل وحرف جاء بمعنى ليس باسم ولا فعل" ^(٢). فمنذ أن وضع سيبويه هذا التقسيم في أول باب من أبواب كتابه، صار بمثابة الدستور الذي سار عليه من جاء بعده من النحاة. بل إنهم عمموا هذا التقسيم في كل اللغات. يقول المبرد: "لا يخلو الكلام، عربياً كان أو أعجمياً من هذه الثلاثة"^(٣). وقال الفارابي " وهذه القسمة ليست إنما توجد في العربية فقط وفي اليونانية فقط بل في جميع الألسنة، وقد أخذها نحويو العرب على أنها في العربية، ونحويو اليونانيون على أنها في اليونانية"^(٤). ونرى هذا الرأي في كلام ابن الخباز عندما قال: " وهذه قسمة اتفق عليها أرباب العلوم ولا تخص الكلام العربي، لأن هذا الانقسام باعتبار المعاني، والأمم مشتركة في المعاني"^(٥).

وفيما يلي عرضٌ لأهمّ الضوابط التركيبية:

* ضوابط الاسم:

يعرف النحاة الاسم بقولهم: كل لفظة دلت على معنى تحتها غير مقترن بزمان محصّل، وقيل: ما دلّ على معنى، وكان ذلك المعنى شخصاً أو غير شخص^(٦). وقد وضع النحاة للاسم أعيرةً مخصوصة يعرف بها، مُحْتَكَمِينَ إلى الاستبدال في ذلك. فمن العلامات التي يعرف بها الاسم^(٧):

- قبوله الألف واللام نحو: الغلام، والرجل، فالغلام والرجل اسمان بآية أَنَّهُمَا يَحُلُّ أَحَدُهُمَا محل الآخر في جاء الغلام وجاء الرجل ومثل ذلك الوصف المشتق: (كتبَ الكاتبُ مقالةً) فالكاتب اسم؛ لأنه يمكن أن يحل محله الرجل في ذلك السياق.
- قبوله حرف الجر نحو: مررت بعمر، مررت به، فإن "عمر" والهاء في (به) اسمان لإمكانية حلول أحدهما محل الآخر.
- قبوله النداء نحو: يا محمد أقبل، يا هذا أقبل، فإن محمد وهذا اسمان لإمكانية حلول أحدهما محل الآخر.
- الإسناد ومثاله: ضرب زيد عمراً، ضربت عمراً، فان (زيداً) و(التاء) اسمان؛ لأنهما وقعا موقعاً واحداً.

(١) ابن فارس - الصّاحبي، ص ٤٩.

(٢) سيبويه - الكتاب، ج ١، ص ١٢.

(٣) المبرد - المقتضب، ج ١، ص ١٤١.

(٤) الفارابي - إحصاء العلوم، ص ٦١.

(٥) ابن الخباز - الغرة المخفية، ج ١، ص ٦٩. ابن هشام - شرح شذور الذهب، ص ١٤.

(٦) الأتباري - أسرار العربية، ص ٩.

(٧) نفس المصدر، ص ١٠.

- الإضافة ومثالها: غلامٌ زيد، غلامي، فإنَّ (زيداً) و(الياء) اسمان؛ لأنهما وقعا موقعاً واحداً.
- أن يكون مخبراً عنه: عمروٌ ذاهبٌ، أخوك ذاهبٌ، فـ (عمرو) و(أخوك) اسمان مخبرٌ عنهما، يمكن أن يحل أحدهما موقع الآخر.

* ضوابط الفعل:

عرَّفَ النحاة بقولهم: " كل لفظة دلت على معنى تحتها مقترن بزمان محصل. وقيل: ما أسند إلى شيء ولم يسند إليه شيء، وقد حده النحويون أيضاً بحدود كثيرة"^(١).

وقد وضع النحاة للفعل علامات يعرف بها، معتمدين على الاستبدال في ذلك، شأنه في ذلك شأن الاسم منها، وأهمها:

- قبول المضارع منه السين أو سوف ولم ولن وسائر جوارم ونواصب الفعل نحو: (لم يكتب، سوف يكتب، سيكتب). وقبول الفعل السين ولم وسوف هو الذي جعله ينتسب إلى طبقة الأفعال، ولذلك لم يصح استبداله بكاتب لأنهما من سمتين مختلفين، "فيكتب" فعل و"كاتب" اسم^(٢).

- قبول الماضي تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة نحو نجحت، نجحت^(٣).

وواضح من هذا العرض أن نحاة العربية قد اشترطوا توافر العلامة المميزة وإمكانية الاستبدال شرطين أساسيين للحكم بالاسمية أو الفعلية أو الحرفية، غير أن واقع الاستعمال قد فرض أداءات لغوية خرجت عن هذين الحدين، فالفعل المضارع يمكن أن يحل محل اسم الفاعل وتدخل عليه لام الابتداء، وهذه اللام مختصة بالدخول على الأسماء في: إن زيدا ليقوم، إن زيدا لقائم، وقد علل النحاة ذلك لتماتلها الوظيفي، وقيام كل منهما بوظيفة الآخر "إنما حمل الفعل المضارع على الاسم في الإعراب لأنه ضارع الاسم، ولهذا سمي مضارعا، والمضارعة: المشابهة"^(٤).

"إنَّ العلاقة بين العناصر والموقع الوظيفي هما اللذان يحددان إمكانية تصنيف الوحدات التركيبية تصنيفاً واحداً بناء على إمكانية الاستبدال؛ لأن استبدال عنصر لغوي بآخر داخل التركيب وسيلة تصنيفية للتحليل النحوي، والكشف عن الوظيفة الدلالية للمكونات الأساسية، والوقوف على العلاقات المسموح بها للمكونات داخل البناء"^(٥).

وهذا المبدأ حمل النحاة على تصنيف الأدوات تصنيفاً واحداً اعتماداً على التشابه الوظيفي، ومن ذلك تصنيفهم لحروف العطف للتشابه الوظيفي بينها.

(١) الأنباري- أسرار العربية، ص ١١.

(٢) نفس المصدر، ص ٣٥.

(٣) نفس المصدر.

(٤) نفس المصدر، ص ٤٦، ص ٤٧.

قال سيبويه: "فالحروف التي تُشْرِك: الواو والفاء وثمّ وأو^(١) ومثل ذلك حروف القسم. وقد لاحظ النحاة أن هناك أدوات تحل محل الأسماء فتؤدّي وظيفتها وتعمل عملها فقالوا باسميتها، من ذلك أدوات الاستفهام، فـ (مَنْ) في نحو: من كتب الدرس؟ حلت محل (زَيْد) فأصل الجملة: زيد كتب الدرس ثم أجري عليه تحويل حولت بمقتضاهُ الجملة من الخبرية إلى الاستفهامية. يقول الجرجاني: "تقول: من جاءك؟ فتكون من في موضع رفع بالابتداء، إذ هو بمنزلة قولك: أي رجل جاءك؟ ونقول: من لقيت؟ فيكون في موضع نصب، وبمن مررت؟ فيكون في موضع جر، ألا تراك تقول: أي رجل لقيت؟ وبأي رجل مررت؟"^(٢) وقد غلظ النحاة في كيف، فـ (كيف) في: كيف محمد قد حلّت محل سقيم أو مريض: فالبنية العميقة لهذا التركيب هي: محمد سقيم أو مريض ثم حلت أداة الاستفهام (كيف) محل: سقيم أو مريض فصارت الجملة: محمد كيف. ولما كانت أدوات الاستفهام لها الصدارة قدمت، وهذا يعني أن أداة الاستفهام هنا هي في محل رفع خبر، وليست مبتدأ على حد قول أغلب النحاة وذلك للأسباب التالية:

أ- أننا إذا أعدنا الجملة إلى بنيتها العميقة وجدنا أداة الاستفهام تحل محل الخبر؛ فـ (سقيم) نكرة ولا يجوز تقديمها إلا بمسوخ.

ب- إذا قلنا برأي النحاة أن أصل التركيب أسقيم أم مريض محمد؟ لن تحل أداة الاستفهام محل سقيم حسب، إنما محل همزة الاستفهام والاسم، فصارت أداة الاستفهام بذلك قد حلت محل عنصرين اثنين: حرف الاستفهام (الهمزة) وهي ليس لها محل من الإعراب، والاسم (سقيم)، فكيف يحل عنصر له محل إعرابي محل عنصرين أحدهما ليس له محل والآخر له محل إعرابي؟

ج- إن النحاة قالوا بأن (أين) في: أين كتابك؟ خبر مقدم؛ لأن أصل التركيب كتابك أين؟ و(أين) قد حلت محل: في الدار فإذا كان النحاة قد قالوا: إن (أين) قد حلت محل: في الدار وإذا كانت (أين) واقعة موقع الخبر، وجب أن تكون (كيف) واقعة ذلك الموقع لتماتلها البنائي. يقول أبو علي "ومما يرتفع من الأسماء بالابتداء زيد في قولهم: أين زيد؟ وكيف عمرو؟ فزيد وعمرو يرتفعان بالابتداء، وكيف وأين خبران قدما عليهما لما فيهما من معنى الاستفهام، والأصل: زيد أين أو عمرو كيف؟ إلا أن الاستفهام له صدر الكلام فلذلك تقدم الخبر على المبتدأ البتة"^(٣).

غير أنه يقول في موضع آخر "إذا قلت: كيف زيد؟ فكأنك قلت: أسقيم، أم صحيح: أعاقل أم جاهل؟ غير أنه أتى بكيف للعموم والاستغراق كما قلنا في أين. فإذا قلت: كيف زيد؟ اشتمل على

(١) سيبويه- الكتاب، ج٣، ص٥٢.

(٢) الجرجاني- المقتصد، ج١، ص١٢٥.

(٣) الجرجاني- المقتصد، ج١، ص٢٢٤-٢٢٥. (المتن).

جميع الأحوال، كما أنك إذا قلت: أين زيد؟ كان مشتقاً على كافة الأماكن^(١). وإذا كان النحاة قد عدوا أدوات الاستفهام أسماء لاستبداليتها بالأسماء، فإنهم قد ذهبوا الشيء نفسه مع الضمائر، فقد لاحظوا أن الضمير يحل محل الاسم. (فإن الألف في يفعلان إذا قلت: الزيدان يفعلان، اسم قائم مقام الزيدان كما كان الأصل أن يقال: الزيدان يضرب الزيدان، وهذان الرجلان يضرب الرجلان، إلا إنهم تركوا ذلك لأمرين...) ^(٢). الضمير إذا برز جرى مجرى الاسم الظاهر المرتفع باسم الفاعل، وأن قولك: هندٌ زيدٌ ضاربتة هي بمنزلة قولك (ضاربتة) جاريتها أو بنتها في أن اسم الفاعل الذي هو ضاربتة قد رفع اسماً واقعا بعده منفصلاً، واسم الفاعل إذا رفع به الاسم الظاهر كان بمنزلة الفعل. ألا ترى أن قولك: أقائم أخواك؟ بمنزلة أن تقول: أيقوم أخواك؟ فإذا كان الأمر على هذا كان ضاربتهما في المسألة بمنزلة تضربهما (بنتاهما) فكأنه قيل: الهندان الزيدان تضربهما بنتاهما. لأجل أن الضمير المبرز الذي هو (هُمَا) الثاني في قولك: ضاربتهما هما، بمنزلة بنتاهما. فكما لا يلحق الفعل الذي رفع بنتاهما ألف الضمير، إذ قد ارتفع به الظاهر، فلا نقول: أتضربان بنتاهما. كذلك لا يفعل ذلك في اسم الفاعل الجاري مجراه^(٣).

قلنا إن النحاة وضعوا للاسم شروطاً فأي عنصر توافرت فيه هذه الشروط عُد اسماً، ومن هذه العناصر التي قال النحاة باسميتها (أسماء الموصول). يقول الجرجاني "نقول: جاءني الذي عرفته، تريد: زيداً وما أشبهه، وأخذت الذي عرفته تريد: الدرهم"^(٤).

ويقول في موضع آخر "اعلم أن اللام في قوله تعالى: {لَمَنْ صَبَرَ} لام الابتداء، ومن بمعنى الذي، فكأنه والله أعلم: والذي صبر وغفر. وذلك بمنزلة قولك: زيد في كونه اسماً مفرداً مبتدأ"^(٥). وأحسب أن النحاة قد غلطوا عندما قالوا إن (الذي) في: جاء الذي ضرب زيداً اسماً؛ إذ أننا لا نستطيع أن نستبدل (الذي) باسم، فلا نقول: جاء عمر، ضرب زيد وإنما نقول جاء الضارب زيداً. فهي لا تعدو أن تكون أداة تعريف لذلك. قيل: "... إن الموصول لما كان لا يتم معناه إلا بصلته، صار منزلته منها منزلة أول الاسم من آخره"^(٦).

"حكم الموصولات نحو الذي والتي واللاتي حكم ما ذكرنا في من؛ لأنها مفتقرة إلى الصلة غير مستقلة بأنفسها، إذ لو قلت: جاءني، الذي لم يكن كلاماً. كما أنك لو قلت: دفعت إلى (من)

(١) الجرجاني-المقتصد، ج ١، ص ٢٢٦-٢٢٧

(٢) عبد القاهر الجرجاني-المقتصد، ج ١، ص ١٧٤.

(٣) عبد القاهر الجرجاني-المقتصد، ج ١، ص ٢٦٩.

(٤) نفس المصدر، ص ٣١٨.

(٥) نفس المصدر، ج ١، ص ٢٨٢.

(٦) نفس المصدر، ص ١٢٨.

من غير اسم تضمُّه إليه لم يجز" (١).

المطلب الثاني: في الحكم بالتنكير والتعريف:

يعرف النحاة كلا من النكرة والمعرفة بقولهم: "فأما النكرة: فهي عبارة عما شاع في جنس موجود أو مقدر، فالأول كرجل، فإنه نوع لما كان حيواناً ناطقاً ذكراً، فكلمة وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه" (٢).

وقال الخصري: "وقد عرف كثير النكرة بما شاع في جنس موجود كرجل أو مقدر كشمس، والمعرفة بما وضع ليستعمل في شيء بعينه ولا اعتراض" (٣).

ويزيد ابن هشام الأمر وضوحاً بقوله: "الاسم نكرة وهي الأصل، وهي عبارة عن نوعين: أحدهما ما يقبل (ال) المؤثرة للتعريف كرجل وفرس ودار وكتاب، والثاني: ما يقع موقع ما يقبل (أل) المؤثرة للتعريف نحو: "ذي، ومن، وما" في قولك مررت برجل ذي مال، وبمن معجب بك، وبما معجب بك، فإنها واقعة موقع صاحب وإنسان وشيء، وكذلك نحو صه -منوناً- فإنه واقع موقع قولك سكوتاً، ومعرفة وهي الفرع وهي عبارة عن نوعين؛ أحدهما ما لا يقبل (أل) البتة ولا يقع موقع ما يقبلها، نحو: زيد وعمرو، والثاني ما يقبل (أل) ولكنها غير مؤثرة للتعريف نحو: حارث وعباس وضحاك" فإن (أن) الداخلة عليها يمنع الأصل بها" (٤).

وللنكرة والمعرفة أهمية كبيرة في نظام العربية، فهما كثيرا الدوران فيه، وينبني عليهما كثير من الأحكام النحوية. وقد عني نحاة العربية بهما، فلا نجد كتاباً نحويّاً إلا وهما أحد أبوابه. يقول السيوطي: "لما كان كثير من الأحكام الآتية تبنى على التعريف والتنكير وكانا كثيري الدور في أبواب العربية صدر النحاة كتب النحو بذكرهما بعد الإعراب والبناء" (٥).

وقد عدَّ نحاة العربية الكثير من التراكيب نكرات وأخرى معارف، ثم تبين لهم أن واقع الاستعمال يخرج عن هذه القاعدة، فمن التراكيب التنكيرية ما يقع موقع المعرفة، فاتخذوا من الاستبدال وسيلة منهجية للحكم بتنكيرها أو تعريفها. ومن الأمثلة على ذلك:

- يشترط النحاة في الحال أن تكون (نكرة) معللين ذلك بثلاثة أوجه (٦):

أولها: أنها في المعنى خبر ثان، والأصل في الخبر التنكير.

(١) عبد القاهر الجرجاني - المقتصد، ج ١، ص ١٣٠.

(٢) ابن هشام - شرح قطر الندى وبل الصدى، ص ١٢٨.

(٣) الخصري - حاشية الخصري على شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٥٣.

(٤) ابن هشام - أوضح المسالك، ج ١، ص ٤٤.

(٥) السيوطي - همع الهوامع، ج ١، ص ١٨٨.

(٦) الأنباري - أسرار العربية، ص ١٩٣. العكبري - اللباب، ج ١، ص ٢٨٤.

ثانيها: أن الحال جواب لمن قال: كيف جاء؟ و(كيف) سؤال عن نكرة. ثالثها: أن الحال صفة للفعل في المعنى، والفعل نكرة، فصفته نكرة. غير أن هناك أديان لغوية وردت فيها الحال معرفة، علها النحاة بأنها واقعة موقع النكرة (بتأويل) يقول العكبري: "وقد جاءت أشياء تخالف ما أصلنا، ردت بالتأويل إلى هذه الأصول، فمن ذلك وقوع الحال معرفة، كقولهم: أرسلها العراك"^(١). ففي قول لبيد:

فَأرْسَلَهَا العِرَاكَ وَلَمْ يَدْذُهَا وَلَمْ يُشْفَقْ عَلَى نَعَصِ الدِّخَالِ^(٢)

حلت فيه الحال معرفة محل النكرة، فالبنية العميقة لهذا التركيب: فأرسلها تعترك ثم حل الوصف المشتق محل الفعل (معتزكة) وهو حال المعرفة، ثم حل المصدر المعرفة محل النكرة^(٣). ورأي سيبويه في هذه المسألة أن (العراك) مصدر واقع موقع الحال وهو مؤول بـ (اعتراكا)^(٤). ويذهب النحاة إلى أن الجملة يمكن أن تستبدل بمفرد في موقع النعت إن صح استبدالها بمفرد صفة لنكرة قال سيبويه: "نقول: هذا رجل ضربنا فتصف بها النكرة وتكون في موضع ضارب إذا قلت: هذا رجل ضارب"^(٥). وقال المبرد: "وإنما تكون الجمل صفات للنكرة وحالات للمعرفة؛ لأن يفعل إنما هو مضارع فاعل، فهو نكرة مثله. ألا ترى أنك تقول: مررت برجل يضرب زيداً كما تقول: مررت برجل ضارب زيداً، ونقول: مررت بعبده بيني داره فيصير بيني في موضع نصب؛ لأنه حال، كما تقول: مررت بعبده بانبا داره"^(٦).

على أن الرضي رفض -على أساس منطقي- القول بأن الجملة نكرة أو معرفة؛ لأن التنكير أو التعريف من عوارض الذات، لكنه اضطر إلى قبول ذلك على أساس استبدالي^(٧) قال: اعلم أن الجملة ليست نكرة ولا معرفة، لأن التنكير والتعريف من عوارض الذات.. وإذا لم تكن الجملة ذاتاً، فكيف يعرض لها التعريف والتنكير؟ فإن قيل: فإن لم تكن الجملة معرفة ولا نكرة فلمَ جاز نعت النكرة بها دون المعرفة؟ قلت: لمناسبتها للفكرة من حيث تأويلها بالنكرة كما تقول

(١) العكبري- اللباب في علل البناء والإعراب، ج ١، ص ٢٨٥.

(٢) سيبويه- الكتاب، ج ١، ص ٣٧٢. المبرد- المقتضب، ج ٣، ص ٢٣٧. والبيت موجود في شرح ديوان لبيد، ص ٨٦.

(٣) العكبري- اللباب، ج ١، ص ٢٨٥-٢٨٦. ابن يعيش- شرح المفصل، ج ٢، ص ٦٢، ٦٣. ابن الخشاب- المرتجل، ص ١٦٣.

(٤) سيبويه- الكتاب، ج ١، ص ١٨٧.

(٥) الكتاب- سيبويه، ج ١، ص ١٦.

(٦) المبرد- المقتضب، ج ٣، ص ١٢٣.

في: قام رجل ذهب أبوه، وأبوه ذاهب: قام رجل ذاهب أبوه^(١).

- يذهب بعض النحاة إلى أن الاسم المعرفة قد ينقل منه تعريف العلمية إلى تعريف الإضافة إذا وقع موقع معرف بالإضافة في سياق صحيح، محتكمين إلى الاستبدال وللحكم بصحة ذلك. يقول سيبويه: "وأما زيد ابن زيدك، فقال الخليل: هذا زيد ابن زيدك وهو القياس، وهو بمنزلة هذا زيد ابن أخيك؛ لأن زيدا إنما صار معرفة بالضمير الذي فيه، كما صار الأخ معرفة به"^(٢).

- وإذا كان النحاة قد ذهبوا إلى أن الحال لا بد أن يكون نكرة فإنهم قد اشترطوا ذلك أيضا في التمييز، واسم لا النافية للجنس والمجرور بمن الاستغراقية. فإذا ورد الاستعمال اللغوي على غير ما أصْلُوهُ فوق موقعها معارف فهُمَّ على واحد من ثلاثة:

أ- إما أن يحكموا لها بالتنكير معنى، وإن كان لفظها لفظ المعارف بدليل صحة وقوعها موقع اسم نكرة وهذا هو الغالب.

ب- وإما أن يقولوا إنها نكرة لفظا ومعنى ويصرفوا وسيلة تعريفها إلى وجه آخر.

ج- وإما أن يقدروا لهذا الموقع محذوفا يصبح وقوعه هذا الموقع، ثم يزعمون إن هذه المعرفة بدل منه. قال سيبويه: "وأما رُبَّ رجل وأخيه منطلقين ففهما قبح حتى نقول: وأخ له. والمنطلقان عندنا مجروران من قبل أن قوله وأخيه في موضع نكرة، لأن المعنى إنما هو: وأخ له. فإن قيل: أضافة إلى معرفة أو نكرة؟ فإنك قائل: إلى معرفة، وهي توصف بها النكرة وتقع مواقعها"^(٣). وقال ابن هشام: "... الثانية (مِنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ اللَّتَيْنِ لَا يَتَعَرَّفُ فِيهِمَا الْمُضَافُ إِذَا أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ، وَلَا يَتَخَصَّصُ إِذَا أُضِيفَ إِلَى نَكْرَةٍ): أن يكون المضاف في موضع مستحق للنكرة، كأن يقع حالا أو تمييزا أو اسما للا نافية للجنس، فالحال كقولهم: جاء زيد وحده، والتمييز كقولهم: كم ناقة وفصيلها، فكم مبتدأ وهي استفهامية وناقة منصوب على التمييز، وفصيلها عاطف ومعطوف، والمعطوف على التمييز تمييز. واسم لا كقولك: لا أبا لزيد، لا غلامي لعمر، فإن الصحيح أنه من باب المضاف، واللام مقحمة. فهذه الأنواع كلها نكرات و هي في المعنى بمنزلة قولك: جاء زيد منفردا، وكم ناقة وفصيلا لها، ولا أبا لك"^(٤).

وجاء في شرح ابن عقيل: "... ومن الداخلة اضطرارا على التمييز كقوله:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صدرت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

والأصل: وطبت نفسا فزاد الألف واللام. وهذا بناء على أن التمييز لا يكون إلا نكرة وهو مذهب

(١) الاستربادي - شرح الكافية، ج ١، ص ٣٠٧.

(٢) سيبويه - الكتاب، ج ٣، ص ٥٠٧.

(٣) سيبويه - الكتاب، ج ٢، ص ٥٤ - ٥٥. المبرد - المقتضب، ج ٣، ص ٢٣٧.

(٤) ابن هشام - شرح شذور الذهب، ص ٣٩٧. سيبويه - الكتاب، ج ١، ص ٣٧٢ - ٣٧٣.

البصريين" (١).

فإن لم يرد الاستعمال به منعه النحاة. يقول المبرد: "... ألا ترى أنك تقول: ما جاعني من رجل، ولا تقول: ما جاعني من زيد، لأن رجلا في موضع الجميع، ولا يقع المعروف هذا الموقع؛ لأنه شيء قد عرفته بعينه" (٢).

وقد منعوا أن يحل الاسم الموصول وصلته - وهو معرفة عندهم - محل المَعْرِفِ بِأَلِ الجنسية وهو في حكم النكرة عندهم معنى. فمن الصحيح عندهم أن تقول: نعم الرجل أنت، ولا يصح أن تقول: نعم الذي في الدار أنت. قال المبرد: "ولو قلت: نعم الذي في الدار أنت، لم يجز؛ لأن الذي بصلته مقصود إليه بعينه، فقد خرج منه موضع الاسم الذي يكون للجنس" (٣).
ويذهب سيبويه إلى أن العلم - وهو معرفة بأصل الوضع عنده - يجوز تنكيهه إذا جاز أن يحل محل نكرة في سياق معين، يقول: "... وعلى هذا الحد تقول: هذا زيد منطلق كأنك قلت: هذا رجل منطلق، فإنما دخلت النكرة على هذا العلم الذي إنما وضع للمعرفة، ولها جيء به" (٤).
وقال في موضع آخر: "... وعلى هذا الحد تقول: هذا زيد من الزيدتين فصار كقولك: وهذا رجل من الرجال" (٥).

وينقل سيبويه عن يونس والخليل أن إضافة اسم الفاعل إلى المعرفة تكسبه التعريف إذا جاز أن يقع موقع اسم آخر أكسبته التعريف إضافته إلى معرفة. يقول سيبويه: "زعم يونس والخليل أن هذه الصفات المضافة إلى المعرفة التي صارت صفة للنكرة قد يجوز فيهن كلهن أن يكن معرفة، وذلك معروف في كلام العرب، يدلك على ذلك أنه يجوز لك أن تقول: مررت بعبد الله ضاربك، فجعلت ضاربك بمنزلة صاحبك. وزعم يونس أنه يقول: مررت بزید مثلك، إذا أردت مررت بزید المعروف بشبهك فجعل مثلك معرفة. ويدلك على ذلك قوله: هذا مثلك قائماً، كأنه قال: هذا أخوك قائماً" (٦).

يستخدم النحاة الاستبدال أحيانا لحل مشكلة التعارض بين القاعدة والاستعمال، فالقاعدة عندهم أن المعرفة مثلا توصف بالمعرفة، والنكرة توصف بالنكرة، قال ابن أبي الربيع: "نقول: ما يصلح بالرجل خير منك أن يفعل هذا، وخير نكرة، والرجل معرفة، وقد تقدم أن النكرة لا تتعدت إلا بالنكرة، والمعرفة بالمعرفة. قلت: لما لم يكن تعريف خير، وكان الرجل - وإن كان معرفة -

(١) ابن هشام - شذور الذهب، ص ٣٩٧. سيبويه - الكتاب، ج ١، ص ٣٧٢ - ٣٧٣.

(٢) المبرد - المقتضب، ج ٤، ص ١٣٨.

(٣) نفس المصدر، ص ١٤١. الزجاجي - اللامات، ص ٤٠.

(٤) سيبويه - الكتاب، ج ٢، ص ٩٧.

(٥) نفس المصدر، ج ٢، ص ١٠٣.

(٦) سيبويه - الكتاب، ج ١، ص ٤٢٨.

تقع في موضعه النكرة هنا على معنى واحد، فتقول: ما يصلح برجل خير منك، فجرى خير صفة على ما يصلح أن يقع في الموضع لتوهمه على حساب ما ذكرته. ولهذا في كلام العرب نظائر كثيرة^(١).

يتخذ النحاة من صحة الاستبدال دليلاً على تعريف عنصر لغوي في سياق وتكثيره في سياق آخر، إذا تعذر الاعتقاد على المعنى في الحكم بتعريفه أو تكثيره، ومن ذلك أنهم يعدون (مَنْ) و(ما) موصولتين معرفتين في سياق يعين على ذلك، ويعدونهما نكرتين في سياق آخر فهم يعدون (مَنْ) و(ما) موصولين إذا أمكن أن يستبدل بهما الذي في سياق لغوي صحيح. يقول ابن يعيش عن (من) الموصولة: "... وذلك نحو قولك: جاءني من عندك، أي الذي عندك"^(٢) ويقول المرادي عن (ما) الموصولة: "وهي التي يصلح في موضعها (الذي) نحو: (ولله يسجد ما في السموات وما في الأرض)"^(٣).

ويذهب النحاة إلى أن (من) تكون نكرة إذا وقعت موقع نكرة في سياق واحد. قال سيبويه: "وكذلك أقل منه يقول ذلك، وقل من يقول ذاك إذا جعلت من بمنزلة رجل. حدثنا يونس عن العرب يجعلونه نكرة"^(٤). واحتج ابن يعيش على تكثيرها موصوفة بقوله تعالى {كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ}^(٥). وذكر الأزهرى أن (مَنْ) تستخدم بمعنى إنسان، وما بمعنى شيء في قولك: مررت بمن معجب بك، ومررت بما معجب بك"^(٦). ويفهم منه أنه يمكن استبدال إنسان: بـ (من) وشيء بـ (ما) فتقول: مررت بإنسان معجب بك، وبشيء معجب بك.

وقد استدل ابن هشام على تكثير (من) و(ما) لدخول رُبَّ عليهما، وعلامة النكرة: أن تقبل دخول "رُبَّ" عليهما، نحو: رجل و غلام تقول: رُبَّ رجلٍ و رُبَّ غلامٍ وبهذا استدل على أن (مَنْ) و (مَا) قد يقعان نكرتان كقوله:

رُبُّ مَنْ أَنْضَجَتْ غَيْظًا قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَ

وقوله:

لا تَضِيقَنَّ بِالْأُمُورِ فَقَدْ تَكُ شَفِ غَمَاؤُهَا بِغَيْرِ احْتِيَالِ
رَبِّمَا تَكْرَهُ النَّفُوسَ مِنَ الْأَمْرِ رَلَهُ فَرَجُهُ كَحَلِّ الْعَقَالِ

(١) ابن أبي الربيع - البسيط، ج ١، ص ٣٢١.

(٢) ابن يعيش - شرح المفصل، ج ٣، ص ١٤٤.

(٣) المرادي - الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٣٣٥.

(٤) سيبويه - الكتاب، ج ٢، ص ٣١٤-٣١٥.

(٥) ابن يعيش - شرح المفصل، ج ٤، ص ١١.

(٦) الأزهرى - شرح التصريح، ج ١، ص ٩٢.

فدخلت (رُبَّ) عليها ولا تدخل إلا على النكرات^(١).

وقد اختلف النحاة في المصدر المؤول، فمنهم من ذهب إلى تكثيره محتكما إلى إمكانية استبداله بمعرفة، ومنهم من رأى تكثيره لإمكانية استبداله بنكرة. جاء في حاشية يس العلمي: " ... وحاصله أن المصدر المسبوك من الموصول الحرفي وصلته في مثل: أعجبنى ما صنعت محكوم له بالتعريف؛ لأنه بمنزلة صنعك. وهذا وإن قال النحاة لا يظهر الدليل عليه كما قال الدماميني؛ لأن المصدر لا يجب إضافته، بل يجوز أن يذكر المعمول بعده مرفوعاً أو منصوباً نحو: أعجبنى ضرب زيد وزيداً بتتوين ضرب ورفع زيد أو نصبه، فلما لا يجوز تقدير هذا المصدر منكرًا.. ودعوى الدماميني أن النحاة قالوا غير مسلمة إراد كلهم، فقد صرح بعضهم بأن المسبوك نكرة"^(٢).

[العودة إلى قائمة المحتويات](#)

(١) ابن هشام- شرح شذور الذهب، ص١٦٩-١٧٢.

(٢) يس العلمي- حاشية على شرح التصريح، ج٢، ص٢٧.

المبحث الثاني: في بناء الجمل والتراكيب

إن جمل اللغة ليست محدودة، وإن إمكانية توليد جمل جديدة: إنما يتم عن طريق قاعدة الاستبدال التي تكشف عن مهارة اللغوي الذي "يستبدل الوحدات التركيبية الواحدة بالأخرى استناداً إلى وظيفة الوحدة التركيبية في السياق والعلاقة التي تربط بينها وبين الوحدات التركيبية الأخرى".

وقد اعتمد اللسانيون الأوائل على هذه القاعدة في وصف الجمل والتراكيب إذ كانوا يتلمسون البنى الداخلية للعلاقات التركيبية بين أجزاء الجمل والتراكيب، التي يمكن استبدال غيرها بها. وكانوا يهدفون من ذلك التوصل إلى نظام الكفاية اللغوية لدى متكلمي اللغة، فقد تبين لهم من خلال الملاحظة الدقيقة لخصائص التراكيب إمكانية استبدال التراكيب المتماثلة في الشكل والوظيفة بعضها ببعض في السياق. ومن ذلك ما ذكره سيبويه في (باب الأفعال التي تستعمل وتلغى) إذ يقول: "فإن جاءت مستعملة، فهي بمنزلة (رأيت) و(ضربت) و(أعطيت) في الأعمال والبناء على الأول، في الخبر والاستفهام، وفي كل شيء، وذلك قولك: (أظن زيداً منطلقاً) و(أظن عمراً ذاهباً).."^(١). فقد أدرك سيبويه أن هناك عناصر تركيبية مماثلة لـ (زيداً) و(منطلقاً) يمكن أن تحل محل المكونين السابقين.

وتأسيساً على هذه القاعدة استبدل سيبويه (عمراً) بـ (زيداً) و(زعمت) بـ (أظن) و(أباك) بـ (أخاك) في قوله: و(زيداً أظن أخاك) و(عمراً زعمت أباك)^(٢).

وقد عرف سيبويه أن (معروفاً) و(معلوماً) متماثلتان بالشكل والوظيفة، وحمله هذا على أن يستبدل (معروفاً) موضع (معلوماً) ومنه قوله- ومما ينتصب لأنه حال وقع فيه أمر قول العرب (هو رجل صدق معلوماً ذاك) و(هو رجل صدق معروفاً ذاك)^(٣).

وقد أدرك الأوائل أن الاستبدال وسيلة لغوية بارعة في إنتاج عدد لا متناه من الجمل ولعل قولهم في صدر كل باب من أبواب النحو (هذا باب... نحو قولك... من ذلك قولهم في العوامل الداخلة على الجمل الإسمية (وباب (كان)، و(إن) و(علمت) داخل على ابتداء وخبر وذلك أنك لو حذف (كان) من قولك: كان زيد منطلقاً، أو (إن) من هذا، أو (علمت) لكان الكلام الباقي: زيد منطلق^(٤). فكل من كان وعلم وظن وما جرى مجراها يأتي بها المتكلم لإنتاج جمل جديدة لتحقيق غرض ما كالتعبير عن الشك أو التأكيد أو الظن أو الترجي أو التمني إلى غير ذلك من أغراض. يقول سيبويه (هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسد مسده لأنه مستقر لما بعده

(١) سيبويه- الكتاب، ج ١، ص ١١٩.

(٢) نفس المصدر.

(٣) نفس المصدر، ج ٢، ص ١١٩.

(٤) المبرد- المقتضب، ج ٤، ص ٤٠٤.

وموضع، والذي عمل فيما بعده حتى رفعه هو الذي يعمل فيه حين كان قبله وذلك كقولك: فيها عبدالله. ومثله: ثم زيد، وههنا عمرو، وأين زيد، وكيف عبدالله، وما أشبه ذلك. فمعنى أين في: أي مكان، وكيف: على أية حال، وهذا لا يكون إلا مبدوءاً به قبل الاسم، لأنها من حروف الاستفهام، فشبهت بهل وألف الاستفهام، لأنهن يستغنين عن الألف، ولا يكون كذا إلا استفهاماً^(١).

المبحث الثالث: في الوظائف التركيبية

ينطلق نحاة العربية الأوائل في تحليلهم للجملة من ملاحظ مؤدّه أن الجملة العربية تتكون من مكونين اثنين هما: المسند والمسند إليه ويعرفهما سيبويه بقوله "وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدءاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك عبدالله أخوك وهذا أخوك. ومثل ذلك يذهب عبدالله، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء"^(٢).

فالمسند في الجملة الفعلية هو الفعل، وفي الجملة الاسمية هو الخبر، والمسند إليه هو الفاعل في الجملة الفعلية والمبتدأ في الجملة الاسمية، فالعلاقة بين المسند والمسند إليه علاقة بنائية والتي يعبر عنها مصطلح (المبني عليه) فالتركيب الإسنادي تركيب بنائي بحث يعتمد على اللبنة الأولى وهي المسند ثم يبني المتكلم عليها لبنة أخرى هي المبني عليه والمسند إليه*.

وقد رأى النحاة أن لهذا البناء الإسنادي شكلاً أصلياً يجري عليه سموه بالأصل ثم رأوا أن الاستعمال اللغوي يفرض استعمالات أخرى تخرج عن هذا الأصل سموها الفروع. (وهم بهذا يتركون الباب مفتوحاً أمام مقتضيات الاستعمال التي تخرج عن أصل القاعدة متخذين من صحة الاستبدال دليلاً على صحة الاستعمال)^(٣).

إن لكل نوع من التراكيب في العربية عناصر مكونة له وهي تنتظم بدورها على هيئات مخصوصة، سماها القدماء أصولاً، فالأصل في تركيب الجملة الاسمية أن تكون مبتدأً وخبراً مفردين، فإن حل تركيب إسنادي محل الخبر المفرد سمّي هذا المركب البديل فرعاً. وليس الأمر مقصوراً على أصول التركيبات الجمالية فهناك أصول استنبطها النحويون للمسائل والأبواب النحوية، من الأمثلة اللغوية الفصيحة المحتج بها من نحو قولهم:

• الأصل في المفعول المطلق أن يكون مصدرًا.

(١) سيبويه- الكتاب، ج ٢، ص ١٢٨.

(٢) سيبويه- الكتاب، ج ١، ص ٢٣.

* يرى بلومفيلد أن الجملة مكونة من لبنتين على وفق منهجه في المكون المباشر Immediate constituent's. انظر محمد عبادة- الجملة العربية، ص ١٩٠-١٩١.

(٣) محمود نحلة- التعريف والتكثير، ص ١٧٧.

- الأصل في الحال والنعته أن يكونا وصفين مشتقين.
- الأصل في الحال أن تكون نكرة.
- الأصل في شبه الجملة أن يعلق بالفعل.
- الأصل في الظرف أن يكون اسم زمان أو مكان.

والأصل في العربية على نوعين: أصل وضع وأصل قاعدة، ولكل من هذين النوعين أقسام تخص الحرف المفرد، والكلمة المؤتلفة من حروف، والجملة المركبة إسناديا من الكلمات^(١). والعدول عن هذا الأصل إلى غيره يُعدّ فرعا على ذلك الأصل، يرد إلى أصله بضرب من التأويل والتخريج^(٢).

وما اختلفا التوجيهات الإعرابية إلا لاختلاف الأصول التي يصح حمل الاستخدامات عليها وتعددتها. فالمصدر الذي يقع في موقع النعت، نحو: هذا رجل عدل -مثلا- محمول على أحد توجيهات ثلاثة: إما تأويل المصدر بالمشتق (عادل) أي: وقوعه موقعه، وإما على حذف مضاف، أي: ذو عدل، وإما على الوصف بالمصدر على سبيل المبالغة من غير تأويل بمشتق ومن غير حذف مضاف^(٣).

ولهذا يقول الدكتور داود عبده: "وقد يختلف اللغويون في تفصيلات البنى الداخلية التي يقدرونها، وفي تفصيلات القواعد التي تحول هذه البنى إلى التراكيب الخارجية التي تستعمل في اللغة، لأنها جميعها تخضع إلى شيء من الاجتهاد"^(٤). ويقول العكبري في اختلاف الاستخدامات عن الأصول المفترضة: "وقد جاءت أشياء تخالف ما أصلنا، رُدّت بالتأويل إلى هذه الأصول، فمن ذلك وقوع الحال معرفة، كقولهم: أرسلها العراك، والتحقيق: أن هذا نائب عن الحال، وليس بها، بل التقدير: أرسلها معتركة"^(٥).

وهذه الأصول وصفها الدكتور تمام حسان بأنها (أصول ثابتة) ويقصد بها (أصول النحو) كما تبدو في (كتاب الأصول) لابن السراج، لا (أصول النحاة) كما تبدو في (لمع الأدلة) للأنباري، و(الاقتراح) للسيوطي، وكلا النوعين عنده من الثوابت في لغتنا العربية^(٦)، ثم يضيف: "إن أصول النحو أو الأصول الثابتة هي ما يعرفه التحويليون الأمريكيون في منهجهم النحوي

(١) تمام حسان -الأصول، ص ١١٤.

(٢) نفس المصدر.

(٣) ابن عقيل - شرح ابن عقيل، ج ٢، ص ٢٢٢.

(٤) داود عبده - التقدير وظاهر اللفظ، (م ج)، ص ١٤.

(٥) العكبري - اللباب، ج ٢، ص ٢٢٨.

(٦) فاضل الساقى - أقسام الكلام، ص ١٠-١١.

تحت اسم **Idealization** أي: الاعتماد على أصل مجرد ثابت، ترد إليه الأمثلة المختلفة^(١). وهذه الأصول الثابتة التي ترد إليها الاستخدامات المعدول بها عن هذه الأصول تمثل قرينة من قرائن النحو، تسمى قرينة البنية "وللموقع النحوي مطالب خاصة مما يتصل بهذه القرينة، فمن أبواب النحو "ما يتطلب اسماً يعبر عنه كالفاعل والمفعول، ومنه ما يعبر عنه الوصف، كالنعت والحال.. ثم أن من أبواب النحو ما يتطلب الاشتقاق، كالحال، ومنه ما يتطلب الجمود، كالتمييز"^(٢). وهذا يعني أن ما قاله القدماء في المسائل التي سنعرض لها في هذه الدراسة "بأن الأصل فيها كذا والعلّة كذا، ليس من باب تسليط الاعتبارات العقلية على أوضاع اللغة، وإنما هي أحكام وقوانين مستنبطة من استقراء كلام العرب، ومما يصدّق قولهم هذا أن هذه الأشياء التي سمّوها أصولاً تقدم لنا تفسيراً بيناً للظواهر التي نلمحها في واقع اللغة، وهو تفسير تتقبله البداهة"^(٣).

إن البحث في ظاهرة ما يتطلب الكشف عن العناصر والأجزاء الأساسية التي تتكون منها بغية الوصول للقوانين والقواعد التي تنتظم تلك الظاهرة. وقد وعى اللسانيون القدماء هذا المطلب عند وضعهم لقواعد العربية؛ إذ تبين لهم أن هناك أصولاً ثابتة ترند إليها تراكيب العربية. ثم رأوا أن الاستعمال اللغوي يفرض أداة لغوية تخرج عن تلك الأصول فاتخذوا من وضع عنصر لغوي موضع عنصر آخر في سياق مخصوص وسيلة منهجية للوصول إلى حكم بصحة تلك الاستعمالات اللغوية التي تخرج عن الأصول. فقالوا أن الأصل في الجملة الاسمية أن تتكون من اسمين مفردين، بيد أن استقراءهم اللغوي قد أظهر لهم صوراً فرعية تخرج عن هذا الأصل المفترض. فهناك عناصر لغوية معينة تحل محل هذا الأصل وتقوم بنفس الوظيفة التركيبية، وتخضع لنفس العلاقة التركيبية القائمة بين أجزاء التراكيب التي حلت محلها. وكان سبيلهم إلى تحقق ذلك المنهج الاستبدالي، الذي يكشف عن وظيفة الوحدات التركيبية التي تظهر في مواقع مخصوصة من الجملة. وفيما يلي بيان ذلك.

* في الجملة الاسمية:

الجملة الاسمية هي جملة المبتدأ والخبر، وقد شرحها سيبويه بقوله: "فالمبتدأ كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام. والمبتدأ والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ

(١) فاضل الساقى - أقسام الكلام، ص ١١.

(٢) نفس المصدر، ص ١٦.

(٣) منى الياس - القياس في النحو، ص ٤٦.

الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه^(١). وحدها ابن جني بقوله: "المبتدأ كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية، وجعلته أولاً لثان، يكون الثاني خبراً عن الأول ومسنداً إليه، وهو مرفوع بالابتداء، نقول: "زيد قائم" و "محمد منطلق"، فـ (زيدٌ) و(محمدٌ) مرفوعان بالابتداء وما بعدها خبر لهما"^(٢). وواضح من هذا الحد أن الأصل في المبتدأ والخبر أن يكونا اسمين مفردين فإن علاقة الإسناد هي الشرط اللازم لانعقادهما، وعلاقة الإسناد هذه هي التي تسمح بدورها بنشوء علاقات استبدالية بين عناصر أخرى تحل محل هذا الأصل المفترض. فالضمير (هو) في: هو زيدٌ معروفاً يمكن أن يحل محله اسم الإشارة (هذا) في (هذا عبدالله منطلقاً). فالعلاقة التي تربط بين (هذا) و(عبدالله) علاقة إسنادية، بعبارة سيبويه.. "قالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه"^(٣). ولم يحدد المبتدأ بالاسم المعلوم بل كل اسم يقع هذا الموقع ويعرب إعرابه قال: "قالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رَفَع"^(٤). وعلى هذا يمكن إحلال (هذا) محل (هو) لقيامه بالوظيفة ذاتها (المبتدأ) وخضوعها لعلاقة (الإسناد) فـ (هو) و(هذا) يختلفان خارج السياق؛ لأنهما مقولتان صرّفتان مختلفتان فـ (هو) ضمير، و(هذا) اسم إشارة. أما في السياق فإنهما يخضعان لمقولة قواعدية واحدة (الابتداء). قال سيبويه: "فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك: هذا عبدالله منطلقاً^(٥) وقال عن جملة: هو زيدٌ معروفاً وأما هو فعلاقة مضمرة وهو مبتدأ، وحال ما بعده كحالهِ بعد هذا"^(٦). وقد لاحظ كارتر هذه السمة في كتاب سيبويه (أي تصنيفه لوحدات نحوية معينة تصنيفاً واحداً) على وفق منهج الاستبدال^(٧). ومن ذلك إمكانية الاستبدال بين (الفعل المضارع) و(اسم الفاعل) تبعاً لتأدية كل واحد منهما الوظيفة النحوية ذاتها، ووقوعهما موقعا واحدا في السياق. قال سيبويه: "تقول إن عبدالله ليفعلُ فيوافق قولك (فَاعِلٌ)، حتى كأنك قلت: إن زيدا لفاعلٌ فيما تريد من المعنى وتلقه هذه اللام كما لحقت الاسم، ولا تلحق (فَعَلٌ) اللام"^(٨). فالخبر في الجملة الأولى مفردٌ. وهذه هي الصورة الأصلية للخبر غير أن إمكانية التماثل

(١) سيبويه - الكتاب، ج ٢، ص ١٢٦.

(٢) ابن جني - اللمع في العربية، ص ١٠٩.

(٣) سيبويه - الكتاب، ج ٢، ص ٧٨.

(٤) سيبويه - الكتاب، ج ٢، ص ١٢٦.

(٥) سيبويه - الكتاب، ج ٢، ص ٧٨.

(٦) نفس المصدر.

(٧) Carter- An Arab Grammarian of the Eighth Century, p.154.

(٨) سيبويه - الكتاب، ج ١، ص ١٤. المبرد - المقتضب، ج ٤، ص ١٨-٢٠. السيوطي - الهمع، ج ١، ص ١٣.

الوظيفي بين اسم الفاعل والفعل المضارع سمح له بالحلول محله، وينطبق ذلك على الحرف المصدرى وصلته (مصدر مؤول) في حله محل الاسم (المصدر الصريح) في موقع المبتدأ^(١) ففي قوله تعالى: {وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ} ^(٢) فالمصدر المؤول من (أَنْ) والفعل المضارع (أَنْ تَصُومُوا) حل محل المصدر الصريح (صيامكم) للتماثل الوظيفي بينهما.

وقد ورد عند النحاة شواهد وقع فيها الفعل المضارع محل الاسم المفرد (المصدر) في موقع الابتداء. من ذلك قول العرب "تسمع بالمعيدي خير من أن تراه"^(٣) فأصل التركيب: سماعك بالمعيدي... فحل الفعل المضارع محل الاسم المفرد (المصدر) في موقع الابتداء.

وأحسب أن الفعل المضارع في هذا التركيب هو على نية إيصاله بـ أَنْ المضمرة: أن تسمع والدليل على ذلك: مجيء الفعل المضارع بعد بعض حروف الجر والعطف مثل: حتى وكـي، حيث يؤول الفعل المضارع على أنه منصوب بأن المضمرة وقع موقع المصدر الصريح. يقول السيوطي: "فإن قلت فما تصنع بقوله: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، فإن الإسناد وقع فيه إلى (تسمع) وهو فعل، لم يُردَ لفظه؟ فالجواب على وجهين: أحدهما: أنه محمول على حذف (أَنْ) أي: أن تسمع وهما في تأويل المصدر أي سماعك، فالإسناد في الحقيقة إليه، وهو اسم كما هو في قوله تعالى: {وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى} {وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ}، والثاني أنه مما نزل فيه الفعل منزلة المصدر وهو (سماحك) لأنه مدلول الفعل^(٤) ومن ذلك أيضا قول الشاعر:

لولا تفلّق بالحجارة رأسه قبّل السيوف أتاكم لم يكلم^(٥)

والأصل: "لولا تفلّق رأسه". يقول ابن جني: "أراد: أن تفلّق، فحذف (أَنْ) وأوقع الفعل"^(٦). وقول رؤبة^(٧): لولا يدالي خفضة القدح انزرق، والأصل: لولا مدالاته. ويحمل على ذلك قوله تعالى {ومن آياته يريكم البرق خوفاً وطمعاً}^(٨) وقوله صلى الله عليه وسلم: "لولا تُعيرني

(١) أبو حيان - ارتشاف الضرب، ج ٤، ص ٦٣٧.

(٢) سورة البقرة: آية ١٨٤.

(٣) ابن هشام - مغني اللبيب، ج ٢، ص ٤٢٧. الجرجاني - المقتصد، ج ١، ص ٧٨-٧٩. والمثل موجود في (الميداني - مجمع الأمثال، ج ١، ص ١٢٩ برقم ٦٥٥.

(٤) السيوطي - همع الهوامع، ج ١، ص ١٢، والآية الأولى من سورة البقرة رقم ٢٣٧ والآية الثانية من سورة البقرة ١٨٤.

(٥) ابن جني، التمام في تفسير أشعار هذيل، مما أغفله، أبو سعيد السكري، ص ٦٧.

(٦) نفس المصدر.

(٧) نفس المصدر.

(٨) سورة الروم: آية ٢٤.

قریش^(١). يقول العكبري في اعراب هذا الحديث: "ولولا) هذه يقع بعدها الاسم، وقد جاء الفعل بعدها. و(أن) معه مقدره، أي: لولا أن تعيرني"^(٢).

ومن ذلك قوله تعالى: {إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون}^(٣).
فالمصدر المؤول من : (أنْ وأنذرتهم) حلّ محلّ المصدر الصريح (إنذارهم) في موقع المبتدأ.
يقول ابن يعيـش: "الفعل ههنا في تأويل المصدر، والمعنى: سواء عليهم الإنذار وعدم الإنذار"^(٤).

المبتدأ في العربية على نوعين؛ مبتدأ ذو خبر، ومبتدأ ذو مرفوع (فاعل أو نائب فاعل) يغني عن الخبر. وقد ذكر النحاة أن الأصل في المبتدأ ذي المرفوع أن يكون وصفا مشتقا نحو قولنا: أقائم أخواك؟ وما مضروبُ الزيدان. بيد أن هناك استعمالات لغوية ورد فيها هذا المبتدأ اسماً جامداً قال عنها النحاة بأنها حلت محل الوصف المشتق من ذلك قولهم: أقرشي قومك وأقرشي أبواك؟^(٥) يقول الأعلام: "قال: وكذلك: أقرشي قومك فأجراه مجرى اسم الفاعل، كأنه قال: أمتقرش قومك؟ في معنى: أيتقرش قومك؟ كما يقال: تنزر الرجل وتقيس، بمعنى: انتسب إلى نزار وتقيس"^(٦). وقولهم: أذو مالِ العمران حيث حلت ذو الجامعة محل صاحب المشتقة. فالأصل في الجملة "أصاحبُ مالِ العمران" ثم حلت (ذو) محل (صاحب) لتماثلهما الوظيفي. وإذا كان المبتدأ في العربية يأتي على غير صورته الأصلية التي رآها النحاة، فإن ذلك ينطبق على الخبر أيضاً. فقد يحل مركب فعلي محل المفرد (الأصل) في موضع الخبر نحو قولهم: "هذا ضارب اليوم زيداً، وغداً عمراً، كما نقول: هذا يضرب اليوم زيداً، وغداً عمراً"^(٧). فالفعل المضارع حل محل المركب الاسمي لتماثلهما الوظيفي. يقول المبرد: "فاسم الفاعل - قلت حروفه أو كثرت - بمنزلة الفعل المضارع الذي معناه (يفعل) واسم المفعول جار على الفعل المضارع الذي معناه (يُفعل) نقول: زيد ضارب عمراً، كما نقول: زيد يضرب عمراً وزيد مضروب سوطاً، كما نقول: زيد يضرب سوطاً"^(٨).

وقد يقع الفعل المضارع موقع اسم المفعول يقول ابن السراج: "واسم المفعول الجاري على

(١) العكبري - إعراب الحديث، ص ٢٦٣، والحديث في مسند احمد، ج ٢، ص ٤٣٤ - ٤٤١.

(٢) نفس المصدر.

(٣) سورة البقرة: آية ٦.

(٤) ابن يعيـش - شرح المفصل، ج ١، ص ٩٣.

(٥) سيبويه - الكتاب، ج ١، ص ٢٣٤.

(٦) الأعلام الشنتمري - النكت في تفسير كتاب سيبويه، ج ١، ص ٤٥٧.

(٧) المبرد - المقتضب، ج ٤، ص ١٥٢.

(٨) نفس المصدر، ج ٢، ص ١١٧ - ١١٨.

فعله يعمل عمل الفعل نحو قولك: مضروب ومعط ويعمل عمل أعطي، وتعطي، تقول: زيد مضروب أبوه، فترفع (أبوه) بمضروب، كما كانت ترفعه بضارب إذا قلت: زيد ضارب أبوه عمراً، وتقول: زيد معط أبوه درهاً فترفع الأب لمعط" (١).

ويقول ابن يعيش: "إن الذي يدل على أن المفرد أصل، والمركب فرع عليه في الإخبار أمران: أحدهما أن المفرد بسيط، والجملة مركب، والبسيط أول، والمركب ثان، فإذا استقل المعنى بالاسم المفرد، ثم وقعت الجملة موقع الاسم فالمفرد هو الأصل، والجملة فرع عليه، والأمر الثاني أن المبتدأ نظير الفاعل في الإخبار عنهما، والخبر فيهما هو الجزء المستفاد. فكما أن الفعل مفرد فكذلك خبر المبتدأ مفرد" (٢).

* في الجملة الفعلية:

الجملة الفعلية هي جملة الفعل والفاعل أو المسند والمسند إليه.

ويعرف سيبويه الفعل بقوله: "أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى ولما يكون، ولما يقع، وما هو كائن لم ينقطع" (٣) فالفعل عنده مصطلحاً تصنيفياً يشير إلى طائفة من الكلمات ذات خصائص متميزة يشغل فيها (الحدث) المركز الفعال (٤). أما الفاعل فيعرف بأنه: "كل اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، نحو: قام زيد، وذهب عمرو" (٥).

وواضحاً أن الفعل والفاعل هما الركبان الأساسيان في الجملة الفعلية، حيث أن الفعل هو (المسند) والفاعل هو (المسند إليه)، وعلاقة الإسناد هي الرابطة التي تربط بينهما، بل هي الشرط اللازم لانعقادهما. وعلاقة الإسناد هذه هي التي تسمح بدورها بنشوء علاقات استبدالية بين العناصر التي تحل محل هذا الأصل المفترض.

فـ (أن) وصلتها (المصدر المؤول) في قوله تعالى: {ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم} (٦) قد حلت محل المصدر الصريح (خشوع) في موقع الفاعل.

فالعلاقة التي تربط بين الفعل المضارع (يأن) والمصدر المؤول (أن تخشع) هي علاقة إسنادية، وعلى هذا يمكن إحلال (أن تخشع) محل (خشوع) لقيامه بالوظيفة ذاتها (الفاعل). وينطبق ذلك على (أن) مع صلتها الواقعة بعد عسى. يقول الأنباري: "فإن قيل في موضع (أن)

(١) ابن السراج- الأصول في النحو، ج ٢، ص ٨٨.

(٢) ابن يعيش- شرح المفصل، ج ١، ص ٨٨.

(٣) سيبويه- الكتاب، ج ١، ص ١٢.

(٤) عبدالغني الأزدي- مفهوم الجملة في كتاب سيبويه (رد)، ص ١١٨.

(٥) الأنباري- أسرار العربية، ص ٧٧-٨٤. ابن هشام- أوضح المسالك، ج ١، ص ١٩٧.

(٦) سورة الحديد، آية ١٦.

مع صلتها الرفع بأنه فاعل، كما أن زيداً مرفوعاً بأنه فاعل في نحو (عسى زيد أن يخرج) ^(١) .
 ومثل ذلك إمكانية الاستبدال بين (أنّ ومعموليها) و(اسم الفاعل) تبعاً لتأدية كل واحد منهما
 الوظيفة النحوية ذاتها، ووقوعهما موقعا واحدا في السياق، نحو: بلغني انطلقك، يعني أنك
 منطلق فالفاعل في الجملة الأولى مفرد، وهذه هي الصورة الأصلية للفاعل. غير أن إمكانية
 التماثل الوظيفي بين (اسم الفاعل) و(أنّ ومعموليها) قد سمح لها بالحلول محله ^(٢) .
 ويذكر النحاة أنه إذا حلت (أنّ ومعمولاها) محل المفرد في موقع الفاعل كان في
 تقدير ذلك المفرد تفصيل ^(٣) :

- ١ - إذا كان الخبر مشتقاً أول المصدر من لفظه: بلغني أنك منطلق - بلغني انطلقك، ويلحق
 به الخبر المشتق (المحذوف) إذا تعلق به شبه الجملة: بلغني أنك في الدار - بلغني
 استقرارك في الدار، لأن شبه الجملة: في الدار متعلّقة باستقرار محذوف هو الخبر.
- ٢ - إذا كان الخبر جامداً قدر المصدر بالكون مطلقاً: بلغني أن هذا زيدٌ - بلغني كون هذا زيداً،
 "ولأن كل خبر جامد، يصح نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكون" ^(٤) .
 وإذا وقعت (ما) المصدرية والفعل موقع الفاعل، فإن للنحاة فيها رأيين، فريق ذهب إلى
 أنها حرف صلة وهي وصلتها واقعتان موقع مصدر في: يعجبني ما قمت - يعجبني قيامك وهذا
 رأي سيبويه والجمهور.
 أما الفريق الثاني فيرى أن (ما) اسم موصول بتقدير: يعجبني الذي قمت وفاعلُه موصوف
 محذوف أي: القيام الذي قمت وهذا رأي الاخفش وابن السراج ^(٥) .
 وأحسب أن رأي الجمهور هو الرأي الصواب فقد وردت شواهد وقعت فيها (ما وصلتها) موقع
 الفاعل والمفعول به والجر.

* في المفعول به:

المفعول به: "هو ما وقع عليه فعل الفاعل" نحو: أوجدت ضرباً، وأحدثت قتلاً، وما
 ضربت زيداً ^(٦) . ويرتبط المفعول به بالجملة الفعلية بعلاقة هي علاقة جهة وقوع الفعل، وهي
 تسمح بدورها بنشوء علاقات استبدالية بين المفعول به وما يمكن أن يحل محله من عناصر
 تركيبية. فالمصدر المؤول من (أن وصلتها) في: "أريد أن تذهب يا فتى" قد حلت محل المصدر

(١) الأنباري - أسرار العربية، ص ١٣٠. الجرجاني - المقتصد، ج ١، ص ٣٥٨-٣٥٩.

(٢) الجرجاني - المقتصد، ج ١، ص ٤٧١.

(٣) أبو حيان - ارتشاف الضرب، ج ٢، ص ١٣٩. ابن هشام - مغني اللبيب، ج ١، ص ٤٠.

(٤) ابن هشام - مغني اللبيب، ج ١، ص ٤٠.

(٥) أبو حيان - ارتشاف الضرب، ج ١، ص ٩٩٣.

(٦) السيوطي - همع الهوامع، ج ٣، ص ٧.

الصريح (ذهابك)^(١) في موقع المفعول به.

فالعلاقة التي تربط بين الفعل الماضي (أراد) والمصدر المؤول (أن تذهب) هي علاقة جهة وقوع. وعلى هذا يمكن إحلال "أن تذهب" محل "ذهابك" لقيامه بالوظيفة ذاتها (المفعول به).

ومثل ذلك إمكانية الاستبدال بين (ما وصلتها) و(المصدر الصريح) في قول الشاعر:

يسر المرء ما ذهب الليالي
وكان ذهابهن له ذهاباً^(٢)

ونحو ذلك إمكانية الاستبدال بين (لو وصلتها) و(المصدر الصريح) في قول قتيلة بنت النضر:

ما كان ضرك لو مننت وربما
من الفتى وهو المغيظ المحنق^(٣)

* في المفعول المطلق:

المفعول المطلق هو "اسم يؤكد عامله، أو يبين نوعه أو عدده، وليس خبراً ولا حالاً، نحو: "ضربتُ ضرباً"، أو ضَرَبَ الأميرُ أو "ضربتين" بخلاف نحو: ضربكُ ضرب أليم ونحو: "ولى مديراً"^(٤).

ويرتبط المفعول المطلق بالجملة الفعلية بعلاقة هي علاقة عدد مرات حدوث الفعل أو تأكيد حدوثه، أو بيان نوع حدوثه، وهي تسمح بدورها بنشوء علاقات استبدالية بين المفعول المطلق وما يمكن أن يحل محله من عناصر تركيبية.

وقد ذكر النحاة أن الأصل في المفعول المطلق أن يأتي مصدراً من لفظ الفعل العامل فيه، ثم تبين لهم أن هناك استعمالات لغوية تخرج عن هذا الأصل المفترض فقالوا بفرعيتها أو نيابتها. يقول الأشموني: "والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدراً. نظراً إلى أن ما يقوم مقامه مما يدل عليه خَلْفٌ عنه في ذلك، وأنه الأصل"^(٥). ويقول الصبان في الحاشية: (قوله: لا يكون) أي: أصالة؟ بدليل ما بعد، (قوله: نظراً إلى أن ما يقوم مقامه) أي: المصدر، أي: يَحُلُّ محله، يوضع في مكانه مما يدل عليه، كلفظ كل وبعض المضافين إلى المصدر، وكالعدد، خلف عنه في ذلك أي: في

(١) المبرد- المقتضب، ج ١، ص ١٨٧.

(٢) ابن يعيش- شرح المفصل، ج ٨، ص ١٤٢. المرادي - الجنى الداني، ص ٣٣١. الأزهرى- شرح التصريح، ج ١، ص ٢٦٨. السبوطي - همع الهوامع، ج ١، ص ٨١.

(٣) المرادي - الجنى الداني، ص ٢٩٧. ابن هشام- مغني اللبيب، ج ١، ص ٢٦٥. الأزهرى- شرح التصريح، ج ٢، ص ٢٥٤. والبيت في ديوان الحماسة، ص ٢٧٥، وشرح ديوان الحماسة، ص ٩٦٦. البغدادي- الخزانة، ج ١١، ص ٢٣٩. وينظر مع هذا الشاهد شواهد أخرى من القرآن والشعر في مغني اللبيب، ج ١، ص ٢٦٥ و ٢٦٦، ودراسات الأسلوب في القرآن الكريم، ق ١، ج ٢، ص ٦٦٠-٦٦٣.

(٤) ابن هشام- أوضح المسالك، ج ٢، ص ٢٣، والآية رقم ١٠ من سورة النمل.

(٥) الصبان - حاشية الصبان، على شرح الأشموني، ج ٢، ص ١٠٩.

المفعولية المطلقة، وأنه، أي المصدر، الأصل، أي: والاعتبار ليس إلا بالأصل^(١)، فالأصل في المفعول المطلق أن يأتي على هيئة مصدرٍ لفعله، لكن قد تقع مركبات ليست مصادر في موقع المفعول المطلق في سياق تركيب معين، من ذلك:

١- حلول المركب العددي محل المصدر^(٢)، ومثال ذلك قوله تعالى: {واجلدوهم ثمانين جلدة^(٣)} فأصل التركيب: اجدوهم جلدات ثمانين ثم حل المركب العددي محل المصدر للتمائل الوظيفي بينهما، فالعلاقة بين فعل الأمر (اجلدوهم) والمركب العددي (ثمانين جلدة) هي علاقة بيان عدد مرات وقوع الفعل، وعلى هذا يمكن إحلال (ثمانين جلدة) محل (جلدات ثمانين) لقيامه بالوظيفة ذاتها: مفعول مطلق.

ومنه ما جاء في الحديث: "وكان عثمان إذا قدم مكة صلى بها الظهر والعصر والعشاء الآخرة أربعاً أربعاً"^(٤). يقول العكبري في إعراب هذا الحديث: "أربعاً: منصوب على المصدر، كما تقول: قد صلى صلاة هي أربع، وكما تقول: ركع أربع ركعات، فأربع: عدد مضاف إلى المصدر، فينتصب انتصابه، كقولهم: ضربته ثلاث ضربات، أي ضربات ثلاثاً، فقدم وأضاف، وإذا أضيفت صفة المصدر إليه أنتجت انتصاب المصادر"^(٥) وكذلك قوله: ضربته ألفاً^(٦).

٢- حلول المركب الوصفي محل المصدر، ومثال ذلك قول الشاعر:

قم قائماً، قم قائماً رأيت عبداً نائماً^(٧)

فأصل التركيب: قم قياماً ثم حل اسم الفاعل: قم قائماً محل المصدر: قم قياماً في موضع المفعول المطلق. فالعلاقة التي تربط بين اسم الفاعل: قائماً وفعل الأمر: قم هي علاقة تأكيد حدوثه، وعلى هذا يمكن إحلال: قائماً محل: قياماً لقيامه بالوظيفة ذاتها المفعول المطلق.

٣- حلول (اسم المصدر) موقع (المصدر): يطلق النحاة على هذا النوع غير اسم، فمنهم من يطلق عليه: "ما لاقى الفعل في الاشتقاق. ويسمونه: ما شارك الفعل في الاشتقاق" تارة أخرى.

(١) الصبان، حاشية الصبان، على شرح الأشموني، ج٢، ص١٠٩. وينظر كذلك: شرح التصريح وحاشية ياسين عليه، ج١، ص٣٢٤-٣٢٥.

(٢) ابن مالك- شرح الكافية الشافية، ج٢، ص٦٥٦. الاستربادي - شرح الكافية، ج١، ص١١٥. أبو حيان- ارتشاف الضرب، ج٢، ص٢٠٤. ابن هشام - أوضح المسالك، ج٢، ص٣٤.

(٣) سورة النور- آية ٤. وينظر الأنباري- البيان، ج٢، ص١٩٢. الشوكاني- الفتح القدير، ج٤، ص٨.

(٤) العكبري- إعراب الحديث النبوي، ص٣٣٩. ابن حنبل- مسند أحمد، ج٤، ص٩٤.

(٥) المصدر السابق، ص٣٣٩، ص٣٤٠.

(٦) الاستربادي- شرح الكافية، ج١، ص١١٥.

(٧) ابن جني- الخصائص، ج٣، ص١٠٣. ابن فارس- الصحابي، ص٣٩٤. ابن هشام اللخمي- شرح

الفصيح، ص١١٦. الاستربادي- شرح الكافية، ج١، ص١٧٦.

ويطلقون عليه أحياناً: مصادر خالفت الأفعال المذكورة، أو "مصادر شذت عن القياس"^(١).
ويفرق النحاة بين (المصدر) و(اسم المصدر) بقولهم: إن المصدر هو: اسم الحدث الجاري على فعله، أما اسم المصدر فهو: اسم الحدث غير الجاري على فعله^(٢).
وهناك مواقع تركيبية يحل فيها (اسم المصدر) محل (المصدر)، نحو قوله تعالى: {وأنبثها نباتاً حسناً}^(٣) فأصل التركيب: "وأنبثها إنباتاً حسناً، ثم حل (اسم المصدر) محل (المصدر) للتماثل الوظيفي بينهما.

يقول سيبويه: "هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل؛ لأن المعنى واحد، وذلك قولك: (اجتوروا تجاوراً، وتجاوزوا اجتوراً). لأن معنى اجتوروا وتجاوزوا واحد. وقال الله تبارك وتعالى: {والله أنبتكم من الأرض نباتاً}^(٤) لأنه إذا قال: أنبته، فكأنه قال: قد نبته، وقال الله عز وجل: {وتبتل إليه تبتيلاً}^(٥)؛ لأنه إذا قال: تبتل، فكأنه قال: بتل"^(٦).

٤- وقوع (اسم الهيئة) موقع (المصدر): قد يحل (اسم الهيئة) محل (المصدر) في سياق تركيب من نحو: "يموت الكافر ميتة سوء"^(٧). فأصل التركيب: (يموت الكافر موت سوء) ثم حلت: (اسم الهيئة) محل (المصدر)؛ لتماثلهما الوظيفي. فالعلاقة بين الفعل المضارع (يموت) واسم الهيئة (ميتة) علاقة بيان نوع حدوث الفعل. وعلى هذا يمكن إحلال (ميتة) محل (موت) لقيامه بالوظيفة ذاتها (مفعول مطلق).

٥- وقوع (ألفاظ مخصوصة) موقع (المصدر) ومن الأمثلة على ذلك: "قعد القرفصاء واشتمل الصماء، ورجع القهقرى؛ لأنه ضرب من فعله الذي أخذ منه"^(٨). فأصل التراكيب هو على الترتيب: (قعد قعوداً، واشتمل اشتمالاً، ورجع رجوعاً)، ثم حلت: (القرفصاء، الصماء، القهقرى)

(١) ابن يعيش- شرح المفصل، ج١، ص١١١-١١٢. الاستربادي- شرح الكافية، ج١، ص١١٦. أبو حيان-

ارتشاف الضرب، ج١، ص٢٢٧، ج٢، ص٢٠٥. ابن هشام- أوضح المسالك، ج٢، ص٤٥-٤٦.

الأزهري- شرح التصريح، ج١، ص٣٢٧-٣٢٨. السيوطي- الأشباه والنظائر، ج٨، ص٢٥١.

(٢) الأزهري- شرح التصريح، ج١، ص٣٢٤-٣٢٥. السيوطي- الأشباه والنظائر، ج٤، ص٤٦. الخفاجي-

حاشية الشهاب، ج١، ص٢٦٦.

(٣) سورة آل عمران- آية ٣٧.

(٤) سورة نوح، آية ١٧.

(٥) سورة المزمل، آية ٨.

(٦) سيبويه- الكتاب، ج٤، ص٨١ المبرد- المقتضب، ج١، ص٧٣-٧٤، وج٣، ص٢٠٤-٢٠٥.

(٧) الصبان- حاشية الصبان، ج٢، ص١١٣. الخصري- حاشية الخصري، ج١، ص١٨٨.

(٨) الكتاب- سيبويه، ج١، ص١٥. ابن السراج- الأصول، ج١، ص١٦٠. الشنتمري- النكت، ج١،

ص١٦٦.

محلّ (قعوداً، اشتمالاً، رجوعاً)؛ لتماثلهم الوظيفي.

٦- وقوع (مرادف المصدر) موقع (المصدر): قد يحل (مصدر) في سياق تركيب موقع (مصدر) آخر ليس من لفظ الفعل المعمول به، بل قريب من معناه أو مرادف له. من ذلك قولهم: "أبغضته كراهية، وأعجبني حبا شديداً؛ فالاسم هنا ينتصب بالفعل الذي قبله؛ لأنه يقرب من معناه"^(١).

* في الحال:

• **حدها:** "والحال وصف، فضلة، يقع في جواب كيف، كـ "ضربت اللص مكتوفاً"^(٢).

وترتبط الحال مع صاحبها (الفاعل أو المفعول به أو المجرور) بعلاقة هي بيان حاله وهي تسمح بدورها بنشوء علاقات استبدالية بين الحال وما يمكن أن يحل محلها من عناصر تركيبية سنأتي على ذكرها فيما يلي:

١- وقوع (الاسم الجامد) موقع (الاسم المشتق):

ذكر النحاة أن الأصل في الحال أن تأتي مشتقة^(٣) ثم تبين لهم أن هناك استعمالات لغوية تخرج عن هذا الأصل المفترض، فقالوا بفرعيتها معولّين على الاستبدال للحكم بصحة تلك الاستعمالات. ومن الأمثلة عليها:

أ- الحال الدالة على تشبيه: من ذلك: قولهم: "هذا زيدٌ أسداً. فأصل التركيب: هذا زيدٌ شجاعاً أو هذا زيدٌ جريئاً"^(٤)، ثم حل (الاسم الجامد) محل (الاسم المشتق) للتماثل الوظيفي بينهما. فالعلاقة بين صاحب الحال (زيدٌ) والاسم الجامد (أسداً) هي بيان حاله، وعلى هذا يمكن إحلال (أسداً) محل (جريئاً أو شجاعاً) لقيامه بالوظيفة ذاتها (الحال).

ومن ذلك قول بعض أصحاب أمير المؤمنين علي - رضي الله عنه - في بعض أيام

صفين:

(١) العكبري- اللباب، ج ١ ص ٢٢٦. ابن الحاجب- الإيضاح، ج ١، ص ٢٢٢. الاستربادي- شرح الكافية، ج ١، ص ١١٦. المكودي- شرح المكودي، ص ٨٠. الأزهرى- شرح التصريح، ج ١، ص ٣٢٧. الدمياطي- المشكاة الفتحة، ص ٢٢١.

(٢) ابن هشام، شرح قطر الندى، ص ٣١٦.

(٣) البطليوسي- الجمل، ص ١٣٦. العكبري- شرح اللمع، ج ١، ص ١٣٢-١٣٣. العكبري- اللباب، ج ١، ص ٢٨٥. ابن الشجري- الأمالي الشجرية، ج ١، ص ١٦٨. الشلوبيني- التوطئة، ص ٢٠٠. ابن مالك- شرح عمدة الحافظ، ص ٤٤٣. السيوطي- همع الهوامع، ج ١، ص ٩-١٠.

(٤) العكبري- اللباب، ج ١، ص ٢٨٥. الأزهرى- شرح التصريح، ج ١، ص ٣٦٩.

فَمَا بَالُنَا أَمْسَ الْعَرِينِ وَمَا بَالُنَا الْيَوْمَ شَاءَ النَّجْفُ^(١)

وقول المتنبي:

بدت قمرأ، ومالت خوطَ بان وفاحت عنبرأ، ورننت غزالأ^(٢)

يقول الاسترأبادي في البيتين الأخيرين: "وفي تأويل مثله وجهان: أحدهما: أن يعد مضافا قبله، أي: أمثال أسد العرين، ومثله قمر، والثاني: أن يؤول المنسوب بما يصح أن يكون هياة لما تقدم، أي: ما بالنا أمس شجعانا، واليوم ضعافا، وبدت منيرة، ونحو ذلك"^(٣).

فالأحوال الأربع في قول المتنبي: "هي في أصل التركيب: بدت مشرقة أو مضيئة أو منيرة، مالت منتبهة، فاحت طيبة، رنت مليحة"^(٤). ثم حلت محلها الأسماء الجامدة المذكورة في البيت (قمرأ، خوطأ، عنبرأ، غزالأ) لإمكانية التماثل الوظيفي بينهما.

ب- الحال الدالة على مفاعلة: نحو قولهم: "كلمته فاه إلى في، وبايعته يدا بيد"^(٥) فالبنية العميقة لهذين التركيبين: "كلمته مشافهاً، وبايعته مقابضاً"^(٦) ثم حل (المركب الاسمي الجامد) محل (الاسم المشتق) للتماثل الوظيفي بينهما.

يقول العكبري: "ومن ذلك: كلمته فاه إلى في، تقديره مكافحا، أو مشافها، ثم حذف هذا، وجعل (فاه إلى في) نائبا عنه"^(٧).

وأحسب أن هذا التقدير خير من تقدير كثير من النحاة الذين قالوا بأن أصل التركيب (شفاهاً)^(٨) و(نقداً)^(٩) ذلك أنهما مصدران جامدان، والأولى تقدير الجامد بمشتق جريا على القاعدة الأصلية، وربما يكون تقدير أصل التركيب (متشافهين) و(متقابضين)؛ لأن في هذا المقدر معنى المفاعلة، فيكون الحال من الفاعل والمفعول معا^(١٠).

(١) الأسترأبادي- شرح الكافية، ج١، ص٣٠٨. البغدادي- خزنة الادب، ج٣، ص٢٠١.

(٢) ابن الشجري- الأمالي الشجرية، ج٢، ص٢٧٤. والبيت في ديوان المتنبي بشرح العكبري، ج٣، ص٢٢٤.

(٣) الأسترأبادي- شرح الكافية، ج١، ص٢٠٨. وتتنظر أمثلة أخرى من الشعر في الأمالي الشجرية، ج٢، ص١٨٨، ص٢٧٤، ج١، ص٣٧٠.

(٤) الشجري- الأمالي الشجرية، ج٢، ص٢٧٤. ديوان المتنبي بشرح ابي البقاء العكبري، ج٣، ص٢٢٤. السيوطي- الاشباه والنظائر، ج٦، ص١٠٢-١٠٣.

(٥) سيبويه- الكتاب، ج١، ص٣٩١. المبرد- المقتضب، ج٣، ص٢٣٦.

(٦) ابن يعيش- شرح المفصل، ج٢، ص٦٠-٦٢.

(٧) العكبري- اللباب، ج١، ص٢٨٧. أبو حيان- ارتشاف الضرب، ج٢، ص٣٣٥.

(٨) سيبويه- الكتاب، ج١، ص٣٩١. المبرد- المقتضب، ج٣، ص٢٣٦.

(٩) الشجري- الأمالي الشجرية، ج٢، ص٢٨٣. الحيدره اليمني- كشف المشكل، ج١، ص٤٧٤.

(١٠) ابن مالك- شرح الكافية الشافية، ج٢، ص٧٣١. الأزهرى- شرح التصريح.

ج- الحال الدالة على تفصيل وترتيب^(١): من ذلك قوله تعالى: {وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا} وأصل التركيب (مُصْطَفَيْن) ثم حل (الاسمان الجامدان) محل (الاسم المشتق) للتماثل الوظيفي بينهما.

ومثل ذلك: "ادخلوا الأول فالأول، فالبنية العميقة لهذا التركيب مرتبين" وفيه أيضاً: "قرأت الكتاب بابا بابا، فالبنية العميقة لهذا التركيب مفصلاً، أو مرتباً"^(٢).

فالمعنى المشترك الذي تدل عليه جميع الأحوال التي ينتظمها هذا الموضع هو من التفصيل؛ "لأن العرب تكرر الشيء مرتين، فيستوعب تفصيل جميع جنسه، باعتبار المعنى الذي دل عليه اللفظ المكرر، فإذا قلت: جاء القوم ثلاثة ثلاثة، فمعناه: جاءوا مفصلين على هذا العدد المخصوص، وإذا قلت: بينت له الكتاب كلمة كلمة، فمعناه: بينته له مفصلاً باعتبار كلماته"^(٣).

د- الحال الدالة على الكلية (جميع، ونحوها): يقول سيبويه: "هذا باب ما ينتصب أنه حال يقع فيه الأمر، وهو اسم، وذلك قولك: مررت بهم جميعاً، وعامة، وجماعة"^(٤). ويقول الأعلام في تفسير هذا القول: "اعلم أنك إذا قلت: مررت بهم جميعاً، فله وجهان: أحدهما أن تريد: مررت بهم وهم مجتمعون، والآخر أن تريد: مررت بهم فجمعهم بمروري، وإن كانوا متفرقين في مواضع، فإن أردت الوجه الأول، فهو حال لا وجه له غيره، وإن أردت الوجه الثاني جاز أن يكون في موضع المصدر"^(٥).

فأصل التركيب في قول سيبويه: مررت بهم مجتمعين، ثم حل (الاسم الجامد) محل (الاسم المشتق) للتماثل الوظيفي بينهما.

وهناك ألفاظ أخرى حُمِلت على (جميع) في وقوعها موقع المشتق، وهي مصادر غير متصرفة. يقول الأعلام: "وعامة وجماعة بمنزلة جميع، وجعل سيبويه الجماء الغفير بمنزلة العراك، وجعل طراً وقاطبة إذا لم يكونا صفتين معرفتين بمنزلة الجميع"^(٦) وذلك قولك: "مررت بهم قاطبة،

(١) الحريري- شرح ملحمة الإعراب، ص ١١٢، الأعلام الشنتمري، النكت في كتاب سيبوي ج ١، ص ٤١٧. ابن

الشجري- الأمالي الشجرية، ج ٢، ص ٢٨٥. العكبري، اللباب، ج ٢، ص ٢٣٠. ابن يعيش - شرح المفصل،

ج ٢، ص ٦٢. الاستربادي - شرح الكافية، ج ١، ص ٢٠٨. ابن هشام - شرح اللحة البدرية، ج ٢،

ص ١٤٠. الحيدرة اليمني - كشف المشكل، د، ص ٤٧٣.

(٢) سيبويه - الكتاب، ج ١، ص ١٩٨. الحيدرة اليمني - كشف المشكل، ج ١، ص ٤٧٣. ابن يعيش - شرح

المفصل، ج ٢، ص ٦٠-٦٢.

(٣) ابن الحاجب - الإيضاح في شرح المفصل، ج ١، ص ٣٤٠.

(٤) سيبويه - الكتاب، ج ١، ص ١٨٨-١٨٩.

(٥) الشنتمري - النكت في تفسير كتاب سيبويه، ج ١، ص ٤٠١-٤٠٢.

(٦) نفس المصدر، ج ١، ص ٤٠٢. سيبويه - الكتاب، ج ١، ص ٣٧٥-٣٧٦.

ومررت بهم طراً، أي: جميعاً^(١).

ومن الألفاظ المحمولة على (جميعاً)، ما نقله أبو عليّ الفارسي عن الأخفش، أن العرب يقولون: "مررت بهم كلاً، فينصبونه على الحال، ويجرونه مجرى: مررت بهم جميعاً"^(٢).
 هـ- وقوع (نو الجامدة) موقع المشتق: من ذلك قول عمرو بن معد يكرب:
 أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا حال وذا نشب^(٣)
 فأصل التركيب: تركتك صاحب مالٍ وصاحب نشب ثم حل (الاسم الجامد) محل (الاسم المشتق) للتماثل الوظيفي بينهما.

ثانياً: وقوع اسم المعنى الجامد (المصدر) موقع (المشتق) في موضع الحال:

هناك خلاف في مسألة جمود المصدر واشتقاقه، فهو جامد عند البصريين، لأنه أصل المشتقات، وهو عند الكوفيين مشتق من الفعل الذي هو أصل المشتقات عندهم^(٤).
 وأحسب أن رأي الجمهور في أن المصدر من الجوامد، لذا أول المشتق عند وقوعه لفظاً في موقع يشغله المشتق في الأصل من حيث انه يدل بلفظه على الحدث، ويقصر عن المشتقات، هو الرأي الراجح^(٥). وقد اشترط النحاة في الحال: "أن تكون نفس صاحبها في المعنى؛ لأنها وصف له، وخبر عنه"^(٦).

وقد يقع (المصدر) في موقع (الاسم المشتق) في موضع الحال على خلاف الأصل^(٧). ومن ذلك قولك: جئتة ركضاً، وعدواً، ومشياً، ولقيته عياناً، وفجأةً، ومفاجأةً، وكلمته مشافهةً، وأخذت عنه سمعاً وسمعاً، ونحو ذلك^(٨)، فالبنية العميقة لهذه التراكيب هي على الترتيب: جئتك راكضاً، جئتك عادياً، جئتك ماشياً، لقيته مفاجئاً، ثم حلت الأسماء الجامدة (عدواً، ركضاً، مشياً، عياناً، فجأةً، مفاجأةً، مشافهةً، سمعاً وسمعاً) محل الأسماء المشتقة الموجودة في البنية العميقة لتماثلهما الوظيفي.

(١) سيبويه- الكتاب، ج ١، ص ٣٧٥-٣٧٦.

(٢) ابن الشجري- الأمالي الشجرية، ج ١، ص ٢٤٥-٢٤٦.

(٣) سيبويه- الكتاب، ج ١، ص ٣٧-المبرد- المقتضب، ج ٢، ص ٣٥-٣٦، ص ٨٦، ص ٣٢١- البغدادي-

خزانة الأدب، ج ١، ص ٣٣٩. والبيت في ديوان عمر بن معد يكرب، ص ٣٥.

(٤) الأنباري- الإنصاف في مسائل الخلاف: المسألة (٢٨)، ج ١، ص ١٢٩ وما بعدها.

(٥) عبدالله بابعير- ظاهرة النيابة (رد)، ص ١٧٨.

(٦) الأزهرى- شرح التصريح، ج ١، ص ٣٧٣.

(٧) المكودي- شرح المكودي، ص ٩٦. السيوطي- همع الهوامع، ج ٤، ص ١٤-١٥.

(٨) سيبويه- الكتاب، ج ١، ص ٣٧١. ابن السراج- الاصول في النحو، ج ١، ص ١٦٣-١٦٤. ابن الشجري-

الأمالي الشجرية، ج ١، ص ٦٩-٧٠، ص ١٦٧-١٧٧، ص ٣١٢-٣١٣، ج ٢، ص ١٩٠-١٩١.

يقول المبرد: "ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسد مسده، فيكون حالاً؛ لأنه قد ناب عنه: اسم الفاعل، وأغنى غناه وذلك قولهم: قتلته صبراً، إنما تأويله صابراً أو مصبراً" (١).

وفي قول لبيد بن أبي ربيعة:

فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نقص الدخال (٢)

حل الاسم الجامد (العراك) محل الوصف المشتق (معتركه) (٣) الموجود في البنية العميقة. وفي قولهم: "مررت به وحده" (٤) أو مررت بهما وحدهما، ونحو ذلك فالبنية العميقة لهذا التركيب (مفرداً) (٤). فحل الاسم الجامد (وحده) محل الوصف المشتق (مفرداً) لتماثلهما الوظيفي. وفي قول العرب: "جاءت الخيل بداد، فالبنية العميقة لهذا التركيب (مبدده)؛" (٥) فحل الاسم الجامد (بداد) محل الوصف (مُبدِّدَة) لتماثلهما الوظيفي.

في الاستثناء

الاستثناء لغة: أخذ الاستثناء لغة من ثني الشيء ثنياً: رد بعضه على بعض، فتنى وانثنى وانثنونى: انعطف.

واستثنيت الشيء من الشيء: حاشيته. والثنيا المنهي عنها في البيع أن يستثنى من البيع شيء مجهول فيفسد البيع (٦).

أما اصطلاحاً فقد عرفه ابن السراج بقوله: "إخراج بعض من كل" (٧)، وعرفه ابن جني

(١) المبرد- المقتضب، ج٣، ص٢٣٤. ابن يعيش- شرح المفصل، ج٢، ص٥٩. سيبويه- الكتاب، ج١، ص٣٧١.

(٢) سيبويه- الكتاب، ج١، ص٣٧٥-٣٧٦. المبرد- المقتضب، ج٣، ص٢٣٧. ابن الشجري- الأمالي الشجرية، ج٢، ص٢٨٤. وهو في شرح ديوان لبيد، ص٨٦.

(٣) العكبري- اللباب، ج٢، ص٢٢٨.

(*) وحده: لا يبدو هذا اللفظ في الكلام إلا منصوباً. وسُمع مجروراً في ثلاثة أمثلة: (أحدها للمدح، وهو قولهم: هو نسيح وحده) واثنان يطلقان على العاجز المنفرد بالرأي: (جحيش وحده، وعبيد وحده) أو هما تصغير (جحش وعبد). ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث. أما التثنية والجمع والتأنيث، إن أُريدت من السياق، فلمضاف إليه.

(٤) الحريري- شرح لمحة الإعراب، ص١٠٣. ابن الدهان- الفصول، ص٥٦٩. ابن يعيش- شرح المفصل، ج٢، ص٦٣. ابن عصفور- الشرح الكبير، ج٢، ص١٥٩-١٦٠. أبو حيان- ارتشاف الضرب، ج٢، ص٣٣٩-٣٤٠. السيوطي- الأشباه والنظائر، ج٧، ص١٧٢ وما بعدها.

(٥) ابن هشام- شرح اللحة البدرية، ج٢، ص١٢٨. السيوطي- جمع الهوامع، ج١، ص٢٣٩.

(٦) ابن منظور- اللسان. الفيروزبادي- القاموس المحيط، الزبيدي- التاج (مادة ثني).

(٧) ابن السراج- الأصول، ج١، ص٢٨.

فقال: "إن الاستثناء أن تخرج شيئاً مما أدخلت فيه غيره أو تدخله فيما أخرجت منه غيره"^(١)، أما الأشموني فقد عرف الاستثناء بقوله: "هو الإخراج بإلاً أو إحدى أخواتها لما كان داخلياً أو منزلياً منزلة الداخل"^(٢).

وقد وضع النحاة للاستثناء أدوات مخصوصة يتحقق فيها الاستثناء وهي:

- إلا :

وهي أداة الاستثناء الرئيسية في اللغة العربية، أما الأدوات الأخرى، فقد ألحق بها لاشتمالها على معنى (إلا) فيقول سيبويه: فحرف الاستثناء (إلا) وما جاء من الأسماء فيه معنى (إلا) و(غير) و(سوى) وما جاء من الأفعال فيه معنى (إلا) فلا يكون وليس وعدا وخلا، وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة، وليس اسماً فحاشى وخلا في بعض اللغات"^(٣).

ولذا فإن (إلا) تعد أم أدوات الاستثناء، وأتبع النحويون الأدوات الأخرى (إلا) على المعنى، فقال ابن السراج: "هذا باب ما جاء من الكلم في معنى (إلا)، اعلم أنه قد جاء منه الأسماء والأفعال والحروف ما فيه (إلا)"^(٤).

وقال القرافي: "أصل أدوات الاستثناء (إلا) وما عداها محمول عليها؛ لأنها حرف، والأصل في نقل الكلام للحروف، (فإلاً) تنقل الكلام من العموم إلى الخصوص"^(٥).

- غير :

وهي من أكثر أدوات الاستفهام التصاقاً بـ (إلا) فيقول سيبويه: "اعلم أن (غير) أي سوى المضاف إليه، ولكنه يكون فيه معنى (إلا)، فيجري مجرى الاسم الذي بعد (إلا).. وكل موضع جاز فيه الاستثناء بـ (إلا) جاز بـ (غير) وجرى مجرى الاسم الذي بعد (إلا)؛ لأنه اسم بمنزلة وفيه معنى (إلا)"^(٦).

وتأسيساً على ما سبق، يمكن أن تحل (غير) محل (إلا) في سياق تركيبى من نحو: جاء القوم غير زيد، جاء القوم إلا زيداً، فالتماثل الوظيفي والتقارب الدلالي هو الذي سمح (لغير) أن

(١) ابن جني - اللمع في العربية، ص ١٤٥.

(٢) الأشموني - شرح الأشموني، ج ١، ص ٢٢٧.

(٣) سيبويه - الكتاب، ج ٢، ص ٣٠٩.

(٤) ابن السراج - الأصول في النحو، ج ١، ص ٢٨٤.

(٥) القرافي - الاستغناء في أحكام الاستثناء، ص ١١٥.

(٦) سيبويه - الكتاب، ج ٢، ص ٣٤٣. المبرد - المقتضب، ج ٢، ص ٤٢٢. ابن السراج - الأصول في النحو،

ج ١، ص ٢٨٥.

تحل محلّ (إلا) في نفس السياق.

يقول القرافي في سبب التشابه بين (إلا) و (غير) فيقول: "أما وجه الشبه بين (إلا) و (غير) فلأنها يلزمها أن يكون ما بعدها على خلاف ما قبلها في النفي والإثبات، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بغير زيد. فالذي يقع به المرور غير زيد، وزيد لم يقع به المرور. ولو قلت: ما مررت بغير زيد، لكان الذي نفي عنه المرور ليس بزيد، ولم ينتفِ المرور عن زيد، فتشابهت (إلا) في مخالفة ما قبلها لما بعدها، فحملت عليها، وجعلت هي وما أضيفت إليه بمنزلة (إلا)"^(١).

ووضح ابن يعيش هذه العلاقة فقال: "أصل (غير) أن يكون وصفاً، والاستثناء فيه عارض، معارض (إلا) ويوضح ذلك ويؤكد أنه كل موضع يكون فيه استثناء، يجوز أن يكون صفة فيه، وليس كل موضع يكون فيه صفة، يجوز أن يكون استثناء"^(٢).

وقد علل القرافي في سبب التشابه بين (إلا) و (غير) فقال: "أما وجه الشبه بين (إلا) و (غير) فلأنها يلزمها أن يكون ما بعدها، على خلاف ما قبلها في النفي والإثبات، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بغير زيد. فالذي يقع به المرور غير زيد، وزيد لم يقع به المرور. ولو قلت: ما مررت بغير زيد، لكان الذي نفي عنه المرور ليس بزيد، ولم ينتفِ المرور عن زيد، فتشابهت (إلا) في مخالفة ما قبلها لما بعدها، فحملت عليها، وجعلت هي وما أضيفت إليه بمنزلة (إلا)"^(٣).

وتأسيساً على ما سبق يمكن أن تحل (غير) محل (إلا) في سياق تركيب من نحو: جاء القوم غير زيد، جاء القوم إلا زيدا، فالتماثل الوظيفي والتقارب الدلالي هو الذي سمح لغير أن تحل محل إلا في نفس السياق.

- عدا، خلا، ما عدا، ما خلا :

وهي من أدوات الاستثناء التي حملت على (إلا) واختلف فيها النحويون أيما اختلاف^(٤)، وهي تقع موقع (إلا) في سياقات تركيبية من مثل: جاء الطلاب ما عدا خالدًا، وحضرت الطالبات ما خلا دلال، وجاء القوم إلا خالدًا.

- سوى، سوي، سواء، سواء :

يرى الخليل وتلميذه سيبويه أن (سوى) ظرف فيه معنى الاستثناء^(٥).

(١) القرافي - الاستغناء في أحكام الاستثناء، ص ١١٥.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٨٨.

(٣) القرافي، الاستغناء في أحكام الاستثناء، ص ١١٥.

(٤) انظر هذه المسألة في: سيبويه - الكتاب، ج ٢، ص ٣٤٨. المبرّد - المقتضب، ج ٤، ص ٤٢٦.

(٥) سيبويه - الكتاب، ج ٢، ص ٣٥٠. ابن هشام - أوضح المسالك، ج ٢، ص ٧٠. ومغني اللبيب، ج ١، ص ١٤٠.

وقد وافق رأي القرافي الأشموني في (سوى) من حيث ورودها ظرفاً أو اسماً فقال: "ومن الأدوات المشابهة لـ (إلا) (سوى) إذا كانت ظرفاً نحو: جاءني الذي سواك، أي يسد مسدك مكانك، وكذلك إذا كانت اسماً نحو مررت برجل سواك. أي: غيرك، وتختلف عن (غير) أن ما بعدها ليس داخلاً في لفظ ما قبلها، ولا في حكمه^(١).

ويؤسس على ما سبق أن نقول: تقع سوى، سُوى، سَوَاء، سِوَاء موقع (إلا) في صياغة تركيبية فنقول: (نجح الطلاب سوى عمر)، (ونجحت الطالبات إلا أسماء).

- حاشاء، حشا، حاش، حاشي :

اشتجر النحويون حول (حاشا) أهي فعلية أم حرفية؟ وما حكمها الإعرابي^(٢). وهم مع ذلك مُجمعون على استثنائيتها، حملاً على (إلا) أم الباب؛ فنقول: جاء الصبية حاشا خالدًا، وجاء الفتية إلا زيدا.

- لا يكون ، ليس :

وهما فعلاجان خالصان جامدان، يشترط وجود (لا) النافية قبل الفعل المضارع (يكون) للغائب ولا يصلح أن يأتي للاستثناء إلا إذا كان مضارعاً جامداً دالاً على الغائب منفياً بالأداة (لا)^(٣).

وقد عدّهما النحويون استثنائيتين، ويكون ما بعدهما منصوباً على أنه خبر لهما. وقال سيبويه في لا يكون وليس: "وما جاء من الأفعال فيه معنى (إلا) فلا يكون وليس، فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء، فإن فيهما إضماراً على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء، وذلك قولك: ما أتاني القوم ليس زيدا، وأتوني لا يكون زيدا، وما أتاني أحد لا يكون زيدا^(٤).

ويرى نهاد الموسى أن (ليس، ولا يكون) في قولنا: نجح الطلبة ليس خليلاً، ونجح الطلبة لا يكون خليلاً، أن (ليس ولا يكون) هنا انتقلتا من استعمالهما فعلين ناقصين، يرفعان مبتدأ وينصبان خبراً، إلى ما آل إليه الاستعمال الجديد في هذا المقام، وهو وجه الاستثناء الناتج عن التطور النحوي في استخدامها في اللغة، ويرى أن تمسك النحويين العرب بالأصل القديم لاستعمالهما والمنتكر للواقع الجديد في شأن استعمالهما اللغوي قد أدى إلى تكلف في تقدير الاسم

(١) القرافي - الاستغناء في أحكام الاستثناء، ص ١١٥.

(٢) أنظر هذه المسألة في: سيبويه - الكتاب، ج ٢، ص ٣٤٩. المبرد - المقتضب، ج ٤، ص ٣٩١. الأشموني - شرح الأشموني، ج ١، ص ٢٣٩. الأنباري - الإنصاف، ج ١، ص ٢٧٨.

(٣) الصبان - حاشية الصبان، ج ٢، ص ٧٤.

(٤) سيبويه - الكتاب، ج ٢، ص ٣٤٧. المبرد - المقتضب، ج ٤، ص ٤٢٨. الأشموني - شرح الأشموني، ج ١، ص ٢٣٧. ابن هشام - أوضح المسالك، ج ٢، ص ٧٢. الأزهرى - شرح التصريح على التوضيح، ج ١، ص ٣٦٣.

المحذوف بعدهما، بل إلى خلاف في وجوه ذلك التقدير الذي لا داعي له، فقال: "وما كان أغناهم عن ذلك التكليف أو ما ساق إليه من وجوه التقدير لو أنهم نظروا إلى (ليس ولا يكون) هنا على أنهما أداتا استثناء، فاكتفوا بتقدير وظيفتها النحوية، التي انتهى بهما الأمر أن يؤديها في هذا النمط من أنحاء التركيب النحوي"^(١).

ولهذا فإن (ليس ولا يكون) قد انتقلتا من استعمالهما فعلين ناقصين إلى استعمالهما أداتي استثناء، فيكون الاسم الواقع بعدهما مستثنى منصوباً، وليس خبراً لهما؛ لأنّ معناهما أصبح يدل على معنى (إلا) الاستثنائية، وقياساً على ما ذكره نهاد الموسى في (ليس ولا يكون) يمكن لنا أن نضيف (عدا وخلا وحاشا) إذا وقع الاسم بعدها منصوباً، كان الأجر أن يكون مستثنى منصوباً، وليس مفعولاً به، لأنها تحمل معنى (إلا)، وما يحمل معناها يعامل معاملتها ويقاس عليها، وإذا عدّنا الاسم المنصوب بعد (عدا وخلا وحاشا) مستثنى منصوباً فإننا ننهي خلافاً النحويين في فاعلها وتكلفهم في تقديره.

- لا سيما :

يعد بعض النحاة (لا سيّما) من أدوات الاستثناء، يقول الأشموني عن ذلك: "جرت عادة النحويين أن يذكروا (لا سيّما) مع أدوات الاستثناء، مع أن الذي بعدها، منبّه على أولويته بما نصب لما قبلها"^(٢).

- لما :

قد تأتي (لما) في الاستعمالات اللغوية أداة استثناء بمعنى (إلا) فتدخل على الجملة الإسمية، نحو قوله تعالى: {إن كل نفس لما عليها حافظ}^(٣).

كما تدخل على الجملة الفعلية الماضية، نحو قولنا: "أنشدك الله لما فعلت. أي: أستحلفك بالله إلا وفعلت"^(٤). وكقول عمر رضي الله عنه: "غرمت عليك لما ضربت كاتبك سوطاً"^(٥).

- ما :

ذكر بعض النحاة أن (ما) قد تأتي بمعنى (إلا) فتقع موقعها واستدلوا على ذلك بقول العرب: "كل شيء منه ما النساء وذكرهن. أي: كل شيء يسير إلا النساء وذكرهن، أو عدا

(١) نهاد الموسى، تاريخ العربية، ص ٢١٨.

(٢) الأشموني - شرح الأشموني، ج ١، ص ٢٨٤.

(٣) سورة الطارق، آية ٤.

(٤) ابن هشام - مغني اللبيب، ج ١، ص ٢٨٠. الماقي - صف المباني، ص ٢٨٣. المرادي - الجنى الداني،

ص ٥٩٤. علاء الدين البصروي - شرح القواعد البصرية، ص ١٧٧.

(٥) الزمخشري - المفصل في علم العربية، ص ٧٢.

النساء وذكرهن" (١).

- بَلَّه :

وردت (بله) اسماً بمعنى (غير)، ومن ذلك ما ورد في الحديث القدسي الشريف "أعددتُ لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر، ذخراً من بله ما أطلعتم عليه" (٢) أي: من غير ما أطلعتم عليه، فهي اسم معرب بمعنى (غير).

- دون :

وترد أداة استثناء بمعنى (غير)، يقول أبو حيان: "وتقول: اتخذت من دونك صديقاً فالذي يفهم من هذا أنه اتخذ من شخص غيره صديقاً، وتقول: قام القوم دون زيد، فالمعنى: أن زيداً لم يقم، فدلالته دلالة (غير)، غير أن هذا لا يطرد" (٣).

في الإضافة

الإضافة اصطلاحاً:

فإذا كانت الإضافة كما شاع في العرف أنها إضافة اسم إلى غيره بحذف التنوين من الأول، فلا غرو من أنها تكون على معنى أحد حروف الإضافة كاللام أو من، وذلك بإظهار التنوين في المضاف، لذا كان سيبويه دقيقاً عندما جعل علة امتناع الفعل من الجر "لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب لتنوين وليس ذلك في الأفعال" (٤).

لقد قسم النحويون الإضافة إلى أضرب أو صور مقصودة استخلصوها من العلاقة بين المتضايقين، فقد تتوافق هذه العلاقة في الدلالة مع معنى من معاني حروف الإضافة، وهذه الحروف هي اللام، ومن، وفي، وجعلوا في كل إضافة تأتي على معنى أحد هذه الحروف ضابطاً يميزها عن إضافة أخرى قد تتوافق معنى مع حرف آخر منها، وقد سموا كل صورة من صور الإضافة بحسب دلالة الحرف في المعنى، فقالوا الإضافة على معنى اللام، ومن، وفي، أو تسمى الإضافة اللامية، والبائية، والظرفية أو المحلية (٥)، وهي على النحو الآتي:

أ- الإضافة بمعنى اللام:

- (١) ابن مالك- تسهيل الفوائد، ص ١٠٦. علاء الدين البصري- شرح القواعد البصرية، ص ١٦٥.
- (٢) ابن هشام- مغني اللبيب، ج ١، ص ١١٥. وانظر السيوطي- همع الهوامع، ج ٣، ص ٢٩٦. وانظر: ابن فارس- الصحابي، ص ١٤٦.
- (٣) أبو حيان- البحر المحيط، ج ١، ص ٤٦٩. وانظر الفراء- معاني القرآن، ج ١، ص ٦٢.
- (٤) سيبويه- الكتاب، ج ١، ص ١٤.
- (٥) الغلابيني- جامع الدروس العربية، ج ٢، ص ٢٠٦.

وتسمى إضافة الملك والاستحقاق وضابطها أن يكون المضاف إليه مالكاً أو مستحقاً للمضاف، نحو: (غلام زيد) أي هو مالكه، وكذلك (ماله) و(أرضه) و(كتابي) ونحو ذلك من قبيل العلاقة بين المالك والمملوك، أما الاستحقاق فنحو (سراج الدابة) و(مسجد عمر) أي هما مستحقاهما، إذ الدابة تستحق السراج ولا تملكه وكذا المسجد يستحق عمر أن يُنسب إليه أن كان بانيه مثلاً ولا يملكه، والاستحقاق أعم من الملك لأن كل مالك مستحق لملكه وليس كل مستحق مالكاً. وعلى ذلك يكون (غلام زيد) على معنى (غلام لزيد) و(سراج الدابة) على معنى (سراج للدابة)، فيكون معنى الإضافة الملك والاستحقاق أو الاختصاص^(١) أما كونها على معنى اللام فلتوافق معنى هذه اللام مع الدلالة الوظيفية للإضافة "فأصل الإضافة التملك وليس في الحروف حرف معناه التملك إلا اللام"^(٢) وهي التي نجدها عند سيبويه لا تدل إلا على معنى الملك والاستحقاق فسامها لام الإضافة^(٣).

ب- الإضافة بمعنى من:

وضابطها أن يكون المضاف إليه جنس المضاف الذي هو بعض منه^(٤). لذلك الغرض من بيان جنسه كقولنا (هذا باب مساج، وثوب خز، وكساء صوف، وماء بحر، بمعنى: هذا باب من مساج، وكساء من صوف)^(٥).

وبملاحظة الحرف بينهما يتضح أن المراد من الإضافة بيان الجنس وهذا الحرف هو (من) المبنية (وشرط من المبنية أن يصح اسم المجرور بها على المبين كما في قوله تعالى {فاجتنبوا الرجس من الأوثان}^(٦). لذا تتفصل هذه الإضافة عن التي بمعنى (اللام) (بأن المضاف قد يقع عليه اسم المضاف إليه، ولا يقع هناك اسم المضاف إليه على المضاف، ألا ترى أن الباب من الساج مساج والحلقة من الفضة فضة وليس غلام زيد بزید)^(٧).

ويصح في هذه الإضافة - وقيل من شروطها^(٨) - بعد تفكيكها بإظهار التنوين في الأول أن يكون الثاني تابعاً للأول مبيناً له فيكون "هذا خاتم فضة. وثوب خز. وباب سراج" هذا خاتم

(١) ابن الخشاب- المرتجل، ص ٢٦٠. ابن يعيش- شرح المفصل، ج ٢، ص ١١٩.

(٢) الحيدرة اليمني- كشف المشكل، ص ٥٨٧.

(٣) سيبويه- الكتاب، ج ٤، ص ٢١٧.

(٤) الاستربادي- شرح الكافي، ج ١، ص ٢٧٣. ينظر: الجمل للزجاجي، ص ٦٤-٦٥، ص ٣٠. الأشموني-

شرح الأشموني، ج ٢، ص ٣٠٤. عبدالله درويش، تهذيب النحو، ص ٣٣٥.

(٥) ابن السراج، الأصول، ج ٢، ص ٣-٤. الأنباري- أسرار العربية، ص ٢٥.

(٦) الاستربادي- شرح الكافية، ج ١، ص ٢٧٣. والآية رقم ٣٠ من سورة الحج.

(٧) الجرجاني - المقتصد، ج ١، ص ٢٦٨.

(٨) ابن خشاب- المرتجل، ص ٢٦٢.

فضةً، وثوبٌ خزٌ، وبابٌ ساجٌ" فهو مرفوع على البدل، ويجوز نصبه على التمييز والتفسير^(١) ويجوز أن يكون صفتي التأويل^(٢). كما يصح أن يقع في صورة أخرى خبراً للأول، فيقال: "الثوب خزٌ والخاتم فضةٌ".

ج- الإضافة بمعنى في:

وضابطها أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف نحو {مَكْرُ اللَّيْلِ}^(٣)، {يا صاحبي السجن}^(٤) فتكون على معنى "مكرٌ في الليل" وذلك بملاحظة ذلك الحرف بين المتضايقين. وهذه من اختيار الجرجاني، وابن الحاجب وابن مالك^(٥) وقد أنكرها بعض النحويين كالرضي، وابن الناظم، والخضري، قال الرضي: "ولا نقول أن إضافة الظرف بمعنى المظروف إلى الظرف بمعنى فإن أدنى ملابسة واختصاص يكفي في الإضافة بمعنى اللام كقول أحد حاملي الخشبة لصاحبه خذ طرفك، ونحو كوكب الخرقاء لسهيل وهي التي يقال لها إضافة لأدنى ملابسة فنقول كل ما لم يكن فيه المضاف إليه جنس المضاف.. فهو بمعنى اللام كل إضافة كان المضاف إليه جنس المضاف فهو بتقدير من ولا ثالث لهما"^(٦). وتقسيم الإضافة بمعنى اللام ومن هو مذهب سيبويه وجمهور النحويين^(٧).

(١) الزجاجي- الجمل، ص ٦٥.

(٢) ابن خشاب- المرتجل، ص ٢٦٢.

(٣) سورة سبأ، آية ٣٣.

(٤) سورة يوسف، آية ٤١.

(٥) ابن مالك- تسهيل الفوائد، ص ١٥٥. الاستربادي- شرح الكافية، ج ١، ص ٢٧٣. السيوطي- همع الهوامع، ج ٢، ص ٤٦.

(٦) الاستربادي- شرح الكافي، ج ١، ص ٢٧٤. ابن الناظم- شرح ابن الناظم، ص ١٤٧-١٤٨. الخضري- حاشية الخضري، ج ٢، ص ٣.

(٧) ابن السراج- الأصول، ج ٢، ص ٣. الفارسي- الإيضاح، ج ١، ص ٢٦٧. الزبيدي- الواضح، ص ٥٠-٥١. الحريري- شرح ملحّة الأعراب، ص ٣٨. الأشموني- حاشية الأشموني، ج ٢، ص ٣٠٥. أبو حيان- المنهج السالك، ص ٢٦٦.

ومنهم من ذهب إلى أنها لا تكون إلا بمعنى اللام، وعليه اقتصر الزجاج^(١)، وابن الضائع^(٢)، إذ أن معنى اللام هو الأصل^(٣).

وقد زاد الكوفيون إضافة بمعنى (عند) واستدلوا على ذلك بقول العرب: "ناقة رقود الحلب". فقالوا: بمعنى رقود عند الحلب، ورد ذلك ابن عصفور بأنه يمكن أن يكون من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل والأصل رقود حلبها^(٤) ونسب السيوطي ذلك الرد إلى أبي حيان^(٥). أما رأي المحدثين في هذه المسألة فبين من يؤيد رأي القدماء وبين من ينكره^(٦). ونكتفي بذكر رأي للدكتور داود عبده حيث يقول "أن تقدير حرف الجر هذا ضروري من الناحية اللغوية لتفسير تعدد معاني بعض العبارات كعبارة: (كتاب الأستاذ جديد) مثلاً فهذه العبارة لها معنيان مختلفان، كما هو معروف، وليس لهذا تفسير لغوي مقبول إلا بأن لها أصليين مختلفين: (الكتاب الجديد الذي للأستاذ) و(الكتاب الذي للأستاذ جديد)^(٧).

في النداء

النداء هو طلب الإقبال على سبيل الحقيقة أو المجاز. فمثال الحقيقة قولنا: يا زيد اجتهد. ومثال المجاز قوله تعالى: {يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي}^(٨). وقد رأى النحاة أن المنادى هو مفعول به، يقول ابن برهان: "إذا قلت: يا حكم، قالوا: قد ناداه، كما أنك إذا صككته بعصا قالوا: قد ضربه، فبان أن مُخْبِرَ قولهم (ناداه) تصويت: كما أن مُخْبِرَ (ضربه) صكُّ جسم بجسم، فالمنادى مفعول، كما أن المضروب مفعول به، والنداء يحل في سمعه، كما أن الضرب يحل في بدن المضروب، فـ (يا) هي النداء، كما أن العرض الخارج من العدم إلى الوجود الحال في بدن زيد هو الضرب"^(٩). وإذا كان النحاة يجرون المنادى هذا المجرى، فإنهم قد اختلفوا في عامل النصب فيه،

(١) الأزهرى - شرح التصريح، ج ٢، ص ٢٥.

(٢) أبو حيان - منهج السالك، ص ٢٢٦.

(٣) الأزهرى - شرح التصريح، ج ٢، ص ٢٥. السيوطي - همع الهوامع، ج ٢، ص ٤٦.

(٤) ابن عصفور - شرح الجمل، ج ٢، ص ٧٤. ابن حيان - منهج السالك، ص ٢٦٦. د. خديجة الحديثي - أبو حيان النحوي، ص ٤٧٢.

(٥) السيوطي - همع الهوامع، ج ٢، ص ٤٦.

(٦) مهدي المخزومي - النحو العربي، ص ١٨٢-١٨٣. عبد القادر الفهري - اللسانيات، ص ١٥٨.

(٧) داود عبده - أبحاث في اللغة العربية، ص ٢٤.

(٨) سورة هود آية ٤٢.

(٩) ابن برهان العكبري - شرح اللمع، ج ١، ص ٢٧١.

وكان اختلافهم في هذه المسألة على النحو التالي:

أ - ناصب المنادى محذوف، تقديره (أدعو، أو أنادي) أو نحو ذلك، وهذا هو مذهب سيبويه وجمهور النحويين^(١)، غير أنهم اختلفوا في صفة أداة النداء.

- فقليل أن (يا) بدل من الفعل^(٢).
- ومنهم من قال إنَّ (يا) عوض من الفعل^(٣) وكالعوض من الفعل^(٤).
- وذهب آخرون إلى إنَّ (يا) نائب عن الفعل^(٥).
- وقيل: فعل النداء استغني عن إظهاره لدلالة (يا) عليه^(٦).

ب- ناصب المنادى هو أداة النداء. غير أن القائلين بهذا المذهب قد اختلفوا في جهة إعمال حرف النداء في المفعول المذكور (المنادى):

- فقليل: يعملُ فيه النصب بالأصالة، ويرفع ضمير المنادى^(٧).
- وقيل: يعملُ فيه النصب "على سبيل النيابة والعوض من الفعل"^(٨).
- وقيل: يعملُ فيه النصب على سبيل النيابة عن الفعل المحذوف، فتعمل (يا) بحق النيابة عن ذلك الفعل المحذوف رفعاً ونصباً^(٩) وقد نسب صاحب شرح المفصل هذا الرأي للمبرد^(١٠).
- وقيل: يعملُ فيه النصب على سبيل شبهه الفعل، من ثلاثة أوجه^(١١).
- وقيل: يعملُ فيه النصب على أن أداة النداء اسم فعل بمعنى (أدعو) وقد ردَّ القول بأنها "لو كانت

-
- (١) سيبويه - الكتاب، ج ١، ص ١٤٧. المبرد - المقتضب، ج ٤، ص ٢٢. السيوطي - همع الهوامع، ج ١، ص ١٧١.
- (٢) سيبويه - الكتاب، ج ١، ص ١٤٧. المبرد - المقتضب، ج ٤، ص ٢٠٤. ابن يعيش - شرح المفصل، ج ٢، ص ٤٠. السيوطي - الأشباه والنظائر، ج ١، ص ٣١١.
- (٣) السيوطي - همع الهوامع، ج ١، ص ١٧١.
- (٤) الجرجاني - المقتصد في شرح الايضاح، ج ٢، ص ٧٥٤. ابن بابشاذ - شرح المقدمة المُحَسَّبَة، ج ١، ص ٢٧٥.
- (٥) ابن يعيش - شرح المفصل، ج ١، ص ٤٠. ابن عصفور الإشبيلي - شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، ج ٢، ص ٤٠٨. ابن حيان - تذكرة النجاة، ص ٦٠٢. السيوطي - الأشباه والنظائر، ج ١، ص ٣١١.
- (٦) العكبري - اللباب في علل البناء والإعراب، ج ٢، ص ٢٦٦.
- (٧) ابن برهان العكبري - شرح اللمع، ج ١، ص ٢٧١.
- (٨) السيوطي - همع الهوامع، ج ١، ص ١٧١.
- (٩) ابن برهان العكبري - شرح اللمع، ج ١، ص ٢٧١. ابن يعيش - شرح المفصل، ج ١، ص ١٢٧.
- الاستربادي - شرح الكافية، ج ١، ص ١٣١.
- (١٠) ابن يعيش - شرح المفصل، ج ١، ص ١٢٧.
- (١١) العكبري - اللباب في البناء والإعراب، ج ٢، ص ٢٦٦.

كذلك لتحملت الضمير، وكان يجوز اتباعه. كما سمع في سائر أسماء الأفعال. ولاكتفي بها دون المنصوب؛ لأنه فضلةٌ ولا قائلٌ بأنها تستقل كلاماً^(١) وقد نسب هذا الرأي لأبي علي الفارسي^(٢).

ج- ناصب المنادى هو ما في (يا) من معنى الفعل^(٣).

د- ناصب المنادى عامل معنوي هو (القصد)، وردّ بأنه لم يعهد في عوامل النصب^(٤).

بناء على ما تقدم أذهب إلى عدّ أداة النداء استبدالاً لجملة فعلية مكونة من فعل وفاعل (أنادي)، وهذا القول ينبني وان لم يتحقق بواقع الاستعمال فإنه محقق في مستوى النظر، فأداة النداء في قولنا يا عبدالله صالحة لأن محل الجملة الفعلية (أنادي عبدالله) غير أنّ هذا ينقلها من باب الإنشاء إلى باب الخبر.

* في توابع الجملة:

التوابع أسماء ترتبط بما قبلها بعلاقة التبعية: متماثلة بالحالة الإعرابية. وهي على ضرب أربع: نعت، وتوكيد، وعطف بنوعيه (البيان والنسق) وبدل. وتختلف هذه التوابع في تبعيتها المعنوية^(٥).

في النعت:

يعرف النعت على أنه:

ويرتبط النعت بمتبوعه بعلاقة هي علاقة التبعية، وهي تسمح بدورها بنشوء علاقات استبدالية بين النعت وما يمكن أن يحل محله من عناصر تركيبية، سنأتي على ذكرها.

١- وقوع الاسم الجامد موقع الاسم المشتق:

قد يقع (اسم جامد) موقع (اسم مشتق) في موضع النعت، وتفصيل ذلك:

أ- وقوع (نو - أولي - أو لات) موقع (الاسم المشتق): ومثال ذلك قولهم: (مررتُ برجلٍ ذي مال)^(١). فالبنية العميقة لهذا التركيب: (مررتُ برجلٍ صاحب مال). ثم حلّ الاسم الجامد (نو) محل الاسم المشتق (صاحب) لتماثلها الوظيفي.

(١) السيوطي - همع الهوامع، ج ١، ص ١٧١.

(٢) ابن يعيش - شرح المفصل، ج ١، ص ١٢٧.

(٣) ابن عصفور - شرح جمل الشرح الكبير، ج ٢، ص ٤٠٨.

(٤) السيوطي - همع الهوامع، ج ١، ص ١٧١.

(٥) محمد خير الحلواني - الواضح في النحو والصرف - قسم النحو، ص ٣٧١ وما بعدها. عبد الحميد السيد،

النحو العربي، ج ٣، ص ١٥٧-١٥٨.

(٦) الجرجاني - المقنن - ج ٣، ص ٩٠٦.

فالعلاقة بين النعوت (رجل) والنعن (ذي) هي علاقة التبعية، وعلى هذا يمكن إحلال (ذي) محلّ (صاحب) لقيامه بالوظيفة ذاتها (النعن).

فالعلاقة بين المنعوت (رجل) والنعن (ذي) هي علاقة التبعية، وعلى هذا يمكن إحلال (ذي) محلّ (صاحب) لقيامه بالوظيفة ذاتها (النعن).

وقد تحلّ (أولو، أولات) الجامدتين محلّ (أصحاب، وصواحب) المشتقة، في نحو قولنا: مررت برجال أولي فضل، ونساء أولات فضل؛ لتماثلهما الوظيفي.

ب- وقوع (أسماء الإشارة) الجامدة موقع (الاسم المشتق): من ذلك قولنا: "مررت بزيد هذا" فالبنية العميقة لهذا التركيب: مررت بزيد المشار إليه،^(١) ثمّ حلّ الاسم الجامد (هذا) محلّ الاسم المشتق (المشار إليه) لتماثلهما الوظيفي.

والنعن بأسماء الإشارة هو مذهب البصريين، والذي يؤيد هذا المذهب القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: {فذوقوا بما نسيتم لقاء يومكم هذا} وأمّا الكوفيون - ومعهم السهيلي - فيذهبون إلى عدم جواز النعن بها^(٢).

ج- وقوع (اسم الموصول) الجامد موقع (الاسم المشتق): الأسماء الموصولة من الالفاظ المبنية الجامدة التي يصلح الوصف بها^(٣)، من ذلك قولنا: "جاء الرجل الذي انتظرته"، فالبنية العميقة لهذا التركيب "جاء الرجل المنتظر، ثم حلّ الاسم الموصول الجامد مع صلته (الذي انتظرته) محلّ الاسم المشتق (المنتظر)؛ لتماثلهما الوظيفي.

وواضح أن الاسم الموصول لا يحلّ لوحده على الاسم المشتق وإنما مع صلته، لذا قيل عنه: أن الاسم الموصول جيء به توصلًا إلى وصف المعارف بالجملة^(٤)، فقولنا: جاء الذي سافر نقصد منه أن نصف الرجل بالسّقر، ولكنه معرفة، والجملة إذا وقعت بعد المعرفة وقعت في موقع الحال^(٥) لا الصفة، لذا جيء بالاسم الموصول توصلًا إلى وصف المعرفة بالجملة.

د- متفرقات:

- قد يحلّ الاسم الجامد (مثل، وشبهه) محلّ الاسم المشتق (مماثل ومشابه) نحو قولنا: "مررت برجل مثلك، وضربك وشبهك ونحوك"^(٦). فالنسبة العميقة لهذا التركيب "مررت برجل

(١) أبو حيان - النكت الحسان، ص ١٢٠. الجامي - الفوائد الضيائية، ج ٢، ص ٣٥.

(٢) سورة السجدة، آية ١٤ / محمد عظيمة - دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ج ٣، ص ٤٩٩.

(٣) أبو حيان - ارتشاف الضرب، ج ٢، ص ٥٨٦-٥٨٧.

(٤) عبدالقاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز، ص ١٩٩ وما بعدها.

(٥) ابن هشام - مغني اللبيب، ج ٢، ص

(٦) سيبويه - الكتاب، ج ١، ص ٢١٠. أنس جواد - النعت في الشعر الجاهلي (/)، ص ٢١٠-٢١١.

مماثلك : مررت برجل مشابهك^(١). ثم حل الاسم الجامد (مثل وشبهه) محل الاسم المشتق (مماثل ومشابهة) لتماثلهما الوظيفي.

- قد يحل الاسم الجامد (غير) محل الاسم المشتق (مخالف، مغاير) نحو قولنا: مررت برجل غيرك؛ فغيرك نعت تفصلُ به من نعته بغير، وبين من أضفَّتها إليه، حتى لا يكون مثله، أو يكون مر باثنين^(٢). فالبنية العميقة لهذا التركيب: مررت برجل مخالفك أو مغايرك، ثم حل الاسم الجامد (غيرك) محل الاسم المشتق (مغايرك أو مخالفك)؛ لتماثلهما الوظيفي.
- وقد يُنعت بألفاظ القرابة كالأب والابن والعم والخال وما أشبه ذلك^(٣). من ذلك الوصف بالأب نحو قولنا: مررت بأبي عشرة أو: مررت برجل أبي عشر أبوه^(٤)، فالبنية العميقة لهذا التركيب: مررت بوالد عشرة^(٥)، ثم حل الاسم الجامد (أب) محل الاسم المشتق (والد)؛ لتماثلهما الوظيفي.

ومن ذلك أيضا وقوع الاسم الجامد (ابن، ابنة) موقع الاسم المشتق (مولود) في قول الشاعر:

نفانني وكننت ابنه حقة إليه أوول إذا أنسب^(٦).

فالبنية العميقة لهذا التركيب: مولد حقة.

٢- وقوع اسم المعنى الجامد (المصدر) موقع (الاسم المشتق) :

قد يحل المصدر محل الاسم المشتق في موضع النعت، وذلك بشروط:

الأول:

- ١- ألا يُنتى المصدر ولا يجمع ولا يؤنث، نحو قولنا: رجل عدل، وامرأة عدل، ورجلان عدل، ونساء عدل.
 - ٢- أن يكون مصدر ثلاثي أو بزنة مصدر ثلاثي.
 - ٣- ألا يكون ميمياً.
- والمصدر الواقع موقع المشتق في هذه المسألة أما أن يكون واقعا موقع اسم الفاعل أو اسم المفعول^(٧).

(١) الشنتمري- النكت في تفسير كتاب سيبويه، ج ١، ص ٤٣٣.

(٢) سيبويه- الكتاب، ج ١، ص ٢١٠.

(٣) ابو بكر الزبيدي- الواضح، ص ٥٢.

(٤) سيبويه- الكتاب، ج ١، ص ٢٣١. أبو حيان- ارتشاف الضرب، ج ٢، ص ٥٨٧.

(٥) أبو حيان- ارتشاف الضرب، ج ٢، ص ٥٨٧.

(٦) ابن جني- التمام في تفسير أشعار هذيل، ص ١٦٣.

(٧) الأزهرى- شرح التصريح، ج ٢، ص ١١٣.

ففي قولنا "هذا رجل عدل" فالبنية العميقة لهذا التركيب "هذا رجل عادل". ثم حل المصدر الجامد (عدل) محل الاسم المشتق (عادل) لتماتلها الوظيفي.

وقوله تعالى: {كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ} (١) أي مكروه.

وللنحويين في وقوع (المصدر) موقع (النعت) ثلاثة مذاهب:

- ١- ان يكون ذلك واقعا موقع المشتق، وهذا مذهب الكوفيين.
- ٢- ان يكون على تقدير مضاف: رجل ذو عدل - رجل عدل. وهذا مذهب البصريين وهو رأي غير مستحسن عند بعض النحويين، وقد وصفه ابن الحاجب بأنه قول ضعيف (٢).
- ٣- ان يكون المصدر على أصل مبالغة، بل هو "على جعل العين نفس المعنى مبالغة" (٣). وقد نسب هذا الرأي إلى أهل البلاغة لأنه أمس الأقوال بها (٤).

وأحسب أن رأي الكوفيين هو الرأي الراجح، ورأي البصريين هو فاسد يؤدي إلى شيء مغسول وإلى كلام عامي مردول كما وصفه أهل المعاني (٥).

والرأي الثالث هو رأي ينطلق من واقع الاستخدام دون أن يشير إلى أصل ذلك التركيب.

في العطف:

تناول النحاة أسلوب العطف فبحثوا في أدواته وحالاته، وأنماطه، حتى تشكلت لديهم مباحث مستقلة درست العطف ودلالاته حتى أننا لا نجد مصنفاً في العربية إلا والعطف أحد أبوابه، وقد شاع عند النحويين أن الغرض من العطف هو اختصار العامل. فذهب سيبيويه وجماعة من البصريين إلى أن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه. تقول: ضربت زيداً وعمراً؛ فـ (زيد) و(عمر) انتصبا بالفعل (ضربت)، والحرف العاطف دخل لمعنى وأشرك بينهما. وإليه ذهب ابن يعيش وابن أبي الربيع (٦). وذهب ابن السراج "إلى أن العامل في المعطوف عليه هو الفعل المتقدم والعامل في المعطوف هو حرف العطف"؛ لأنه وضع لينوب عن العامل ويعني عن إعادته، تقول: قام زيدٌ وعمروٌ؛ فالواو أغنت عن إعادة (قام) مرة أخرى وصارت ترفع مثله. وكذلك إذا عطفت بها على منصوب أو مخفوض وإليه ذهب ابن برهان في

(١) سورة البقرة، آية ٢١٦.

(٢) ابن الحاجب- الإيضاح، ج ١، ص ٤٤٣.

(٣) الأزهري- شرح التصريح على التوضيح، ج ٢، ص ١١٣.

(٤) السجاعي- حاشية السجاعي، ص ٢٤٥.

(٥) الجرجاني- دلائل الاعجاز، ص ٣٠٢.

(٦) المبرد- المقتضب، ج ٤، ص ٢١١. ابن يعيش- شرح المفصل، ج ٣، ص ٧٥.

شرحه^(١).

وإذا كان النحاة قد عدوا حروف العطف نائبة عن العامل، فهل يمكن أن نعد حروف العطف استبدالات للعامل؟
الجواب على ذلك إننا لا نستطيع أن نعد حروف العطف بدائل للفعل كما رأى النحاة وذلك لأحد سببين:

الأول: لأننا نستطيع أن نذكر العامل مع أداة العطف فنقول: جاء محمد وجاء أحمد.
والثاني: لأننا نستطيع أن نحذف الفعل في سياقات أخرى فنقول: جاءت إيمان وإسلام، فكيف يتحقق الاستبدال في سياق يكون فيه ذكر الفعل وبديله كما يرى النحاة؟ ولعل ابن جنى والفرسي قد تنبها إلى ذلك، فذكرا أن العامل في المعطوف هو الفعل المحذوف بعد العاطف؛ لأن الأصل في قولك: ضربتُ زيداً وعمراً: ضربتُ زيداً وضربتُ عمراً. فحذف الفعل بعد الواو لدلالة الأول عليه، ولهذا يجوز أظهاره. فكما كان الأول عاملاً في حال ظهوره، فكذلك يكون الثاني عاملاً. ولو كان محذوفاً من اللفظ إلا أنه مراد من جهة المعنى. وبين ابن يعيش أن الغرض من العطف هو اختصار العامل^(٢). وبذلك نذهب إلى أن العطف هو من باب الحذف لا الاستبدال. وقد قسم النحاة العطف إلى قسمين اثنين:

القسم الأول: هو المختص بحروف العطف، فقد يعطف الاسم على الاسم والفعل على الفعل، وقد يعطف الاسم على الفعل والفعل على الاسم. أما الضربان الأولان فلا خلاف بينهما. وأما الضربان الآخران فمسألة مختلف فيها بين النحاة. أما القسم الثاني: فهو ما سماه النحاة عطف البيان. وفيما يلي عرض لهذين القسمين.

- القسم الأول: عطف الاسم على الفعل والفعل على الاسم

ذكر النحاة أن الاسم قد يعطف على الفعل، كما يعطف الفعل على الاسم^(٣)، فمن عطف الاسم على الفعل قولك: زيدٌ يلعبُ وضاحكٌ.

ومن عطف الفعل على الاسم قولك: عمر ضاحكٌ ويلعبُ، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾^(٤).

ولقد اختلف النحويون في هذا النوع من العطف:

(١) الأصول - ابن السراج، ج ٢، ص ٦٥. ابن يعيش - شرح المفصل، ج ٨، ص ٨٨-٨٩.

(٢) ابن يعيش - شرح المفصل، ج ٣، ص ٧٥، ج ٨، ص ٨٨-٨٩.

(٣) ابن الشجري - الأمالي الشجرية، ج ٢، ص ١٦٧-١٦٨.

(٤) سورة الملك، آية ١٩.

- فمذهب الجمهور يرى جواز ذلك، إذا كان الاسم ملاقياً للفعل في دلالاته (مشتقاً)^(١).
 - ذهب كل من المازني والمبرد والزجاج إلى عدم جواز هذا العطف بنوعيه وحجتهم في ذلك: لأن العطف أخو التنثية، فكما لا ينضم فيها فعل إلى اسم، فكذا لا يعكف أحدهما على الآخر^(٢).

- رأى السُّهَيْلِيُّ أنه يحسن عطف الاسم على الفعل أو يقبح عكسه، لأنه في الصورة الأولى عامل لاعتماده على ما قبله فأشبهه الفعل، وفي الثانية لا يعمل فتمحض فيه معنى الاسم^(٣).
 وإذا كان عطف الاسم على الفعل والفعل على الاسم جائز عند جمهور النحويين، فما هو تقدير البنية العميقة لتركيبٍ من مثل: علي جالس ويكتب، أهي على يجلس ويكتب، أم على جالس وكاتب؟

يقرر النحاة اتحاد المعطوف والمعطوف عليه بالتأويل شرطاً لازماً لتحقيق عطف الاسم على الفعل أو الفعل على الاسم، ولما كان الرسم "يشبه الفعل والجملة في تأويل المفرد؛ لأن يكون صفة أو حالاً أو خبراً أو مفعولاً لظن"^(٤) كان تقدير الفعل باسم مشتق هو الأرجح، حيث أن الجملة في باب الحال والخبر والمفعول الثاني لظن تقدر باسم مشتق في بنياتها العميقة وعلى ذلك تقدر البنية العميقة لجملة: عليٌّ جالس ويكتب بـ وعليٌّ جالس وكاتب؛ إذ يصح أن تحل الجملة الفعلية محل الاسم المشتق ولتماثلهما الوظيفي. يقول ابن الشجري: "فلذلك جاز عطف كل واحد منهما على صاحبه أو ذلك؛ إذ جاز وقوعه في موضعه، كقولك: زيد يتحدث وضاحك، وزيد ضاحك ويتحدث؛ لأن كل واحد منهما يقع خبراً للمبتدأ، وكذلك: مررت برجل ضاحك ويتحدث، وبرجل يتحدث وضاحك، لأنه (يفعل) مما يوصف به النكرات^(٥)."

وذكر الفراء أن كلاً من الاسم والفعل يعطف على الآخر إذا كان بمعناه، تقول: عبدالله يلهو ولاعب، أي: لاه ولاعب. وقال الشاعر:

بت أغشيها بعصبٍ باتر يقصدني أسوقها وجائر

فالاسم (جائر) معطوف على الفعل يقصد لأنه بمعناه^(٦).

(١) السيوطي - همع اللوامع، ج ٢، ص ١٤٠.

(٢) نفس المصدر.

(٣) نفس المصدر.

(٤) السيوطي - همع الهوامع، ج ٢، ص ١٤٠.

(٥) ابن الشجري - الأمالي الشجرية، ج ٢، ص ١٦٧.

(٦) الفراء - معاني القرآن، ج ١، ص ٢٣، ج ٢، ص ١٩٨ و ص ٤٢٣، ج ٣، ص ٢٠٨.

- القسم الثاني: عطف البيان:

ذكر سيبويه أنه يأتي موضحاً ومبيناً ومحدداً لما يعطف عليه. وفيه معنى الصفة والتوكيد معاً. تقول: مررت بأخيك زيد. فقد جاء (زيدٌ) موضحاً لما قبله ومبيناً ومؤكداً؛ لأنه هو الأخ، والأخ هو زيد، ولكنه خصص كلمة (أخيك) وحددها، كما أن اسم العلم إذا وقع موقع الصفة كان عطف بيان. وكل شيء جاز أن يكون هو المبهم بمنزلة اسم واحد هو عطف عليه^(١).

ويفرق سيبويه بين الصفة وعطف البيان فيقول "إنما فرقوا بين العطف والصفة لأن الصفة تجيء بمنزلة الألف واللام كأنك إذا قلت: مررت بزيد أخيك، فقد قلت: مررت بزيد الذي تعلم. وإذا قلت: مررت بزيد هذا، فقد قلت: بزيد الذي ترى أو الذي عندك"^(٢).

وبين الخليل أن اسم العلم يأتي عطف بيان. ويؤدي معنى التوضيح والتوكيد. ولا يكون صفة؛ لأنه ليس بحيلة ولا مبهم. نقول: يا أيها الرجل زيد أقبل، وإنما تتون؛ لأنه موضع يرتفع فيه المضاف، وإنما يحذف منه التنوين إذا كان في موضع نصب ينتصب فيه، فلو لم يكن (زيد) عطف بيان للرجل لكان منادى مبنيًا^(٣).

وإذا كان عطف البيان يؤدي معنى التوضيح والتوكيد فلا بد أن يأتي معرفة؛ فمحال أن يؤدي هذا المعنى بنكرة، وهذا ما ذهب إليه البصريون ونقل عنهم الشلوبين وقال ابن مالك: "لم أجد هذا النقل عنهم إلا من جهته. وأجاز الكوفيون أن يأتي نكرة؛ لأنه في الجوامد كالنعت في المشتقات. وجعلوا من ذلك قوله تعالى: {وَيُسْقَىٰ مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ}، وقوله تعالى: {يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مَبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ} فـ (صديد) عطف بيان لـ (ماء)، وزيتونة عطف بيان لـ (شجرة)"^(٤).

• أعطف البيان ضرب من الاستبدال؟

عرفنا في مطلع هذه الدراسة أن الاستبدال يكون بين عنصرين يحل أحدهما محل الآخر في السياق^(٥) وأن الاستبدال على هذا النحو يتحقق بين عنصر حاضر في التركيب وعنصر غائب يحل محله.

وإذا كان الأمر على هذا النحو فهل يمكن أن نعد جملة من نحو: قرأت بيتاً للمتنبى أحمد بن الحسين ضرباً من الاستبدال؟

إن هذه الجملة حاوية على أسلوب عطف البيان ففيها عنصران يحملان دلالة واحدة،

(١) سيبويه- الكتاب، ج٢، ص١٩٤-١٩٥.

(٢) نفس المصدر.

(٣) نفس المصدر، ج٢، ص٨٦ وص١٩٧.

(٤) ابن هشام- مغني اللبيب، ج٢، ص٥٦١، ص٦٣٢-٦٣٣. السيوطي- همع الهوامع، ج٢، ص١٢١.

والآيات من سورة إبراهيم، آية ١٦، وسورة النور، آية ٣٥.

(٥) انظر الدراسة، ص٢٣.

فالمتنبي هو نفس أحمد بن الحسين. وإذا تعلّقنا بظاهر التركيب نكون قد أخرجنا هذه الجملة وسواها من باب الاستبدال؛ حيث أنها لم يتحقق فيها شرط احتلال الموقع ثم أن العنصرين حاضران في التركيب، والاستبدال علاقة حاضر بغائب. أما إذا تركنا التعبير الظاهري وذهبنا إلى عملية الاتصال، فإننا نقول إن أيّ تواصل لغوي لا بد فيه من ثلاثة عناصر: المرسل (المخاطب) والمستقبل (المخاطب) والوسيط، ولا تتحقق عملية الاتصال إلا بتوافر هذه الشروط الثلاثة، فالمخاطب (المرسل) يكون في ذهنه فكرة يريد أن يرسلها إلى المخاطب (المستقبل) وتأتي اللغة المشتركة (الوسيط) لتحقيق عملية الاتصال، بينهما ويشترك مع اللغة السياق اللغوي، ومن خلفه سياق الحال لتحقيق هذه العملية، وهذا يعني أن كلاً من المتخاطبين يكون على معرفة سابقة بمدلول الرسالة.

فإذا طبقنا هذه القاعدة على عطف البيان، فإننا يمكننا عدّه ضرباً من الاستبدال بغرض أن المخاطب (المرسل) يمكن أن يحلّ العنصر الثاني محلّ العنصر الأول، دون أن يُخِلَّ بمدلول الرسالة فيمكننا أن نقول في سياق موقف ما: قرأت قصيدة أحمد بن الحسين، ويقول آخر: قرأت قصيدة المتنبي.

[العودة إلى قائمة المحتويات](#)

المبحث الرابع في الإعراب

يتفق النحاة على أنّ الكلام في العربية يقع في قسمين اثنين وهما:

الأول: معرب ، والثاني: مبني.

فمنذ أن صدر سيبويه كتابه الباب الموسوم "مجاري أواخر الكلم في العربية"، صار بمثابة الدستور الذي سار عليه النحاة من بعده، ولم يخالفه أحد قط. يقول سيبويه: "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية وهي تجري على ثمانية مجار على "النصب، والجر، والرفع، والجزم، والفتح، والكسر، والضم، والوقف"^(١)، فالمجاري الأربعة الأولى للإعراب والمجاري الأربعة الباقية للبناء.

وقد اتخذ النحاة من مفهوم الإعراب مذهبين اثنين:

- الأول: شكلي، ويقضي بأن الإعراب: أثر ظاهرٌ أو مقدر عليه العامل في آخر الكلمة المعربة؛ فالإعراب على هذا الحد يمثل ظهور الحركة أو لحرف الإعرابي ونسب هذا الرأي للجمهور^(٢).

- الثاني: وظيفي*، ويقضي بأن الإعراب: تغير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً، وهذا مذهب سيبويه وكثير من النحاة^(٣).

وقد ذكر السيوطي في (الأشباه والنظائر) حُجَجَ وأدلة كل من الفريقين والرد عليها^(٤). وأحسب أن رأي أبي علي الثلوبيني هو خير تعريف للإعراب حيث يقول: "أن الإعراب حكم في آخر الكلمة يوجهه العامل"^(٥)، فاستخدامه للفظ الحكم "يشمل مفهومي التغير والعلامات الإعرابية"^(٦)؛ فما يتفق مع النظريتين السابقتين بالإعراب أن الوظيفة التركيبية تحدد مواقع الكلم في التركيب والتي تتمثل في الصوائت الطويلة والقصيرة، وتظهر على أواخر الكلم، وإن لم تظهر نقدرها على أواخرها إلا أنها موجودة في البنية العميقة، أو على حد قول أحمد ياقوت "مورفيم من المورفيمات التي تدل على المعنى الوظيفي للكلمة بالنظر إلى معاني الكلمات

(١) سيبويه - الكتاب، ج ١، ص ٤١.

(٢) السيوطي - همع الهوامع، ج ١، ص ٤١.

* أعني الإعراب المحلي أو الموقعي.

(٣) ابن جني - الخصائص، ج ١، ص ٣٥. ابن عصفور - المقرب، ج ١، ص ٤٧. الصيمري - التبصرة، ج ١، ص ٧٦. الزمخشري - الأتمودج، ص ٨٣. الأهدل - الكواكب الدرية، ج ١، ص ٤٤-٤٥.

(٤) السيوطي - الأشباه والنظائر، ج ١، ص ١٧٢-١٧٧. ابن يعيش - شرح المفصل، ج ١، ص ٧٢. ابن مالك - شرح التسهيل، ج ١، ص ٣٤-٣٥. الأزهرى - التصريح على التوضيح، ج ١، ص ٥٩-٦٠.

(٥) الثلوبيني - التوطئة، ص ١١٦.

(٦) منال النجار - الإعراب التقديري والمحلي (رم) ص ٩.

الأخرى التي تتكون منها الجملة^(١).

وسيقصر حديثنا في هذا المبحث على ذكر الإعراب الوظيفي لصلته بهذه الدراسة ويقصد بالإعراب الوظيفي الإعراب الذي يكتسبه الكلم لاشغالها موقعا تركيبيا في الجملة وهذا النوع من الإعراب ما لا يظهر في اللفظ ولا يقدر على آخره^(٢). وينحصر هذا النوع من الإعراب في أبواب مخصوصة وهي (الجملة، أشباه الجمل، المصدر المؤول، والأسماء المبنية) وفي ما يلي ذكر الجملة، والمصدر المؤول لصلتهما بطبيعة الدراسة:

أولاً: الجمل:

الأصل في استخدام الجمل أن تستقل بنفسها^(٣)؛ لأنها تركيب إسنادي يحسن السكوت عليه أما الكلمة المفردة فلا تستقل بنفسها، أي يجب ألا تكون كلاماً. غير أن الجملة قد تشغل موقع الاسم المفرد في التركيب فتكون كغير المستقل، ويحكم عليها بإعراب في موضعها حسب إعراب المفرد الذي وقعت موقعه^(٤)؛ فالحركات الإعرابية لا تظهر إلا على الكلام المفرد فتدخل على الأسماء أولاً ثم الفعل المضارع، وأحياناً لا تظهر على أواخر الكلام إما لتعذر ظهورها، وإما لأن ظهورها يحدث ثقلاً في النطق، أما الجملة فلا وجّه للإعراب فيها بوصفها تركيباً إسنادياً.

ومحال أن تظهر الحركة الإعرابية على الجملة وهي مركبة من لفظين: (مسند ومسند إليه) كما يستحيل أن تقدر لها حركات إعرابية، أما الإعراب الجاري على أجزاء الجملة فهو خاص بمكونات الجملة منفردة ولا علاقة لذلك للإعراب بالجملة مركبة من هذين الجزأين^(٥)؛ فالأصل في الجملة إذا "أن لا يكون لها موضع من الإعراب"، إنما هو أي الإعراب لوقوعه موقع المفرد، والأصل في الجملة أن تكون مستقلة، لا تقدر بمفرد^(٦).

ونتوصل إلى أن الجملة بوصفها تركيباً إسنادياً قد تحمل وظيفة إعرابية لإمكانية استبدالها بمفرد، وبناء على هذه القاعدة قال النحاة بالجملة التي لها محل من الإعراب والتي ليس لها محل من الإعراب ويعد ابن هشام أول من جمعها وأمر لها بباب^(٧)، إدراكاً منه لأهميتها، وأنها منطلق الدراسة النحوية.

إنَّ المنطلقات العامة التي صدرَ عنها النحاة وهم يحللون الجملة تدور حول الوظيفة التي

- (١) أحمد ياقوت- ظاهرة الإعراب، ص ٢٤. عبدالمتعال الصعيدي- النحو الجديد، ص ٢٤٠-٢٤١. وريمون طحّان- الألسنة العربية، ص ٢٢. الجوارى- نحو التيسير، ص ٢٩-٣١. شوقي ضيف- تجديد النحو، ص ١٠٩.
- (٢) ابن الحاجب- الإيضاح، ج ١، ص ١٢٣-١٢٤.
- (٣) ابن الخشاب- المرتجل، ص ٣٤٠. أبو حيان- ارتشاف الضرب، ج ٢، ص ٣٧٥.
- (٤) ابن الخشاب- المرتجل، ص ٣٤٠.
- (٥) فخر الدين قباوه - إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص ٣١.
- (٦) أبو حيان- ارتشاف الضرب، ج ٢، ص ٣٧٥. السيوطي- الأشباه والنظائر، ج ٣، ص ٣٥.
- (٧) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٤٩٥-٥٥٦. والإعراب عن قواعد الإعراب (ر.م)، ص ٦٠-٨٣.

يمكن للجملة أن تقوم بها في سياق ولا تقوم بها في سياق آخر ؛ ففي جملة: جاء الصبية وهم يكون تقوم الجملة بدور وظيفي على أنها حال؛ فالجملة: (وهم يكون) تقع في الموضع نفسه الذي يقع فيه المركب الاسمي الحالي "باكين" في قولنا: جاء الصبية باكين. وفي قولنا: أَلُحِفَ بِاللَّهِ لِأَضْرِبَنَّ زَيْدًا، فهذه الجملة تدل على أنه لا يمكن أن يقوم مقامها اسمٌ ما (مفرد) مؤدياً للوظيفة التي تؤديها يقول ابن جني: " أن بين المفرد والجملة أشباهاً، منها وقوع الجملة موقع المفرد في الصفة والخبر الحال..."^(١).

وتأسيساً على ما تقدم، تنقسم الجملة بحسب دورها الوظيفي في التركيب إلى قسمين

رئيسيين:

١- الجمل التي ليس لها محل من الإعراب، وهي التي لا يمكن أن تستبدل باسم مفرد، وقد جمعها ابن هشام في مغنيته، وعدتها سبع، يقول ابن هشام: "الجمل لا محل لها من الإعراب وهي سبع، وبدأنا بها لأنها لم تحل محل المفرد وذلك هو الأصل في الجمل"^(٢).

٢- الجمل التي لها محل من الإعراب، وهي الجمل التي يمكن أن تستبدل بمفرد في تركيب ما فتؤدي وظيفته التي كان يؤديها. وقد قسم أبو حيان الجمل التي لها محل من الإعراب بحسب إعراب الاسم الواقعة هي موقعه رفعا ونصبا وجرا وجزماً اتفاقاً واختلافاً، فبلغت عدتها عنده ثلاثين جملة^(٣). وقسمها ابن هشام إلى سبعة جمل، وهي المشهورة عند جمهور النحويين زاد عليها جملتين ذكر بعض النحويين قيامها مقام المفرد.

وفي ما يلي بيان هذه الجمل:

- الجملة الواقعة موقع الخبر:

وتقع هذه الجملة موقع المركب الاسمي المرفوع في باب المبتدأ. والشواهد على هذه المسألة أكثر من أن تحصر، نحو قوله تعالى: {اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا} ^(٤) وقوله {إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ} ^(٥) وقوله: {وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ} ^(٦) وقوله: {يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ} ^(٧).

فالبنية العميقة لهذه التراكيب: الله يصطفي..، أن الله محب التوابين، كانوا معاهدين الله، يكاد زيتها مضيء. ثم حلت الجمل الفعلية: يصطفي، يحب، عاهدوا، يضيء، محل المركبات الاسمية للتماثل الوظيفي.

(١) ابن جني- الخصائص، ج٣، ص١٧٧-١٧٨.

(٢) ابن هشام- مغني اللبيب، ج٢، ص٣٨٢.

(٣) أبو حيان- ارتشاف الضرب، ج٢، ص٣٧٥-٣٧٦. السيوطي- الأشباه والنظائر، ج٣، ص٣٨-٤٤.

(٤) سورة الحج، آية ٧٥.

(٥) سورة البقرة، آية ٢٢٢.

(٦) سورة الأحزاب، آية ١٥.

(٧) سورة النور، آية ٣٥.

ويذكر ابن يعيش "أن الذي يدل على أن المفرد أصل والجملة فرع عليه في الإخبار أمران: أحدهما أن المفرد بسيط والجملة مركب، والبسيط أول والمركب ثان فإذا استقل المعنى بالاسم المفرد، ثم وقعت الجملة موقع الاسم، والمفرد هو الأصل والجملة فرع عليه. والأمر الثاني أن المبتدأ نظير الفاعل في الإخبار عنهما والخبر فيها هو الجزء المستفاد، فكما أن الفعل مفرد فكذلك خبر المبتدأ مفرد"^(١).

- الجملة الواقعة في موضع الحال:

تقع هذه الجملة موقع المركب الاسمي المنصوب في موضع الحال، نحو قوله تعالى: {وَجَاءُوا آبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ}^(٢) فالبنية العميقة لهذا التركيب: جاءوا أباهم عشاء باكين. ثم حلت الجملة الفعلية (يبكون) محلها؛ لتمامتهما الوظيفي. ويحمل على هذا التركيب قولنا: "جاءوا الصبية عيونهم مَحْضَلَّةً. فالمركب الإسنادي: (عيونهم مَحْضَلَّة) حل محل المركب الاسمي (مخضلين العيون). ومن ذلك قولهم: جاءني زيد يقاد الجنائب بين يديه. وتقدير الأصل: جاءني زيد مقودة بين يديه الجنائب أو مقودة الجنائب بين يديه"^(٣).

وتقع الجملة الحال موقع المركب الاسمي بعد المعارف أو النكرات المخصوصة على أن يكون فيها ضمير يرجع إلى صاحب الحال، أو تسبق بواو الحال. أما إذا وضعت بعد أداة الحصر (إلا) فهي حال سواء سبقت بمعرفة أم بنكرة، فمن النكرة قوله تعالى: {وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا هَا مُنْذِرُونَ}^(٤) {وَمَا كُنَّا مَهْلِكِي الْقُرَى إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ}^(٥).

- الجملة الواقعة في موقع المفعول به:

تقع الجملة موقع المركب الاسمي في موقع المفعول الثاني في باب (ظن)، وموقع المفعول الثالث في باب (أعلم)^(*)؛ وذلك لأنهما جملتان اسميتان في الأصل، وخبر الجملة الاسمية قد يستبدل بالجملة. كما ذكرنا من قبل ففي قولنا: ظننت عمراً يأتي اليوم مبكراً، فالبنية العميقة لهذا التركيب: ظننت عمراً أتياً اليوم مبكراً، ثم حلت الجملة الفعلية (يأتي) محله لتمامتهما الوظيفي. وينطبق هذا على جملة من نحو: أعلمت زيداً عمراً يحب الخير أي أعلمت زيداً عمراً محباً

(١) ابن يعيش - شرح المفصل، ج ١، ص ٨٨.

(٢) سورة يوسف، آية ١٦.

(٣) ابن الخشاب - المرتجل، ص ٣٤٣.

(٤) سورة الشعراء، آية ٢٠٨.

(٥) سورة القصص، آية ٥٩.

(*) هذا الرأي هو مذهب البصريين الذي يقضي بأن المنصوب الثاني (ظن) المنصوب الثاني بعد ما كان يعربان مفعولاً به ويحمل عليها المنصوب الثالث لأعلم أما مذهب الكوفيين نصب الاسم على الحالية. انظر: الانباري - الإنصاف، المسألة ١١٩.

للخير.

- الجملة الواقعة في موقع المضاف إليه:

قد تقع الجملة موقع المركب الاسمي المجرور في موضع المضاف إليه، ويضاف إلى الجملة أسماء الزمان - ظروفًا كانت أم أسماء - ولا يضاف من أسماء المكان إلا (حيث)^(١) كقوله تعالى: {وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ} ^(٢)، فالبنية العميقة لهذا التركيب: السلام عليّ يوم ولادتي، ثم حلت الجملة الفعلية محل المركب الاسمي (المصدر)؛ لتمامتهما الوظيفي. وفي قولنا: جلست حيث جلس خالدٌ أي: حيث جلس خالد.

ومن الأسماء الواجب إضافتها إلى الجملة: و(آية) بمعنى علامة، و (ذو) في نحو قولهم: اذهب بذي تسلم، على اختلاف النحاة فيها؛ و(لذن) و(رَيْثَ)، و(قولٌ)، و(قائلٌ)^(٣).

أما إذ، وإذا ولما، فقد وجب إضافة كل منها إلى الجملة؛ لأنه يصح أن تستبدل (إلا) بمفرد مع ملاحظة اختلاف النحاة في مسألة إضافة (إذا) و(لما) إلى الجملة؛ لأن تقديرهما مضافتين لا يتأتى إلا بحمل هذه الظروف المبهمّة على حين. وكأن النحاة في هذا المذهب قد قدروا بنية وسطى بين البنية السطحية والبنية العميقة متكئين على التقارب الدلالي بين إذ ولما وحين؛ فمعنى قولنا: لما رأت الأم فقيدتها فرحت فالبنية العميقة لهذا التركيب: لما رؤية الأم فقيدتها فرحت.

ولما لم يُجز الاستعمال اللغوي مثل هذا الاستعمال، لجأ النحاة إلى تقرير بنية وسطى فقالوا أن (إذا) محمولةٌ على حين فأصبح التركيب: حين رؤية الأم لفقيدتها فرحت وينطبق هذا القول على (لما) وما جرى مجراها.

- الجملة الواقعة في موقع التوابع:

تتحمل الجملة في هذا النوع الوظيفة الإعرابية التي يحملها الاسم المفرد الذي حلت محله رفعاً ونصباً وجرّاً جرياً على تابعه الاسم المفرد، وأهم هذه الجمل:

(أ) الجملة الواقعة موقع النعت:

ذكر النحاة أن الأصل في النعت أن يأتي (اسماً مفرداً)، غير أن هناك استعمالات لغوية جاء فيها النعت جملة فقالوا: بأنها واقعة موقع اسم مفرد. وتقع الجملة نعتاً بعد نكرة محضة أو نكرة مخصوصة، "فالجملة بعد النكرات صفات"^(٤). يقول الجرجاني: "اعلم أن الجمل نكرات كلها فتوصف بكل واحدة منها الأسماء النكرات. وهي أربع ...، فالأولى الجملة من المبتدأ والخبر نحو: مررت برجل أبوه خارج. فأبوه

(١) نفس المصدر.

(٢) سورة مريم، آية ٣٣.

(٣) ابن هشام - المغني، ج ٢، ص ٤١٩. فخر الدين قباوه - إعراب الجمل، ص ١٩١. محمد الحلواني وآخرون - المنهل، ص ٢٦-٣١.

(٤) ابن هشام - مغني اللبيب، ج ٢، ص ٤٢٤-٤٢٦.

خارج في موضع جر بأنها صفة لرجل. والثانية: الجملة من الفعل والفاعل كقولك:
مررت برجل قام غلامه^(١).

(ب) الجملة الواقعة موقع المعطوف: كقوله تعالى: {أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ}^(٢). والتقدير: (صافات وقابضات) ثم تحولت إلى (صافات ويقبضن).

ثانياً: المصدر المؤول:

هو كل فعل مضارع مسبوق بحرف من الحروف المصدرية، والحروف المصدرية أو الموصلات الحرفية كما يسميها بعض النحويين: هي آلات لغوية سابقة مع صلاتها موقعا هو المصدر الصريح في الأصل. فتكون مع صلاتها في التقدير مصدراً مؤولاً واقعاً موقع المصدر الصريح. فالحرف المصدرية (آلة في السبك) والمسبوك ما بعدها^(٣) أي صلتها، ويحكم على محلها كلها بإعراب المصدر الصريح المقتضى في الأصل رفعاً ونصباً وجرّاً، ونحو ذلك قوله تعالى: {وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ}^(٤) المصدر المؤول (أن تصوموا) حل محل المصدر الصريح (صيامكم) في محل رفع مبتدأ، وفي قول الشاعر:

لم يمنع الشربَ منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أوقال^(٥)

المصدر المؤول من الفعل المضارع وصلته "أن نطقت" وقع موقع اسم المفعول "منطوقة" في محل جر بالإضافة.

ويقول ابن يعيش: "جعل (ما) مع بعدها من الفعل في موضع المصدر المرفوع بأنه فاعل^(٦)."

[العودة إلى قائمة المحتويات](#)

(١) الجرجاني - المقتصد، ج ٢، ص ٩١١.

(٢) سورة الملك، آية ١٩.

(٣) الصبان - حاشية الصبان، ج ٣، ص ١٧٥.

(٤) سورة البقرة، آية ١٨٤.

(٥) سيبويه - الكتاب، ج ٢، ص ٣٢٩. ابن الشجري - الأمالي الشجرية، ج ١، ص ٣٦.

(٦) ابن يعيش - شرح المفصل، ج ٨، ص ١٤٣.

الفصل الخامس

نحو استشراف الاستبدال في المعجم

المبحث الأول

في العلاقات التركيبية والنظامية في البنية المعجمية:

إذا كانت المفردات المعجمية تؤلف نظاماً مستقلاً هو النظام المعجمي فإن هذه المفردات لا تتوالى خبط عشواء؛ فصفة النظامية تجعلها وحدات تخضع لأنظمة وقوانين تنتظمها شأنها في ذلك شأن الأصوات والمورفيمات والكلمات.

إن كل عنصر في النظام اللغوي يستمد قيمته من تقابله مع العناصر الأخرى، فاللغة نظام من العناصر المتوقف بعضها على بعض، بحيث أن قيمة أي عنصر تنشأ عن الوجود المترامن مع العناصر الأخرى. وقيمة كل عنصر في النظام اللغوي تعود إلى القيم الخلاقية المرتبطة بسلاسل من التقابلات. وإذا كان تحديد مفهوم ما يكمن في مخالفته لغيره من المفاهيم، فإن معنى مفردة ما يتحدد من تقابلها مع المفردات الأخرى التي يمكن أن تتقابل مع بعضها في نفس السياق.

وكما ذكرنا آنفاً فإن الوحدات المعجمية في الكلام، لا تتوالى بشكل عشوائي فالنظام المعجمي في اللغة ليس مجرد قائمة من المفردات المستقلة، فأى تغير أو تطور أو سقوط لأحد المفردات أو دخول لمفردة جديدة يؤثر على سلوك جميع المفردات الأخرى، وهذا يعني أن النظام عبارة عن علاقات شبكية تفاعلية بين العناصر المكونة له (System)، وتتحقق هذه العلاقات الشبكية بين المفردات داخل النظام عبر تجاذب المفردات بعضها مع بعض من خلال المحورين الخطي والعمودي، منتجة اقترانات لفظية من تتابعها داخل السلسلة، وتباينات معنوية من تقابلاتها الوظيفية.

وهاتان العلاقتان تحددان المنهج الذي يتضمن تقرير المعنى وتحليله، فالعلاقات العامودية الاستبدالية تبين لنا المعاني الموجودة في أنواع مختلفة من السياقات التي يمكن أن تستبدل إحداها مكان الأخرى. أما العلاقات الخطية فتبين لنا العناصر التركيبية للمعنى لتضمنها هذه العناصر وهي تقوم على عنصري الحدث والمعارضة (التناقض) فنحن نجد فرقاً في قولنا أمشي على قدمي وأركض على قدمي وأتجول على قدمي وبين قولنا أمشي على يدي؛ لأن معاني المشي والركض والتجول تشتمل على العنصر الدلالي للحركة (الأقدام) وهي تختلف عن قولنا: أمشي على يدي، لأن العنصر الدلالي للمشي على الأقدام يختلف عن العنصر الدلالي للمشي على الأيدي.

وهذا يعني أن جزءاً كبيراً من معنى الكلمة يتحدد من تقابلها مع المفردات التي تقترن بها في

السياق من ناحية والمفردات التي يمكن أن تحل محلها في ذلك السياق من ناحية أخرى. وإذا سرحنا البصر في آفاق لغات البشر نجد أن كل ثرواتها المعجمية قائمة على تلك العلاقات، فكل مفردة تتقابل مع غيرها عبر علاقات أفقية تركيبية وعمودية نظامية منتجة معاني متنوعة.

أنواع المفردات المعجمية:

تحتوي اللغات البشرية على مجموعتين اثنتين من المفردات:

الأولى: تتمثل في المفردات التي بينها وبين دلالاتها المعجمية علاقة طبيعية (Echo-Words) وهو ما يسميه علماء اللغة بالكلمات ذات الجرس المعبر أو حكاية الصوت كالفحيح والحفيف والخريبر والزئير والقضم والخضم^(١)، وهذه المجموعة قليلة في اللغة فهي في نظام مغلق.

الثانية: وتتمثل في المفردات التي ترتبط بمدلولاتها بعلاقة عرفية أو اعتباطية، وهو ما يسميه علماء اللغة المحدثين **Arbitrariness**^(٢). وهذا النوع من المفردات هو الذي يمثل جلّ الثروة اللفظية، وهي تختلف باختلاف اللغات فلكل جماعة بشرية مفرداتها التي تواضعوا عليها. وهذا النوع الأخير من المفردات هو الذي يُعنى به عالم الدلالة.

محددات المعنى:

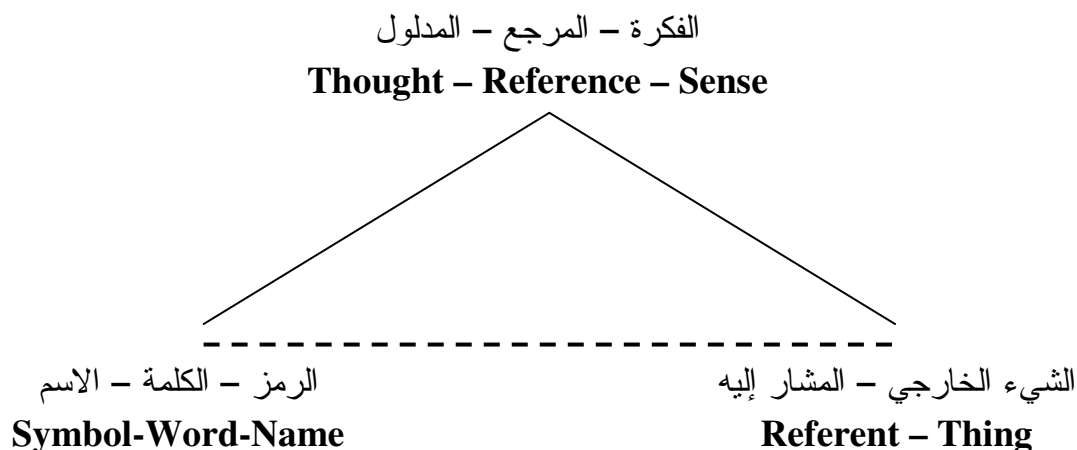
وضع اللسانيون المحدثون عدة محددات ومعايير لتحديد المعنى فهناك المعيار الصوتي ويتمثل في القيم الخلافية بين الفونيمات، وهناك المعيار الصرفي الذي يتمثل في التقابل بين المورفيمات، وهناك أيضا المحدد التركيبي الذي يتمثل بتركيب الكلمات والوظيفة الإعرابية. ويأتي بعد هذه المحددات المحدد المعجمي والمحددات المعجمية عديدة كثيرة؛ فظاهرة المعنى هي من الظواهر الشديدة التعقيد، فثمة عوامل كثيرة تدخل في هذه الظاهرة وفيما يلي بيان لأهم هذه المحددات:

- المعنى الإشاري (**Referential Meaning**): وهو ما تشير إليه الكلمة في العالم الخارجي أو في حقل الخبرة المشتركة. ويُعد أوجدن وريتشاردز أول من طور ما عرف بالنظرية الإشارية (**Referential Theory**) للمعنى في كتابهما الموسوم (معنى المعنى) (**The Meaning of Meaning**) الذي ظهر أول مرة عام ١٩٢٣.

(١) Hartman and Stork- Dictionary of Language, p.158.

(٢) Ibid, p.17

ويعتمد التحليل الذي أجراه هذان العالمان لنظريتهما على تلك القاعدة التي أطلقا عليها مثلث المعنى (Semantic Triangle). ففي رأيهما أنّ هناك ثلاثة جوانب رئيسية تنتظمها أية علاقة رمزية وهذه الجوانب تتضح بالمثلث الآتي:



فهذا المثلث يوضح أنّ هناك ثلاثة عناصر للمعنى: الصورة الذهنية للمدلول، ما يشير إليه المدلول في العالم الخارجي، الصورة اللفظية للدال. وهذه العناصر الثلاثة توضح بدورها أنه ليس ثمة علاقة مباشرة بين الكلمة بوصفها رمزاً والشيء الخارجي الذي تعبر عنه. حيث ترمز الخطوط المتقطعة إلى هذه العلاقة، وهذه الطبيعة العلائقية للكلمة كان قد أشار إليها سوسير في مثاله المشهور عن العملة الورقية، فكما أننا لا نستطيع أن نفصل بين وجهي الورقة كذلك لا يمكننا أن نفصل جانبي الرمز أحدهما عن الآخر، ويفرق سوسير بين ما يسميه القيمة اللغوية للكلمة وبين ما يسميه المقصود من الكلمة. ويكفي لدراسة القيمة اللغوية في رأيه أن ندرس عنصرين هما:

١- الفكرة التي هي صورة سمعية أو أصواتاً معينة.

٢- الصورة السمعية التي هي الفكرة^(١).

ويرى أن دلالة الكلمة ما هي إلا علاقة متبادلة أو ارتباط متبادل بين الكلمة، وهي الصورة السمعية، وبين الفكرة، وبالتالي تصبح الكلمة عبارة عن (علامة لغوية) بحيث أننا عندما نفرق تفريقاً أساسياً بين فكرتين، فنحن نستعمل لذلك علامتين لغويتين مختلفتين. فالتفكير دون كلمات أو علامات يصبح عائماً غائماً. ويرى دي سوسير أن (العلاقة اللغوية) لا تخلف وحدة بين اسم ومسمى، ولكن بين فكرة وصورة سمعية.

و(المقصود) يقابل الرمز، أو العلامة وهي من ناحية أخرى تقابل سائر العلامات الموجودة في

(١) محمود السعران - علم اللغة، ص ٣٣٠.

اللغة، وتتوقف قيمة كل رمز أو علامة على وجود سائر الرموز. وضرب دي سوسير لذلك مثلاً بقطعة من ذات الخمسة فرنكات هذه القطعة يمكن استبدالها بكمية معينة من أشياء مختلفة كالخبز مثلاً. كما نستطيع أن نقارنها أيضاً بقيمة مماثلة من نفس العملة كقطعة ذات فرنك واحد مثلاً، أو قطعة من عملة أخرى كالدولار مثلاً^(١).

إن ما تشير إليه الكلمات في العالم الخارجي (**Denotation** أو **Designation**) في الحقيقة لا يمكننا من استخدام الكلمة بطريقة صحيحة، لأن اللغات البشرية تتباين في الطريقة التي تستعمل فيها هذا المعنى ففي العربية نستعمل كلمة أسد لندل بها على الشجاعة فقد نقول لأحدهم (كن أسداً عندما تقابل ذلك الشخص) ولا يقول ذلك الإنجليزي، فليس في الإنجليزية تعبير (**Be Lion**)، وهذا يعني أن هذا المعنى لا يشكل إلا جزءاً محدوداً من معنى الكلمة حيث أن معنى الكلمة يتجلى بوضوح في العلاقتين اللغويتين التركيبية والنظامية.

معنى التضام أو الاقتران اللفظي (Collocation):

هي من الظواهر الشائعة بين اللغات البشرية فكل لغة لها نظامها الخاص في الاقتران اللفظي أو كما يطلق عليها بعض اللسانيين التكرار المشترك للألفاظ (**Cooccurrence**)^(٢). وتعني هذه الظاهرة (المصاحبة الاعتيادية لكلمة ما في اللغة بكلمات أخرى معينة). ويتحدد جزء كبير من معنى الكلمة بعلاقتها مع الكلمات الأخرى الموجودة معها في التركيب، وهذا يعني أن معنى كلمة ما في سياق ما قد يختلف إذا وضعت في سياق آخر. إن العلاقة التي ترتبط فيها الكلمة مع الكلمات التي يجوز أن تتجاوز معها في السياق ليست بالضرورة علاقة طبيعية بل هي في كثير من الأحيان علاقة عرفية؛ فمثلاً كلمة ليل تقترن مع كلمة (أسود) أو (داكن) فجزء كبير من دلالة (ليل) يتحدد بالسواد وهذه العلاقة هي علاقة طبيعية، ولكن قد يقول (نهار أسود) وهذه العلاقة هي ليست علاقة طبيعية وإنما عرفية، بمعنى أنه مقصور على لغة بعينها. فنحن في العربية نستعمل مثل هذا الاقتران ولكننا لا نستطيع أن نترجمه إلى الإنجليزية، فالإنجليزي لا يستعمل مثل هذا الاقتران.

ونقول مثلاً (رجلٌ وسيم) و(امرأةٌ جميلة)، فجميلة ووسيم هما من حيث المعنى الإشاري كلاهما واحد (بدلان على الجمال)، ولكن من حيث الاقتران اللفظي وسيم تقترن مع الرجل، وجميلة تقترن مع المرأة، دون أن يكون هناك سبب لهذا الاقتران فالعرف الاجتماعي هو الذي قرر مثل هذا الاقتران.

(١) محمود السعران - علم اللغة، ص ٣٣٠.

(٢) سامي حنا وآخرون - معجم اللسانيات الحديثة، ص ٢١.

ويرى اللسانيون المحدثون أن ظاهرة الاقتران اللفظي تخضع لما يمكن أن نسميه باسم ضوابط الاقتران (Collocation Restrictions) ^(١) ومنها:

- توافقية الاقتران: وتعني توافق الكلمات بعضها مع بعض وتعتمد هذه التوافقية على معلوماتنا اللغوية، ومثال ذلك أن كلمة (شاهق) لا تتفق مثلاً مع كلمة (رجل) بل تتفق مع كلمة أخرى مثل (جبل) فنقول جبل شاهق.

وقد تتدرج درجة المقبولية في الاقترانات اللفظية فنقول مثلاً: مات الإنسان، مات الحيوان، مات النبات، ولا تقف هذه الاقترانات عند هذا الحد؛ فهناك اقترانات مثل (ماتت الرحمة في قلوب الناس)، أو (ماتت النخوة في نفوس الناس)، فهذه الاقترانات الأخيرة فقدت قيمتها المجازية فصارت اقترانات عرفية يتعارفها الناس، وذلك عبر استعمالها اليومية على ألسنة المتكلمين. وتستمر هذه الاقترانات في التدرج حتى تصبح غير مقبولة لاستعمالها العرفي كأن نقول: (مات الحجر) أو (مات الموت)، فعند هذا الحد نكون قد غادرنا الاستعمال العرفي لندخل بوابة الشعر. وقد يتحول نوع من الاقترانات إلى ما يسمى تعبيراً كنايياً من كثرة دورانه على ألسنة الناس وفي هذه الحالة يصبح الاقتران اللفظي كله ذا معنى واحد كأنه مفردة واحدة.

وقد يكون لاقتران معين دلالات إيحائية لا تتحقق في اقترانات لفظية مماثلة له كأن نقول: مات فلان، توفي فلان، حيث نجد أن المعنى في هذه الجمل واحد فالفعلان مات، توفي، يحملان قيمة معجمية واحدة (وهي مفارقة الروح الجسد)، غير أنهما يفترقان في أن الفعل مات يشير إلى الحدث دون ظلال دينية أو أي مظهر من مظاهر التأدب أمام مثل هذا الحدث، أما الفعل (توفي) ففيه بالإضافة إلى هذه الدلالة التي تتطابق مع دلالة الفعل (مات) دلالات دينية ونفسية نشعر بها من استعمال (توفي) وهو ما يسميه علماء اللغة (Connotations) ^(٢). فالكثير من الكلمات قد تحوي بالإضافة إلى معناها المعجمي الأصلي دلالات أخرى متضمنة في هذا المعنى المعجمي.

المعنى التقابلي (علاقة المجال الدلالي أو الحقل الدلالي):

وتتمثل هذه العلاقة في العلاقة بين المفردة المعجمية الموجودة في التركيب والمفردات التي يمكن أن تحل محلها في نفس السياق من التركيب. فجزء كبير من معنى المفردة يتحقق من تقابلها مع المفردات التي تنتمي إلى نفس الحقل الدلالي ويزداد المعنى دقة ووضوحاً والعكس هو الصحيح فالمفردة الواحدة إذا تقابلت مع خمس مفردات في الحقل تكون دلالتها أدق من لو تقابلت مع مفردتين أو ثلاث وهكذا دواليك. والعلاقات الدلالية في الحقول أو المجالات الدلالية عديدة كثيرة منها الترادف والتضاد والتضمن وغيرها .

(١) سامي حنا وآخرون- معجم اللسانيات الحديثة، ص ٢١.

(٢) حلمي خليل- الكلمة، ص ١٠٨.

المبحث الثاني : في علاقات المعنى المطلب الأول: في علاقة الترادف

استحوذ الترادف على اهتمام اللسانيين قديماً ومُحدثين. فأولوه الجمع والدرس، وقد انشعب اهتمامهم في دراسة هذه الظاهرة في مناح شتى كان منها: تحديد المصطلح، والبحث في جواز الترادف وَعَدَمَه، ورصد أسبابه وآثاره.

- الترادف لغةً واصطلاحاً:

الترادف في اللغة: التتابع، وترادف الشيء، تبع بعضه بعضاً، ويقال ردفت فلاناً، والردف بالكسر: المرتد، وهو الذي يركب خلف الراكب، وكل شيء تبع شيئاً فهو ردفه، ويقال لليل والنهار: ردفان؛ لأن كل واحد منهما يردف صاحبه: أي يتبع أحدهما الآخر^(١).

أما الترادف اصطلاحاً فيعرف على أنه "توارد لفظين" مفردين أو ألفاظ كذلك في الدلالة على الانفراد بحسب أصل الوضع، على معنى واحد، من جهة واحدة"^(٢). وهو كلمتان أو أكثر لهما دلالة متطابقة^(٣) غير أنهم سرعان ما حكّموا السياق في القول بالترادف فكان عندهم أنّ الترادف الخالص أو المطلق يحدث عندما يمكن أن تحل كلمة محلّ أخرى في جميع السياقات المختلفة، وهو أمر نادر^(٤).

وبعد سيبويه أول من أشار إلى الترادف حين قسم علاقة الألفاظ بالمعاني إلى ثلاثة أقسام فقال "اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، هو نحو: جلس وذهب. واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو: ذهب وانطلق". واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك: وجدت عليه في الموجدة؛ ووجدت إذا أردت وجدان الضالة. وأشباه هذا كثير"^(٥).

وقد صار هذا التقسيم بعد سيبويه أساساً بنيت عليه الكثير من المصنفات فهذا الأصمعي يصنف كتاباً بعنوان: "ما اختلف لفظه واتفق معناه من القرآن المجيد"، وذلك ابن الأنباري وقطرب يجعلان تقسيم سيبويه في مقدمة كتابيهما في الأضداد.

وهكذا نجد أن العلماء القدامى قد تنبهوا إلى ظاهرة الترادف فعبروا عنها بتسميات متقاربة تحذو حذو عبارة سيبويه في تقسيمه علاقة الألفاظ بالمعاني دون أن يضعوا شروطاً أو محددات تحكم هذه الظاهرة.

(١) الأصفهاني- المفردات. ابن منظور- اللسان. الزبيدي- تاج العروس، مادة رَدَفَ.

(٢) التهانوي- كشف اصطلاحات الفنون، ج١، ص٤٠٦.

(٣) Hartmann and Stork-Dictionary of Language (p. 230)

(٤) Ibid.

(٥) سيبويه- الكتاب، ج١، ص٢٤.

وقد تباينت آراء اللغويين الأوائل حول ظاهرة الترادف بين مقر بها جامع لألفاظها ومنكر لها يحاول التماس الفروق بين تلك الألفاظ.

ولا شك أن فكرة الترادف كانت ماثلة في أذهان العرب وأشعارهم فهذا الحطيئة مثلاً يقول:

ألا حبذا هند وأرض بها هند وهند أتى من دونها النأي والبعد^(١)

وقد تناقل اللغويون والنقاد البيت شاهداً على أن الشاعر يأتي بالاسمين المختلفين للمعنى الواحد تأكيداً ومبالغة^(٢). ولنا أن نعرض آراء المنكرين أولاً، إذ بسبب منهم صار للترادف ذلك الشأن، ثم نلحقه بردود المثبتين على تلك الآراء.

أ- آراء المنكرين:

ويعد ابن الأعرابي أول من سن سنة الإنكار، ثم تبعه بعد ذلك قليل من العلماء على هذا الرأي^(٣). يقول ابن الإعرابي: "كل حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد. في كل واحد منهما معنى ليس في صاحبه، ربما عرفناه فأخبرنا به، وربما غمض علينا فلم نلزم العرب جهله". وقال: "الأسماء كلها لعة خص العرب ما خصت منها، من العلل ما نعلمه، ومنها ما نجهله"^(٤). وقد تبع ابن الأعرابي في مذهبه تلميذه ثعلب "وزعم أن كل ما يظن من المترادفات فهو من المتباينات التي تتباين بالصفات، كما في الانسان والبشر فإن الأول موضوع له باعتبار النسيان، أو باعتبار أنه يؤمن والثاني باعتبار أنه بادي البشرة"^(٥). وتابع ابن الأعرابي أيضاً أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري الذي نقل رأيه^(٦).

وفي القرن الرابع الهجري اتسعت قضية انكار الترادف اللغوي على يد ابن درستويه الذي يقول: "أهل اللغة أو عامتهم يزعمون أن فعل وأفعال.. قد يجيئان لمعنى واحد.. وهو قول فاسد في القياس والعقل مخالف للحكمة والصواب"^(٧).

وبالرغم من رفض هؤلاء للترادف فهم يذكرون الألفاظ المترادفة في مصنفاتهم ونستدل على ذلك بمثل على لسان ابن الأعرابي حيث يقول: "يقال للعمامة: هي القمامة، والمشوذ، والسب،

(١) ديوان الحطيئة، ص ٣٩.

(٢) السيوطي - المزهر، ج ١، ص ٤٠٤.

(٣) محمد نور - الترادف في القرآن الكريم، ص ٣٧-٣٨.

(٤) ابن الأنباري - الأضداد، ص ٧. السيوطي - المزهر، ج ١، ص ٣٩٩-٤٠٠.

(٥) السيوطي - المزهر، ج ١، ص ٤٠٣.

(٦) ابن الأنباري - الأضداد، ص ٧-٨.

(٧) السيوطي - المزهر، ج ١، ص ٣٨٦.

والمقطعة، والعصابة، والعصاب، والتاج والمكورة^(١) وهو الذي تروي عنه المعاجم الكثير من الألفاظ لمعنى واحد، فقد جاء في اللسان مثلاً قوله: "زلعته، وسلعته، ودثثته، وعصوته، وحرذته، وفأوته بمعنى واحد"^(٢).

ب- آراء المجيزين:

من الذين ذهبوا بوجود الترادف في اللغة وناقشوه من جوانب مختلفة ابن جني وشيخه أبو علي الفارسي فقد كان أبو علي الفارسي يستحسن الترادف ويعجب به. يقول ابن جني "وكان أبو علي رحمه الله يستحسن هذا الموضع جداً وينبه عليه. ويسر بما يحضره خاطره منه"^(٣). وقد استشهد ابن جني على الترادف بأمثلة استقاها من شيخه أبي علي، فمثلاً يقول: "قال أبو علي رحمه الله: قيل له حبيّ كما قيل له سحاب، تفسيره أنّ حبيّاً (فعليل) من حبا يحبو وكأن السحاب لثقله يحبو حبواً، كما قيل له سحاب وهو (فعال) من سحب؛ لأنه يسحب أهدابه. وقد جاء بكليها شعر العرب"^(٤).

ولقد كان ابن جني على رأس القائلين بالترادف، المدافعين عنه؛ إذ جعله ميزة العربية تشرف بها، وذلك من خلال نظريته الخاصة للترادف التي شرحها من باب أفرد له هذا الغرض في كتابه (الخصائص)، وضرب عليه كثيراً من الأمثلة الموضحة، كما ناقش ابن جني معظم آراء منكري الترادف ثم ردها بالتصريح مرة وبالتلميح أخرى^(٥).

ويرى ابن جني أن الترادف من خصائص العربية، الذي هو علامة على علوها وشرفها بين اللغات. فيقول: "هذا فصل في العربية حسن، كثير المنفعة. قوي الدلالة على شرف هذه اللغة"^(٦). ويعلل ذلك بقوله "ذلك أنك تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة. فتبحث عن أصل كل اسم منها، فتجده مفضي المعنى إلى معنى صاحبه"^(٧). ثم يشرع ابن جني في تطبيق هذا الميزان ليثبت عدالته في كثير من المترادفات فيبحث في أصول مرادفات الخليقة، وهي الطبيعة، والنحيطة، والغريزة، والنقبة، والضريبة، والنحيزة، والسجبة، والطريقة، والسجبة، والسليقة، ويتأمل في معانيها ثم يخلص إلى تلاقيها فيقول: "وجميع هذه المعاني التي تقدمت تؤذن بالألف

(١) نفس المصدر، ص ٤١٠.

(٢) ابن منظور - لسان العرب، (زلع).

(٣) ابن جني - الخصائص، ج ٢، ص ١٣٣.

(٤) نفس المصدر، ج ٢، ص ١٢٨.

(٥) محمد نور - الترادف في القرآن، ص ٥٨.

(٦) ابن جني - الخصائص، ج ٢، ص ١١٣-١٣٣.

(٧) نفس المصدر.

والملاينة، والإصحاب والمتابعة^(١)، ويكرر تطبيق هذا الميزان على مترادفات كثيرة، كأسماء الحاجة والسحاب وأسماء صاحب المال ومرادفات الدم ومرادفات الذهب والفضة وغير ذلك^(٢). يقول مثلاً في أسماء الذهب: "ذلك لأنه ما دام كذلك غير مصفى فهو كالذاهب؛ لأن ما فيه من التراب كالمستهلك له، أو لأنه لما قل في الدنيا فلم يوجد إلا عزيزاً صار كأنه مفقود ذاهب. ألا ترى أن الشيء إذا قل قارب الانتفاء.. فكذاك لما قل هذا الجوهر في الدنيا أخذوا له اسماً من الذهب، الذي هو الهلاك، ولأجل هذا سموه (تبراً)؛ لأنه من التبر، ولا يقال له (تبر) متى يكون في تراب معدنه أو مكسوراً..."^(٣). ويرى ابن جني أيضاً في غلبة أحد المترادفين على الآخر من استعمال العربي، أن ذلك يعود إلى احتمالين: الأول: إن اللفظة الكثيرة الدوران على لسانه لغة له. والقليلة الاستعمال مستفادة من قوم آخرين. والاحتمال الثاني: أن اللفظين جميعاً من لسان قومه، ولكن القليلة منهما ضعيفة في نفس العربي شاذة عن قياسه^(٤).

موقف المحدثين:

وإذا كان بعض القدماء قد ذهبوا إلى عدم وجود تطابق دلالي كامل بين المترادفات، فإن علماء الدلالة المحدثين قد رأوا الأمر عينه. وقد قسم علماء الدلالة المحدثون الترادف إلى ضربين:

أ- الترادف المطلق (**Absolute Synonymy**) أو الكامل:

وذلك في حالة التطابق التام والمطلق بين كلمتين أو أكثر ويعني هذا التطابق فيما تشير إليه الكلمة في الخارج (**Designation**) والدلالات التي توحيها الكلمة أيضاً (**Connotation**)، وهذا الشرط يجعل من الترادف المطلق أمراً نادر الوقوع في أي لغة^(٥).

ب- شبه الترادف **near – synonymy**:

وذلك في التشابه الدلالي الواضح بين كلمة أو أكثر سواء فيما تشير إليه في الخارج أو في الدلالات الموحية والمتضمنة في الكلمة، ومثال ذلك في العربية كلمات مثل: عام-سنة-حول. ولكن هناك اختلاف بينهما فيما أسماه زجوستا **zgusta** درجة التطابق **Range of Application** حيث تستعمل الكلمة في سياق معين ولا تصلح الأخرى في نفس السياق

(١) ابن جني- الخصائص، ج٢، ص١١٦.

(٢) نفس المصدر، ج٢، ص ١١٦، ١٢٦-١٣٢.

(٣) نفس المصدر، ج٢، ص١٢٣-١٢٤.

(٤) نفس المصدر، ج١، ص٣٧٢.

(٥) حلمي خليل-الكلمة، ص١٣٢.

وكلاهما بمعنى واحد^(١).

"وذلك لأنّ التّطابق المطلق في المعنى بين الكلمات يتطلّب تطابقاً بين الأصول الثلاثة التي يتركب منها المعنى المعجمي لكلّ كلمة، وهي ما تشير إليه الكلمة في الخارج **Designation** وما توحيه الكلمة إلى الذّهن **Connotation** ودرجة التّطابق **Range of Application**^(٢). فإذا انحرم شرط من هذه الشّروط الثلاثة أدّى إلى شبه التّرادف. وقد تتفق كلمتان في الدّلالة على شيء واحد في الخارج غير أنّ الدّلالات المتضمنة في كلّ واحد منهما قد تتباين بما يؤدي إلى حدوث التّرادف وهذا يعني أنّ التّرادف حاصل من اختلاف المستويات أو الأشخاص. بمعنى آخر أن الكلمات قد تتفق فيما يشير إليه ولكنها قد تختلف في درجة التّطابق بالنّظر إلى الدلالات الهامشية بالنّسبة لسباقات معينة أو أشخاص بعينهم^(٣).

ج- التقارب الدّلالي: (Semantic relation)

ويتحقّق ذلك حين تتقارب المعاني، لكن يختلف كلّ لفظ عن الآخر بلمح هام واحد على الأقل. ويمكن التّمثيل لهذا النّوع بكلمات كلّ حقل دلالي على حدة، وبخاصة حين نضيّق مجال الحقل ونقصره على أعداد محدودة من الكلمات^(٤). ومثال ذلك في العربيّة كلمتا "حلم" و "رؤيا". فهاتان الكلمتان مترادفتان بدليل أنّهما يطلقان على معنى واحد هو ما يراه الشّخص أثناء نومه، بيد أنّ الاستعمال القرآني دلّ على افتراقهما؛ فقد اقتصر في استعماله للأولى على معنى الأضغاث المشوشة، والهواجس المختلطة، والثّانية على معنى الرؤيا الصّادقة^(٥).

وقد حاول بعض الباحثين تصنيف الألفاظ المترادفة في مجموعات وذلك على النّحو التّالي^(٦):

١- التّرادف بين مجموعة ألفاظ دخيلة ومجموعة ألفاظ أصيلة: مثال ذلك، كلمة "تلفون" الأوروبيّة الأصل (**Telephone**) والتي عربت بكلمة (الهاتف) ومع ذلك فالكلمتان مستخدمتان في اللغة العربيّة ومثل ذلك كلمة "تلفزيون" (**Television**) وتعريبها "إذاعة مرئية" وكذلك أيضاً (**Train**) و "رتل" وهاتان الكلمتان الأخيرتان مستعملتان في تونس، وتدلّان على ما يطلق عليه في المشرق اسم "القطار" ومثل ذلك من الكلمة الإيطاليّة "تياترو" (**Teatro**) وكلمة "مسرح".

(١) نفس المصدر، ص ١٣٣.

(٢) نفس المصدر.

(٣) داود حلمي-المعجم الإنجليزي بين الماضي والحاضر، ص ٢٧٤.

(٤) أحمد مختار عمر-علم الدّلالة، ص ٢٢١.

(٥) بنت الشاطي-من أسرار العربيّة في السّياق القرآني، ج ٨، م ١، ص ٢٣.

(٦) محمود فهمي حجازي-المعجمات الحديثة، نقلاً عن حلمي خليل، الكلمة، ص ١٣٤-١٣٥.

٢- التّرادف بين لفظين من مستويين لغويين مختلفين أو عدة كلمات من مستويات لغويّة مختلفة: مثال ذلك (سيارة نقل) في مصر و (شاحنة) في دول المشرق، و (محطة بنزين) في مصر: (طلحة بنزين)، في السّودان، (بنزينخانة) في العراق، و (كازيّة) في الأردن، أمّا في مجال الأفعال فنجد الفعل (حَجَرَ) في تونس يرادف "مَنَعَ" في باقي الدّول العربيّة.

٣- التّرادف باختلاف المعنى الانفعالي والتّقويمي: وهنا نجد ثنائيات من الكلمات تعبّر الواحدة منها عن دلالة تختلف عن الأخرى. فقد يوصف شخص ما بأنّه (محافظ) وهذه كلمة هادئة الدلالة، ولكن وصفه بأنّه رجعيّ أو مترمّت، يحوي تقويماً سلبياً ومع ذلك فالكلمات تكاد تترادف في الاستعمال أحياناً، وعلى العكس من ذلك فإنّ وصف الشخص بأنّه (مجدّد) يكسبه درجة من الاحترام في عدة دول عربيّة، ولكنّه إذا وصف بأنّه (تقدّمّي) أو (ثوريّ) كان محلّ شبهة في بعض الدّول العربيّة الأخرى وهكذا.

شواهد التّرادف:

والشواهد على ظاهرة التّرادف كثيرة عديدة أكثر من أن تحصى نجدها في القرآن الكريم والحديث النبوي والمعاجم والرسائل اللغوية، وسنأتي على ذكر بعض منها:

- أتى ، جاء :

يدلّ الإتيان على "مجيء الشيء وإصحابه وطاعته"^(١)، ويكون الإتيان "المجيء بسهولة... والإتيان يقال للمجيء بالذات وبالأمر وبالتدبير، ويقال في الخير والشر وفي الأعيان والأغراض"^(٢)، فكل من الإتيان والمجيء مترادفان. "المجيء كالإتيان لكن المجيء أعم.. والإتيان قد يقال باعتبار القصد وإن لم يكن منه الحصول. والمجيء يقال اعتباراً بالحصول"^(٣). ويفرق أبو هلال العسكري بين (أتى وجاء) بقوله: "(جاء فلان) كلام تام لا يحتاج إلى صلة، وقولك: (أتى فلان) يقتضي مجيئه بشيء، ولهذا يقال: (جاء فلان نفسه)، ولا يقال: أتى فلان نفسه)، ثم كثر حتى استعمل أحد اللفظين في موضع الآخر"^(٤). والشواهد التي ورد فيها هذان اللفظان كثيرة منها:

قوله تعالى: {فَأْتَتْ بِهِ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُ، قَالُوا يَا مَرْيَمُ لَقَدْ جِئْتِ شَيْئًا فَرِيًّا} ^(٥). وقوله تعالى:

(١) ابن فارس - المقاييس (أتى).

(٢) الأصفهاني - المفردات (أتى).

(٣) نفس المصدر - (جاء).

(٤) العسكري - الفروق في اللغة، ص ٣٠٥.

(٥) سورة مريم، آية ٢٧.

{قالوا أجبنا لتأفكنا عن آلهتنا فأتنا بما تعدنا إن كنت من الصادقين} (١).

- بزغ ، طلغ :

"الباء والزاء والغين أصل واحد، وهو طلوع الشيء وظهوره، يقال: (بزغت الشمس) و(بزغ نابُ البعير) إذا طلغ" (٢).

"الطاء واللام والعين أصل واحد صحيح، يدل على ظهور وبروز" (٣). ويفرق أبو هلال بين اللفظين فيقول: "البزوغ أول الطلوع. ولهذا قال تعالى: {فلما رأى الشمس بازغة} أي لما رآها في أول أحوال طلوعها تفكر فيها فوقع له أنها ليست بإله؛ ولهذا سمي الشرط تزيغاً لأنه شقّ خفي. كأنه أول الشق. يقال: (بزغ قوائم الدابة) إذا شرطها ليبرز الدم" (٤). ويفسر قول الله تعالى: {فلما رأى القمر بازغاً} (٥) بقوله: "أي طالعا منتشرا الضوء، وبزغ الناب تشبيهاً به" (٦).

- آتى ، أعطى :

يُعدُّ أهل المعاجم هذين اللفظين مترادفين؛ فالإيتاء هو الإعطاء (٧). ويفرق الكفوي بين هذين اللفظين فيقول: "الإيتاء أقوى من الإعطاء؛ إذ لا مطاوع له. يقال: آتاني فأخذته. وفي الإعطاء يقال: أعطاني فعطوت، وما له مطاوع أضعف في إثبات مفعوله مما لا مطاوع له. ولأن الإيتاء في أكثر مواضع القرآن فيما له ثبات وقرار كالحكمة والسبع المثاني والملك لا يوتى إلا لذي قوة. والإعطاء فيما ينتقل منه بعد قضاء الحاجة منه، كإعطاء كل شيء خلقه لتكرر حدوث ذلك باعتبار الموجدات. وإعطاء الكوثر للانتقال منه إلى ما هو أعظم منه وكذا {.. يعطيك ربك فترضى} (٨)؛ للتكرر إلى أن يرضى كل الرضا" (٩).

ويضيف الجزائري فرقا آخر بين اللفظين فيقول: "في الإعطاء دليل التملك دون الإيتاء..

(١) سورة الأحقاف، آية ٤٥.

(٢) ابن فارس- المقاييس (بزغ).

(٣) نفس المصدر (طلغ)، ج ٣، ص ٤١٩.

(٤) العسكري- الفروق في اللغة، ص ٣٠٤.

(٥) سورة الأنعام- آية ٧٧.

(٦) الأصفهاني- المفردات (بزغ).

(٧) ابن فارس- المقاييس (آتى). ابن منظور- اللسان (آتى). الأصفهاني- المفردات (آتى).

(٨) سورة الضحى، آية (٥).

(٩) الكفوي- الكليات، ج ١، ص ٣٦٠. الزركشي- البرهان، ج ٤، ص ٨٥-٨٧.

ويؤيده قوله تعالى: {إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ} فإنه كان له منع من شاء منه كالمالك للملك. وأما القرآن فحيث إن أمته مشاركون له في فوائده، ولم يكن له منعهم منه. قال تعالى: {وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ} (١).

- أثر ، اختار ، اصطفى ، فضل : أثر "الهمزة والنَّاءُ والراء ثلاثة أصول: تقديم الشيء، وذكر الشيء ورسم الشيء الباقي" (٢). ويرى أبو هلال أن "الإيثار هو: الاختيار المقدم، والشاهد قوله تعالى: {قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ آتَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا} أي قدم اختيارك علينا، وعندنا أن قوله تعالى: {آتَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا} معناه أنه فضلك الله علينا. وأنت من أهل الأثرة عندي أي ممن أفضله على غيره بتأثير الخير والنفع عنده" (٣).

أما فضل فهو مشتق من الفضل بمعنى الزيادة (٤)، ومنه قوله تعالى: {فَضَّلَ اللَّهُ الْجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا} (٥).

أما الاختيار فيقول عنه ابن فارس: "الخاء والياء والراء أصله العطف والميل ثم يحمل عليه، فالخير خلاف الشر؛ لأن كل أحد يميل إليه" (٦)، وهو عند الراغب طلب ما هو خير وفعله. وأخذ ما يراه المرء خيراً" (٧).

وأما الاصطفاء فيجمع الراغب بين الاصطفاء والاختيار بقوله: "الاصطفاء تناول صفو الشيء، كما أن الاختيار تناول خيره" (٨).

وبعد فهذه شواهد نسوقها لبيان ما لهذه الظاهرة من أهمية في إثراء اللفظ اللغوي. وهذه الأخيرة قد عرفها القدماء فعنوا بها حتى لا نجد مصنفاً معجمياً إلا والترادف قد أخذ مكاناً فيه.

مقابلة

وهكذا سننت العربية المترادف زينة تحلي معجمها وكنزاً يثري ألفاظها. يقول الشافعي: "خاطب الله العرب بلسانها على ما تعرف من معانيها، وكان مما تعرف من معانيها اتساع

(١) الجزائري- فروق اللغات، ص ٦٢. والآيتان من سورة الكوثر، آية (١) وسورة الحجر آية (٨٧).

(٢) ابن فارس- مقاييس اللغة (فضل). الأصفهاني- المفردات (فضل).

(٣) العسكري- الفروق في اللغة، ص ١١٨. والآية من سورة يوسف آية (٩٠).

(٤) ابن فارس- مقاييس اللغة (فضل). الأصفهاني- المفردات (فضل).

(٥) سورة النساء- آية ٩٥.

(٦) ابن فارس- مقاييس اللغة (خير)، ج ٢، ص ٢٣٢.

(٧) الأصفهاني- المفردات (خير).

(٨) الأصفهاني- المفردات (صفو). العسكري- الفروق في اللغة، ص ٢٧٩.

لسانها... وتسمي الشيء الواحد بالأسماء الكثيرة، وتسمي بالاسم الواحد المعاني الكثيرة. وكانت هذه الوجوه... معرفة واضحة عندها، ومستكراً عند غيرها من جهل هذا من لسانها، ولسانها نزل الكتاب وجاءت السنة^(١).

ويظل سؤال قائم يتصل بهذه الظاهرة وهو: هل يستقيم لأبناء الكفاية أن يطلقوا الترادف أين ما شاؤوا، فيبدلوا بين المفردات؟
إن الإجابة عن هذا التساؤل تكون من وجوه أربعة:

الوجه الأول:

أنه من الصعوبة بمكان رسم خط فاصل يفرق بين الترادف وشبه الترادف؛ فقد يحصل في سياق موقف ما أن يقع الترادف التام بين مفردتين اثنتين فيستقيم لنا أن نبذل بينهما، وقد يمتنع هذا الترادف في سياق آخر، ففي قولنا: جاءت سوزان من السوق أو أنت سوزان من السوق، أمكن لهاتين المفردتين (جاء - أتى) أن تتبادلا السياق نفسه فهو إذاً ترادف كامل، بيد أن هذا الترادف سرعان ما ينكشف في سياق آخر فيمتنع ويبطل، يقول أبو هلال العسكري: "جاء فلان" كلام تام لا يحتاج إلى صلة، وقولك: (أتى فلان) يقتضي مجيئه بشيء، ولهذا يقال: (جاء فلان نفسه) ولا يقال: (أتى فلان نفسه)، ثم كثر حتى استعمل أحد اللفظين في موضع الآخر^(٢). فأبو هلال يريد أن يقول: إن بين الكلمة ومرادفها فرقاً دلاليًا وإن كان يسيراً وقد يغلب كثرة الاستعمال أن يتوارد اللفظان على معنى واحد في كل السياقات.

الوجه الثاني:

إننا لا نجد رأياً يجمع على أن هذه الألفاظ أو تلك المفردات مترادفة على التعيين فيقول الأصمعي مفتخراً: أنا أحفظ للحجر سبعين اسماً^(٣) وذلك ابن خالويه يتباهى بأنه يحفظ للسيف خمسين اسماً^(٤)، ويقول أبو علي الفارسي: لا أحفظ للسيف إلا اسماً واحداً، وهو السيف، وحين سئل: فأين المهند والصّارم وكذا.. وكذا.. قال: هذه صفات^(٥). ويقول ابن فارس: "لو كان لكل لفظ معنى غير الأخرى لما أمكن أن يعبر عن شيء بغير عبارته، وذلك لأننا نقول في: لا ريب فيه: لا شك فيه. فلو كان الرّيب غير الشكّ لكانت العبارة خطأ"^(٦). ويرجح الرّازي رأي الفارسي فيقول: "هي الألفاظ المفردة الدّالة على مسمى واحد، باعتبار واحد. واحترزنا بقولنا:

(١) الشافعي - الرسالة، ص ٥١-٥٣.

(٢) العسكري-الفروق في اللغة، ص ٣٠٥.

(٣) ابن فارس - الصحابي، ص ٢١.

(٤) السيوطي-المزهر، ج ١، ص ٤٠٥.

(٥) إبراهيم أنيس - في اللهجات العربيّة، ص ١٧٦.

(٦) ابن فارس - الصحابي، ص ٩٧. السيوطي - المزهر، ج ١، ص ٤٠٤.

(المفردة) عن الرسم والحد، وبقولنا "باعتبار واحد. عن اللفظين إذا دلّ على شيء واحد باعتبار صفتين: كالصّارم والمهند، أو باعتبار الصّفة وصفة الصّفة: كالفصيح والنّاطق، فإنّهما من المتباينة"^(١).

وقد وضّح الإمام الغزالي اختلاف الاعتبارات وأثرها في التّرادف؛ فقال "قد يتّحد الموضوع، ويتعدد الاسم بحسب اختلاف اعتبارات، فيظن أنّها مترادفة، ولا تكون كذلك.

فمن ذلك أن يكون أحد الاسمين له من حيث موضوعه، والآخر من حيث له وصف، كقولنا: سيف وصارم، فإنّ الصارم دلّ على موضوع موصوف بصفة الحدّة، بخلاف السيّف.

ومن ذلك أن يدلّ كلّ واحد على وصف للموضوع الواحد، كالصّارم و المهند، فإنّ أحدهما يدلّ على حدّته والآخر على نسبته.

ومن ذلك أن يكون أحدهما بسبب وصف، والآخر بسبب وصف الوصف، كالنّاطق والفصيح"^(٢).

الوجه الثالث:

إنّنا لا نستطيع أن ننكر التّرادف جملة وتفصيلاً، وإنّما لا بدّ من التّنبية أنّ من الألفاظ ما تُؤمّ في نسبتها إلى التّرادف وهي ليست منه، وأن الأوائل قد تسامحوا مع بعض الألفاظ فعدّوها من التّرادف وما هي منه عند التحقيق، وغاية الأمر أن يحرر الخلاف بإنكار ثلثة من المترادفات، وليس بإنكار المترادف كله"^(٣).

الوجه الرابع:

"إن التّرادف واقع في العربيّة لا سبيل إلى إنكاره وهو موضوع ينميّه التطور ويدعمه الاستعمال، ويشهد به الواقع اللّغوي، أما هذه الكثرة فلا صحة لها بالمعنى الدّقيق للتّرادف. والتّرادف حالة تعرض لألفاظ من اللّغة في أثناء حياتها وتطورها، ومن الجائز أن يكون ما كان مترادفاً في مرحلة ما متبايناً في مرحلة أخرى، والعكس صحيح أيضاً ما دامت ألفاظ اللّغة جميعاً عرضة للتطور الدّلالي"^(٤).

والرّاجح عندي أنّ ضابط التّرادف التّام يكون باتفاق المعنى دون أدنى تفاوت وهو أمرٌ نادر الحصول.

(١) الرازي-المحصل، ج ١، ق ١، ص ٣٤٧-٣٤٨. السيوطي-المزهر، ج ١، ص ٤٠٢.

(٢) الغزالي-منطق تهافت الفلاسفة (المسمى معيار العلم، ص ٨١ وما بعدها.

(٣) رمضان عبد التّواب-فصول في فقه اللّغة، ص ٣١٥. إميل يعقوب-فقه اللّغة العربيّة، ص ١٧٥. محمد

الطّاهر-المترادف في اللّغة العربيّة، (م،ج)، ص ٢٥٣.

(٤) الزّبيدي-التّرادف في اللّغة، ص ٣٠٦.

وإذا كان الترادف واقعة كلامية تؤكد حقيقتها الاستعمال فلا بد لها من بواعث دفعت بها إلى الظهور. والحق أنّ البواعث على هذه الظاهرة كثيرة يعدها تعدد الآراء وكثرة الوجهات. وفيما يلي تفصيل ذلك:

١ - الوضع اللغوي الأول:

وقد ذكر هذا السبب ابن جنّي في حديثه عن تساوي لفظين في لغة العربيّ، يقول: "... فإن كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال، كترتهما واحدة، فإن أخلق الأمر به أن تكون قبيلة تواضعت في ذلك المعنى على ذينك اللفظين، لأنّ العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها، وسعة تصرف أقوالها"^(١).

٢ - التباين اللهجي:

وقد اتخذ منكر الترادف برهاناً يدل على رأيهم يقول ابن درستوية: "وليس يجيء شيء من هذا الباب إلا على لغتين متباينتين ..."^(٢). وأشار السيوطي إلى هذا السبب فقال: "قال أهل الأصول: لوقوع الألفاظ المترادفة سببان: أحدهما: أن يكون من واضعين وهو الأكثر؛ بأن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين، والأخرى الاسم الآخر للمسمى الواحد، من غير أن تشعر إحداهما بالأخرى، ثم يشتهر الوضعان، ويخفى الوضعان أو يلتبس وضع أحدهما بوضع الآخر، وهذا مبني على كون اللغات اصطلاحية، والثاني: أن يكون من واضع واحد وهو الأقل"^(٣). على حين نجد ابن جنّي قد جعله دليلاً على الترادف في اللغة المشتركة وعلل به كثرة الألفاظ على المعنى الواحد في لسان العربيّ الواحد، فقال: "وكما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات، اجتمعت لإنسان واحد من هنا، ومن هنا"^(٤). والراجح عندي انخراط هذا الشرط عن الترادف؛ ذلك أننا لا نجد إلا ألفاظاً مخصوصة جاءت منسوبة إلى قبيلة دون أخرى على التعيين، وإذا اختلفت الألفاظ على المعنى بين القبائل نأى ذلك عن الترادف؛ لأنّ مستخدم هذا اللفظ غير مستخدم ذاك أصلاً، وإن أخذ الواحد عن الآخر فيما بعد.

٣ - الاقتراض من اللغات الأخرى:

ويكون ذلك بمزاحمة بعض الألفاظ الدخيلة الألفاظ العربية، سواء أكان ذلك بين العربية والكلدانية من أخواتها السامية، أو بين العربية وغيرها من اللغات، ويدخل في ذلك المعرب والمولد بعد عصر الاحتجاج.

(١) ابن جنّي-الخصائص، ج١، ص٣٧٢.

(٢) السيوطي-المزهر، ج١، ص٣٨٥.

(٣) نفس المصدر، ج١، ص٤٠٦.

(٤) ابن جنّي-الخصائص، ج١، ص٣٧٤.

يقول ابن عاشور في دخول ألفاظ من الكلدانية إلى العربية: "جاء إبراهيم بن تارج العبري الكلداني (الخليل عليه السلام) بامرأته هاجر وابنه الغلام إسماعيل، فأودعهما بديار جرهم ... كانت تتكلم باللغة الكلدانية ... فاضطر المتجاوران للتعرف، واقتبس بعضهم لغة الآخر، وكان حكم الطبع قاضياً أن تتغلب لغة جرهم على لغة امرأة نزلت بين ظهرانهم، لكن ذلك لا يمنع أن تكون اللغة الغالبة قد اجتذبت بعض كلمات انتخبتهما من اللغة الجديدة، حسن وقعها في أسماع القبيلة"^(١).

وأما المعرب فهو كثير جداً في العربية، وقد قيل إن القرآن اشتمل على ما ينيف على مئة كلمة من المعرب^(٢)، وفي عدد بعضها تسامح، وقد خصه السيوطي باثنين من مصنفاته^(٣). وإذا كنا قد أخرجنا العامل اللهجي من دوافع الترادف فأجدر بنا إخراج هذا العامل أيضاً؛ إذ لا يجوز أن يحكم على لفظين بالترادف أحدهما من العربية والآخر من لغة أخرى شرقية كانت أم غربية.

٤- التطور اللغوي:

وينشعب إلى عوامل فرعية، منها:

(١) التغير الدلالي:

ويكون ذلك في انتقال دلالات الألفاظ اتساعاً أو تضيقاً، تعميماً أو تخصيصاً إثر فعل الزمن الذي يقلب الألفاظ ويجمع الدلالات فيفضي إلى الترادف. أن العرب كانوا يتداولون كثيراً من المفردات للدلالة على مراتب المرض، يقول الثعالبي في "فصل في ترتيب أحوال العليل": "عليل ثم سقيم ومريض، ثم وقيد، ثم دنف ثم حرص ومحرص وهو الذي لا حي فيرجى ولا ميت فينسى"^(٤). أما في الوقت الحاضر فلا نستعمل إلا كلمة مريض للدلالة على هذه الأحوال جميعها، وقد نخصص اشتدادة فنقول: مريض جداً، أو في حالة خطيرة*.

(١) محمد الطاهر-المترادف في اللغة العربية، (م.ج)، ج٤، ص٢٥٥. علي وافي-فقه اللغة، ص١٢٣، ١٦٨.

محمد نور الدين المنجد-الترادف في القرآن الكريم، ص٨٠.

(٢) الخفاجي-علم الفصاحة العربية، ص٣٧٤. صبحي الصالح-دراسات في فقه اللغة ٣٤٢. رمضان عبد

التواب-فصول في فقه اللغة، ص٣٢١. محمد نور الدين المنجد-الترادف في القرآن الكريم، ص٨٠.

(٣) محمد نور-الترادف في القرآن الكريم، ص٨٠.

(٤) الثعالبي-فقه اللغة، ص١٥٧.

* هناك من المحدثين من غلط هذا العامل إذا اشترط اتحاد العصر في المترادفين انظر في ذلك إبراهيم أنيس-

في اللهجات العربية، ص١٧٨-١٧٩.

(٢) المجاز: *

ويكون ذلك بالتحول من المعنى الأصلي إلى معنى يصدق معه إطلاقه على مسمى آخر لشبهه ما، من ذلك؛ الحليّة: امرأة الرّجل، والحلُّ نقيض الارتحال، والحلّة القوم النّزول. ويظهر أنّ الزوجة سُميت حليّة لأنّها تحال زوجها وهما يتحالآن معاً في النّوم^(١). والرّاجح عندي تغييب هذا العامل عن دوافع التّرادف؛ إذ التّرادف شيء والمجاز شيء آخر.

ومهما يكن من أمر فالترادف واقعة كلاميّة يؤكدّها الاستعمال اللغوي، يُلجأ إليها عند إرادة بيان فكرة أو توضيح معنى أو زخرفة أسلوب. فهي بمثابة الكنز الذي يستقي منه المريدون حاجاتهم، وبيان ذلك: أنّ تلك الألفاظ المترادفة إنّما تشبه أن تكون (مفاهيم) اصطلاح على إطلاقها على أفعال أو أسماء تشترك في ملامح دلاليّة عامّة، ولكنّها تفترق في ملامح خاصّة لا تكون إلاّ لواحدة.

[العودة إلى قائمة المحتويات](#)

المطلب الثاني: في علاقة التضمين

شغلت ظاهرة التضمين اهتمام اللسانيين القدماء؛ فهو مبحث ذو شأن من مباحث العربية، فهو باب من أبواب التوسع بيسر الكتابة والتنظيم على ذوي البراعة من الأدباء والشعراء وغيرهم؛ إذ يفسح المجال أمامهم بإعطائهم مزيداً من الحرية في تعدي الأفعال بعدة من حروف الجر، وهو بالإضافة إلى ذلك يدلّ على غزارة العربية ومرونتها وعدم تحجّرها، وباستعماله

* ذهب كثير من المحدثين إلى جعل المجاز سبباً عريضاً من أسباب حدوث الترادف، انظر في ذلك إبراهيم

أنيس-في اللّهجات العربية، ص ١٨٣. علي وافي - فقه اللغة ص ١٦٧ وغيرهم.

(١) مهدي عرار: جدل اللفظ والمعنى، (ر.م)، ص ٧٤.

تزداد اللغة ثروة لفظية هائلة وأساليب تعبيرية جديدة ومعاني مبتكرة مما يسهم في توسع أطر العربية ويخفف من تلك القيود التي فرضت على الأفعال فجعلتها تتعدى بحرف دون آخر. وهذا كله من شأنه أن يضيف إلى ثراء العربية ثراء وإلى غناها غنى ووفرة لغوية^(١).

ولمصطلح التضمين في العربية دلالات متباينة تختلف بحسب المجال الذي يوظف فيه؛ فهو في علم البلاغة هي أن يضمن المتكلم كلامه كلمة من بيت أو من آية أو معنى مجرداً من كلام، أو مثلاً سائراً أو جملة مفيدة أو فقرة من حكمة كقول عليّ - عليه السلام - في جوانب كتاب معاوية: "وما الطلقاء وأبناء الطلقاء والتميز بين المهاجرين والأولين وتبيين درجاتهم، وتعريف طبقاتهم هيات لقدحن قدح ليس منها (وظف لمحكم فيها مفاعيله الحكم لها) فضمن كلامه هذا المثل العربي (لقدحن قدح ليس منها)"^(٢).

وعرف التضمين آخرون بأن يُضمّن الشاعر لشعره، أو الناثر كلامه كلام غيره ليكون للكلام طلاوة وحلاوة بالتضمين^(٣) وقد أطلق البلاغيون على هذا النوع من التضمين مصطلح الاقتباس.

ويعلّق إبراهيم السامرائي على هذا النوع من التضمين يقول: "وعلى هذا فلا يمكن أن يكون التضمين إلاّ لوناً من ألوان التقليد أو لا نطن أن الشاعر المبتكر يستعين بهذه الوسيلة في لغة"^(٤).

أما عند النحاة القدماء، فالتضمين عندهم على ضربين:

الأول: أن يدل الاسم بوصفه على المعنى، ويدل عليه بالحرف سواء وضع لهذا المعنى حرف أم لا. وحق هذا الضرب عند النحاة باب المبني والمعرب، حيث أنه أحد علل البناء عندهم. والثاني: هو أن يحتل فعل ما موقع فعل آخر لتضمنه معناه. وتحدث النحاة عن هذا الضرب في باب تعدي الفعل ولزومه وباب حروف المعاني. وورد ذكره في باب المفعول معه.

وقد تعددت آراء النحاة القدماء حول التضمين؛ فخصص له ابن جني (٣٢٩هـ) في الخصائص باباً أسماه باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض يقول فيه "اعلم أنّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدى بالحرف والآخر بآخر، فإنّ العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً أنّ هذا الآخر في معنى ذلك الفعل، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه"^(٥).

(١) محمد بيّ - التضمين النحوي بين القدماء والمحدثين (رم)، ص ١.

(٢) ابن أبي الإصبع المصري - تحرير التعبير، ج ٢، ص ١٤٠.

(٣) ابن الأثير - جوهر الكنز، ص ٢٦٢.

(٤) إبراهيم السامرائي - فقه اللغة المقارن، ص ٢٠٣.

(٥) ابن جني - الخصائص، ج ٢، ص ٣٠٨.

وأفرد العزّ بن عبدالسلام (٦٦٠هـ) في كتابه "الإشارة إلى الإيجاز" فصلاً خاصاً بالتضمنين سماه في مجاز التضمنين. وذكر أنه يكون في الأسماء والأفعال. فأما في الأسماء فإن يتضمن اسماً لاسمين، فيعدّيه تعدّيته في بعض المواطن كقوله "حقيق عليّ ألا أقول على الله إلا الحق" ضمن (حقيق) معنى (حريص) ليفيد أنه محقّق بقول الحقّ وحريص عليه^(١). وأما في الأفعال فإن تضمّن فعلاً معنى فعل لإفادة معنى الفعلين فتعدّيه تعدّيته في بعض المواطن، قال الشاعر وهو الفرزدق: "قد قتل الله زياداً عني"^(٢) ضمّن (قتل) معنى (صرف) لإفادة أنه صرفه بالقتل دون ما عداه من الأسباب فأفاد معنى القتل والصرف جميعاً^(٣).

ولعلّ ابن هشام (٧٦١هـ) خير من عرف التضمنين في قوله: "قد يشربون لفظاً معنى لفظ، فيعطونه حكمه لتصير الكلمة تؤدّي مؤدّى كلمتين. ويسمّى ذلك تضميناً"^(٤) وعرف بدر الدين الزركشي (٧٩٤هـ) التضمنين بأنّه: "إعطاء الشيء معنى الشيء"^(٥). وننتهي مع صاحب الكليات بتعريف التضمنين بقوله: "هو إشراب معنى فعل لفعل ليعامل معاملته، وبعبارة أخرى: هو أن يحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقّه بغير آلة ظاهرة"^(٦).

* مفهوم التضمنين عند اللغويين ومجال استخدامه:

إن الباحث عن مفهوم اصطلاحيّ للتضمنين في كتب النحويين يقف على اضطراب كبير واختلاف شديد بين أقوال العلماء في هذه الظاهرة، ويرى إبراهيم السامرائي أن هذا الاختلاف "يشير إلى أن هؤلاء العلماء جميعاً لم يستقروا كلام العرب استقراءً وافيّاً ليسجلوا هذه الاستعمالات وليعيدوها بفائليها وبالزمن الذي قيلت فيه، مهتمين بموضوع اللغات الخاصة التي أجازت استعمالاً دون آخر"^(٧).

لقد قصر بعض النحويين التضمنين على الأفعال، وهذا هو ظاهر كلام ابن جني: "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدّى بحرف والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع،

(١) العز بن عبدالسلام - الإشارة إلى الإيجاز، ص ٥٤-٥٥.

(٢) البغدادي - الخزانة، ج ٢، ص ٢٩٣.

(٣) العز بن عبدالسلام - الإشارة إلى الإيجاز، ص ٥٤-٥٥.

(٤) ابن هشام - المغني، ص ٨٩٧.

(٥) الزركشي - البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص ٣٣٨.

(٦) الكفوي - الكليات، ج ٢، ص ٢٤.

(٧) إبراهيم السامرائي - النحو العربي، ص ١٦٥.

فتوقع أحد الطرفين موقع صاحبه إيداناً بأن هذا العمل في معنى ذلك الآخر^(١). فابن جني في هذا القول يؤكد مسألتين اثنتين:

الأولى: أن التضمين مقصور على الأفعال. الثانية: أن التضمين مبحث من مباحث المعنى؛ فقد جاء الفعل في معنى فعل آخر فصار متضمناً معناه، أما حرف الجر الذي يتعدى به كل فعل من الفعلين (المذكور، والمضمّن معناه في المذكور) فلا يشمل التضمين، وإنما يوقع أحد الحرفين موقع صاحبه، للإشارة إلى أن الفعل المذكور في الاستخدام قد جاء بمعنى الفعل الآخر.

وقد نقل الشهاب الخفاجي عن السيّد السند قصره التضمين أيضاً على الأفعال^(٢) وقد ارتضى مجمع اللغة العربية بالقاهرة أن يكون التضمين مختصاً بالفعل، وقرن به ما في معنى الفعل جارياً مجراه، فعرف التضمين بالآتي: "أن يؤدّي فعل أو ما في معناه، في التعبير، مؤدّي فعل آخر أو ما في معناه، فيعطى حكمه في التعدي وال لزوم"^(٣).

وإذا كان هؤلاء الباحثون قد قصروا التضمين على الأفعال، فإن من الباحثين من وسّع دائرة التضمين ليشمل الفعل وسائر أقسام الكلام. يقول ابن هشام: "قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويسمّى ذلك تضميناً"^(٤) ولعلّ هذا التعريف هو التعريف الذي أخذ به علماء اللغة وأصحاب المعاجم والمصطلحات^(٥).

وأحسب أن رأي ابن جني في التضمين هو الرأي الصائب في هذه المسألة؛ فالقول بتضمين حروف الجر يرد من وجهين:

الوجه الأول: أن الحروف لا تستقل بنفسها في أداء المعنى، وهذا هو رأي جمهور النحاة فمعناها كما قالوا لا يظهر فيها، وإنما يظهر في غيرها، فلا معنى لها في ذاتها. ويوضح الزجاجي هذه المسألة بقوله: "وأما حدّ حروف المعاني، وهو الذي يلتمسه النحويون، فهو أن يقال: الحرف ما دل على معنى غيره، نحو: من وإلى وثم، وما أشبه ذلك، وشرحه أن (من) تدخل في الكلام للتبعيض؛ فهي تدلّ على تبعيض غيرها لا على تبعيضها نفسها، وكذلك إذا كانت لا تبدأ الغاية كانت غاية غيرهما، وكذلك سائر وجوهها"^(٦)، فهذه الأسماء والأفعال ربطت بينها الحروف، ولكلّ منها دلالة الخاصة. فلا يمكن أن تحمل دلالة أخرى آتية لها من جهة هذه

(١) ابن جني - الخصائص، ج ٢، ص ٣٠٨.

(٢) الخفاجي - حاشية الشهاب، ج ١، ص ٢١١.

(٣) قرار التضمين، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج ١، ص ٣٣.

(٤) ابن هشام - معنى اللبيب، ج ٢، ص ٦٨٥.

(٥) انظر على سبيل المثال: الصبّان - حاشية الصبّان، ج ٢، ص ٩٥. حاشية ياسين، ج ٤، ص ٢. التهانوني -

كشاف اصطلاحات الفنون، ج ١، ص ٤٦٩.

(٦) الزجاجي - الإيضاح، ص ٥٤.

الحروف، ثم إن تحديد دلالة حرف ما لا تتأتى إلا بتجديد علاقة هذا الحرف مع مكونات السياق الأخرى، فهذه الحروف لا يظهر معناها إلا من خلال السياق الذي ترد فيه، فلا يمكن أن نستدلّ منها على معنى، من غير وضعها في سياق معيّن، فالمعنى المؤدّي بالحروف هو من نوع "التعبير عن علاقات في السياق، وواضح أن التعبير عن العلاقة معنىً وظيفي لا معجمي، فلا بيئة للأدوات خارج السياق؛ لأن الأدوات. كما ذكرنا - ذات افتقار متأصل إلى الضّمائم - أو بعبارة أخرى ذات افتقار متأصل إلى السياق"^(١).

وإذا كانت السياقات التركيبية هي التي تعطي للحروف دلالاتها، فهذا يعني أن دلالات الحروف هي دلالات تركيبية لا معجمية؛ فالسياق التركيبي هو الذي يحدد المعنى الوظيفي للحرف الداخل في علاقات سياقية مع العناصر الأخرى المكوّنة للسياق. ويقول أبو حيان في دلالة (رُبّ) بين التقليل والتكثير: "... وذهب بعضهم إلى أنها لم توضع لتقليل أو لتكثير، وذلك مستفاد من سياق الكلام، وهذا الذي نختاره من المذاهب"^(٢).

الوجه الثاني: إذا كانت حروف المعاني لا تؤدي المعنى بذاتها وإنما من خلال السياقات التركيبية التي ترد فيها. وإذا كنّا لا نستطيع أن نفصل هذه الحروف عن سياقاتها يبطل من هذا الوجه القول بتضمّن حروف المعاني؛ لأن لا معنى للحروف يستقل به بنفسه، حتى يتضمن حرف معنى غيره، وإذا كان المعنى يتحدد من خلال علاقات في السياق فلا يحمل سياق معنى سياق آخر؛ لأن كل سياق له علاقاته التركيبية الخاصة التي تنشأ بين عناصره، كما أن له مقامه الخاص الذي ركّب فيه لأداء معنى بعينه. وإلى ذلك ذهب محمد عواد من حيث إبطاله القول بنباية بعض حروف الجر عن بعض^(٣) فهي راجعة على حد قوله إلى التركيب وإلى دلالات الألفاظ^(٤).

خلاف النحويين والبيانين على بيان حقيقة التضمين:

يرى القدماء من النحويين أن الفائدة من التضمين أن يُؤدّى بكلمة واحدة مؤدّى كلمتين^(٥)، فيعطى باللفظ الواحد مجموع معنيين. وقد اختلف النحويون والبيانون في حقيقة هذه الدلالة المزدوجة لهذه الألفاظ المتضمنة. وهم في ذلك على ثلاث مذاهب: ذهب فريق إلى أن المعنيين

(١) تمام حسّان - اللغة العربية، ص ١٢٧. وينظر أيضاً مصطفى النحاس - دراسات في الأدوات النحوية، ص ٢٦.

(٢) أبو حيان - ارتشاف الضرب، ج ٢، ص ٤٤٥.

(٣) محمد عواد - تناوب حروف الجر، ص ٨١.

(٤) نفس المصدر، ص ٢٠.

(٥) ابن هشام - مغني اللبيب، ج ٢، ص ٦٨٥. صلاح الدين الزعلابي - التضمين، (م.ج) و ص ٦٢-٦٣.

هما في باب المجاز مع اختلاف بينهما في نوعه، وذهب آخرون إلى أن الداليتين حقيقتان، وذهب فريق ثالث إلى ترجيح الرأيين والتوفيق بينهما فقال بوجود الحقيقة والمجاز معاً في اللفظ المحمول على التضمين. وبلغت عدة أقوال النحويين والبيانين في هذه المسألة ثمانية، استوفاهما جميعها ياسين في حاشية على التصريح^(١).

وقد انبنى على خلاف النحويين والبيانين في حقيقة التضمين خلاف حول قياس التضمين؛ فالكوفيون يذهبون إلى القياس فيه لأنهم يحيلون الباب كله على نيابة بعض حروف الجر عن بعض بالوضع. وبعض البصريين يقولون بالقياس في تضمين الفعل معنى آخر يتعدى بذلك الحرف المستخدم، وهو قياسي عند جميع البيانين وكذا عند المتأخرين من النحويين^(٢). وقد جاء قرار مجمع اللغة العربية الملكي بالقاهرة مرتضياً القياس في التضمين مشروطاً بثلاثة شروط هي:

- i- تحقيق المناسبة بين الفعلين.
 - ii- وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ويؤمن معها اللبس.
 - iii- ملاءمة التضمين للذوق العربي.
- والشرطان الأول والثاني هما من شروط البلاغيين لتحقيق المجاز (القرينة والمناسبة). أما الشرط الثالث ففيه إبهام شديد "لأن تحديد الذوق العربي الآن من المعضلات وملاءمة الذوق تبقى مسألة نسبية"^(٣).

* اختلاف النحاة في تخريج أمثلة التضمين:

اختلف البصريون والكوفيون في تخريج الأمثلة الواردة على حد التضمين^(٤):
- مذهب البصريين عدم التضمين بين حروف الجر قياساً^(١)، وما أوهم ذلك من الأمثلة الواردة على هذا الحد، حمل على أحد ثلاثة أوجه:

- (١) حاشية ياسين، ج٢، ص٤-٧. وانظر أيضاً حاشية الصبان، ج٢، ص٩٥. حاشية الشهاب، ج١، ص٢١١-٢١٢. عبدالله بابير - ظاهرة النيابة، ص٢٦٢.
- (٢) الصبان - حاشية الصبان، ج٢، ص٩٥. الاسكندري - التضمين، ص١٩١-١٩٥. الزعبلوي - التضمين، ص٦٨-٧٠.
- (٣) محمد عواد - تناوب حروف الجر، ص٥٣.
- (٤) ابن هشام - مغني اللبيب، ج١، ص١١١. الأزهرى - شرح التصريح، ج٢، ص٤. الصبان - حاشية الصبان، ج٢، ص٢١٠.

I- تأويل المثال تأويلاً يقبله اللفظ، كاستعادة الحرف الذي تعدّى به الفعل المذكور لمعنى الحرف الذي كان ينبغي أن يتعدّى به على طريق الاستعارة التبعية إن سهل تطبيق هذه الاستعارة على الحرف بكل شروطها.

II- التوسع في استعمال الفعل المذكور، أو ما يقوم مقامه: "في معنى لا يُتبادر منه لأوّل وهلة، إذا لم يكن ثمة حرف يستعاد، بأن استعمل الفعل المتعدي بحرف جر خاص استعمال اللازم لم يتعدّ إلى مفعول أصلاً أو تعدّى ولكن بحرف جر آخر لا يستساغ بلاغة إجراء الاستعارة فيه"^(٢). حمل التعدية أو اللزوم غير المألوفين في الفعل على سبيل نيابة بعض الحروف عن بعض شذوذاً لا عن طريق القياس، ولا يحكمون بالشذوذ إلا إذا قُبِح تطبيق الاستعارة في الحرف أو التضمين في الفعل وما جرى مجراه. والمشهور في التوجيهات البصرية هو الوجه الثاني. وهو تضمين الفعل معنى فعل آخر يتناسب ومكونات السياق اللغوي تعدية ولزوماً، وقد وصف هذا المذهب بأنه مذهب الحدّاق وفقهاء أهل العربية^(٣).

- مذهب الكوفيين هو حمل هذه الأمثلة على نيابة حروف الجر (أو الخفض بمصطلحهم) بعضاً عن بعض^(٤)؛ إذ يجوز عندهم أن ينوب بعض هذه الحروف عن بعض بطريق الوضع ولا يجعلون ذلك شاذاً؛ وتبعهم في ذلك بعض المتأخرين من النحويين. وقد وصف ابن هشام مذهب الكوفيين بأنه أقلّ تعسفاً^(٥)، في حين وصفه ابن القيم بأنه مذهب ظاهرية النحويين^(٦).

* شواهد التضمين:

اتسعت شواهد التضمين كتب مصنفات اللسانيين القدماء، فلا نجد كتاباً في النحو والتفسير والبلاغة إلا والتضمين له محل فيه وشواهد كثيرة لا يمكن أن تحصى ونجتزئ بعضاً منها بما يوفي غرض الدراسة.

أ- تضمين فعل لازم بفعل لازم:

- (١) محمد عواد - تناوب حروف الجر، ص ١١.
- (٢) أحمد السكندري - التضمين، (م.ج)، ص ١٨٥.
- (٣) ابن قيم الجوزية - بدائع الفوائد، ص ٢٦١.
- (٤) محمد عواد - التناوب بين حروف الجر، ص ١١.
- (٥) ابن هشام - مغني اللبيب، ج ١، ص ١١١.
- (٦) ابن قيم الجوزية - بدائع الفوائد، ج ٢، ص ٢١.

قد يحلّ فعل لازم محلّ فعل لازم في سياق يتضمن معناه؛ مثال ذلك قوله تعالى: {فقد كذبوا بالحقّ لما جاءهم} ^(١). قال أبو حيان في حاشية تفسيره (النهر الماد): "كذب فعل متعدّد إلى مفعول بنفسه.. وجاء هنا متعدياً بالباء، ضمن معنى الاستهزاء فتعدّى بالباء" ^(٢) ويعلق ابن جني على قوله تعالى: {أحلّ لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم} ^(٣) بقوله: "وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة، وإنما تقول: رفثت بها أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفشاء، وكنت تعدّي (أفضيت) بـ (إلى) كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت بـ (إلى) مع الرفث إيذاناً وإشعاراً أنه بمعناه.."^(٤).

وفي قوله تعالى: {واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان} ^(٥)، جاء الفعل تتلو متعدياً بحرف على، مع أن تلا إذا تعدّى بعلى كان المجرور شيئاً يصح أن يتلى عليه نحو: تلوت على زيد القرآن والملك في الأمة ليس كذلك" ^(٦)، فالفعل يتلو هنا هو متضمن للفعل تكذب أو تتقول، وقوله تعالى: {يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أذلة على الكافرين} ^(٧) جاء تعدية أذلة بحرف على مع أن الظاهر تعديه باللام كما يقول كذلك له ولد يقال عليه لتضمينه معنى العطف والحنو ^(٨) المتعدي بها.

ب- تضمين فعل لازم بفعل متعدّد:

قد يحلّ فعل لازم محلّ فعل متعدّد في سياق ما لتضمينه معناه، مثال ذلك قولهم: (رحببتكم الدار) فالفعل رحب لازم ولكنه عدّي إلى المفعول به (الكاف) لتضمينه معنى (وسعتكم) ^(٩)، ومن ذلك قوله تعالى: {واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم} ^(١٠) فـ (اصبر) لازم في الأصل، لكنه جاء متعدياً في الآية لتضمينه معنى احبس ^(١١)، وفي قوله تعالى: {ومن خفت موازينه فأولئك

(١) سورة الأنعام، آية ٥.

(٢) أبو حيان - البحر المحيط، ج ٤، ص ١١٤.

(٣) سورة البقرة، آية ١٨٧.

(٤) ابن جني - الخصائص، ج ٢، ص ٣٠٨.

(٥) سورة البقرة، آية ١٠٢.

(٦) السمين الحلبي - الدر المصون، ج ٢، ص ٢٩.

(٧) سورة المائدة، آية ٥٤.

(٨) البيضاوي - أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج ١، ص ٢٧٢. الشهاب الخفاجي - عناية القاضي وكفاية

الراضي، ج ٣، ص ٤٩٧. أبو السعود - إرشاد العقل السليم، ج ٣، ص ٥١.

(٩) ابن هشام - مغني اللبيب، ج ٢، ص ٢٢٥.

(١٠) سورة الكهف، آية ٢٨.

(١١) ابن الشجري - الأمالي الشجرية، ج ١، ص ١٤٥.

الذين خسروا أنفسهم بما كانوا بآياتنا يظلمون^(١) جاءت تعدية يظلمون بالباء مع أنه يتعدى بنفسه وذلك لتضمينه معنى التكذيب^(٢)، وفي قوله تعالى: {ثم بعثنا من بعدهم موسى بآياتنا إلى فرعون فظلموا بها فانظر كيف كان عاقبة المفسدين}^(٣) جاءت تعدية الظلم بحرف الباء في قوله تعالى: {فظلموا بها} مع أنه يتعدى بنفسه لتضمينه معنى الكفر أو التكذيب^(٤)، وفي قوله تعالى: {وقال الملك إنني أرى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وأخر يابسات يا أيها الملاء أفتوني في رؤيائي إن كنتم للرؤيا تعبرون}^(٥)، جاءت تعدية فعل تعبرون بحرف الجر اللام مع أنه يأتي متعدياً بنفسه لتضمينه معنى تعبرون^(٦)

تضمين فعل متعدٍ بفعل لازم:

قد يحل فعل متعدٍ محل فعل لازم في سياق ما لتضمينه معناه. من ذلك قول ذي الرمة:

وإن تعذر بالمحل من ذي ضروعها

إلى الضيف يجرح في عراقبها نصلي^(٧)

فقد حمل النحويون (يجرح) على تضمينه معنى (بعث أو يفسد)^(٨). وفي قوله تعالى: {ثم بعثنا من بعدهم موسى بآياتنا إلى فرعون وملأه فظلموا بها فانظر كيف كان عاقبة المفسدين}^(٩)، جاءت تعدية الظلم بحرف الباء في قوله تعالى: {فظلموا بها} مع أنه يتعدى بنفسه لتضمينه معنى الكفر أو التكذيب^(١٠). وفي قوله تعالى: {ولا تعد عيناك عنهم تريد زينة الحياة الدنيا}^(١١) إذ ضمن (لا تعد) المتعدي في الأصل على تضمينه معنى (لا تتصرف) اللازم، فعدي بـ (عن)^(١٢).

(١) سورة الأعراف، آية ٩.

(٢) أبو حيان - البحر المحيط، ج٤، ص٢٧١. الشهاب الخفاجي - عناية القاضي وكفاية الراضي، ج٤، ص٢٥٢. الألويسي - روح المعاني، ج٢، ص١٨٥.

(٣) سورة الأعراف، آية ١٠٣.

(٤) أبو حيان - البحر المحيط، ج٤، ص٣٥٥. الشهاب الخفاجي - عناية القاضي وكفاية الراضي، ج٤، ص٣٣٨. أبو السعود - إرشاد العقل السليم، ج٣، ص٢٥٧.

(٥) سورة يوسف، آية ١٨٠.

(٦) الزمخشري - الكشاف، ج٢، ص٤٥٥. الشهاب الخفاجي - عناية القاضي وكفاية الراضي، ج٥، ص٣١٢. أبو السعود - إرشاد العقل السليم، ج٤، ص٢٨١.

(٧) ابن يعيش - شرح المفصل، ج٢، ص٣٩. ابن هشام - مغني اللبيب، ج٢، ص٥٢١. البغدادي - الخزانة، ج٢، ص١٢٨. والبيت في ديوان ذي الرمة، ص٤٩٠.

(٨) ابن هشام - مغني اللبيب، ج٢، ص٥٢١.

(٩) سورة الأعراف، آية ١٠٣.

(١٠) أبو حيان - البحر المحيط، ج٤، ص٣٥٥. الشهاب - عناية القاضي وكفاية الراضي، ج٤، ص٣٣٨.

تضمين فعل متعدٍ بفعل متعدٍ:

قد يحلّ فعل متعدٍ محلّ فعل متعدٍ في سياق ما لتضمنه معناه، كقوله تعالى: {فأماته الله مائة عام} (٣). يقول ابن هشام في هذه الآية: إن المتبادر إلى الذهن (انتصاب مائة بأماته، وذلك ممتنع مع بقاءه على معناه الوضعي، لأن الإماتة سلبُ الحياة وهي لا تمتد والصواب أن يضمّن (أماته) معنى (ألبثه)، فكأنه قيل: فألبثه الله بالموت مائة عام، وحينئذ يتعلّق به الظرف بما فيه من المعنى العارض له بالتضمين" (٤)، وقد يضمّن المتعدي لواحد معنى المتعدّي لمفعولين، ففي قوله تعالى: {وما يفعلوا من خير فلن يكفروه والله عليم بالمتقين} (٥)، جاءت تعدية فعل (يكفروه) إلى مفعولين: أولهما: نائب الفاعل وهو الواو، والثاني: الهاء في يكفروه مع أن كفر لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد، يقال كفر النعمة، وذلك لتضمينه معنى الحرمان (٦)، وقوله تعالى: {لا يألونكم خبالاً} (٧)، فقد تضمن الفعل المتعدي إلى مفعول واحد وهو في الأصل بمعنى قصر وأبطأ فمعنى الفعل (منع) المتعدي إلى مفعولين، فالأصل: (لا يمنعونكم خبالاً) ومنه قول العرب: (لا آلوك نصحاً ولا آلوك جهداً) الذي ضمّن فيه الفعل معنى (لا أمنعك) فتعدّي إلى مفعولين (٨).

وقد يضمّن الفعل المتعدّي إلى مفعولين معنى المتعدي إلى مفعول واحد. وبذلك قوله تعالى: {يا أيها الذي آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالاً ودّوا ما عنتم قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر} (٩)، جاء فعل آل متعدياً إلى مفعولين مع أن أصله أن يتعدّى إلى مفعول واحد بحرف الجرّ (في)، تقول: ما ألوت في الأمر، أي ما قصرت فيه، وذلك لتضمين الفعل المذكور معنى المنع (١٠)، كقوله تعالى: (وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباءً منثوراً) (١١)، ويأتي أصل هذا الفعل في التعدية إلى مفعولين من حيث إنه "لا يصلح إلا حيث يراد إثبات صفة للشيء كقولنا: جعلته أميراً، وجعلته لصاً، تريد أنك أثبت له الإمارة،

(١) سورة الكهف، آية ٢٨.

(٢) ابن الشجري - الأمالي الشجرية، ج ١، ص ١٤٧-١٤٨.

(٣) سورة البقرة، آية ٢٥٩.

(٤) ابن هشام - مغني اللبيب، ج ٢، ص ٥٣٠.

(٥) سورة آل عمران - آية ١١٥.

(٦) أبو حيان - البحر المحيط، ج ٣، ص ٣٩. الزمخشري - الكشاف، ج ١، ص ٣٩٥.

(٧) سورة آل عمران، آية ١١٨.

(٨) ابن هشام - مغني اللبيب، ج ٢، ص ٥٢٥.

(٩) سورة آل عمران، آية ١١٨.

(١٠) الزمخشري - الكشاف، ج ١، ص ٣٩٨. أبو حيان - البحر المحيط، ج ٣، ص ٤٢.

(١١) سورة الفرقان، آية ٢٣.

ونسبته إلى اللوصية وادعيتها عليه ورميته بها، وحكم (جعل) إذا تعدى إلى مفعولين حكم (صير) ^(١).

وخلاصة القول أن التضمين من الظواهر التي تمثلها أهل العربية، غير أن خلاف النحويين حول هذه الظاهرة وكثرة الآراء والمجادلات حولها قد جعل منها مسألة نحوية متشعبة المسالك والدروب، الأمر الذي حدا بابن درستويه أن يحمل على النحاة في هذه المسألة داعياً إلى إبطالها، وإخراجها من إطار الدراسة اللغوية، فالقول بالتضمين عنده إبطال لحقيقة اللغة، وإفساد الحكمة فيها وضد ما يوجبه العقل والقياس، وهو عنده دليل على فساد مذهب القائلين به ^(٢).

ولا نعجب والحال هذه أن أبا نزار - الملقب بملك النحاة - يضيق ذرعاً بهذه المسألة، ويعدها إحدى المسائل العشر المتبعات إلى الحشر ^(٣). ومع كل هذه الآراء فلا يمكن أن نغفل قيمة الظاهرة في العربية.

العودة إلى قائمة المحتويات

(١) الجرجاني - دلائل الإعجاز ص ٤٣٨.

(٢) عبد الله الجبوري - ابن درستويه، ص ٢٢٦. عبد الله باب عير - ظاهرة النيابة، ص ٢٦٦.

(٣) السيوطي - الأشباه والنظائر، ج ٦، ص ٦٠. حنا جميل حداد - ملك النحاة، ص ١٢٣-١٢٦. عبد الله باب عير - ظاهرة النيابة، ص ٢٥٦.

الفصل السادس نحو استشراف الاستبدال في الأسلوب

المبحث الأول في التحليل الاستعاري عند الأسلوبيين المحدثين

لما كان حديثنا في هذه الدراسة يدور في مجمله حول تبين العلاقة الاستبدالية في كل مستوى من مستويات التحليل اللغوي، فإن الاستعارة وما يدور في فلكها من علاقات هي النقطة التي سيتمحور حديثنا عنها في هذا الفصل؛ ذلك أن ما سواها من عناصر الأسلوب من تشبيه ومجاز وتمثيل بعيد الصلة بدراستنا كما سيتبين لاحقاً.

هيمن التفكير الأرسطي لمفهوم الاستعارة على التفكير الأسلوبية قديماً وحديثاً فمنذ أن وضع (أرسطو طاليس) كتابه الموسوم (فن الشعر) صار السبيل الذي يهتدي به كل من يتحدث عن الاستعارة.

تحدث أرسطو عن الاستعارة ورأى أن الاسم إما أن يكون أصيلاً (أي ما نستعمله كلنا) وإما أن يكون لغة (أي ما يستعمله أهل بلد آخر) أو استعارة أو زينة أو موضوعاً أو ممدوداً أو مقصوراً أو مغيراً^(١).

وقد عرف أرسطو الاستعارة بقوله: "الاستعارة هي نقل اسم شيء إلى شيء آخر"^(٢)، وبين أرسطو أن هذا النقل يكون بأحد الأنواع التالية:

- ١- النقل من الجنس إلى النوع (أي استبدال الجنس بالنوع) مثل على ذلك بقوله (هذه سفينتي قد رست)، إذ إن الرسو ضرب من الوقوف.
- ٢- النقل من النوع إلى الجنس، مثال ذلك: (أما لقد فعل أوديسيوس عشرة آلاف مكرمة) فإن عشرة آلاف كثيرة، وهي مستعملة هنا بدلاً من (عدد كبير).
- ٣- النقل من نوع إلى نوع مثال ذلك: (امتصّ حياته بسيف من برنز) و(قطع البحر بسفين من برنز صلب) فهنا استعملت كلمة (امتصّ) بدلاً من (قطع) و(قطع) بدلاً من امتصّ وكلاهما نوع من الأخذ^(٣).
- ٤- النقل القائم على النسبة: وقد ضرب أرسطو أمثلة لذلك منها: (إن نسبة الكأس إلى

(١) أرسطو طاليس - فن الشعر (م ت)، ص ١١٦.

(٢) نفس المصدر.

(٣) أرسطو طاليس - فن الشعر، ص ١١٦.

(ديونيوسوس) كنسبة الدرع إلى أرس، فيسمى الكأس (درع ديونيوسوس) وتسمى الدرع (كأس أرس).

ويضرب أرسطو كذلك مثالين ويشرحهما:

الأول: "تنثر الشمس أشعتها الإلهية". فيبين أرسطو أن نسبة الفعل إلى أشعة الشمس كنسبة البذار إلى الحب، فالشمس تنثر أشعتها كما ينثر الفلاح حب البذار.

الثاني: "العشية شيخوخة النهار". يرى أرسطو أن النسبة بين الشيخوخة والعمر هي نفسها الشبه بين العشية والنهار، ولذلك يقول الشاعر: "إن العشية شيخوخة النهار، كما يقول: إن الشيخوخة عشية العمر"^(١).

ويبين أرسطو أن أسلوب الاستعارة هو أعظم أساليب الكلام، فإن "هذا الأسلوب وحده هو الذي لا يمكن أن يستفيد المرء من غيره، وهو آية الموهبة، فإن إحكام الاستعارة معناه البصر بوجوه التشابه"^(٢).

ويرى أرسطو أن التشبيهات عبارة عن استعارات تتطلب شيئاً من التفسير والتوضيح، يقول: "إن أندروسيون شبه أدريه - بعدما خرج من سجنه - بكلاب صغيرة أطلقت من شجنها، وهجمت على الناس لتعضها"، وينقل أرسطو عن شيخه أفلاطون تشبيهاً له ذكره في كتابه "الجمهورية": "إن هؤلاء الذين يجردون الموتى يشبهون كلاباً صغيرة يقذفون بالأحجار فيعضونها من غير أن يلتفتوا إلى حاذفيها" ومن تشبيه أفلاطون أيضاً: "إن القوم أصبحوا كالربان الأصم القابض على سكان السفينة بيد من حديد" ومنه التشبيه الشعري الذي يقول: "إن هؤلاء يشبهون شباناً لا جمال فيهم" فالمشبهون متفوقون والمشبهون بهم جردوا من زهور الشباب والجميع منكرون! ومنه تشبيه بركليس للسميانيين: "إنهم يشبهون الأطفال الذين يتناولون غذاءهم وهم مستمرون في البكاء" ومنه تشبيه للبيوتيين: بأنهم كأشجار السنطة الخضراء؛ لأنهم يتقاتلون ويتضاربون. وهذه الأنواع من الأشجار يكسر بعضها بعضاً. وديموستين شبه قوماً بأنهم: "كجماعة يقيئون على ظهر مركب" وديمقراط شبه الخطباء بالمرضعات اللواتي يمضغن الطعام ويحكن به شفاه أطفالهن"^(٣).

غير أن أرسطو يفرق بين الاستعارة والتشبيه فيقول: عندما يقول الشاعر عن إخيلوس: (وثب مثل الأسد) فإن ذلك تشبيه، أما إذا قال: (وثب الأسد) كان ذلك استعارة، إذ غير الشاعر

(١) نفس المصدر، ص ١١٦-١١٩.

(٢) نفس المصدر، ص ١٢٨.

(٣) أرسطو - الخطابة، نقلاً عن إبراهيم سلامة - بلاغة أرسطو بين العرب واليونان، ص ٣٠٤-٣٠٥. وانظر: أرسطو طاليس - الخطابة (م.ت)، تحقيق عبدالرحمن بدوي، ص ١٩٦-١٩٧.

معنى كلمة الأسد وأطلقها على أخيلوس من أجل اشتراكهما في صفة واحدة وهي الشجاعة^(١). ونهني حديث أرسطو عن الاستعارة بقوله: "إن الاستعارة هي التي تعطي قبل كل شيء الجلاء والمتعة وجوداً غريباً ويجب أن تكون مناسبة وغير بعيدة عن الأذهان"^(٢). وقد ظل حديث أرسطو عن الانتقال اللغوي في الاستعارة، وأشكال هذا التبديل في مواقع الدالات والمدلولات سبيلاً سلكه من جاء بعده؛ حيث تفرعت منه الفروع في الأبحاث البلاغية بعد ذلك لدى الدارسين الأوروبيين حيث سطع فجر علم الدلالة الحديث على يد (بريال) و(دار مستيتر) و(بول) فكان أن ركبت مسائل جديدة من تفاعل التصنيفات التي وضعها هؤلاء وأسلافهم لضروب الاستعارة والمجاز المرسل. حيث اتخذ التقسيم المنطقي الأول بفروعه الثلاثة: التوسع، الانكماش، الانتقال. وفيها تلحظ حركة مساحات الدالات كثرة وقلة (جنس- نوع/ نوع- جنس) أو تبادل المواقع بالانتقال^(٣).

* النظرية الاستبدالية للاستعارة:

ترتبط النظرية الاستبدالية للاستعارة بالفيلسوف اليوناني (أرسطو)، حين عرف الاستعارة بأنها: "نقل اسم شيء إلى شيء آخر"^(٤). والنقل هنا هو استبدال (Substitution)، وهو يتحقق إما على مستوى اللفظ أو على مستوى التركيب. وقد قدم ماكس بلاك شرحاً وافياً لهذه النظرية في أثناء نقده لها في بحثه عن الاستعارة بعنوان^(٥): "Metaphor in Models and Metaphor".

استهل ماكس بلاك حديثه عن الاستعارة بإيراد جملة من التساؤلات منها: كيف ندرك موضوع الاستعارة؟ هل هناك أية مقاييس لاكتشاف الاستعارة؟ هل يمكن ترجمة الاستعارة إلى تعبيرات غير مزخرفة؟ وما العلاقة بين التشبيه والاستعارة؟ ثم أخذ يتحدث عن النظرية الاستبدالية مبتدئاً بمناقشة المثال الآتي:

- The chairman exploded through the discussion

- المدير انفجر خلال المناقشة.

يقول: "لنحاول أن نرى التفسير المحتمل الأكثر بساطة الذي يمكن أن يعطي لجملة (المدير انفجر خلال المناقشة).

(١) جابر عصفور- الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي، ص ٢٣٣.

(٢) وليام ويمزات وكينيث بروكس- النقد الأدبي (م.ت)، ص ١٠٦.

(٣) فايز الداية- الجوانب الدلالية في نقد الشعر في القرن الرابع الهجري، ص ٤٠١-٤٠٢.

(٤) أرسطو- فن الشعر، (م.ت)، ص ١١٦.

(٥) انظر هذا البحث في كتاب أحمد صبرة - التفكير الاستعاري في الدراسات الغربية، ص ١١٩-١٣٨.

إن التعليق المقبول لهؤلاء الذين يفترض أن لهم عقولاً بسيطة لفهم الأصل، يمكن أن يكون بشكل ما على النحو التالي: إن المتكلم الذي يستخدم الجملة التي نحن بصددتها يحاول أن يقول شيئاً ما عن المدير وسلوكه في المناقشة. وبدلاً من القول بوضوح وبشكل مباشر: إن المدير تعامل بسرعة مع الاعتراضات، أو أوقف بحدّة ما ليس له علاقة بالموضوع، فإن المتكلم اختار أن يستخدم كلمة (انفجر) التي تعني على نحو تام شيئاً آخر، لكن المستمع الذكي يستطيع بسهولة أن يخمن ما يحمله المتكلم في عقله، وهذا التفسير يعالج التعبير الاستعاري (لنطلق عليه M) على أنه بديل لبعض التعبيرات الحرفية الأخرى (لنقل إنها L). هذه التعبيرات هي التي ستعبر عن المعنى نفسه الذي استخدم بديلاً لها. في ظل هذه الرؤية فإن معنى (M) في بروزه الاستعاري سيكون فقط في المعنى الحرفي لـ (L). إن الاستخدام الاستعاري للتعبير في ظل هذه الرؤية يتكون من استخدام هذا التعبير على نحو مختلف لمعناه المناسب أو العادي^(١). "إنني سأطلق على أنه رؤية تجعل التعبير الاستعاري، وتكون مستخدمة مكان بعض التعبيرات الحرفية المكافئة اسم النظرية الاستبدالية للاستعارة"^(٢).

وطبقاً للنظرية الاستبدالية، فإن بؤرة الاستعارة تستخدم لتوصيل معنى يمكن أن يتم التعبير عنه حرفياً. إن المؤلف يستبدل (M) بـ (L) ووظيفة القارئ أن يقلب الاستبدال باستخدام المعنى الاستعاري (M) كمفتاح للمعنى الحرفي المقصود (L) وفهم الاستعارة هنا يشبه فك شيفرة، أو حل لغز^(٣).

وفكرة الاستبدال القائمة على النقل تتضمن طرفين تحدث بينهما عملية مقارنة وهذا يعني أن المقارنة هي نواة نظرية الاستبدال. وحسب التصور الغربي للاستعارة فإن كثيراً من الأمثلة يمكن أن نستخدم معه أداة التشبيه أو ما يسميه فرنر ابراهام **Like-Relation**، لتتحول الجملة من استعارة إلى تشبيه. ويرى ابراهام أن التداخل بين الاستبدال والمقارنة تام؛ بحيث إن كل الأمثلة التي تصلح للاستبدال تصلح أيضاً للمقارنة^(٤).

من جهة أخرى نجد من أصحاب النظرية الاستبدالية من عدّ الاستعارة تشبيهاً مستتراً أو مجتزأً منه (موجزاً) (**Disguised or elliptical simile**)^(٥).

فالاستعارة يمكن أن تختصر من التشبيه حتى تصبح ذات معنى، نحو (صلاح أسدٌ) وهي

(١) أحمد صبرة- التفكير الاستعاري في الدراسات الغربية، ص ١٢٤.

(٢) نفس المصدر، ص ١٢٥.

(٣) أحمد صبرة- التفكير الاستعاري في الدراسات الغربية، ص ١٢٥.

(٤) نفس المصدر.

(٥) يوسف أبو العدوس- النظرية الاستبدالية للاستعارة (م.ج)، ص ١٧.

تختصر (صلاحٌ كانَ مثلَ أسد). ويمكن تعليل كيفية تحويل الاستعارة إلى تشبيه، وذلك بمعرفة ما إذا كان التشبيه مفتوحاً (**opened simile**) أو مغلقاً (**closed simile**) ومثال التشبيه المفتوح: الدولة مثل الجسم؛ أي أنه لا يوجد وجه شبه ظاهر. (وهو ما يسمى في البلاغة العربية التشبيه المرسل المجل). ومثال التشبيه المغلق: الدولة مثل الجسم؛ وذلك أنه إذا لم يعمل منه جزء فإن الكل يتأثر، (وهو ما يسمى في البلاغة العربية: والتشبيه المرسل المفصل). وبناء على ذلك، فإن الاستعارة لا يمكن أن تحول إلى تشبيه مفتوح إلا إذا عرفنا تماماً العلاقة بين المشبه والمشبه به في الاستعارة، ولكن الاستعارة تحول إلى تشبيه مغلق بسهولة^(١). وإذا كان أصحاب هذه الوجهة الأخيرة يرون في الاستعارة تشبيهاً مستتراً أو متميزاً فإن هناك من يذهب إلى أنها تشبيه مختزل؛ لأن ذلك يسهل مهمة التحول اللغوي والدلالي والبلاغي على السواء.. وإن غلبة المجازية على الاستعارة تتحدر إذاً من المصافحة الإسنادية للمعاني فيها بشكل يشعرك بأن المقصود من المحصولات الاستعارية ليس المعنى الحقيقي للمفردات، وإنما المقصود هو المعنى المجازي^(٢).

* الاستعارة عند رومان ياكبسون:

ينطلق ياكبسون في تحليله للنص الأدبي من ثنائية سوسير ذات المحورين: الأفقي التركيبي، والعامودي الاستبدالي؛ فقد اعتمد ياكبسون على هذه الثنائية ليبني لنفسه ثنائية أخرى تقوم على التمييز بين الاستعارة والمجاز المرسل.

يرى ياكبسون أن لغة الإنسان تقوم على دعامين رئيسيتين: الاستعارة (**Metaphor**) وهي إسقاط علاقة استبدالية على المحور اللفظي. والمجاز المرسل ويقوم على التنسيق والدمج والمجاورة في حين تقوم الاستعارة على الانتقاء والاستبدال والمشابهة^(٣).

وفي الخطاب اللغوي نلتقي علاقتان دلالتان مختلفتان، فهناك موضوع معين يسوق موضوعاً آخر إما بالتمائل أو بالتجاور.

وكل إشارة لغوية تتطلب نوعين من الترتيب:

١- التنسيق: كل إشارة تتألف من إشارات مكونة و/أو تظهر في تناسق مع إشارات أخرى، ويعني هذا أن كل وحدة لغوية تصلح كقرينة لوحدات أشد بساطة أو تجد في الوقت ذاته قرينتها في وحدة لغوية أشد تعقيداً. من هنا يستتبع أن كل تجميع فعلي للوحدات اللغوية

(١) نفس المصدر، ص ١٨.

(٢) عدنان بن ذريل - اللغة والبلاغة، ص ١٦١-١٧٢.

(٣) فاطمة بركة - النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون، ص ٥٢.

يربط هذه الأخيرة في وحدة أعلى منها: التنسيق والبنية هما وجهان لعملة واحدة^(١).
 ٢- الانتقاء: الانتقاء بين ألفاظ متناوبة يتطلب إمكانية استبدال لفظة بأخرى مساوية لها من جانب ومغايرة من جانب آخر. والواقع أن الاستبدال والانتقاء هما وجهان لعملة واحدة^(٢).
 وينتهي ياكبسون من ذلك إلى الاستنتاج بأن غلبة أحد هذين القطبين (الاستعارة والمجاز المرسل) على الآخر لا يقتصر على الكلام وحده، بل يتعدى حدود الكلام والإشارات اللغوية ليشتمل الرسم أيضاً؛ فالرسم التكميلي يعتمد على المجاز المرسل (وخاصة على مجاز الكلية، في حين يبدو الرسم السريالي بتحولاته معتمداً على الاستعارة)^(٣).

* الاستعارة في اللسانيات الحديثة:

ربطت اللسانيات الحديثة بين الاستعارة والدلالة؛ فقد نظرت إليها على أنها جزء من علم الدلالة، وقد ترتب على هذه النظرة الأخيرة أن تظل الاستعارة بمنأى عن حقل اللسانيات شأنها في ذلك شأن علم الدلالة الذي ظل ينظر إليه على أنه عصيٌّ على التحليل اللساني، فدراسة المعنى المعجمي كما يرى - بلومفيلد - هي خارج المجال الواقعي لعلم اللغة^(٤).

ولما بدأت اللسانيات الحديثة تكشف الستار عن علم الدلالة، اتخذت الاستعارة سبيلها في الظهور كأحد العوامل المسببات الموحدة لتغير المعنى و تعدده فاتجه الاهتمام نحو اللغة التصويرية في مقابل اللغة الحرفية، فكانت أن طرحت تساؤلات من مثل: كيف يمكن أن تقول جملة لها معنى ثم يفهم المتلقي لها معنى آخر؟^(٥) وهذا هو جوهر الجملة الاستعارية التي يفرقها عن الجملة الحرفية.

ولقد كان هناك اتجاهان رئيسان في بحث الاستعارة داخل حقل اللسانيات: الاتجاه الأول: يرى التعامل مع الجملة الاستعارية على أنها حالة خاصة في الكلام، لا يمكن تطبيق استراتيجيات البحث اللساني في الجمل الحرفية عليها.

والاتجاه الثاني: يرى عكس ذلك، فالمشكلات التي تثيرها الجملة الحرفية لديه لا تقل صعوبة عن المشكلات التي تثيرها الجملة الاستعارية، وإذن فالبحث عن استراتيجيات خاصة لفهم الجملة الاستعارية لن يسهم في حل كثير من المشكلات التي تثيرها، والأولى لدى هذا الاتجاه تطبيق

(١) فاطمة بركة - النظرية الألسنية عند رومان ياكبسون، ص ١٥٧.

(٢) نفس المصدر.

(٣) نفس المصدر، ص ٥٤.

(٤) أحمد مختار عمر - علم الدلالة، ص ٢٤.

(٥) أحمد صبرة - التفكير الاستعاري، ص ٣٦.

استراتيجيات واحدة على كلا النوعين من الجمل^(١).

وتعود بذور الاتجاه الأول برائد اللسانيات التحويلية ناعوم تشومكي حين عرض مثاله

الشهير الذي يحتوي على استعارة

colorless green ideas sleep furiously

الأفكار الخضراء عديمة اللون تنام غاضبة.

وكان سياق حديثه عن الجمل المقبولة تركيبياً، لكنها غير مقبولة دلاليّاً على الرغم من أن بعض الشعراء أكدوا أن الجملة يمكن أن تكون مقبولة لديهم^(٢).

وهذا يعني أن تشومبكي كانت تراوده شكوك حول قدرة اللسانيات على تفسير بعض الجمل ولا سيما تلك الاستعارية.

ونجد عند اللسانيين المحدثين من ذهب بالاستعارة إلى أبعد من ذلك فأخرجها من بوابة اللسانيات من أمثال سادوك (Sadock) ، الذي يرى أن درس الاستعارة يبعد عن حقل اللسانيات التزامنية **Synchronic Linguistics** ، وهو يرى أن المبادئ التي تتحكم في الاستعارة تنتمي إلى علم النفس وليس إلى دائرة اللسانيات^(٣).

والجملة الاستعارية - حسب رأيه - تشبه مثلاً هو: "مجموعة من النجوم في السماء المظلمة يراها شخص ما على أنها ثور" وهو مثال غير لساني يمكن أن نقيس عليه الجدال الدائر حول إنتاج الاستعارة وفهمها^(٤).

ومعنى طرح رأينا في الاستعارة بأنواعها المختلفة فرنر ابراهام فقد ناقش هذا الباحث عدة قضايا في الاستعارة فذهب إلى أن العامل المهم في قابلية شرح ملفوظ هو درجة قبوله. كما رأى أن مشكلة الاستعارة لو عوملت على أنها انحراف عن جملة القواعد اللغوية المختارة يكون حلها في النظر إليها انحراف عن جملة القواعد اللغوية المختارة يكون حلها في النظر إليها على أنها ظاهرة سياقية.

بينما مشكلة المعنى الحرفي هي مشكلة المفردة المعجمية في حالة الانعزال، ومن المشكلات التي رآها هي التمييز بين الملفوظ المنحرف عن قواعد اللغة وغير المنحرف من ناحية، وبين الملفوظ ذي المعنى والملفوظ الذي بلا معنى من ناحية أخرى^(٥).

أما الاتجاه الثاني في علاقة الاستعارة باللسانيات فيرى أن التمييز بين الجملة الاستعارية

(١) أحمد صبرة- التفكير الاستعاري، ص ٣٦.

(٢) محمد علي الخولي - مدخل إلى علم اللغة، ص ٨٧.

(٣) أحمد صبرة- مدخل إلى علم اللغة، ص ٨٧ (م.ت)

(٤) نفس المصدر، ص ٣٧.

(٥) أحمد صبرة- مدخل إلى علم اللغة، ص ٤٥.

والجملة الحقيقية الحرفية شيء صعب. فالاستعارة ظاهرة شديدة الشيوع في لغة الحياة اليومية؛ بحيث أن كثيراً يستخدمونها في كلامهم دون إدراك تام أو دون وقفة خاصة أمامها. فقد يحدث أحياناً أن يذهب أحد الطلبة إلى المكتبة العامة لتصوير الكتاب فيجد آلة التصوير معطلة، فيطلب من أمين المكتبة أن يعيره الكتاب لمدة ساعة ليقوم بتصوير ما يريد في الخارج، ثم يعود دون حاجة إلى تسجيل ذلك. ويوافق أمين المكتبة، لكن هناك مشكلة أن بالكتاب قطعة معدنية ممغنطة تجعل الكتاب يحدث صوتاً عند الخروج به من الباب. وأمين المكتبة لا يريد أن يلفت النظر إلى هذا فيقول لهذا الطالب تعال وخذه من خلال الشباك حتى لا يصيح الكتاب". وينتهي الموقف. لقد أنتج أمين المكتبة في هذا الموقف استعارة دون تفكير مسبق فيها: وتلقاها هذا الطالب دون وقفة خاصة أمامها^(١).

ومثل هذه الاستعارة نجدها كثيرة الدوران على ألسنة الناس في زحمة الشارع دون أن يقف أحدهم أمامها وقفة للتفكير.

* التركيب اللغوي للاستعارة:

تأخذ الجملة الاستعارية في اللغة سبل النظام اللغوي؛ فهي تجري وفق نظامه الصوتي والتركيبى والمعجمي دون أن تحدث انحرافاً يئأى بها عن مسلكه.

فجملة من نحو (واشتعل الرأس شيباً) تتألف من الفعل: وهو المسند، والفاعل المسند إليه، والمفعول به. إذن فهي جملة تركيبية شأنها في ذلك شأن أي جملة في اللغة، ولكن ما الذي يجعلنا نقول: إن هذه الجملة جملة استعارية؟

إن البحث في الجملة الاستعارية ميدانه المفردات المعجمية، ذلك البحر الذي ينهل منه غواصو اللغة. فالمفردة الاستعارية هي التي تحدث التمايز الدلالي والتي يكون موقفها داخل التركيب سبباً من الأسباب المهمة في أن تعمل بعض الاستعارات وتكف أخرى عن العمل.

وتعد كرسيتين بروك روز **Christine Brooke-Rose** من أشهر من بحثوا في هذا الموضوع في اللغة الإنجليزية في كتابها: نحو الاستعارة (**A Grammar of Metaphor**) وتتبنى بروك روز الرؤية الاستبدالية في الاستعارة، لذلك تكرر فصلين من كتابها للحديث عن نحو الاستعارة من زاوية الاستبدال. وتنقسم الاستعارة لديها إلى: استعارة اسمية، واستعارة فعلية. وتتحدث كذلك عن الاستعارة في الحروف التي تقسمها إلى أدوات تعريف وأدوات أخرى. وسنأتي هنا في شيء من الإيجاز على ذكر النوعين: الاسمي والفعلية.

١- الاستعارة الفعلية:

(١) أحمد صبرة- التفكير الاستعاري في الدراسات الغربية، ص ٤٧.

إن النقطة التي تفصل بين الاستعارة الفعلية والاستعارة الاسمية هي درجة الوضوح في الاستعارة الاسمية. يمكننا أن نطلق على الاسم A أنه B. وتختلف درجة الوضوح طبقاً لطبيعة الربط بينهما. أما في حالة الاستعارة الفعلية فالحال على خلاف ذلك؛ إذ إن الفعل لا يحل بوضوح محل فعل آخر، لكن الفعل يغير اسماً إلى آخر بواسطة التضمين^(١).

وتثير بروك روز بعد ذلك بعض القضايا المتصلة بالاستعارة الفعلية مثل فكرة التشخيص، أو كيفية التعامل مع الاستعارات التي تنسب صفة ما إلى قوى خفية، أو ما يسمى بالاستعارات الدينية. وتحدث أيضاً عن استعارات الأفعال التي تحول الأشخاص إلى أشياء مثل: (إنه يشرق) أو الأشخاص إلى حيوانات مثل: (إنه ينبج) وترى أن هذا النوع أقل شاعرية، وكذلك الاستعارات التي تحول الأشياء إلى أشياء أخرى^(٢).

٢- الاستعارة الاسمية:

إن استعارة الاسم لها تعبير حقيقي (A) يمكن أن يشار إليها مرتباً بصيغة أو بأية وسيلة أخرى (A is the B of C) ، أو لا يشار إليها -وهنا يمكن تخمينه-، على سبيل المثال: عندما نقول (ورود لاند بها) فنحن نفكر فقط في العبير والوردية والنعومة، ولا نفكر في الأشواك أو الأوراق أو الصفرة أو الحمرة القائمة وهكذا يصبح الاستعاري (هنا الاسم) حاملاً لصفة أو أكثر^(٣).

وتؤكد بروك روز على أهمية الاستبدال البسيط، حين تذكر أن جزءاً من سحره يكمن بالتحديد في حقيقة أن الاسم قد لا يكون بديلاً لأكثر من فكرة مضمرة. وتضرب على ذلك بكلمة الصفة **the bargain** عند دون **Donne** ، وكما يؤكد على أهمية السياق في تحديد نوع الاستبدال المطروح، ففي سياق الحب يمكن أن تكون الكلمة (الصفة) بديلاً عن أكثر من معنى حرفي، مثل تغيير العهود أو اتفاق عملي بين العاشقين أو عملية استعطاف وغواية. وفي سياق الاقتصاد يمكن أن تستخدم كلمة (صفة) استخداماً حرفياً^(٤).

وإذا كانت بروك روز قد درست العناصر المكونة للبنية الاستعارية، فمن الدارسين من صوب اهتمامه نحو دراسة العلاقة المعجمية بين هذه العناصر، وهي تنقسم عندهم إلى قسمين اثنين: التماثل الإيجابي، والتماثل السلبي. فقولنا: (السفينة تحرث البحر) يتشابه مع قولنا: (السفينة تمخر عباب اليم). وبين: (المحراث يشق تربة الأرض) أو بين (فعل السفينة في الأمواج وفعل الممرات في التربة).

(١) أحمد صبرة- التفكير الاستعاري، ص ٢٩.

(٢) نفس المصدر، ص ٢٧-٢٩.

(٣) نفس المصدر، ص ١٩.

وقد حاولت الباحثة سوزان ستيبنج **Susan Stebbing** أن تطور هذه النقطة في كتابها الموسوم بـ مقدمة حديثه في المنطق **A Modern Introduction into Logic** ورأت أن أي شيء مشابه للآخر فهو مشابه له جزئياً إلى حد ما ومخالف له كذلك بشكل جزئي، ولكي يكون للتشابه أهمية فلا بد أن يكون هذا التشابه أكثر وضوحاً من عنصر الاختلاف والمغاير الموجود بين طرفي الاستعارة. كذلك يجب أن يكون جوهرهما ومهماً^(١).
وتبعاً لهذا التفريق، فإن النظرية الاستبدالية ترى أن التشابه الإيجابي لا بد أن يكون أفضل وأهم من التشابه السلبي، وتفترض هذه النظرية أن كل أو معظم الوجوه المهمة للتشابه معدودة ويمكن حصرها لنصل إلى الفهم.

المبحث الثاني في التحليل الاستعاري عند الأسلوبيين الأوائل

حظيت نظرية الاستعارة على اهتمام الدارسين القدماء؛ فلا نجد كتاباً في البلاغة والبيان إلا والاستعارة أحد أبوابه، أو نجدها إشارات منثورة في ثنايا كتب اللغة والأدب.
وأول من يطالعنا في هذا المقام صاحب (مجاز القرآن) أبو عبيدة معمر بن المثنى التميمي (٢١٠هـ)، الذي أحس بحاجة الناس إلى فهم المعاني القرآنية فكان المجاز هو السبيل والطريق لتحقيق ذلك، وهو عنده: "الطرق التي يسلكها القرآن في تعبيراته"^(٢) وهذا يعني أن مصطلح المجاز عند أبي عبيدة مغاير لما هو متعارف عند البلاغيين، وهو استعمال اللفظ أو التركيب في غير المعنى الذي وضعه له العرب مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي في المجاز اللغوي. والاستعارة عنده: ضرب من المجاز، فهو يطلق الكلمة على معنى الاستعارة في قوله تعالى {وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى} أي ما ظفرت ولا أصبت ولكن الله أظفرك^(٣).
وإذا ما انتقلنا إلى أبي عثمان الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) وجدنا الاستعارة تكتسب عنده مفهوماً فهو يعلق على قول الشاعر:

يا دار قد غيرها بلاها	كأنما بقلم محاهها
اضربها عمران من بناها	وكر ممساها على مغناها
وظفقت سحابة تغشاها	تبكي على عراصها عيناها

(١) يوسف أبو العدوس- النظرية الاستبدالية في الاستعارة (م.ج)، ص ٢١.

(٢) أبو عبيدة- مجاز القرآن، ص ١٩.

(٣) أبو عبيدة- مجاز القرآن، ص ٦٤، ٧٠، ٧١. والآية ١٧، من سورة الأنفال.

بقوله: "مساها يعني مساءها، مغناها: موضعها والمغاني كان بها أهلها، وطفقت ظلّت تبكي على عراصها عيناها، عيناها هنا للسحاب، وجعل المطر بكاء من السحاب على طريق الاستعارة، وهي تسمية الشيء باسم غيره إذا قام مقامه"^(١) ولعل الجاحظ في هذا القول يكون أول من عرف الاستعارة بقوله السابق^(٢) مشترطاً لها احتلال الموقع.

ويزيد ابن المعتز (ت ٢٩٦هـ) المفهوم وضوحاً بقوله: "الاستعارة: استعارة الكلمة لشيء لم يعرف بها من شيء قد عرف بها"^(٣) ويستشهد على ذلك بشواهد كثيرة من القرآن والحديث والشعر حتى بلغت شواهده الشعرية واحداً وثمانين بيتاً^(٤). منها قوله تعالى {واخفض لهما جناح الذل من الرحمة} فهو يستعير كلمة (جناح) لشيء لم يعرف بها (الذل) من شيء قد عرف به "عصفور"^(٥). ومن الأحاديث النبوية التي أوردتها قوله صلى الله عليه وسلم: "رجل ممسك بعنان"^(٦) فرسه كلما سمع هيعاً طار إليها" والاستعارة في الحديث - كما يرى ابن المعتز - في لفظ (طار)، فقد استعير الطيران للعدو^(٧). ومن الشواهد الشعرية التي ساقها قول امرئ القيس في وصف الليل:

وليل كموج البحر أرخى سدوله عليّ بأنواع الهموم ليبتلي
فقلت له لما تمطى بصلبه وأردف إعجازاً وناء بكلل

فاستعار وصف الجمل لليل^(٨).

ومن أمثله النظرية قول بعضهم: "الفكرة مخ العمل" ويعلق عليه بقوله: "فلو كان قال (لب العمل) لم يكن بديعياً"^(٩).

ويذهب يوسف أبو العدوس إلى أنّ ابن المعتز طبق فكرة أرسطو في التناسب بين طرفي الاستعارة^(١٠) ويتمثل ذلك بقول أرسطو: "فنسبة الشيخوخة إلى العمر كنسبة المساء إلى النهار،

(١) الجاحظ - البيان والتبيين، ج ١، ص ١٥٢-١٥٣.

(٢) يوسف أبو العدوس - الاستعارة، ص ٦٤.

(٣) ابن المعتز - البديع، ص ٢ وما بعدها.

(٤) محمود شيخون - الاستعارة، ص ١٢.

(٥) ابن المعتز - البديع، ص ٣ وما بعدها. والآية ٢٤ من سورة الإسراء.

(٦) نفس المصدر.

(٧) نفس المصدر.

(٨) ابن المعتز - البديع، ص ٧. والبيت في ديوان امرئ القيس.

(٩) ابن المعتز - البديع، ص ٣ وما بعدها.

(١٠) يوسف أبو العدوس - النظرية الاستبدالية، ص ٣٠.

فيسمى المساء شيخوخة النهار وتسمى الشيخوخة مساء العمر أو مغرب العمر^(١).
ولقد افتتح ابن المعتز أمثلة الاستعارات المحدثه ببيت لأبي الشيص فيه كذلك - الليل قد شاب
رأسه - "وقال - ابن المعتز -:

اسقني الراح في شباب النهار وانف همي بالخندريس
فكأن الربيع يجلو عروساً وكأنا من قطره في نثار

وقال أبو الشيص:

سقاني بها والليل قد شاب رأسه غزال بحناء الزجاجاة مختضب^(٢).

ويأتي بعد هؤلاء الثلاثة ابن قتيبة فيجعل الاستعارة تحت المشكل من آيات القرآن
وألفاظه؛ حيث أنه وجد أن من الألفاظ ما ألبس على المفسرين فأوله ووضحه وبين السبب في
إشكاله. وكان من بين الألفاظ التي أشكلت على المفسرين في القرآن ألفاظ استعملت في غير ما
وضعت له في أصل اللغة فسامها وعلل السبب في ورودها فقال: "فالعرب تستعير الكلمة
فتضعها مكان الكلمة إذا كان المسمى بها بسبب من الأخرى، أو مجاور لها أو مشاكلة^(٣)
فيقولون للنبات نوء؛ لأنه يكون عند الضوء عندهم"^(٤).

ويلاحظ أن قوله بالاستعارة ينطبق على المجاز كله ويدل على ذلك الأمثلة التي ساقها
منها قول الشاعر:

إذا سقط السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضابا

ويعلق بعد ذلك بقوله: "ويقولون للمطر سماء؛ لأنه من السماء ينزل"^(٥).

ومن شواهد على الاستعارة قولهم: " (ضحكت الأرض إذا أنبتت)؛ لأنها تبدي عن حسن النبات
وتتفنتق عن الزهر كما يفتتر الضاحك عن الثغر"^(٦) يقول الأعشى:

بضاحك الشمس منها كوكب شرق مؤزر بصميم الفيت مكنهل^(٧)

فهو يدور معها ومضاحكته إياها حسن له ونضره.

ويشرح ابن قتيبة قوله تعالى: {يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ} فقال: "وأصل هذا أن الرجل إذا وقع

(١) نفس المصدر.

(٢) ابن المعتز - البديع، ص ٢٠. انظر: الجوانب الدلالية في نقد الشعر في القرن ٤هـ، ص ٤٠٥.

(٣) ابن قتيبة - تأويل مشكل القرآن، ص ١٣٥.

(٤) نفس المصدر.

(٥) نفس المصدر.

(٦) نفس المصدر، ص ١٣٥-١٣٦.

(٧) ابن قتيبة - تأويل مشكل القرآن ص ١٣٥-١٣٦.

بأمر عظيم يحتاج إلى معاناته والجد فيه شمر عن ساقه، فاستعيرت الساق في موقف الشدة^(١). وأحسب أن ابن قتيبة كان يقصد بالاستعارة نقل مفردة من معناها الذي عرف به في أصل اللغة إلى معنى آخر تعرف به العلاقة بين المعنى المنقول إليه المفردة والمنقول منه، وهو بذلك يحذو حذو سابقه باعتبار الاستعارة ضرباً من المجاز دون أن يفرق بينهما. وإذا كان ابن قتيبة قد عنى بالاستعارة "نقل لفظ من معناه" الذي عرف به إلى معنى آخر لم يعرف به فإننا نجد الأمر نفسه عند أبي العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ) حيث علق على قول الداعي:

يا نعمماً ليله حتى نخونها داع دعا في فروع الصبح شحاح

"وشحاح إنما هو استعارة في شدة الصوت وأصله للبلغل، والعرب تستعير بعض الألفاظ لبعض"^(٢) وهذا يعني أن المبرد قد فهم الاستعارة على أنها نقل اللفظ من معنى إلى معنى. وإلى ذلك ذهب ثعلب في قواعده فهو يعرف الاستعارة بقوله: "الاستعارة هي أن يُستعارَ للشيء اسم غيره أو معنىً سواه"^(٣). وهو يعلق على قول أبي ذؤيب الهذلي:

وإذا المنية أنشبت أظفارها ألفت كل تميمة لا تنفع

بقوله: "ولا ظفر للمنية"^(٤).

وقول تأبط شراً:

إذا هزه في عظم قرن تهلت نواجذ أفواه المنايا الضواحك

بقوله: "ولا نواجذ للمنية ولا فم"^(٥).

ولم يخصص قدامة بن جعفر (ت ٣٣٧هـ) باباً للاستعارة شأنه في ذلك شأن سابقه، إنما جاء حديثه عنها في باب (نقد الشعر أو العيوب والنعوت) حيث زهيراً يقول: "ومن عيوب الشعر (المعاظلة) وهي التي وصف "عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - زهيراً بمجانبتها لها في شعره فقال وكان لا يعاظم الكلام. قال: وسألت أحمد بن يحيى عن المعاظلة فقال: (مداخلة الشيء في الشيء)، يقال: تعاظم الجرادتان إذا ركب أحدهما الأمر، وإذا كان الأمر كذلك فمحال أن ينكر مداخلة بعض الكلام فيما يشبهه من بعض أو فيما كان من جنسه، وبقي النكير إنما هو في أن يدخل بعضه فيما ليس من جنسه وما هو غير لائق به وما أعرف ذلك إلا فاحش الاستعارة، مثل قول أوس:

(١) نفس المصدر والآية .

(٢) المبرد - رغبة الأمل على الكامل، ج ٣، ص ١٤٣-١٤٦.

(٣) ثعلب - قواعده الشعر، ص ٤٧.

(٤) نفس المصدر.

(٥) نفس المصدر.

وذا تُ هِذِمُ عَارٍ نَوَاشِرُهَا تُصْنَمُ بِالْمَاءِ تَوْلِبًا جِدَعًا
 "فسمي الصبي تولبا وهو ولد الحمار"^(١).
 ومثل قول الآخر:

وما رَقَدَ الْوَلْدَانُ حَتَّى رَأَيْتَهُ عَلَى الْبَكْرِ يَمْرِيهِ بِسَاقٍ وَحَافِرٍ

"فسمي رجل الإنسان حافراً، فإن ما جرى هذا المجرى من الاستعارة قبيح لا عذر فيه"^(٢).
 يتبين لنا من كلام قدامة السابق أنه لم يهمل الاستعارة، وإنما أشار إليها ضمناً في حديثه
 عن المعازلة مرتضياً تعريف السابقين لها وهو استعمال اللفظ في غير معناه الأصلي لعلاقة
 المشابهة. ونستنتج أيضاً من كلامه على المعازلة وتعريفه لها في إدخال الشيء فيما ليس من
 جنسه وفيما هو غير لائق: بأنها استعارة فاحشة يعنى أن الاستعارة عنده مقبولة وغير مقبولة،
 أما المقبولة: فهي التي لم يُصرِّح فيها المتكلم بإفهام الفكرة والبعد بها عن الوضوح؛ لأن الأهم
 عنده وضوح المخفي وظهوره. أما الاستعارة غير المقبولة: فهي خلاف الأولى، كالاستعارة التي
 وردت في البيتين السابقين؛ فتسميته الصبي تولباً وتسميته قدم الإنسان حافراً يعد الدلالة على
 المعنى المجازي؛ إذ لا علاقة بين المستعار له والمستعار منه على أنه ليس من جنسه أقرب
 منه ولذلك قال: "وقد استعمل كثير من الشعراء الفحول المجيدين أشياء من الاستعارة ليس فيها
 شناعة وفيها لهم معاذير إذا كان مخرجها مخرج التشبيه"^(٣).

وضرب على ذلك بيت لامرئ القيس:

فقلت له لما تمطي بصلبه وأردف أعجازاً وناء بكلل

"فكأنه أراد أن هذا الليل في تطاوله كالذي يتخطى بصلبه لا أن له صلباً"^(٤)

وبنظرة فاحصة إلى ما سبق يمكن القول إن قدامة بن جعفر قد أرسى قاعدة لا بد أن
 تتحقق في الاستعارة وهي علاقة المشابهة فبدونها لا تكون الاستعارة مقبولة بل فاحشة مردودة
 لا يقبلها الذوق ولا العقل.
 وعلاقة المشابهة هذه مشروطة بقربها غير مبالغ فيها إلى حد يخرجها عن حيز الإفادة ووضوح
 الدلالة.

ويوضح أبو القاسم الأمدي لنا موقفه من الاستعارة في موازنته بين الطائيين، فهو بعد أن
 يذكر لنا أن الشعراء والنقاد قد ذهبوا مذهبين؛ مذهب المطبوعين: الذين لا يتكلفون في صنع
 الشعر، ويمثله الباحثري. فمذهب المتكلفين ويمثلهم أبو تمام، وأن لكل مذهب أنصاره الذين أخذوا
 يحكون البراهين والأدلة على صحة مذهب صاحبهم وتفوقه على زميله، يشرع في ذكر طائفة

(١) قدامة بن جعفر - نقد الشعر، ص ١٧٦-١٧٧.

(٢) نفس المصدر.

(٣) نفس المصدر، ص ١٧٧ - ١٧٨.

(٤) نفس المصدر، ص ١٧٧-١٧٨.

من الاستعارات القبيحة عند أبي تمام وقبحها عنده يرجع إلى كثرة ما يجري من تشخيص غير مستساغ أو مقبول^(١).

وهو في هذه الشواهد يبين لنا أن العلاقة الاستعارية عارضة منقولة وليست ثابتة جوهرية في المعنى الذي آلت إليه في الخطاب الشعري والاستعاري عامة، فهو لا يطلب من أبي تمام أن يوازن في عباراته فيلتزم ما يستتبع اللفظ المستعار في سائر كلامه، بل إنه يستطيع تجاوز هذا فيقول بعد: (فصبغت أخلاقي برونق خلقه): (عدلت ألوانها بحسن لونه: "ذلك أنه ليس هناك صبغ على الحقيقة فيقابل بذكر لون حتى يتكافأ المعنيان، وإنما هذه استعارات ينوب بعضها عن بعض وتقوم بعضها مقام بعض لأنها حقائق فيما استعيرت له"^(٢). لقد اعتمد الأمدي في موازنته على إيراد النصوص الأدبية محللاً إياها مبيناً دقائقها الفنية لبيان ما قد يكون فيها من عيوب منتهياً إلى ما يجب أن تكون عليه الاستعارة، مؤيداً طريقة العرب في تأليفها مصرحاً في ذلك بقوله: "وإنما استعارة العرب المعنى لما ليس له إذا كان يقاربه أو يناسبه أو يشبهه في بعض أحواله أو كان سبباً من أسبابه، فتكون اللفظة المستعارة حينئذ لا ثقة بالشيء الذي استعيرت له وملائمة لمعناه"^(٣).

ثم يورد أمثلة لزهير وامرئ القيس وطفيل الغنوي، ويرد هذه الأمثلة الشعرية بما جاء في كتاب الله تعالى من استعارات تؤيد وجهة نظره في ضرورة وجود مناسبة تامة بين اللفظ وما استعير له. حاذياً حذو ابن المعتز في إيراد أمثله وبيان قيمها الجمالية في التعبير، فقد نقل الأمدي أمثلة ابن المعتز نفسها سواء ما كان منها من القرآن الكريم أو من الأبيات الشعرية، إلا أن الأمدي أضاف إليها العديد من الأمثلة وعلق على الجميع بشرح واضح وتحليل دقيق يبرز ذوقه الأدبي ومنهجه العلمي السديد في النظر إلى الأشياء"^(٤). وتأسيساً على قاعدة التناسب والمثابرة بين المستعار والمستعار منه يقرر الأمدي أن أبيات أبي تمام رديئة مخالفة للعرف اللغوي المفترض والذي لا ينبغي أن تخرج الاستعارات على حدوده ويلاحظ الأمدي أن المخالفة التي ارتكبتها أبو تمام في بيته:

رقيق حواشي الحلم لو أن حلمه بكفيك ما ماريت في أنه بُرْدُ

هي أنه لم يُعلم أحدٌ من شعراء الجاهلية والإسلام وصف الحلم بالرقّة ويقول: "لأنني ما علمت أحدًا من شعراء الجاهلية والإسلام وصف الحلم بالرقّة، إنما يوصف بالعظم والرجحان والثقل

(١) الأمدي - الموازنة، ص ٢٤٥-٢٤٦-٢٤٨-٢٤٩.

(٢) الأمدي - الموازنة، ج ١، ص ٤٠٣.

(٣) نفس المصدر، ص ٢٦٦.

(٤) الأمدي - الموازنة، ص ٢٠٩-٢١١.

والرزانة ونحو ذلك. ومثل هذا كثير في أشعارهم، وأبو تمام لا يجهل هذا من أوصاف الحلم...، ولكنه يريد أن يبتدع فيقع في الخطأ"^(١). وفي بيت أبي تمام:

أجدر بحمرة لوعة إطفأؤه بالدمع أن تزداد طول رقود

"خلاف ما عليه العرب وضد ما يعرف من معانيها؛ لأن المعلوم من شأن الدمع أن يطفئ ويبيرد حرارة الحزن ويزيد شدة الوجد ويعقب الراحة، وهو كثير في أشعارهم ما عدل به أحد منهم عن هذا المعنى وكذلك المتأخرون على هذا السبيل سلخوا"^(٢).

ويعلق الأمدى على قول أبي تمام:

وليست ديات من دماء هرقتها حرام ولكن من دماء القصاصد

"قائلاً وحسبه بها خطأ وجهلاً وتخليطاً وخروجاً عن العادات في المجازات والاستعارات"^(٣). وقول أبي تمام: " (أمر التجلد بالتلدد حرقه) لا يسوغ؛ فأى لفظ أسخف من أن يجعل الحرقه آمرة"، وإنما العادة في مثل هذا أن تكون باعثة أو جالبة أو نحو هذا. فأما الأمر فليس هذا موضعه"^(٤).

ويقول عن بيت أبي تمام:

لا تلمني على البكاء فإني نضو شجو ما لمت فيه البكاء

"مجال المحاوره طويله حول بعد الاستعاره؛ فالمجاز لا يتسع لأن نلوم البكاء كما نلوم العين، ولا لأن نلوم انحدار الدمع، كما نلوم الدمع ولا تنتهي الاستعاره إلى مثل هذا الموضع. وإذا استجزنا أن نلوم البكاء ينبغي أن نلوم أيضاً الضرب والقتل وسائر أفعال الفاعلين"^(٥).

ويقول عن بيت أبي تمام:

وأفاح منور في بطاح هزه في الصباح روض أريف

"يقول: ليس بالحيد اللائق؛ لأن الأفاحي هي من الروض، والروض إنما يهزه ويحركه الندى والنسيم لا أن يهز بعضه بعضاً"^(٦). وهكذا يتبين لنا أن الأمدى بنقده استعارات أبي تمام كان يصدر من منطلق أن اللغة تعكس بدقة وأمانة الظواهر والأشياء والمفاهيم دون أن يكون لها

(١) الأمدى، الموازنة، ص ١٤٣-١٤٧.

(٢) نفس المصدر، ص ٢٠٩-٢١١.

(٣) نفس المصدر، ص ٢٥٣-٢٥٤.

(٤) نفس المصدر، ج ١، ص ٢٢٢.

(٥) نفس المصدر، ص ٥٤٩-٥٥٢.

(٦) الأمدى-الموازنة، ج ٢، ص ١٠٥.

فعاليتها الخاصة في توجيه الفكر الإنساني^(١).

ولا شك أن هذه النظرة إلى اللغة نظرة جامدة تنوء عن وظيفة الإبداع والجمال في اللغة. وإذا كان النقاد والبلاغيون لم يفرقوا بين التشبيه والاستعارة، فإن أبا الحسن الرماني (ت ٣٨٤هـ) قد تنبه إلى هذا الفرق فقال في نكته: "والفرق بين الاستعارة والتشبيه أن التشبيه بأداة التشبيه في الكلام، وهو على أصله لم يغير في الاستعمال، وليس كذلك في الاستعارة لأن مخرج الاستعارة ما العبارة ليست له في أصل اللغة"^(٢). ويعرف الرماني الاستعارة بقوله: "هي تعليق العبارة على غير ما وضعت له في أصل اللغة على جهة النقل بالإيانة"^(٣).

وبالنظر إلى هذا التعريف نجد الرماني قد سلك مسلك سابقه حيث أنه لم يأت بتصريف مانع يحدد الظواهر التي تندرج تحت الاستعارة وهي تمتاز عن التشبيه بأن التشبيه لازم الأداة والعبارة فيه مستعملة على سبيل الحقيقة خلافاً للاستعارة التي لا أداة فيها والعبارة مستعملة فيها على غير ما وضع لها في أصل اللغة. وهو يمثل على الاستعارة بآيات قرآنية تحوي استعارات وأخذ يقارن بينها ومن ذلك قوله تعالى: {وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباءً منثوراً} فيقول: "حقيقة قدمنا عندما وقدمنا أبلغ؛ لأنه يدل على أنه عاملهم معاملة القادم من سفر"^(٤).

ويُقسم الحاتمي الاستعارة إلى ثلاثة أقسام أحسنها ما تتضح فيه العلاقة بين الأطراف دون أن يخل بمبدأ التناسب المنطقي بين الأشياء، بل يحفظ لها تمايزها واستقلالها وأقبحها ما يسميه (الاستعارة المستهجنة) وإنما سميت مستهجنة؛ لأنهم استعاروا لما يعقل أسماء وألفاظ ما لا يعقل نحو قول الشاعر:

فما برح الولدان حتى رأيتَه على البكر يمر به بساقٍ وحافر

الذي قبح لأنه جعل للرجل حافراً ولا حافر له وإنما يصف ضعيفاً أضافه، فلما رقد الولدان عمد إلى الكر فأخذه وهرب به فجعل يمر به، أي يستخرج ما عنده بساقه وقدمه، فجعل الشاعر قدم الرجل حافراً، بينما الحافر للحيوان^(٥) (ومثل ذلك أيضاً قول الحطيئة:

قروا جارك العميان لما جفوتَه وقلص عن بردِ الشراب مشافره

فجعل للرجل مشافر وإنما له شفتان والمشافر للإبل ومثله قول الآخر:

سأمنعها أو سوف أجعل أمرها إلى ملك أظلافه لم تشقق

(١) الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي، ص ٤١٢ وما بعدها.

(٢) الرماني - النكت، ص ٨٥-٨٦.

(٣) نفس المصدر، ص ٨٥.

(٤) الرماني - النكت، ص ٨٥-٨٦. والآية ٢٣ من سورة الفرقان.

(٥) الحاتمي - الرسالة الموضحة، ص ٧١.

فجعل للملك ظلفاً موضع الظفر ولم يكفه هذا بل قال لم تشقق^(١).

ولعل نظرة الحاتميّ إلى الاستعارة تتبع من إحساسه بعبث الشعراء بالحدود المستقرة بين الأشياء وإخلالهم بالعلاقات المتعارف عليها، ولذلك عاب على المتنبي في جعله لشرف الرجل قرنين في قوله:

شرف ينطح النجوم بروقيـه عز يقلقلُ الأجبالا

ولذلك قال القاضي الجرجاني (ت ٣٩٢هـ) عن الاستعارة: "وإنما الاستعارة ما اكتفي فيه بالاسم المستعار عن الأصل ونقلت العبارة فجعلت في مكان غيرها وملاكها تقريب الشبه، ومناسبة المستعار له للمستعار منه، وامتزاج اللفظ بالمعنى حتى لا يوجد بينها منافرة، ولا يتبين في أحدهما إعراض عن الآخر"^(٢).

ويفرق الجرجاني بين الاستعارة والتشبيه فيقول: "وربما جاء من هذا الباب ما يظنه الناس استعارة وهو تشبيه أو مثل، فقد رأيت بعض أهل الأدب ذكروا أنواعاً من الاستعارة عدّوا فيها قول أبي نواس:

والحب ظهر أنت راكمه فإذا صرفت عيناته انصرفا

يقول: "ولست أرى هذا وما أشبهه استعارة، وإنما معنى البيت أن الحب مثل ظهر أو تظهر تدبيره كيف شئت إذا ملكت عينانه، فهو إما ضرب مثل، أو تشبيه شيء بشيء"^(٣).

ويوضح أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ) الأغراض التي تجتلبها الاستعارة بقوله: الاستعارة نقل العبارة من موضع استعمالها في أصل اللغة إلى غيره لغرض، وذلك الغرض إما أن يكون شرح المعنى وفضل الإبانة عنه، أو تحسين المعرض الذي برز فيه هذه الأوصاف موجودة في الاستعارة المصيبة^(٤).

ويميز العسكري في التعبير الاستعاري بين الحالة الجيدة - أو الطارئة - والدلالة الحقيقية على المعنى - أو الموقف -، فكيفما تظهر قيمة النقل والتغيير بما تحدّثه من آثار جمالية وتعبيرية كانت تفتقد لولاه " كما في قول امرئ القيس:

وقد اغتدى والطير في وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكل

كانت الحقيقة (مانع الأوابد) فيجيء باستعمال (قيد الأوابد) الاستعاري"^(٥).

وفي قوله تعالى: {سنفرغ لكم أيها الثقلان} "وحقيقته سنقصد، فاستعير الفراغ للقصد والاستعارة

(١) الحاتمي، الرسالة الموضحة، ص ٧١.

(٢) القاضي الجرجاني - الوساطة، ص ٤٠-٤١.

(٣) نفس المصدر.

(٤) العسكري - الصناعتين، ص ٢٩٥ وما بعدها.

(٥) العسكري، الصناعتين، ص ٧١.

هنا أبلغ من الحقيقة^(١).

ويعد شيخ البلاغيين عبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) أشهر من فصل القول في الاستعارة، ففي كتابه (أسرار البلاغة) نجد أن الحديث عن الاستعارة وأقسامها وشروطها حديث مسهب، وقد سلك الجرجاني في حديثه عن الاستعارة سبيل سابقه بأن جعل الاستعارة منطوية تحت باب البديع "وإنما الطباق والاستعارة وسائر أقسام البديع فلا شبه أن الحسن والقبيح لا يعترض الكلام بهما إلا من جهة المعاني خاصة من غير أن يكون للألفاظ في ذلك نصيب أو يكون لها في التحسين تصعيد وتصويب"^(٢).

ويعرف الاستعارة بقوله: "اعلم أن الاستعارة في الجملة أن يكون لفظ الأصل في الوضع اللغوي معروفاً تدل الشواهد على أنه اختص به حينما وضع، ثم يستصلحه الشاعر أو غير الشاعر في غير ذلك الأصل، وينقل إليه نقلاً غير لازم فيكون هناك كالعادية"^(٣).

ولعل الجرجاني في هذا التعريف لم يخرج عن سابقه باعتبار الاستعارة استعمال لفظ أو عبارة على غير ما استعملت في أصل اللغة، غير أنه أتى على العلاقة اللازمة بين المستعار له والمستعار منه وهي عنده علاقة التشبيه، ولا بد في المعنى المستعار أن يكون منقولاً أجلاً المبالغة وإظهار الصورة بمظهر جميل يؤثر في العاطفة ويلهب الخيال^(٤).

وقد قسم الجرجاني الاستعارة إلى ضربين: مفيدة وغير مفيدة فأما المفيدة فهي: عنده: "أحد ميداناً وأشد افتتاناً وأكثر جرياناً وأعجب حسناً وإحساناً وأوسع سعة وأبعد غوراً وأذهب نجداً في الصناعة وغوراً من أن تجمع شعبها أو شعوبها وتحصر فنونها وضروبها"^(٥).

وأما الاستعارة غير المفيدة فهي خلاف الأولى لا فائدة من استعمالها سوى التوسع في اللغة. ومثل لها بشواهد كثيرة منها قول الحجاج: "فاصحاً ومرسناً مرجاً" فالشاعر في هذا البيت قد استعار "المرسن" لمحبيبته وهو في الأصل الحيوان. وقول الشاعر:

فبتنا جلوساً لدى مهرنا
ننزع من شفتيه الصغارا

فالاستعارة في هذا البيت هي استعارة لفظة "الشفة" للفرس وهي في الأصل للإنسان: ويعلق الجرجاني على هذا البيت ونحوه بقوله: "فهذا ونحوه لا يفيدك شيئاً لو لزمتم الأصل لم يحصل لك فلا فرق من جهة المعنى بين قوله: من شفتيه، وقوله: من جحفتيه، لو قال: أما يعطيك كلا

(١) نفس المصدر. والآية ٣١ من سورة الرحمن.

(٢) الجرجاني - أسرار البلاغة، ص ١٤.

(٣) نفس المصدر، ص ٢٠.

(٤) نفس المصدر، ص ٣٥.

(٥) الجرجاني - أسرار البلاغة، ص ٢٩.

الاسمين العضو المعلوم فحسب"^(١).

ثم قسم الجرجاني الاستعارة المفيدة إلى قسمين: استعارة تصريحية واستعارة مكنية. مفرقاً بينهما بقوله: "ويفصل بين القسمين أنك إذا رجعت في القسم الأول إلى التشبيه الذي هو المغزى من كل استعارة تفيد، وجدته يأتيك عفواً كقولك: رأيت أسداً، رأيت رجلاً كالأسد أو شبيهاً بالأسد وإن رمته وفي القسم الثاني وجدته لا يؤاتيك تلك المواتاة إذ لا وجه لأن يقول: "وإذا أصبح شيء مثل اليد للشمال أو حصل شبيهه باليد للشمال وإنما يتراءى لك التشبيه بعد أن تخترق إليه سترًا وتعمل تأملاً وفكراً"^(٢). ثم قسم الاستعارة إلى استعارة محسوس لمعقول، واستعارة محسوس لمحسوس، للشبه في أمر معقول واستعارة معقول لمعقول. فقال: "إلا أن ما يجب أن نتعلم أن في معنى التقسيم لها أنها على أصول، أحدها: أن يؤخذ الشبه من الأشياء المشاهدة والمدركة بالحواس على الجملة للمعاني المعقولة. ثانيها: أن يؤخذ الشبه من الأشياء المحسوسة لمثلها، إلا أن الشبه مع ذلك. ثالثها: أن يؤخذ الشبه من المعقول للمعقول"^(٣).

ثم أتبع هذا التقسيم بالتمثيل لكل ضرب، فمثل للضرب الأول باستعارة النور للبيان والحجة، وللضرب الثاني بقول الرسول -صلى الله عليه وسلم-: "ياكم وخضراء الدمن"، وللضرب الثالث: تشبيه الوجود بالعدم والعدم بالوجود.

وقد فضل الاستعارة العقلية على غيرها لما فيها من بعث الخيال وتحريك الذهن وإفانف الروية فقال: "وتبلغ الاستعارة غاية شرفها وتصل إلى أبعد مدى في الرفعة عند الناقد الذواق إذا كانت الصلة التي تربط المشبه بالمشبه به والتي بنيت عليها الاستعارة أمراً نفسياً لا حسيماً"^(٤) وهو ما يرفضه المحدثون الذين يرون الحواس وحدها لا تصلح لأن تعقد صلة بين أمرين، بل لا بد أن يكون الشعور النفسي هو الذي يعقد هذه الصلة إلى جانب الحواس"^(٥).

ولا نريد أن نمضي أكثر من ذلك في تتبع مصطلح الاستعارة عند القدماء، فالتعريفات تتحدد والمفاهيم تنتشعب ولكنها تصبّ في أن الاستعارة هي استعمال اللفظة أو العبارة على غير ما وضعت له في أصل اللغة لغرض جمالي يقصده المتكلم*.

(١) الجرجاني - أسرار البلاغة، ص ٢١.

(٢) نفس المصدر، ص ٣٢.

(٣) نفس المصدر، ص ٤٦.

(٤) نفس المصدر، ص ٤٦.

(٥) أسس النقد الأدبي عند العرب، ص ٤٣٢.

* انظر هذا المعنى في ابن فارس الصاحبى، ص ٢٤٠. الثعالبي - فقه اللغة، ص ٣٨٢. السكاكي - المفتاح، ص ١٩٨. ابن الأثير - المثل السائر، ج ٢، ص ٨٨. القزويني - الإيضاح، ص ١٥٨.

ويلخص جابر عصفور موقف القدماء من مفهوم الاستعارة، فيرى أن القدماء أصبحوا ينظرون إليها: "على أنها علاقة لغوية تقوم على المقارنة، شأنها في ذلك شأن التشبيه، لكنها تتميز عنه بأنها تعتمد على الاستدلال أو الانتقال بين الدلالات الثابتة للكلمات المختلفة^(١).. وعلى هذا الأساس فنحن إزاء كل استعارة أمام نوعين من المعاني: المعنى الحقيقي، والمعنى المجازي، أما الأول: فهو سابق في الوجود لا في الرتبة، وأما الثاني: فهو بمثابة وجه من أوجه الدلالة على الأول وطريقة خاصة من طرائق تقديمه، وإحداث خصوصية فيه^(٢). ولعل الرماني هو الوحيد من بين القدماء الذي رأى أن الاستعارة لا تقوم على التشبيه، وهو لا يقارنها بالتشبيه، بل بالحقيقة التي توازيها، إذ يرى أن كل استعارة لا بد لها من حقيقة هي أصل الدلالة على المعنى في اللغة^(٣).

بنية الاستعارة وعناصرها:

اتسعت شواهد الاستعارة في كتب اللغة والأدب والبلاغة. وقد ميز الأسلوبيون القدماء بين نوعين من الاستعارة، هما الاستعارة التصريحية والاستعارة الممكنية.

* الاستعارة التصريحية:

يعرف السكاكي الاستعارة التصريحية بقوله: "الاستعارة تنقسم إلى مصرح بها ومكنى عنها. والمراد بالأول هو أن يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به. والمراد بالثاني أن يكون الطرف المذكور هو المشبه"^(٤).

وواضح من هذا التعريف أن الاستعارة التصريحية هي علاقة تقوم على مبدأ النقل، أي نقل اللفظ من معنى إلى آخر ووجود المشابهة بين المعنيين. وتتأسس على ذكر المشبه به الذي هو (المستعار منه) صريحاً وبحذف المشبه الذي هو (المستعار له) الذي يكتسب بحذفه وليس هناك حذف حقيقي وإنما هناك تقابل بين (المستعار له والمستعار منه).

ومن الأمثلة على الاستعارة التصريحية قوله تعالى {كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد}^(٥) هذا التركيب للآية الكريمة قد بنى

(١) جابر عصفور- الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب، ص ٢٠١.

(٢) نفس المصدر.

(٣) شفيق السيد- التعبير البياني، ص ١٢٥.

(٤) السكاكي- مفتاح العلوم، ص ١٧٦.

(٥) سورة إبراهيم- آية ١.

على ثلاث استعارات تصريحية قامت جميعاً بتجسيد حقيقة دينية كبيرة، وهذه الاستعارات الثلاث تتمثل في (الظلمات والنور والصراط) حيث استعيرت (الظلمات) للتعبير عن الكفر^(١) واستعير (النور) للتعبير عن الإيمان^(٢) واستعير (الصراط) للتعبير عن الدين^(٣).

ويبدو التشبيه في هذه الاستعارات الثلاثة جلياً (ومعانيها الحقيقية التي ذكرناها) ومن هنا يمكن أن نفهم قول البلاغيين "التشبيه كالأصل في الاستعارة وهي شبيهة بالفرع له أو صورة مقتضية من صور"^(٤) ولذلك اشترطوا الوضوح للتشبيه شرطاً لازماً كي تبني الاستعارة^(٥).

ولقد فرق البلاغيون بين الاستعارة والتشبيه وميزوا بينهما، خاصة تمييزهم بين التشبيه الذي يُسمى بليغاً والاستعارة التصريحية إذ بينهما يقع الخلط والاضطراب. وقد أفاض الجرجاني في الحديث عن التفرقة، ووضع شروطاً للتمييز بينهما^(٦). وأهم هذه الشروط:

- ١- في الاستعارة يسقط "ذكر المشبه من البين حتى لا يعلم من ظاهر الحال أنك أردته" مثل: (عنت لنا ظبية) والمقصود امرأة، و (وردنا بحراً) والمقصود الممدوح الكريم.
- ٢- أن ما يصلح دخول أداة التشبيه عليه فهو تشبيه، وما لا يصلح دخول الأداة عليه فهو استعارة.
- ٣- في التشبيه يذكر المشبه باسمه أولاً، ثم يجري اسم المشبه به عليه مثل (زيد أسد) أما الاستعارة فلا يذكر فيها المشبه.

ووردت استعارة تصريحية أخرى هي قوله تعالى ﴿أَوْ مَن كَانَ مِينًا فَأُحْيِينَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^(٧).

فالميت في هذه الصورة القرآنية البديعة ليس من فارق الحياة على سبيل المعنى الحقيقي، وإنما هو موت من نوع آخر يصيب الروح ويبطلها عن غايتها النبيلة في الحياة. فالميت (المستعار منه) حل محل الكافر (المستعار له) وأحييناه (المستعار منه) بدلا من هديناه (المستعار له) تعني نوعاً من الحياة. ولكنها ليست حياة بمعناها المألوف. وإنما هي حياة سامية متميزة؛ لأن هداية الله ونوره قد لامسا هذا النوع من الحياة.

(١) الشريف الرضي- تلخيص البيان في مجازات القرآن، ص ١٢١.

(٢) نفس المصدر، ص ١٢١.

(٣) عبد القاهر الجرجاني- أسرار البلاغة، ص ٦٠.

(٤) نفس المصدر، ص ٢٨. السكاكي- مفتاح العلوم، ص ١٨٢.

(٥) ابن سنان الخفاجي- سر الفصاحة، ص ١٠٩.

(٦) الجرجاني- أسرار البلاغة، ص ٢٩٦- ٢٩٧ و ٣٦٨ وما بعدها.

(٧) سورة الأنعام- آية ١٢٢. انظر تفسيرها في كشاف الزمخشري، ج ٢، ص ٦٥.

وننتهي من ذكر شواهد الاستعارة التصريحية مع صورة لأبي الطيب حيث يقول في مدح ابن عمار:

في الخد أن عزم الخليط رحيلاً
مطر تزيد به الخدود محولاً
في هذا البيت استعار المتبني لفظ المطر بالدموع فحذف الدموع واستبدل بها المطر على سبيل
الاستعارة التصريحية، فرسم بهذه الاستعارة لوحة فنية تعبر عن عميق حزنه لفراق حبيبه حتى
أنه لما سمع بعزمه على الرحيل حزن وتحسر وبكى. واستعارة المطر للدموع قد كشفت عن هذا
اللثام وصورته أروع تصوير.

* الاستعارة المكنية:

وهي النوع الرئيسي من أنواع الاستعارة الذي ميزه البلاغيون كما ذكرنا سابقاً وقد عرفها
الجرجاني بقوله: "وضرب آخر من الاستعارة - يعني المكنية - وهو ما كان نحو قوله: إذا
أصبحت بيد الشمال زمامها، هذا الضرب وإن كان الناس يضمونه إلى الأول حيث يذكرون
الاستعارة وليسوا سواء؛ وذلك أنك في الأول تجعل الشيء ليس به، وفي الثاني تجعل
الشيء الشيء ليس له.." (١).

يقول القزويني: "قد يضم التشبيه في النفس، فلا يُصرَّح بشيء من أركانه سوى لفظ
المشبه، ويدل عليه - أي على التشبيه المضمرة في النفس - بأن يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه
به من غير أن يكون هناك أمر ثابت حساً أو عقلاً، أجري عليه اسم ذلك الأمر، فيسمى التشبيه
استعارة بالكناية أو مكنية عنها، وإثبات ذلك الأمر للمشبه استعارة تخيلية" (٢).
وواضح من قول القزويني أن الاستعارة المسماة تخيلية هي قرينة الاستعارة المكنية من غير
قرينة، وهذا التحديد للاستعارة المكنية الذي قاله القزويني هو أشهرها وأجراها عند الدارسين،
وفي ضوءه استخلص الدارسون تعريفاً يبنى على حذف المشبه به من التشبيه مؤكداً على أن
الاستعارة المكنية: "هي التي اختفى فيها لفظ المشبه به واكتفى بذكر شيء من لوازمه دليلة
عليه" (٣).

ومن الأمثلة على الاستعارة المكنية بيت الهذلي المشهور الذي يقول فيه:

وإذا المنية أنشبت أظفارها
أفيت كل تميمة لا تنفع

(١) الجرجاني - دلائل الإعجاز، ص ١٠٦.

(٢) القزويني - الإيضاح، ج ٢، ص ٣٠٩. السيوطي - الإتقان في علوم القرآن، ج ٣، ص ١٥٤.

(٣) أحمد مطلوب - فنون بلاغية، ص ١٣٣.

فالمنية هي المشبه (المستعار له) والمشبه به (المستعار منه) هو السبع، ويدل عليه خاصة من خواصه هي لفظ (الأظفار)؛ فالاستعارة المكنية تمثلت في السبع المحذوف والمضمر في النفس، والاستعارة التخيلية تمثلت في الأظفار؛ فهي لازمة من لوازم السبع. ومن الأمثلة على ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَزَّمُوا عَقْدَةَ النَّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾^(١). فالاستعارة في هذه الآية تتمثل في لفظة (عقدة)؛ حيث أخرجت المعنى الذهني (وهي الرابطة التي تربط بين قلبي الزوجين) في صورة حسية، والاستعارة تم فيها تشبيه الرابطة الزوجية برباط مادي محسوس يعقد، ثم حذف المشبه به (المستعار منه)، وأبقى شيء من لوازمه، يدل عليه في التعبير ويتمثل بالآية (بالعقدة) على طريقة الاستعارة المكنية.

ومن الاستعارات المكنية التي تدور على السنة البلاغيين قوله تعالى على لسان زكريا عليه السلام: ﴿قَالَ رَبُّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدَعَائِكَ رَبًّا شَقِيًّا﴾^(٢)، يقول الرماني معلقاً على هذه الآية: "أصل الاشتعال للنار وهو في هذا الموضع أبلغ، وحقيقة كثرة شيب الرأس. إلا أن الكثرة لما كانت تتزايد تزايداً سريعاً صارت في الانتشار والإسراع كاشتعال النار وله موقع في البلاغة عجيب وذلك أنه انتشر في الرأس انتشاراً لا يتلافى كاشتعال النار"^(٣).

ونصل مع شواهد الاستعارة المكنية إلى صورتين قرآنيتين غاية في الإبداع والجمال: الأولى قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلُغِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾^(٤). وهذه الآية تصوير موح في التعبير عن ذلك الحدث (الطوفان) الذي غمر الأرض، والذي أمر الله - سبحانه - فيه الأرض ابتلاع الماء ماءها وإقلاع السماء عن مائها المدرار، واستواء السفينة على جبل الجودي وإهلاك الكافرين الظالمين. ويشترك في التصوير عن هذا الحدث على نحو بديع في تأدية المعنى الاستعارتان اللتان جاءتا في تركيب الآية الكريمة على نحو أخرجت فيه المعنى في صورة حسية مؤثرة ولم يكن التعبير الحقيقي ليؤدي المعنى بهذا الجلال والإعجاز لو كان: (يا أرض اذهبي بمائك، أو امتصّي ماءك)، ومثل ذلك القول في (أقْلِعِي).

(١) سورة البقرة، آية ٢٣٥.

(٢) سورة مريم، آية ٤.

(٣) الرماني - النكت في إعجاز القرآن، ص ٨٨.

(٤) سورة هود، آية ٤٤.

الثانية في قوله تعالى: {هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه المصير} ^(١). فالاستعارة تتمثل في كلمة ذلول، والذلول صفة من صفات الحيوان والمعنى: أنه سبحانه جعل الأرض للناس كالمركوب الذلول صورة موحية للعطاء المتجدد الذي لا ينفد وهو الحيوان.

[العودة إلى قائمة المحتويات](#)

(١) سورة الملك، آية ١٥. الزمخشري- الكشاف، ج٤، ص٨٥٠.

الفصل السابع نحو استشراف الاستبدال في السياق اللغوي

وفي سيرورة البحث عن مواضع الاستبدال في العربيّة، يضاف إلى البنية اللغوية معلّم له أهميّة في استشراف الخيارات التي يتخيّر لها ابن الكفاية، وأول ما يميّزه أنّ الذي تقدّم مادة من جبلة اللغة، أما هذا المعلم فبراني يخرج عن جبلة اللغة.

ولما كانت اللغة أداة جمعية يطلبها المتواضعون عليها، ولما كانت الأحداث الكلامية لا تجري إلا داخل سياقات متباينة ولما كان ذلك كذلك، وجب استشراف هذا النظر السياقي؛ ذلك أنّه لا يستقيم أن نتصور الأحداث الكلامية سائحة في الهواء الطلق دون أن يكون لها سياق اجتماعي يلفّها. ولذا وجب على اللغوي أن يوجه النظر إلى السياق للوقوف على ما يتصل به من ظروف وأحوال ملابسة، واستشراف أثر الكلام الفعلي، والأشياء المتصلة بالكلام والموقف، وأعمال هؤلاء المشتركين، وتعيين بيئة الحدث الكلامي دون أن يغفل الطرف عن المستويات البنيوية*.

السياق ومخالفة ظاهر اللفظ لمعناه:

وعوداً على بدء، فقد تعيّن أن لأحوال المتكلمين كالجنس والبيئة والحميمية فضلاً في استشراف المتعنين من وقائعهم الكلامية في سياقاتها، وما تخلف اللفظ عن معناه، كقولهم عند المدح: قاتله الله ما أشعره "فهم يقولون هذا ولا يريدون وقوعه"^(١).

ومن مثل ما تقدّم قول أحد طرفي الحدث الكلامي وقد باعد بينهما المركز أو الطبقة: (نحن الموقع أدناه أمرنا بتقديم التسهيلات اللازمة للقيام برحلة ضمن برنامج خدمة المجتمع في الجامعة الأردنية)، أو مغايرة الاستفهام إلى معنى الإنكار والتوبيخ والتهديد كقول عمر بن الخطّاب: "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً".

وخروج الخبر إلى الدعاء، وخروج النفيّ إلى أغراض أخرى، كما يدور هذا كثيراً في حياتنا اليومية فعندما ترى شيئاً غريباً تقول ليس معقولاً، أو تستكثر حصول شيء من إنسان فتتردّد نفس الكلام، وإذا رأيت إنساناً يعزّ عليك لم تره منذ زمن طويل ولم تتوقع رؤيته تقول أيضاً: ليس معقولاً، فلان؟ وهكذا.

* يعدّ فيرث من أبرز اللغويين الذين نادوا بالسياق، للتعرف على نظريته انظر

Firth J., Paper in Linguistics, Oxford University Press, London 1964. P 177-189.

بالممر - علم الدلالة، ص ٧٤. كمال بشر - دراسات في علم اللغة، ص ١٧٢.

(١) ابن فارس - الصحابي، ص ٢٠٥.

وقد يحدث أن يتلفظ أحد طرفي الحدث الكلامي للآخر، وقد لحمت بينهما غبطة "تقبرني وتمشي على عظامي"، وليس ثمّة ريب في أنّ سياق هذا الحدث الكلامي هو محبة وتآلف، وتنتقل هذه الغبطة والألفة إلى مدلول العبارة السياقي المخالف لظاهر اللفظ، ويتقبلها الطرف الثاني بقبول حسن ترسمه بسمة تحلي وجهه، ومثلها قول الآخر (عدمك أمك) وهو يقصد المحبة والتآلف، غير أنّ هذا المقصد النبيل سرعان ما يتحول في سياق آخر لتكشف ما بنفس قائلها من ضغينة تلقاء المستقبل، فتنتقل هذه الضغينة إلى مدلول العبارة مضافاً إليها تنغيم متساوق مع سياق الحال، مما يفضي بالطرف الثاني إلى أن يردّها عليه بأشنع منها.

وقد يعبر أحدهم عن ثنائه وشكره لآخر قائلاً: (الله يعطيك العافية)، أو قد يطلب أحد الوالدين أو من في منزلتهما قائلاً: (الله يرضى عليك، أحضر لي كذا)، وقد تتحول في سياق آخر إلى معنى الدّعاء المحض.

وقد وعى الأوائل هذا المطلب فلحظوا ما يكون من تغيير صفات الخطاب وعناصره وفقاً لمنزلة المخاطب، والأحوال التي تعتريه.

يقول المبرّد: "والدّعاء يجري مجرى الأمر والنهي. وإنما سمي هذا أمراً ونهياً، وقيل للآخر: طلب، للمعنى، فأما اللفظ فواحد. وذلك قولك في الطلب: اللهم اغفر لي، ولا يقطع الله يد زيد، وليغفر لخالد. فإنما تقول: سألت الله ولا تقل: أمرت الله. وكذلك لو قلت للخليفة: انظر في أمري، أنصفني، لقلت: سألته، ولم تقل: أمرته" ^(١) "لأنك تأمر من هو دونك، وتطلب إلى من أنت دونه" ^(٢).

ويقول ابن السراج (تلميذه) متابعا: "اعلم أنّ أصل الدّعاء أن يكون على لفظ الأمر، وإنما استعظم أن يقال: أمر، والأمر لمن دونك، والدعاء لمن فوقك، وإذا قلت: اللهم اغفر لي، فهو كلفظك إذا أمرت فقلت: يا زيد أكرم عمراً ... " ^(٣).

السياق وتأرجح المقاصد:

ويجول خاطر فينتفق على مسرح وهمي يتصارعه اثنان قد شرعا في حوار جدلي فيقول أحدهم للآخر: "إني أرى الأمريكيين هذه الأيام يتخبطون في تسييس الأمور". مثل هذا القول يفضي إلى إلباس؛ ذلك أنه قد يحتمل أن تكون الرؤية رؤية عين، وقد تكون رؤية اعتقاد وتفكير، والذي يدفع هذا اللبس هو سياق الحال، فما ينطوي عليه الموقف الكلامي الذي تجادل

(١) المبرّد - المقتضب، ج٢، ص٤٣.

(٢) نفس المصدر، ج٢، ص١٣٠.

(٣) ابن السراج - أصول النحو، ج٢، ص١٧٠.

فيه هذان المخاطبان وما يحيط به، هو الذي يعير لنا ما إذا كانت الرؤية رؤية إبصار أو رؤية تفكير.

وينسحب هذا الحير والشك في المقصد على مواقف أخرى فقد يعرض أحد الأساتذة أن يقول لطلبته بعد أن فرغ من فحص أجراه لهم: (الآن قد علمت أيكم المجتهد)، أو يقول أحدهم وهو خارج من السجن بعد أن أمضى فيه سنوات عديدة: (الآن علمت قيمة الحرية)، يقول سيبيويه في هذه الأفعال: "وقد تكون علمت بمنزلة عرفت لا تريد إلا علم الأول، فمن ذلك قوله تعالى: "ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت"، وقوله: "وأخريين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم"، فهي هنا بمنزلة عرفت"^(١)، ويقول أبو حيان في تفسيره لهذه الآية: "لا تعلمون أي لا تعلمون أشخاصهم إذ هم يتسترون عن أن تعلموهم بالإسلام، فالعلم ليس متعلقاً بالنسبة"^(٢).

وتؤدي عناصر الخطاب ومقاصد المتكلمين دوراً أساسياً في توجيه الظاهرة النحوية؛ فإذا كان السياق سياق ندبة وتفجع جاز أن يكون المندوب مضافاً إلى المخاطب، فنقول: وا مخلصكاه (للمسجد الأقصى) وإذا كان منادى لم يجز أن يكون مضافاً إلى المخاطب، فلا نقول: يا مخلصك؛ "لأن المندوب لا يُنادى ليحيب، بل يُنادى ليُشهر النادب مصيبتَه وأنه قد وقع في أمر عظيم، وخطب جسيم، ويظهر تفجعه كيف لا يكون في حالة من إذا دُعي أجاب وأما المنادى فهو مخاطب، فلو جاز نداؤه لكان يؤدي إلى أن يجمع فيه بين علامتي خطاب، وذلك لا يجوز"^(٣).

كما تلعب حال المخاطب في تحديد الاختيار التركيبي فإذا قال لك شيئاً تنكره أجبته بـ "كلا"^(٤) ولم تجبه بـ "لا" المعتادة في جواب السلب.

وإذا كان المخاطب بعيداً أو من هو بمنزلته من نائم أو ساه ناديته بـ "يا وأيا وهيا، وإذا كان قريباً دعوته بـ "أى" والهمزة، وإذا كان مندوباً دعوته بـ "وا"^(٥).

(١) سيبيويه - الكتاب، ج ١، ص ٢٣٧-٢٣٨. والآية الأولى آية ٦٥ من سورة البقرة، والآية الثانية آية ٦٠ من سورة الأنفال.

(٢) أبو حيان - البحر المحيط، ج ٤، ص ٥١٣.

(٣) الأنباري - أسرار العربية، ص ٢٤٥.

(٤) ابن يعيش - شرح المفصل، ج ٨، ص ١١٨.

(٥) نفس المصدر، ج ٩، ص ١٦.

السياق والحذف:

وقد يعيننا السياق على أن نجتزئ بعضاً من عناصر السياق البنيوي دون أن يُخل ذلك بالمعنى، فيستحضر السياق لينوب عن ذلك المحذوف، وليس ملحظ الحذف أمراً مسلوب الضابط، بل لا يكون "إلا عن دليل، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"^(١)، وأمثلة هذا المطلب كثيرة، وقد عقد ابن جني باباً وسمه بباب "شجاعة العربية" معرجاً فيه على هذه الظاهرة، مبيناً أن المحذوف قد يكون جملة أو مفرداً أو حرفاً^(٢). ومن ذلك حذف التمييز والمسوّغ لحذفه الحال الدالة عليه، وذلك نحو قول القائل: عندي عشرون، واشتريت أربعين، وعندها يكون الطرف الثاني من السياق محيطاً بما يلحق إليه المرسل، "فإن لم يعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة، فإن لم يرد ذلك وأراد الإلغاز، وحذف جانب البيان، لم يوجب على نفسه ذكر التمييز، وهذا إنما يصلحه ويفسده غرض المتكلم، وعليه مدار الكلام"^(٣). وفي مقام آخر يعقد ابن جني باباً يبين فيه أن المحذوف إذا دلّت عليه الدلالة كان في حكم الملفوظ به^(٤)، ومن ذلك أن يرى المرء رجلاً قد سدد سهماً نحو الغرض ثم أرسله. فيسمع صوتاً فيقول: القرطاسُ والله، أنه أصاب القرطاس، هذا بعد (بعدين ف أصاب) الآن في حكم الملفوظ به البتة، وإن لم يوجد في اللفظ، غير أن دلالة الحال نابت مناب اللفظ به^(٥).

والحق أن هذا الملحظ السياقي يشبه أن يكون أصلاً ثابتاً صدر عنه النحاة الأوائل؛ فهو مسوّغ ثابت صدروا عنه وهم يجوّزون لابن الكفاية أن يحذف المبتدأ، واسم لا النافية للجنس، وخبر أن وأخواتها، وصلة الموصول، والمعطوف والمفعول، والمستثنى...^(٦)

يقول ابن السراج: "والمحذوفات في كلامهم كثيرة، والاختصار في كلام الفصحاء كثير موجود إذا أنسوا بعلم المخاطب ما يعنون"^(٧).

قال المبرّد:

"ولو قلّت على كلام متقدّم: عبد الله، أو منطلق، أو صاحبك، أو ما أشبه هذا لجاز أن تُضمّر الابتداء إذا تقدّم من ذكره ما يفهمه السامع.

فمن ذلك أن ترى جماعة يتوقعون الهلال، فقال قائل منهم: الهلالُ والله، أي: هذا الهلال.

(١) ابن جني - الخصائص، ج ٢، ص ٣٦٠.

(٢) نفس المصدر، ج ٢، ص ٣٦٠ - ٣٨١.

(٣) نفس المصدر، ج ٢، ص ٣٧٨.

(٤) نفس المصدر، ج ١، ص ٢٨٤.

(٥) نفس المصدر، ج ١، ص ٣٨٤-٣٨٥.

(٦) نهاده موسى - الأعراف أو "نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية"، (م.ج)، ص ١٥.

(٧) ابن السراج - أصول النحو، ج ٢، ص ٢٧٢.

وكذلك لو منتظراً رجلاً فقلت: زيد، جاز على ما وضعت لك
ومما يحذف لعلم المخاطب، بما يقصد له قولهم: لا عليك، إنما يريدون لا باس عليك.
وقولهم: ليس إلا، وليس غير إنما يريدون: ليس إلا ذلك ... وإنما تحذف إذا علم المخاطب ما
تعني ... «(١)».

وتصبح غاية الشكل المختار للتعبير موافقة حال المخاطب والسماع تحقيقاً لمطلب
الإبلاغ فيه، فعندما يشاهد الناس الهلال يقولون: الله أكبر، فيعرف السامع أنهم شاهدوا الهلال،
يقول سيبويه: إذا رأيت ناساً ينظرون الهلال وأنت منهم بعيد فكبروا لقلت: الهلال ورب الكعبة،
أي ابصروا الهلال. يريد مكة والله لأن هذا ما تعودت أن ترى مثله وهو في طريقه إلى
الحج^(٢).

ومما جرت عليه العادة في التهئة والمواساة مما أصبح عرفاً لغوياً قوله: "ومما ينتصب على
إضمار الفعل المستعمل إظهاره، أن ترى الرجل قد قدم من سفر فنقول: خير مقدم، أو يقول
الرجل: رأيت فيما يرى النائم كذا وكذا، فنقول خيراً، وما سرّ، وخيراً لنا وشرّاً لعدونا"،
فالإضمار على قوله (قَدِمْتَ) فقال خير مقدم وإن لم يسمح منه هذا اللفظ فإن قدومه ورؤيته
غياه بمنزلة قوله قدمت، وكذلك إذا قيل: رأيت فيما يرى النائم كذا وكذا، فإذا نصب فعلى الفعل،
وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ أو مبني على المبتدأ، ولم يُرد أن يحمله على الفعل، ولكنه قال هذا
خير مقدم وهذا خير لنا وشرّاً لعدونا، وهذا خير وما سرّ، فإذا رفعت هذه الأشياء فالذي في
نفسك ما أظهرت (أي فالذي أضمرته في نفسك هو الاسم الظاهر، وإذا نصبت فالذي في نفسك
غير ما أظهرت وهو الفعل والذي أظهرت الاسم)^(٣).

ومما جرى الأمثال وأصبح المحذوف وكأنه معلوم قوله: من ذلك أن رجلاً قد أوقع أمراً
أو تعرّض له فنقول: "متعرّضاً لعنن لم تعنه" أي دنا من هذا الأمر متعرّضاً لعنن لم يعنه، وترك
ذكر الفعل لما يرى من الحال". ومنه أيضاً بيع الملطي لا عهد ولا عقد" وذلك إن كنت في حال
مساومة وحال بيع فتدع أبايك استغناء لما فيه من الحال^(٤).

ومما حُذِفَ للعلم المشترك بين المتخاطبين في المعاملات التجارية: إما أن يستغنوا عن ذكر
العملة المتبادلة في البيع والشراء، وإما أن يستغنوا عن ذكر السلعة، وإما أن يستغنوا عن ذكر
المكيال الذي يكيلون به، لأن كل هذا معروف لدى الجميع في معاملاتهم التجارية، يقول سيبويه:

(١) المبرد - المقتضب، ج ٤، ص ١٢٩-١٣٠.

(٢) سيبويه - الكتاب، ج ١، ص ٢٥٧.

(٣) سيبويه-الكتاب، ج ١، ص ٢٧٠-٢٧١.

(٤) نفس المصدر، ج ١، ص ٢٧٢. ابن يعيش-شرح المفصل، ج ١، ص ٦٨.

"وأما قول النَّاسِ: كان البُرُّ قفيزين وكان السمن" منوَّين فإنَّما استغنوا ها هنا عن ذكر الدرهم لما في صدورهم من علمه، ولأن الدرهم هو الذي يُسَعَّرُ عليه فكأنَّهم إنما يسألون عن ثمن الدرهم في هذا الموضع كما يقولون البُرُّ بستين وتركوا ذَكَرَ الكُرِّ استغناء بما في صدورهم من علمه وبعلم المخاطب، لأن المخاطب قد علم ما يعني فكأنه إنما يسأل هنا عن ثمن الكُرِّ كما سأل الأول عن ثمن الدرهم^(١). ويُترك السؤال عن نوع السلعة إما لمشاهدتها، أو للسؤال عنها في سياق الكلام.

ويتعين الحال المشاهدة التي يقع فيها الحدث الكلامي مطلباً ثابتاً يسوّغ الحذف ويجوّزه بل يغدو كعنصر من عناصر الكلام. "والتعبير بالحال المشاهدة مصطلح صريح من مصطلحهم واتخاذه دليلاً على الحذف خاصة أصل متواتر في كتبهم"^(٢)؛ فإذا انعقد على الكلام دليل من حال المشاهدة جاز حذفه "لو قلت: زيّداً، وأنت تريد كلم زيّداً فأضمرت ولم يتقدم ما يدل على "كلم" ولم يكن إنسان مستعداً للكلام لم يجز وكذلك غيره من جميع الأفعال ... إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بما تضمنه"^(٣). جاز الحذف، وفيه "قولهم للمرتحل: راشداً مهدياً ومصاحباً معاناً، بإضمار: اذهب، وللقادم: مأجوراً مبروراً، أي: رجعت ... وإذا رأيت من يتعرض لأمرك قلت: متعرّضاً لعنن لم يعنه أي: دنا منه متعرّضاً ..."^(٤).

السِّيَاقُ وَالْإِشَارَةُ:

ومما يتصل بمطلب حال المشاهدة التي يقع فيها الحدث الكلامي الإشارة وهي نائب أمين عن الألفاظ وتجليّة المقاصد في السِّيَاق، وقد تكون الإشارة باليد والرأس والعين والحاجب والمنكب والثوب وغير ذلك^(٥).

وكثيراً ما نلجأ إلى الإشارة في توصلنا اليومي؛ فقد يعبر أحدهم عن رفض طلب أو قبوله بأن يهز رأسه، وقد يشير آخر رافعاً يده كي يسأل أستاذه في المحاضرة أو يستأذنه بالخروج، وكثيراً ما نلجأ إلى التلويح باليد إذا تعذّر علينا السلام على شخص نعرفه لبعده المسافة بيننا أو للعجلة في أمرنا.

(١) سبويه-الكتاب، ج ١، ص ٣٩٣.

(٢) نهاد الموسى-الأعراف أو "تحو اللسانيات الاجتماعية في العربية"، ص ٢٠. من ذلك قول الأنباري أن "الفعل إنما يضم إذا كان عليه دليل من مشاهدة حال"، أسرار العربية، ص ١٦٣.

(٣) ابن السراج-أصول النحو، ج ٢، ص ٢٤٧.

(٤) ابن يعيش-شرح المفصل، ج ١، ص ٦٨.

(٥) الجاحظ-البيان والتبيين، ج ١، ص ٧٧.

وفي مبلغ الحديث عن الإشارة قيل: "مبلغ الإشارة أبلغ من مبلغ الصوت"^(١)، والإشارة واللفظ عند الجاحظ شريكان، و "نعم العون هي له، ونعم الترجمان هي عنه، وما أكثر أن تنوب عن اللفظ، وما تغني عن الخط..."^(٢).

السياق والتنوع اللغوي:

وعوداً على ما تقدّم فقد تبين أن لأحوال المتكلمين كالجنس والبيئة والحميمية فضلاً في استشراف المتعین من وقائعهم الكلامية في سياقاتها، وما تعدد الأداء الكلامي إلا سمت لغوي لا يُتصور تقصد معناه أو تقنص مرماه إلا باسترجاع السياق الذي تخلق فيه. ويستقيم لنا أن نميّز صوراً شتى لأصناف التنوع اللغوي؛ ذلك أنّ نظرة فاحصة لما يدور على ألسنتنا أو ما يتداوله أصحاب الموقف الكلامي الواحد أداءات كلامية متنوعة شاهد أكيد على رسوخ هذه الظاهرة وبروزها، ومع تنوع هذه الأداءات الكلامية تنتوع السياقات التي تحدث فيها، وهذا لا يعني بحال غياب التجانس الذي هو القاسم المشترك في عملية التواصل فمع التنوع يحدث التّوحد.

صور التنوع اللغوي:

ولما كانت اللغة ظاهرة اجتماعية يتقصدها أبناء المجتمع الواحد في تواصلهم اليوميّ كان أجدر بها أن تقيم علاقة حميمية والبنية الاجتماعية، ولأن الوظائف الاجتماعية التي يؤديها الأفراد متنوعة، فقد تنوعت الأداءات الكلامية استجابة لهذا التنوع الوظيفي؛ فالسياقات الدينية تتطلب أداءً رسمياً و المحاضرات العامة تكون أقل رسمية والحوارات اليومية العارضة لا تطلب أيّة رسمية، وعلى أيّة حال "فإنّ مستوى الرسمية محكوم بعدد من العوامل منها: نوع المناسبة (المتغيرات الاجتماعية) والعمر ومجموعة العوامل التي تدخل بين المشتركين في الحوار كالمهمة المتضمنة (غرض الحوار وأهدافه) وشكل التعبير كتابة أو حديثاً شفويّاً"^(٣). ويمكن أن نجمل الوظائف التي يؤديها التباين اللغوي فيما يلي:

١ - المستوى الاجتماعي (فصحي وعاميّة):

(١) ابن رشيق-العمدة، ج ١، ص ٣٠٩.

(٢) الجاحظ-البيان والتبيين، ج ١، ص ٧٨.

(٣) Wardhaugh, P. 48.

نقلًا عن وليد العناتي (التباين وأثره في تشكيل النظرية اللغوية العربية).

قد يتحصّل في سياقنا اليومي أن نواجه أحد المسؤولين في مصلحة ما فنحرص على اختيار التنوع اللغوي الملائم للسياق والمستمع، وقد نضطر أحياناً لنقلد أسلوب المستمع حتى يتحصّل ما نريده من التواصل. ومن الأمثلة على ذلك التحول من العامية الدارجة إلى الفصحى في مخاطباتنا مع غير العرب ولا سيّما في الجامعات، وفي قاعات المحاضرات والندوات كثيراً ما يبذل المتحدثون عاميتهم اليومية إلى الفصحى لغة العلم والأدب.

وعلى النقيض من ذلك نجد التحول يأخذ وجهة عكسية فيستبدل بالفصحى الرسمية العامية اليومية؛ ففي الخطابات السياسية والدينية يلجأ المتحدثون إلى مقارنة أسلوب العامة أجل كسب مزيد من التأييد والتأثير، كما هو الحال في مخاطبة الرؤساء الحكّام لرعاياهم. والقول نفسه ينطبق على الدعاة والخطباء الدينيين؛ إذ يخطبون بكلام يقترب اقتراباً شديداً من كلام العامة المستمعين.

٢ - الوظيفة الاجتماعية:

قد يعكس السياق الاجتماعي وما يتحصل عبره من تنوّعات لغوية طبيعة العلاقة الاجتماعية بين المتخاطبين في إطار الموقف الاجتماعي والوظيفة الاجتماعية التي يؤديانها، فالأستاذ الجامعي يخاطب زميله باسمه دون لقبه العلمي بما يكشف عن علاقة حميمية. كذلك خطاب الرجل لزوجته والمرأة لزوجها يتيح لهما مناداة كل واحد منهما باسمه دون لقب، أما مخاطبة شخص غريب عنهما كالزميل أو الزميلة في العمل فيفرض أن يُقدّم للخطاب بلقب: سيّد أو سيّدة أو أخ أو أنسة، وينطبق هذا الحال على من يتصل بهما بقرابة فإن كان الشخص ابناً ناداهما بأبي وأمي وإن كان ابن أخ أو أخت فإنه يقول عمي وخالي أو عمتي وخالتي.

كذلك فإنّ لعمر المتخاطبين تنوعاً لغوياً فإن كان طفلاً صغيراً نادينه يا شاطر أو يا شاطرة، وإن كان شاباً فنتياً نادينه أبو الشباب فإذا تقدّم به السن نادينه يا حاج أو يا حاجة أو يا شيخ أو يا أبو فلان أو ياعم.

٣ - الخلفية الاجتماعية:

وذلك أنّ لغة (شمال البلد الواحد) تفتقر عن لغة جنوبه ولغة الريفيين تتماز عن لغة المدنيين أو أهل البادية. ومن الأمثلة الدالة على ذلك صوت القاف فهو كاف في الأرياف وهمزة في المدن وما بين القاف والكاف في البادية: قلم = كلم = ألم = جلم. وصوت الجيم ينطق بصورة مغايرة عند بعض المدنيين، وصوت الظاء ينطق زياً في ظرف ويمائله الذال يحوّل زياً إذا وإذن، وكذا الثاء تقلب تاء في ثعلب - تعلب - اثنب - اثنين.

ومما يتصل بهذا المتغيّر تحوّل بعض الأفراد إلى تنوع لغوي آخر غير الذي يتعارف عليه ظناً منه أن ذلك التنوع يقابل عند الآخرين بشيء من السخرية والاستخفاف، فيلجأ إلى تنوع آخر دفعاً لذلك الظن، من ذلك أن الريفي قد يتحول إلى لغة المدن عند الانتقال إلى المدينة

وعلى العكس من ذلك نجد أهل المدن والقرى يتحولون إلى لغة البادية عندما ينتقلون إليها مثلما نجد ذلك في العمالة الوافدة في الخليج حيث يغيرون لهجاتهم الأصلية إلى لهجة تلك الديار رغبة في التواصل.

ومن جهة أخرى نجد في المجتمع الواحد غلبة إحدى اللهجات أو التنوعات اللغوية على غيرها فينكب أفراد المجتمع - على تنوع جهاتهم - يتواصلون بها رغبة منهم في كسب قدر أكبر من المشاركة والتفاعل والاندماج داخل المجتمع، ولعل التحول إلى اللهجة المدنية من أدل الأمثلة على هذا النوع من التحول.

[العودة إلى قائمة المحتويات](#)

الفصل الثامن

نحو استشراف الاستبدال في تشكيل النظرية اللسانية العربية التقليدية

المبحث الأول

في منهج النظرية اللسانية العربية (القياس ANALOGY)

نهج اللسانيون القدامى في بناء هرمهم اللساني نهجاً استقرائياً استنباطياً يقوم على رصد الظاهرة اللغوية المتمثلة بالأداءات اللغوية التي شدا بها اللسان العربي الفصيح في البقاع المنقطعة في صحراء جزيرة العرب، وقد ترتب على هذا المنهج الاستقرائي أن صار جمعهم للمادة اللغوية منقوصاً حيث أن امتناع اللغات عن الإحاطة والحصص وعدم تمكن العلماء من سماع كل ما قاله العرب جعل جمع اللغة أمراً غير يسير وفي هذا يقول عمرو بن العلاء: "ما انتهى إليكم مما قالته العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير"^(١)، وقد حدا هذا الأمر باللسانيين القدماء إلى البحث عن منهج جديد يسد هذا النقص ويكمل هذا القصر، وقد كان القياس (Analogy) أداتهم في لملمة هذا الخليط المسموع ونسجه مكوناً لبنات هرمهم اللساني. وعُرّف على أنه: "محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ أصول المادة وفروعها وضبط الحروف وتركيب الكلمات وما يتبع ذلك من إعلال وإبدال وإدغام وحذف وزيادة"^(٢). وهو "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"^(٣). وكان أول من نهج القياس "وبعج النحو"^(٤) هو عبدالله بن أبي اسحق الحضرمي (ت ١١٧هـ) ثم الخليل (ت ١٧٠هـ) وتلميذه سيبويه فأقاموا قواعد العربية وفق هذا المنهج.

أسسه النظرية:

ويقوم منهج القياس في أساسه النظري على عمد أربعة:

"أصل وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وحكم وهو ما يسري على المقيس مما هو في المقيس عليه، وعلّة جامعة وهي ما قدره النحويون من أسباب استحقّ بموجبها المقيس حكم المقيس عليه"^(٥)، "ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعلّة وحكم"^(٦)، وعليه

(١) ابن جني - الخصائص، ج ١، ص ٣٨٦.

(٢) اللبدي - معجم، ص ١٩١-١٩٢. عباس حسين - اللغة، ص ١٢٣.

(٣) الأنباري - الإغراب، ص ٤٥.

(٤) ابن سلام - طبقات فحول الشعراء، ج ١، ص ١١٤.

(٥) عبد الحميد حسن - القواعد، ص ٢١٧. ود. عبد الرحمن السيد - مدرسة البصرة النحوية، ص ٢٤٨. صلاح

الدين - النحو، (م)، ص ٢٨٣.

(٦) الأنباري - لمع، ص ٩٣. والسيوطي - الاقتراح، ص ٣٩.

فالأصل هو تصور ذهني مجرد لقاعدة استنبطت عبر استقراء الظواهر اللغوية التي تأتت من الأداءات اللسانية الواردة على ألسنة العرب، والفرع هو التشخيص الحقيقي للتصور الذهني الذي كونه الأصول المجردة فهو إذا "حمل ما يجد من تعبير على ما اختزنته الذاكرة وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عرفت أو سمعت"^(١)، والعلة هي التفسير المنطقي الذي يربط التصورات الذهنية (الأصول) بتشخيصاتها التي تمثلها الفروع.

نظرية الأصل والفرع:

شكلت نظرية الأصل والفرع حجر الزاوية في النظرية اللغوية العربية، فقد لاحظ اللسانيون العرب في تعديدهم للقواعد وتصنيفها في أبواب أن هناك خليطاً منهجياً ينتظم (صوراً متماثلة في اللغة وأن هناك فروعاً تتعد من الصور الأولى بعلة طارئة أحدثت فيها ذات التغيير)^(٢). إلا أن النحاة لم يحددوا اصطلاحاً لهذه الظاهرة بالرغم من انتظامها أبواب النحو كلها وعدهم إياها من أقسام القياس الرئيسية^(٣) الذي لا يصح إلا بها، ولعل ذلك راجع إلى أن فكرته نابعة من تصورهم لها في أذهانهم^(٤)، "وعلى تشعب فكرة الأصل، فإنه يكاد يكون المعنى الأول الذي تؤول إليه كل صورة وهو الحكم الذي يستحقه الشيء بذاته"^(٥)، أما الفرع فهو جزء من الأصل متفرع منه كضمائر الغائبين [هي، وهما وهم] فروع الضمير الغائب هو لأنه الأصل والذي يبدو أن النحاة قد أسسوا نظريتهم الموسومة بالأصول والفروع بعد ما توافر لهم المادة اللغوية التي عملوا على استقراءها بنحو يتسم بالدقة والشمول، إذ أن معرفة أصول مسألة ما يتطلب الوقوف على نظائرها المطردة والتفرعات والأجزاء التي تنطلق من المسألة الأم، وقد تكشف لهم عبر استقراءهم هذا أن ليس ثمة قواعد وقوانين منضبطة للظواهر اللغوية تشمل كل جزئياتها، فهناك من التجاوزات ما يخرم هذه القواعد مثال ذلك "مذهب البصريين القائل أن الإعراب أصل في الأسماء وفرع في الأفعال، فالأصل في الفعل البناء عندهم"^(٦)، غير أنهم يصطدمون بما يهدم هذه القاعدة ويخرق هذا القانون عندما يرون أن الفعل المضارع يعرب في

(١) مهدي المخزومي - في النحو، ص ٢.

(٢) عبدالفتاح حسن - ظاهرة قياس الحمل، ص ٣٨٣.

(٣) المرجع السابق، و تمام حسان - الأصول، ص ١١٤. منى إلياس - القياس، ص ٣٢.

(٤) منى إلياس - القياس، ص ٣٢.

(٥) المرجع السابق، ص ١٣.

(٦) ابن عقيل - شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٢٣.

بعض حالاته فيلجأون إلى مبدأ الاستبدال ينلمسون من خلاله علة إعرابه فيقولون "ألا ترى أنه يجوز أن تقول يضرب زيد فترفع الفعل، إذا يجوز أن تقول لأخوك زيد"^(١).

ولعل الناظر في الأبواب النحوية يجد لكل منها قواعد مطردة وأساساً ثابتة تجري عليها وأن هذه الأسس والثوابت هي الأصول، (وإن الفروع هي ما انخرم من القاعدة الأساس ولم تنطبق معها تماماً الانطباق بسبب طارئ دخل عليها فغير من طبيعتها وأخرجها من دائرة الاطراد)^(٢). فهم يقولون أن الأصل في الاستثناء وفي غير أن تكون صفة إلا أن (إلا) استعملت صفة حملاً على (غير) فأصبحت فرعاً ثم حملت (غير) في الاستثناء عليها فصارت هي الأخرى فرعاً لـ (إلا)^(٣) فجاز أن تحل كل منهما محل الأخرى في التركيب.

لقد طبق اللسانيون العرب نظرية الأصول والفروع على جُلِّ مستويات الدرس اللغوي بدءاً بالأصوات وانتهاءً بالجمل والتراكيب، فعدوا فونيمات الفتحة والكسرة والضمة حركات أصلية وأن الألف والواو والياء (المعتلة) هي فروع لتلك الأصول، كما رأوا في الحروف الثلاثة التي تأتلف منها جذور الكلمات أصولاً وما يجري عليها من زيادات فروعاً عليها، وهذا على المستويين الصوتي والصرفي، أما المستوى التركيبي فقد لاقت هذه النظرية أوجه تطبيقها، أو اتسعت لتشمل جل الأبواب النحوية ولا سيما فيما يتعلق بأقسام الكلام والعوامل، فقد قرر النحاة أن الإعراب أصل في الأسماء وأن البناء أصل في الأفعال والحروف غير أنهم رأوا أن هذه القاعدة لا تطرد فهناك من الأسماء ما يكون معرباً ومن الأفعال ما يكون مبنياً وقد اتخذوا من ملحظ الاستبدال مسوغاً لهذا. وقد عللوا إعراب (من) في حالة الاستفهام لإمكانية استبدالها بهمزة الاستفهام وكذا (من) الشرطية التي يمكن أن تحل محل (إن) التي هي أصل أدوات الشرط ومثلها "من" الموصولة التي بنيت لصلاحيته وقوعها موقع الذي وكذلك "من" النكرة التي بنيت لحلول النكرة محلها ويسير على ذلك إعراب الفعل المضارع كما ذكرنا سابقاً.

يقول ابن الخشاب: "البناء في الأفعال أصل وفي الأسماء فرع كما أن الإعراب في الأسماء أصل وفي الأفعال فرع، والحروف كلها مبنية والمبني من الأسماء ما تضمن معنى من معاني الحروف أو أشبهها في الحكم..."^(٤).

فأما فيما يتعلق بالعوامل فإن استقراءهم للمادة اللغوية قد هداهم إلى أن منها ما هو أصل في العمل ومنها ما هو فرع فيه، وأن الأصل في العمل أن يكون للأفعال والحروف وأما الأسماء فالأصل فيها ألا تعمل، بل أن تكون معمولة، ثم رأوا أن هناك من الأفعال والحروف والأسماء ما

(١) ابن يعيش - شرح المفصل، ج٧، ص١٢. ابن عصفور - المقرب، ج١، ص٢٦٠.

(٢) عبدالفتاح حسن - ظاهرة، ص٣٦٧.

(٣) الكفوي - الكليات، ج١، ص١٩٤-١٩٥.

(٤) ابن الخشاب - المرتجل، ص١٠٠-١٠١. والزجاجي - الجمل، ص٢٦٠.

يعمل عمل الأفعال منطلقين في ذلك من ملحظ الاستبدال، فألفوا أفعالاً وحروفاً تعمل عمل الفعل بحيث يمكن أن تحل محله إلا أنهم رأوها لا تتصرف تصرفه فنعتوها بالنقصان والفرعية من هذه الأفعال كان وأخواتها التي يمكن أن تحل أو أن تشغل موقع الفعل المضارع في التركيب فيقول: (كان زيدٌ في الدار) بدلاً من (رأيتُ زيداً في الدار)، وكذا أن وأخواتها عدوها فروعاً على الأفعال حيث أنها يمكن أن تشغل ذات الموقع^(١) (إن زيداً في الدار)، ووجدوا أيضاً أن من الأسماء ما يعمل عمل الأفعال فهي تحل محل الفعل المضارع من التركيب وهي أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة^(٢)، وانتهى بهم استقرارهم إلى أداة اختلف في كونها عاملة أو مهملة هي (ما) الحجازية فأهل الحجاز اعملوها متخذين من الاستبدال دليلاً على إعمالها حيث أنها تحل محل ليس في التركيب فتدخل على الجملة الاسمية نحو: (ما محمد في الجامعة) بدلاً من (ليس محمد في الجامعة) على حين ذهب التميميون إلى إهمالها متخذين من الاستبدال دليلاً على ذلك أيضاً فهي يمكن أن تحل محل (هل وأما) وهما حرفان مهملان وكذا ما^(٣).

ولما رأى النحاة أن جل الظواهر اللغوية ينتظمها أصول واحدة وفروع تتسلخ عن تلك الأصول، شرعوا في تصنيف تلك الظواهر أبواباً يضم الواحدة منها أصل جامع يتفرع عنه فروع شتى تعود إلى ذلك الأصل، متكئين على الاستبدال منهجا يرد الفروع إلى الأصول في الباب الواحد فقالوا أن (إن) أم باب أدوات الجزم وبقية الأدوات (لم/ لماً/ اللام)^(٤) هي فروع عليها فهي تشغل ذات الموقع الذي تشغله (إن) في التركيب.

وأن الهمزة أصل باب الاستفهام والأدوات الأخرى فروع عليها تحل محلها^(٥)، وكذا (كان، وإن، ظن) أصول لأبوابها، وأخواتها فروع عليها حيث تتعاقب على العمل في ذات الموقع من التركيب. نخلص مما تقدم إلى أن النحاة قد شعروا أن هناك خطوطاً منهجية تنتظم الظواهر اللغوية وأن هذه الخطوط الكبرى التي تنتشعب منها الخطوط التي دونها هي التي جعلوها أصولاً وجعلوا الباقي فروعاً^(٦)، بيد أن قولهم أن هذا هو الأصل لا يعني بحال أنه الأسبق في الاستعمال إنما يعنون به ما كان أثبت في الذهن أولى في الأساس من غيره^(٧).

(١) السيوطي - الأشباه والنظائر، ج ٢، ص ٢٧٨.

(٢) انظر المبحث الثاني من هذا الفصل في هذه الدراسة.

(٣) سيبويه - الكتاب، ج ١، ص ٥٧.

(٤) خالد الأزهرى - شرح التصريح، ج ١، ص ٩٧.

(٥) الأستراباذي - شرح الكافية، ج ٢، ص ٢٦٣-٢٦٤.

(٦) منى إلياس - القياس، ص ٣٢-٣٦.

(٧) المصدر السابق.

نظرية التعليل النحوي:

شكّلت نظرية التعليل في النظرية اللسانية العربية خيطاً منهجياً صدر عنه اللسانيون الأوائل في تسويغهم للقواعد التي استنبطوها عبر استقراءهم للمادة اللغوية التي جمعوها، فقد اتخذوا من التعليل منهجاً نظرياً يسوغ لهم ربط الأصول (المقيس) بالفروع (المقيس عليه)، يقول ابن جني في مفهوم العلة: "وذلك أنها إنما هي أعلام وإمارات لوقوع الأحكام"^(١)، وهناك مبدأ عام للعلة سار عليه العرب يتصل بفكرة الأصول والفروع وهو أن الشيء إذا ورد على أصله فلا يسأل عن علته وأما "من عدل عن الأصل افتقر إلى الدليل لعدوله عن الأصل"^(٢).

وإذا كان اللسانيون القدماء قد وعوا أن فصحاء العرب كانوا مدركين لعلّة ما يتلفظون به من أداءات فإنهم كانوا يرون أن ما حاك في نفوس العرب من هذه التعليلات -على قلتها- ملكة وسليقة.. أن تعليلات النحاة هي تجريد وصنعة، ووصف لهذه الملكة وهم يقصدون من وراء هذه التعليلات أن يجعلوا نقل الحكم من الأصل إلى الفرع أمراً يقبله العقل ويرتاح إليه^(٣)، وهذا يعني أن الأصول لا تعلل بل الفروع هي المقصودة بالتعليل فليس لنا أن نسأل لم رفع الفاعل ونصب المفعول به وجُرّ المضاف إليه فتلك أصول أخذناها سماعاً عند العرب ولعل أبا حيان قارب هذا المفهوم في قوله: "هذه التعاليل لا يحتاج إليها لأنها تعليل وضعيات، والوضعيات لا تعلل"^(٤).

وبناء على ذلك قسّم اللسانيون القدماء عللهم على أضراب شتى فهي عند الزجاجي ثلاثة ضروب: ضرب تعليمي يتوخى فيه تعليم العربية حيث إنه لم يُسمع حكمه منهم لفظاً وإن ما سمع هو بعضه وسبيل تحقيق ذلك القياس وقد مثل على ذلك بقوله: "إنه لما سمعت (قام زيد) فهو قائم و(ركب) فهو راكب". عرفنا اسم الفاعل فقلنا: ذهب فهو ذاهب^(٥).

(١) ابن جني - الخصائص، ج ١، ص ٤٨.

(٢) ابن الأنباري - الإنصاف، ص ٣٠٠. ود. تمام حسان - الأصول، ص ١٧٧.

(٣) عبدالفتاح حسن - ظاهرة قياس الحمل، ص ١٠٠.

(٤) السيوطي - همع الهوامع، ج ١، ص ٥٦.

(٥) الزجاجي - الإيضاح، ص ٦٤-٦٥.

وهذا يقارب المحور الاستبدالي عند دي سوسير، فقد رأى دي سوسير أن العناصر اللغوية داخل الخطاب تستدعي فيه عناصر أخرى خارج الخطاب موجودة في الذاكرة والتي تكون الثروة الداخلية للغة وإن هناك نموذجاً يقلد نموذجاً آخر مطرداً ولذا فإن البناء القياسي هو ذلك البناء المصنوع على غرار مثاله أو أكثر وفق قاعدة محددة^(١)، والضرب الثاني سمّاه العلل القياسية وعنى بها العلل التي نستطيع بها محاكاة العرب ومجاراتهم فنقيس على ما صحّ من كلامهم، متكئين على الاستبدال سبيلاً لذلك ومثل على ذلك بالإجابة عن سؤال عن علة نصب أن وأخواتها الاسم فيكون الجواب: لما أمكن لها أن تعمل عمل الأفعال المتعدية فتشغل موقعها في التركيب وجب لها أن تنصب الاسم الذي بعدها، فالمنصوب بها مثبته بالمفعول لفظاً والمرفوع بها مثبته بالفاعل لفظاً فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله نحو: (ضرب أخاك محمد)^(٢) تستبدل بـ (إن أخاك محمد). وآخر هذه الضروب علل قال بأنها جدلية نظرية: وهي علل تدخل في باب المجادلة والمناقشة والنظر وقد مثل لها بكل ما يعتل به من علل في باب (إن) بعد العلة القياسية كالإجابة على أسئلة السائل "فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها بالماضية، أم المستقبلية"^(٣)؟

أما ابن السراج فيجعلها على ضربين: ضرب يؤدي إلى معرفة كلام العرب مثل كل فاعل مرفوع وكل مفعول منصوب، وضرب ثانٍ وهو ما يطلق عليه علة العلة كأن يقال: لم صار الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً، وهذا الضرب لا يفيد في معرفة كلام العرب وإنما يدل على حكمتهم في وضع أصول كلامهم ويكشف عما تتصف به هذه اللغة من فضل على سواها"^(٤).

إن المتأمل لما صنعه اللسانيون القدماء من تعديد القواعد وتصنيفها في أبواب يجد أنهم لجأوا إلى التعليل عندما تعددت عليهم الفروع ولما رأوا أن تلك الفروع لا تتفك عن تلك الأصول التي تأتت لهم من استقراءهم شرعوا يبحثون عن سبيل يتلمسون منها لملمة هذا الشتات اللغوي فالباحث لأي ظاهرة ما يسعى جاهداً لأن يحيط بهذه الظاهرة من جميع نواحيها والتعرف على مفرداتها وذلك بالوقوف على المتشابه منها وضمه أبواباً تجمعها ثم يحاول أن يجري علاقة بين هذه الأبواب بضرب من التجانس والقربى، ولعل هذا ما فعله القدماء في ربطهم الظواهر اللغوية لأصولها بفروعها متكئين على التعليل وسيلة تيسر لهم هذا الربط.

(١) دي سوسير - علم اللغة العام (م ت)، ص .

(٢) الزجاجي - الإيضاح، ص ٦٤.

(٣) الزجاجي - الإيضاح، ص ٦٤-٦٥.

(٤) ابن السراج - الأصول، ج ١، ص ٣٥.

الآخر

لقد عرف اللسانيون القدماء فضل القياس في التقعيد اللغوي وكان سبيلهم إلى ذلك تراكيب اللغة وأساليبها حتى أنهم حدّوا النحو بأنه "علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"^(١). ولما كان مقصد اللسانيين القدماء وضع نظام لغوي مطرد عام ينتظم الظواهر اللغوية التي استقرّوها كان أخذهم بمنهج القياس لتقعيد اللغة منسجماً وتلك الغاية ويتفق مع الحاجات التي أمّلتها الظروف ولذلك نجد البصريين وهم أول من أخذ بالمنهج واعتدوا به يتشدّدون في بناء قواعدهم أملاً أن يسود اللغة نظاماً عامّاً ولو أدى ذلك إلى إهدار جزء من اللغة^(٢).

غير أن الدارس لمصطلح القياس عند اللسانيين القدامى يجد أنه يتخذ مدلولين مختلفين: الأول (ويعنون به القانون العام أو الضابط الكلي)^(٣)، يؤيّد ذلك ما ذكره الرضي بقوله: (والمراد بالقياس هنا أن يكون هناك ضابط كلي)^(٤) ويشير إلى هذا القانون العام في باب المنصوبات مؤكداً بأن القياس في الحقيقة إنما هو القانون العام الذي يتوجب على النحوي واللغوي أن يهتدي به ويسير بموجبه^(٥)، الثاني: (ويعنون به الحمل أو الإلحاق، أو إعطاء الأحكام، أو الإبداع)^(٦).

يظهر هذا في تعريف النحاة للقياس كقولهم: "تقدير الفرع بحكم الأصل" وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلّة وإجراء حكم الأصل على الفرع وقيل هو لاعتبار الشيء بالشيء بجامع^(٧)، وقالوا هو: "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"^(٨)، فالقياس هنا ليس قانوناً وإنما هو وسيلة لإلحاق شيء لم يسمع من العرب بما سُمع من كلامهم بوجه من الوجوه ولعل هذا المفهوم يقارب مفهوم اللسانيين الغربيين المحدثين للقياس. فيعد فنديريس "القياس العملية التي يخلق بها الذهن صيغة أو كلمة أو تركيباً تبعاً لأنموذج معروف"^(٩)، ويطلق بلومفيلد القياس على الأمثلة المتبعة في قواعد اللغة (أنواع الجمل والمركبات أو ما يحل محلها) ويرى أن القياس المطرد يتيح للمتكلم أن يلفظ النماذج المنطوقة التي لم يسمعها، فتقول أنه لفظها على قياس مشابه لتلك التي سمعها"^(١٠). ويرى دي سوسير أن القياس "يفترض أن يكون هناك نموذج يقلد نمودجا

(١) السيوطي - الإقتراح، ص ٣٨. وابن عصفور - المقرب، ج ١، ص ٤٥. وابن يعيش - التهذيب، ص ١٨.

(٢) عبدالفتاح حسن - ظاهرة قياس الحمل، ص ٥٨٨.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الرضي - شرح الكافية، ج ١، ص ١١٦.

(٥) محمد وجيه التكريتي - القياس، ص ١٢٤.

(٦) عبدالفتاح حسن - ظاهرة قياس الحمل، ص ٥٨٨.

(٧) الأنباري - لمع الأدلة، ص ٩٣.

(٨) السيوطي - الإقتراح، ص ٩٢.

(٩) جوزيف فنديريس - اللغة، تعريب عبدالحميد الدواخلي ومحمد القصاص، ص ٢٠٥.

(١٠) Bloomfield, Leonard - Language, p.176, 1953.

آخر مطرداً، ولذا فإنّ "البناء القياسي هو ذلك البناء المصنوع على غرار مثال أو أكثر وفق قاعدة محددة"^(١).

ويقول ديفيد كرسنال (Crystal) إنّه من الأفضل ألا نذكر في المسائل اللغوية كلمة المنطق (Logic)، وأن يستعاض عنها بمصطلحي: (المطرّد) و(غير المطرّد) وبالتالي هو يرى أن عملية القياس عبارة عن الميل المستمر للصيغ غير المطرّدة نحو الصيغ المطرّدة ويضرب لهذا القياس مثلاً فيقول "إن خير الأمثلة على القياس ما يوجد في كلام الأطفال الذين يتعلمون الكلام فالطفل الذي يقول (Mouses) أو (I seed) بدلاً من (Mice) فئران و (I saw) رأيت، يحاول ببساطة معالجة نماذج غير مطرّدة كأنها نماذج مطرّدة"^(٢).

ويقول لانكر (Langacker) أن اللغة (Language) أداة اتصال وبالتالي فهو يرى أنها مجموعة من الأنظمة التي تمكن شخصاً ما من ترجمة فكرة يريدّها إلى إشارات تمكن شخصاً آخر من استرجاع تلك الفكرة من تلك الإشارات، ولذلك يتحتم على الشخص أن يتقن مجموعة من القوانين التي تتيح له أن يربط الكلمات معاً لتشكيل جملة مقبولة وليتجنب إحداث جمل غير مقبولة وأن هذه الأنظمة مما يشتمل عليها نظام التراكيب أو التركيب النحوي للغة"^(٣).

وقد ضرب لانكر مثلاً من العمليات الحسابية توضيحاً لفكرة القياس فقال: "حتى يتعلم الإنسان كيف يقوم بعملية الضرب يجب عليه أن يتقن مجموعة من القوانين المحددة المناسبة لمجموعة زوجية من الأرقام منفصلة حتى تعود هذه العملية إلى نتيجة صحيحة لكل زوج، فإذا ما تعلم هذه الأنظمة أمكن أن يضرب أي رقمين حتى ولو لم يعدّهما من قبل، وإذا ما قسنا ذلك على اللغة وجدنا أن الذي يتكلم لغة ما بطلاقة يتحكم في مجموعة من جمل القواعد فهو يتقن مجموعة محددة من الأنظمة تبين له كيفية ربط الكلمات لتشكيل الجمل، وأن هذه الأنظمة تنشأ مجموعة كبيرة من قواعد اللغة"^(٤).

ويذهب (ماريو باي) إلى أن مصطلح القياس (Analogy): "يراد به الميل العارض الذي لا يمكن التنبؤ بحدوثه من كلمة أو صيغة أخرى لوجود مشابهة حقيقية أو متوهمة بينهما، مثال ذلك ماضي (help) الذي كان في يوم ما (holp) ولكن تحت تأثير الحقيقة أن معظم الأفعال تشكل ماضياتها بإضافة الأصوات (e) أو (ed) لا عن طريق التغيير الداخلي لصوت العلة- وجد الفعل (helped) ودخل الاستعمال"^(٥).

(١) دي سوسير - علم اللغة، ص ١٦١.

(٢) Crystal, David- What is Linguistic.

(٣) Langacker, Roland W.- Language and its Nature.

(٤) Ibid, p.30-31.

(٥) ماريو باي - أسس علم اللغة، ص ١٤١.

ونخلص إلى أن اللسانيين الغربيين المحدثين في تحديدهم لمفهوم القياس كانوا قريبي الشبه بما قرره اللسانيون في منهج القياس، فهم يفترضون صيغة نموذجية تقاس عليها غيرها بضرب من الشبه الحقيقي أو المتخيل كما ذكره ماريو باي في تحديد مصطلح القياس.

هناك وشيجة أخرى تتصل بمفهوم القياس لدى القدماء والمحدثين وهي: فكرة الأصل والفرع، فمن المعروف أن اللسانيين القدماء قد اتخذوا من نظرية الأصل والفرع أساساً بنوا عليه قواعدهم، وقد لاقت هذه النظرية صدىً في الدراسات اللسانية الحديثة فنجد من الدارسين المحدثين من يربط بين مفهوم الأصل والفرع عند اللسانيين القدماء وبين البنية العميقة (Deep Structure) والبنية السطحية (Surface Structure) في اللسانيات التوليدية والتحويلية ومن هؤلاء صلاح الدين حسنين الذي ذهب إلى "أن تحليل ابن الأنباري لرفع نائب الفاعل هو نفسه التحليل الذي ذهب إليه تشومسكي مع استبدال المصطلحات: فالبنية العميقة عند تشومسكي هي الأصل عند ابن الأنباري وأما العلة والحكم عند ابن الأنباري فيقابلان القواعد التحويلية عند تشومسكي"^(١).

وعليه يمكننا أن نحلل جملة المبني للمجهول على ضوء اللسانيات التوليدية والتحويلية على النحو الآتي: ١- البنية العميقة هي: قرأت هند الدرس، والبنية السطحية هي: قرأ الدرس، ٢- القواعد التحويلية تتمثل فيما يلي: أ) الحذف: فالفاعل حذف في البنية السطحية، ب) الاستبدال: لقد استبدل الاسم الذي قام في البنية العميقة بوظيفة المفعول وأصبح يقوم في البنية السطحية بوظيفة هي النيابة عن الفاعل، ج) إعادة الترتيب: لا شك في أن ترتيب البنية السطحية اختلف عن ترتيب البنية العميقة نلاحظ ذلك من تغيير موقع المفعول به إلى موقع الفاعل، وبالتالي أصبح مسندا للفاعل.

ومن الذين ازنوا بين النحو العربي والقواعد التوليدية في صورة الأصل والفرع نهاد الموسى حيث يذكر أن من "أسس النحو التحويلي أنه يميز في اللغة بين نوعين من الجمل البسيطة ويعمل النحو التحويلي في استخراج الأحكام التي يمكن لنا بتطبيقاتها أن نفرع الجمل البسيطة إلى جمل مركبة أو أن تحول الجمل البسيطة إلى جمل مركبة"^(٢)، ويجد نهاد لهذا المفهوم نظيراً فيما قدمه سيبويه من باب المسند والمسند إليه^(٣)، وبعد أن يذكر رأي اللغوية الألمانية (موزل) في مصطلح الخبر عند سيبويه التي بينت فيه أن الخبر عند سيبويه يتخذ أشكالاً خارجية سطحية

(١) صلاح الدين حسنين - المنهج، ص ٣٣-٣٤.

(٢) نهاد الموسى - نظرية النحو العربي، ص ٦٣.

(٣) سيبويه - الكتاب، ج ١، ص ٢٣.

مختلفة الموقع والامتداد (خبر المبتدأ، خبر الأفعال الناقصة)، ويقول: "وهذا المبدأ في التأصيل والتفريع بيّن في نسيج النحو العربي بياناً لا خلاف فيه"^(١).

المبحث الثاني في بنية النظرية اللسانية العربية التقليدية (نظرية العامل)

تعد نظرية العامل من الأسس الهامة والرئيسية التي قامت عليها النظرية اللسانية العربية والنحو خاصة، وفي أغلب الظن أن الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ) هو منظرها الأول، حيث نجد أول ذكر للعوامل يرد على لسانه في حديث سيبويه عن عوامل (إنّ وأخواتها)، "زعم الخليل أنها عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت (كان) الرفع والنصب"^(٢).

وقد ربط اللسانيون العرب بين العامل والحركات الإعرابية التي تظهر على أواخر الكلم، إذ اعتبروها الآلية الموجدة لها، "العامل هو ما عمل في غيره شيئاً من رفع أو نصب أو جزم، على حسب اختلاف العوامل"^(٣).

وقد ظلّ حديث النحاة عن العوامل مبدّداً في أبواب شتى في كتب النحو حتى جاء نحاة جمعوا شتاتها وتوفروا على العناية بها. وكتاب (العوامل المئة) الذي ألفه عبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) هو أول كتاب وصل إلينا متمحضاً للعوامل وهو كتاب صغير الحجم ذائع الصيت، ظهر بعدة شروح، وترجم إلى التركية^(٤). وقد ذكر صاحب (كشف الظنون) أن أبا علي الفارسي، وعلي بن فضال المجاشعي القيرواني (ت ٤٧٩هـ) قد ألفا كتاباً في العوامل النحوية، وأن الكسائي (ت ١٨٩هـ) قد نظم في العوامل رائية من أربعة وثلاثين بيتاً^(٥).

تعريف العامل:

يعرف الرماني العامل بقوله: "(عامل) الإعراب هو موجب لتغيير في الكلمة على طريق

(١) نهاد الموسى - نظرية النحو العربي، ص ٦٥.

(٢) سيبويه - الكتاب، ج ٢، ص ١٣١.

(٣) ابن بابشاذ - المقدمة المحسبة، ج ٢، ص ٣٤٤.

(٤) حاجي خليفة - كشف الظنون، ج ٢، ص ١١٧٩-١١٨٠. إسماعيل بن محمد أمين - إيضاح المكنون، ج ٢، ص ١٣٠.

(٥) حاجي خليفة - كشف الظنون، ج ٢، ص ١١٧٩-١١٨٠. إسماعيل بن محمد أمين - إيضاح المكنون، ج ٢، ص ١٣٠.

المعاقبة لاختلاف المعنى^(١).

وعرفه الشريف الجرجاني (المتوفى سنة ٨١٦هـ) بقوله: "العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"^(٢) وتبعه في هذا التعريف صاحب (كشاف اصطلاحات الفنون)^(٣).

وعرفه ابن بابشاذ (المتوفى سنة ٤٦٩هـ) في مقدمته بقوله: "العامل هو ما عمل في غيره شيئاً من رفع أو نصب أو جر أو جزم، على حسب اختلاف العوامل"^(٤).

فالعامل إذاً هو الآلة الموجدة لشيئين اثنين هما:

- ١- الحالة الإعرابية من رفع أو نصب أو جر أو جزم.
- ٢- العلامة الإعرابية التي تقع في آخر الكلمة وتدل على حالتها الإعرابية وهذه العلامة حركة أو حرف أو سكون أو حذف.

وهذا هو الرأي الشائع عند جمهور النحويين، غير أن هناك من النحويين من أضاف وظيفة أخرى أن العامل يحدث أيضاً المعاني النحوية من فاعلية ومفعولية وإضافة.

العوامل اللفظية والمعنوية:

اتفق جمهور النحويين على قسمة العوامل إلى لفظية ومعنوية، والعوامل اللفظية عندهم على ثلاثة أضرب: الأسماء والأفعال والحروف. أما العوامل المعنوية فعدتها مختلفة بين الكوفيين والبصريين. فالعوامل اللفظية السماعية: ما سمعت عند العرب، ولا يقاس عليها غيرها كحروف الجر، والحروف المشبهة بالفعل مثلاً، فإن الباء وأخواتها تجر الاسم فليس لك أن تتجاوزها وتقيس عليها غيرها. واللفظية القياسية: ما سمعت عن العرب ويقاس عليها غيرها. وتفسير هذا المعنى أنه سمع لها أمثلة مطردة وصلت إلى بناء قاعدة كلية في ذلك النوع من العوامل، فكل ما يصدق عليه تلك القاعدة، يطلق عليه اسم العامل اللفظي القياسي. وأما العوامل المعنوية: فاسمها يدل عليها، إنها معنى من المعاني لا نطق فيه، وهو معنى يعرف بالقلب، ليس للفظ فيه حظ.

هذه الأصناف الثلاثة تتلخص مظاهرها فيما يلي:

- أولاً: العوامل اللفظية السماعية: وهي واحد وتسعون عاملاً، تحت ثلاثة عشر نوعاً:
- النوع الأول: حروف تجر الاسم فقط، وهي سبعة عشر حرفاً: من - إلى - في - اللام - رب -

(١) الرماني - رسالتان في اللغة، ص ٦٩.

(٢) الجرجاني - التعريفات، ص ٧٨.

(٣) التهانوي - (كشاف اصطلاحات الفنون)، ج ٢، ص ١١٦٠.

(٤) ابن بابشاذ - المقدمة المحسبة، ج ٢، ص ٣٤٤.

- على - عن - الكاف - مذ - منذ - حتى - واو القسم - تاء القسم - باء القسم - حاشا - خلا - عدا.
- النوع الثاني: الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر، وهي ستة أحرف: إن - أن - كأن - لكن - ليت - لعل.
- النوع الثالث: حرفان يرفعان الاسم وينصبان الخبر: لا - ما، المشبهان بليس.
- النوع الرابع: حروف تنصب الاسم المفرد فقط، وهي ستة أحرف: الواو بمعنى مع - إلا (للاستثناء) - يا (في النداء) - هيا (في النداء) - أيا (في النداء) - الهمزة (في النداء).
- النوع الخامس: حروف تنصب الفعل المضارع، وهي أربعة أحرف: أن - لن - كي - إذن.
- النوع السادس: حروف تجزم الفعل المضارع، وهي خمسة أحرف: إن - لم - لما - لام الأمر - لا (الناهية).
- النوع السابع: أسماء تجزم الأفعال على معنى (إن) للشرط والجزاء، وهي تسعة أسماء: من - أي - ما - متى - مهما - أينما - أنى - حيثما - إذ ما.
- النوع الثامن: أسماء تنصب أسماء نكرة على التمييز، وهي أربعة أسماء: عشرة إذا ركبت مع اثنين إلى تسعة: كم - كأين - كذا.
- النوع التاسع: كلمات تسمى أسماء أفعال، بعضها يرفع، وبعضها ينصب وهي تسع كلمات. والناصب منها ست كلمات: رويد - بله - هاء - دونك - عليك - حيهل. والرافعة منها ثلاث كلمات: هيهات - شتان - سرعان.
- النوع العاشر: الأفعال الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهي ثلاثة عشر فعلاً: كان - صار - أصبح - أمسى - أضحى - ظل - بات - ما زال - ما برح - ما فتى - ما انفك - ما دام - ليس.
- النوع الحادي عشر: أفعال المقاربة ترفع اسماً واحداً، وهي أربعة أفعال: عسى - كاد - كرب - أو شك.
- النوع الثاني عشر: أفعال المدح والذم، ترفع الاسم المعرف بلام التعريف وبعده اسم مرفوع يسمى المخصوص بالمدح والذم، وهي أربعة أفعال: نعم - بئس - ساء - حبذا.
- النوع الثالث عشر: أفعال الشك واليقين، وتسمى أفعال القلوب، وهي: علمت - رأيت - وجدت، وهذه الثلاثة لليقين. وظننت - حسبت - خلت، للشك. وزعمت، متوسطة بين الستة، فهذه سبعة.

ثانياً: العوامل اللفظية القياسية: وهي سبعة: الأول: الفعل على الإطلاق، الثاني: اسم الفاعل، الثالث: اسم المفعول، الرابع: الصفة المشبهة، الخامس: المصدر، السادس: الاسم المضاف، السابع: الاسم التام مثل (راقود خلا)

ثالثاً: العوامل المعنوية: وهي أمران: الأول: العامل في المبتدأ والخبر، الثاني: العامل في الفعل المضارع الرفع.

وختم الجرجاني هذه العوامل بقوله: "فهذه مئة عامل، فلا يستغني الصغير ولا الكبير ولا الوالي ولا القاضي، ولا الرفيع ولا الوضيع، عن معرفتها واستعمالها^(١)."

العوامل اللفظية:

وتقسم إلى:

أولاً: الأفعال: وهي أقوى العوامل، لأنها لا بد أن تعمل ومحل عملها الاسم إذ أنه ليس في اللغة فعل إلا وله معمول هو الفاعل، فهما كالشيء الواحد. ولما كان الفعل أقوى العوامل حُمِلَ عليه في العمل أسماء الفاعلين والصفة المشبهة وأسماء الأفعال كما حُمِلَ عليه الحروف المشبهة به (إنّ وأخواتها) لأنها مائتت الفعل وتضمنت معناه: أكدت وتمنيت واستدركت وشبهت ومائتته أيضاً في مبناه من حيث الوزن والبناء على الفتح وحاجتها إلى الاسم وقبولها نون الوقاية.

يقول الأنباري: (إن قال قائل: لم عملت هذه الأحرف؟ قيل: لأنها أشبهت الفعل ووجه الشبه بينهما من خمسة أوجه: الوجه الأول: أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح. والثاني: أنها على ثلاثة أحرف كما أن الفعل على ثلاثة أحرف. والثالث: أنها تلزم الأسماء، كما أن الفعل يلزم الأسماء. والرابع: أنها تدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على الفعل نحو: إنني، كأنني، ولكنني، وكذلك سائرهما. والخامس: أن فيها معاني الأفعال فمعنى إن وأن: حققت، ومعنى كأن شبهت، ومعنى لكن: استدركت، ومعنى ليت: تمنيت، ومعنى لعل: ترجيت. فلما أشبهت هذه الحروف الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمله وإنما عملت في شيتين لأنها عبارة عن الجمل لا عن المفردات كما بيّنا في كان^(٢).

ويضيف الكوفيون إلى حجج البصريين في بيان قوة الفعل في عمله أن الفعل يعمل متقدماً كما يعمل متأخراً، فكلمة "علي" في الجملة "علي ذهب" هي الفاعل عمل فيه الفعل المتأخر ويسوقون الشاهد التالي:

ما للجمال مشيها ونبيداً أجندلاً يحملن أم حديداً

فكلمة (مشيها) فاعل للصفة (ونبيداً) وقد تقدم عليها، فإن كانت الصفة فرعاً على الفعل تعمل لمماثلتها إياه، قد عملت في الفاعل المتقدم فالأولى أن يعمل الأصل وهو الفعل، ولا يحتاج حينئذ

(١) نقلاً عن الدكتور محمد عيد- أصول النحو العربي، ص ٢٤٥-٢٤٧، إذ لم أستطع الحصول على كتاب (العوامل المئة).

(٢) الأنباري- أسرار العربية، ص ١٤٨.

إلى فاعل مستتر يعود على المتقدم الذي أصبح إعرابه مبتدأ عند البصريين^(١). ويلحق الكوفيون اسم الفاعل بالفعل ويعدونه قسماً من أقسام الفعل، فالفعل عندهم: ماضٍ ومضارع ودائم. أما الأمر فهو فرع على المضارع معرب مثله، ولكن إعرابه بالجزم وعامل الجزم فيه اللام المحذوفة، لأنه مأخوذ من المضارع المقترن باللام.

"يقول الفراء في تعليقه على قوله تعالى: {قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا}^(٢)، هذه قراءة العامة، وقد ذكر عن زيد بن ثابت أنه قرأ {فبذلك فليفرحوا} وقول زيد إنها في قراءة أبي {فبذلك فافرحوا} وهو البناء الذي خلق للأمر خاصة في كلامهم فحذفوا التاء من الفعل، وأنت تعلم أن الجازم أو الناصب لا يقعان إلا على الفعل الذي أوله الياء والتاء والنون والألف (يقصد الفعل المضارع) فلما حذفوا التاء ذهبت باللام، وأحدثت الألف في قولك: اضرب، وافرح، لأن الضاد ساكنة، فلم يستقم أن يستأنف بحرف ساكن فادخلوا ألفاً خفيفة يقع بها الابتداء"^(٣). ومما جاء في مجالس العلماء^(٤): "وقال ثعلب: كلمت ذات يوم محمد بن يزيد البصري فقال: كان الفراء يناقض يقول: قائم فعل. وهو اسم لدخول التنوين عليه، فإن كان فعلاً لم يكن اسماً، وإن كان اسماً فلا ينبغي أن تسميه فعلاً. فقلت للفراء يقول: "فعل دائم، لفظه لفظ الأسماء ومعناه معنى الفعل لأنه ينصب فيقال: قائم قياماً، وضارب زيداً فالجهة التي هو فيها اسم ليس هو فيها فعلاً. والجهة التي هو فيها فعلٌ ليس هو فيها اسماً، ويقول ثعلب: "ولا يحال بين الدائم والاسم بـ (ما)، طعامك ما أكل زيداً"^(٥).

ويقول: "يا غلام أقبل: تسقط الياء منه. ويا ضاربي أقبل، لا تسقط الياء منه، وذلك حرف بين الاسم والفعل"^(٦).

ويذهب الكوفيون أن ما يسميه البصريون "أسماء أفعال"^(٧) وتحمل عندهم حملاً على الأفعال، هي أفعال أصلية في العمل^(٨).

ويعمل الفعل إذا كان لازماً في فاعله، نحو ذهب عمرو، جاء زيد، أما إن كان متعدياً

(١) الأنباري - الإنصاف.

(٢) سورة يونس - آية ٥٨.

(٣) معاني القرآن - الفراء، ج ١، ص ٤٦٩-٤٧٦.

(٤) الزجاجي - مجالس العلماء، ص ٣٤٩.

(٥) مجالس ثعلب: ج ١، ص ٢٧١. وانظر معاني القرآن: الفراء ج ١، ص ١٦٥.

(٦) انظر مجالس ثعلب: ٣٨٨.

(٧) سيبويه: الكتاب ٢٤١/١. المبرد: المقتضب: ٢٠٢/٣.

(٨) الأشموني - شرح الأشموني، ج ٣، ص ٩١. الأزهرى - شرح التصريح، ١٩٥/٢. السيوطي - الهمع:

فعلی ثلاثة أضرب: (أ) متعد إلى مفعول واحد: علّمتُ زيداً، وناصرتُ عمراً. يقول ابن هشام: (الفعل ثلاثة أنواع: أحدهما: ما لا يوصف بتعد ولا لزوم وهو "كان" وأخواتها. الثاني: المتعدي، وله علامتان؛ إحداهما: أن يصح أن يتصل به هاء ضمير غير المصدر. الثانية: أن يُبنى منه اسم مفعول تام وذلك كـ "ضرب"، ألا ترى أنك تقول: "زيد ضربته عمرو" فتصل به هاء ضمير غير المصدر وهو "زيد". وتقول "هو مضروب" فيكون تاماً. وحكمه أن ينصب المفعول به، كـ "ضربتُ زيداً" و"تدبرت الكتب" إلا إن ناب عن الفعل كـ "ضرب زيد" و"تدبرت الكتب"^(١).

ب- إلى مفعولين ثانيهما غير الأول (أي إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر).

ج- إلى مفعولين الأول عين الثاني (أي أن أصلهما مبتدأ وخبر) وهي على ثلاثة أنواع:

١- كان وأخواتها: وهي أفعال ناسخة تدخل على الجملة الاسمية (يسمى الأول اسماً وفاعلاً، ويسمى الثاني خبراً ومفعولاً)^(٢) وعدتها ثلاثة عشر فعلاً، منقسمة على ثلاثة أقسام، ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهي الآتي: كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظل، وبات، وصار، وليس.

- ما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدم عليه نفي أو شبهة وهي أربعة: زال، وبرح، وفتى، وانفك، فالنفي نحو قوله تعالى: {... ولا يزالون مختلفين}^(٣)، وشبهه هو النهي، والدعاء: فالأول كقوله:

صاح شمّر، ولا تنزل ذاكر المومنين فنسيانه ضلال مبين^(٤)

والثاني كقوله:

ألا يا أسلمي يا دارمي على البلا ولا زال منهلًا بجرعائك القطر^(٥)

- وما يعمل بشرط أن يتقدم "ما" المصدرية الظرفية دام كقوله: "وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حياً"^(٦)، أي: (مدة دوامي حياً).

وسميت "ما" هذه مصدرية، لأنها تقدر بالمصدر، وهو الدوام، وظرفية لأنها تقدر بالظرف أو المدّة.

٢- إن وأخواتها وهي ستة أحرف: إن وأن ومعناهما التوكيد ولكن للاستدراك، ولعل للترجي أو

(١) ابن هشام- أوضح المسالك، ج ٢، ص ١١.

(٢) ابن هشام- شرح قطر الندى، ص ١٦٨.

(٣) سورة طه، آية ٩١.

(٤) ابن هشام، شرح قطر الندى، ص ١٦٩.

(٥) نفس المصدر.

(٦) سورة مريم، آية ٣١.

الإشفاق أو التعليل وليت للتمني ويدخلن على الجملة الاسمية، فينصبن المبتدأ اسماً لهن ويرفعن الخبر خبراً لهن.

من الأمثلة عليها: إن زيد قائم، كأن زيدا أسدٌ

ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيب^(١)

٣- ظن وأخواتها: أفعال هذا الباب على ضربين: الأولى أفعال القلوب (لأن معانيها قائمة بالقلب)^(٢). وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام: الأول: اللازم نحو فكر وتفكر.

الثاني: ما يتعدى إلى مفعول واحد نحو عرّف وفهم.

الثالث: ما يتعدى إلى مفعولين وهو مقصد هذا الباب. وهو على أربعة أنواع:

- أ- ما يفيد في الخبر يقيناً، وهي أربعة أفعال: وجد*، ألقى وتعلم- بمعنى اعلم- ودرى.
- ب- ما يفيد في الخبر رجحاناً، أفعال: جعل، حجا، وعدّ، وهب، وزعم.
- ج- ما يفيد اليقين والرجحان، وهما فعلاّن: رأى وعلم**.
- د- ما يغلب فيه الرجحان وهي ثلاثة أفعال: ظنّ، وحسب وخال.

الثانية: أفعال التصيير كجعل وردّ وتركّ واتخذّ واتخذّ وصيرّ وهب. ولما كانت هذه الأفعال تدخل على الجملة الاسمية شأنها في ذلك شأن كان وإنّ وأخواتها فإنها يمكن أن تحل محلها في سياقات تركيبية عاملة عملها ويوضح الرسم البياني الآتي أمثلة على ذلك:

(١) ديوان، أبو العتاهية.

(٢) ابن هشام- أوضح المسالك، ج ١، ص ١٧٢.

* تردّ علم بمعنى عرّف، وظنّ بمعنى اتهم، ورأى بمعنى الرأى- أي: المذهب- وحجا بمعنى قصد، فتبعدين إلى واحد.

** وتردّ وجدّ بمعنى حزنّ أو حقرّ فلا يتعديان.

عوامل الجملة الاسمية

ظنّ وأخواتها	إنّ وأخواتها	كان وأخواتها
{ووجدك ضالاً فهدى} (١٧)	{فقلوا له قولاً لينا لعله يتذكر أو يخشى} (١٣)	{ولا يزالون مختلفين} (١)
{إنهم ألفوا آباءهم ضالين} (١٨)	إن غداً لناظره قريب (١٤)	{لن نرح عليه عاكفين} (٢)
{إذا رأيتهم حسبتهم لؤلؤاً منثوراً} (١٩)	ليت الشباب يعود يوماً	{تالله تفتؤ تذكر يوسف} (٣)
{وكذلك جعلناكم أمةً وسطاً} (٢٠)	فأخبره بما فعل بي المشيب (٢٥)	كان الناس ورَقاً لا شوك فيه
{ولقد تركناها آيةً فهل من مدكر} (٢١)	وكان تحت لسانها	فصاروا شوكاً لا ورق فيه (٤)
{ليتني لم اتخذ فلاناً خليلاً} (٢٢)	هاروت ينفث فيه سحراً (٢٦)	{وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظلّ وجهه مسوداً وهو كظيم} (٥)
{ثم ردناه أسفل سافلين} (٢٣)	بلغني أنك منطلق	يمضي الشباب ويبقى من لبناته
رأيت الله أكبر كل شيء		شجوا على النفس لا ينفك يشجوها
محاولة، وأكثرهم جنوداً (٢٤)		{وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حياً} (٦)
زعمتني شيخاً، ولست بشيخ		{ليس البر أن تولوا وجوهكم} (٨)
إنما الشيخ من يدب ديباً (٢٥)		{فأصبحتم بنعمته إخواناً} (٩)
{ولتعلمن آينا أشد عذاباً وأبقى} (٢٦)		أمست خلأً وأمسى أهلها احتملوا
{وتظنون إن لبثتم إلا قليلاً} (٢٧)		أخنى عليها الذي أخنى على كبد (١٠)
وما كنت أدري قبل عزة ما البكي		أضحى يمزق أنوابي، ويضربني
ولا موجعات القلب حتى تولت (٢٨)		أبعد شبيبي بيغي عندي الأديبا؟ (١١)
ولقد علمت لتأتين مني		وبات وباتت له ليلة
إن المنايا لا تطيش سهامها (٢٩)		كليلة ذي العائر الأرقد (١٢)
أبا الأراجيز يا بن اللوم توعدني		
وفي الأراجيز خلّت اللوم والخور (٣٠)		

١ سورة هود، آية، ١١٨	٢ سورة طه، آية، ٩١، ٣ سورة يوسف، آية ٨٥.
٤ البيان والتبيين، ج٢، ص١٩٧	٥ سورة النحل، آية، ٥٨، ٦ زهر الآداب، ج٤، ص٩٨١.
٧ سورة مريم، آية، ٣١	٨ سورة البقرة، آية، ١٧٧، ٩ سورة آل عمران، آية ١٠٣.
١٠ البيت من النابغة الذبياني، ابن هشام، قطر الندى، ص١٧٧، ١١ هذا البيت لشاعر مجهول.	١٢ البيت لامرئ القيس بن عانس، ابن هشام، قطر الندى، ص١٨٠، ١٣ سورة طه، آية ٤٤.
١٤ مثل عربي	١٥ انظر ابن هشام، قطر الندى، ص١٩٤
١٦ انظر: ديوان بشار بن برد.	
١٧ سورة الضحى، آية، ٧	١٨ سورة الصافات، آية ٦٩، ١٩ سورة الإنسان، آية ١٩.
٢٠ سورة البقرة، آية، ١٤٣	٢١ سورة القمر، آية، ١٥، ٢٢ سورة الفرقان، آية ٢٨.
٢٣ سورة التين، آية، ٦	٢٤ البيت لخداش بن زهير، ابن هشام - شرح الندى، ص٢٢٧.
٢٥ البيت لأبي أمية الحنفي، ابن هشام - شرح قطر الندى، ص٢٣٠، ٢٦ سورة طه، آية ٧١.	
٢٧ سورة الإسراء، آية ٥٢.	
٢٨ البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن، ابن هشام - شرح قطر الندى، ص٢٣٧.	
٢٩ البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامري، ابن هشام - شرح قطر الندى، وبل الصدى، ص٢٣٥.	
٣٠ البيت من كلام منازل بن ربيعة المنقري، ابن هشام - شرح قطر الندى، ص٢٣٢.	

وقوله:

وحلت ببوتي في يفاع مُمنَع يخال به راعي الحمولة طائراً^(١)

وزعم قوله:

زعمتني شيخاً، ولست بشيخ إنما الشيخ من يدب دبيباً^(٢)

ووجد لقوله تعالى {وتجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً^(٣)}

وعلم كقوله تعالى {فإن علمتموهن مؤمنات^(٤)}.

٣- ثلاثة مفاعيل: وهي أعلم وأرى (بزيادة همزة على علم ورأى) أنبأ، نبأ، أخبر، خبر، حدث، قال تعالى: كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم^(٥).

ثانياً: الأسماء:

وهي عوامل أضعف من الأفعال لأنها تعمل في مواقع ولا تعمل في مواقع أخرى والأسماء منها المشتق ومنها الجامد.

والأسماء المشتقة هي التي تعمل عمل الأفعال لأنها متحولة عن أفعالها التي اشتقت منها، فهي تتجلى في البنى السطحية على هيئة أسماء (فاعل، مفعول، ...) وهي في البنية العميقة أفعال حولت لقوانين تحويلية إلى أسماء ففي جملة زيد ضارب عمراً متحولة عن زيد يضرب عمراً، وقد عرف اللسانيون القدماء هذه الحقيقة فقالوا إن اسم الفاعل بمنزلة الفعل المضارع، "وإذ كان أصل الإعمال للأفعال وأصل الإعراب للأسماء وتقول: مررت برجل ضارب أبوه زيداً كما تقول مررت برجل يضرب أبوه زيداً، ومررت برجل مدحرج أبوه كما تقول: يدحرج أبوه. وتقول: زيد مكرم الناس أخوه كما تقول: زيد يكرم الناس أخوه، وزيد مستخرج أبوه عمراً كما تقول: يستخرج والمفعول يجري مجرى الفاعل كما كان "يفعل، يجري مجرى، يفعل" فتقول: زيد مضروب أبوه سوطاً، وملبس ثوباً^(٦).

ويوضح الرسم البياني أمثلة على ذلك:

(١) سيبويه- الكتاب، ج ١، ص

(٢) هذا البيت من كلام أبي أمية الخنعي- انظر نفس المصدر.

(٣) سورة المزمل- آية ٢٠.

(٤) سورة الممتحنة- آية ١٠.

(٥) سورة البقرة - آية ١٦٧.

(٦) ابن السراج- الأصول في النحو، ج ١، ص ١٢٣.

المصادر والمشتقات

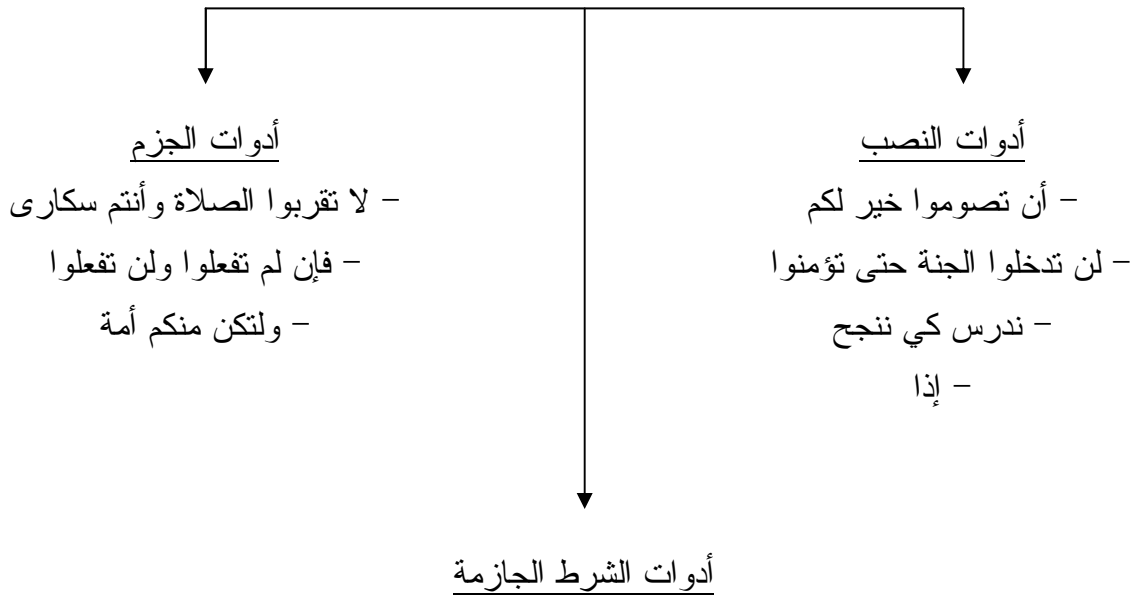
المصدر	الصفة المشبهة	اسم المفعول	اسم الفاعل
إطعام في يوم ذي مسغبة ^(١)	زيد كريم أباه	علي مكرم ضيوفه	الجملة: جاء علياً الجملة: علي مكرم
أن يطعم في يوم ذي مسغبة	زيد يكرم أباه	علي مكرم ضيوفه	جاء علي يركب

ثالثاً: الأدوات:

هي أضعف من الأفعال لأنها تعمل أحياناً وتعطل عن العمل أحياناً أخرى وتقسم من حيث الاختصاص إلى أدوات:

- I - مختصة بالدخول على الأسماء: هي أدوات الجزم.
- II - مختصة بالدخول على الأفعال: وهي أدوات النصب، الجزم، التي تدخل على الفعل المضارع. وهذه الأدوات يمكن أن تحل محل الأخرى في نفس السياق من التركيب، كما يتضح في الرسم البياني الآتي:

الأدوات المختصة بالدخول على الأفعال



(١) سورة البلد- آية ١٤، ١٥.

- ومن يتق الله يدخل جنته

مهما

- متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً

إن

ما

ج- هناك من الأدوات ما يدخل على الأسماء والأفعال وهي: ما و لا.

ما: وتأتي على وجهين؛ فهي إما أن تكون نافية فلا تعمل نحو قولنا: ما زيد في الدار، ما يكتب الطالبان، أو تأتي عاملة عمل ليس، فهي تدخل على الجملة الاسمية رافعة المبتدأ اسماً لها وناصبة الخبر خبراً لها (على لغة الحجازيين).

يقول الأنباري: (إن قال قائل: لم عملت ما في لغة أهل الحجاز، فرفعت الاسم ونصبت الخبر؟ لأن (ما) أشبهت ليس ووجه الشبه بينهما من وجهين: أحدهما أن "ما" تنفي الحال كما أن (ليس) والوجه الثاني أن (ما) تدخل على المبتدأ والخبر؛ ويقوي هذه المشابهة بينهما دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر (ليس) فإذا ثبت أنها أشبهت (ليس) فوجب أن تعمل عملها فترفع الاسم وتنصب الخبر وهي لغة القرآن قال الله تعالى {ما هذا بشراً} (١). ويشترط النحاة: في أعمال "ما" ثلاثة شروط:

الأول: أن يتقدم اسمها على خبرها.

الثاني: أن لا تقترن بإن الزائدة.

الثالث: أن لا يقترن خبرها بإلا (٢).

- لا: وتأتي على وجهين؛ فهي إما أن تكون نافية فلا تعمل أو تأتي عاملة عمل "ليس". وذلك بشروط أربعة:

الأول: أن يتقدم اسمها.

الثاني: أن لا يقترن خبرها بإلا.

الثالث: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.

الرابع: أن يكون ذلك في الشعر لا في النثر.

(١) الأنباري-أسرار العربية، ص ٤٣ و٤٤ الآية ٣١ من سورة يوسف.

(٢) الأنباري- أسرار العربية، ص ١٤٥. المبرد- المقتضب، ج ٤، ص ١٨٩-١٩٠. ابن السراج، الأصول،

فلا يجوز إعمالها في نحو "لا أفضل منك أحد" ولا في نحو "لا أحد إلا أفضل منك" ولا في نحو "لا زيد قائم ولا عمرو"؛ ولهذا غلط المتنبّي في قوله:
إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى فلا الحمد مكسوباً، ولا المال باقياً^(١)

العوامل المعنوية:

ذهب جمهور النحاة إلى أنها تقع في موضعين هما:

- ١- الابتداء: هو الذي يرفع المبتدأ كما يرى البصريون، هو عندهم تعرية الاسم من العوامل اللفظية لكن الكوفيّين يرفضون هنا العامل زاعمين أنه لو كان الابتداء هو العامل لوجب أن يرفع الفعل الماضي الذي يقع في أول الجملة^(٢).
- ٢- رافع الفعل المضارع: الأصل في الأفعال البناء^(٣) وإنما أعربَ الفعل المضارع لمضارعه الاسم والمضارعة هي المشابهة، فالفعل المضارع يشبه الاسم من حيث إبهامه وتخصيصه، فإذا قلنا: (علي يكتب) فالفعل المضارع (يكتب) يصلح للحال والاستقبال فإذا أدخلنا عليه السين أو سوف تخلص للاستقبال، كما أننا إذا قلنا (رجل) فهو يصلح لجميع الرجال فإذا أدخلنا عليه الألف واللام اختص برجل بعينه وكذلك يشبه الفعل المضارع اسم الفاعل في المعنى لا اللفظ، فإذا قلنا "علي يقف" فهو بمعنى قولنا "علي واقف"^(٤) ولذا استحق الفعل المضارع الإعراب لوقوعه موقع الاسم حيث يمكن أن يستبدل باسم يحل محله (ألا ترى أنه يجوز أن تقول "يضرب زيدٌ فترفع الفعل إذاً يجوز أن نقول أخوك زيد"^(٥).

العودة إلى قائمة المحتويات

-
- (١) شرح قطر الندى، ابن هشام، ص ١٩١.
 - (٢) انظر الكتاب، ج ٢، ص ١٢٧. والهمع، ج ١، ص ٩٤. الأنباري - الإنصاف.
 - (٣) الجمل في النحو، ص ٢٦٠.
 - (٤) سيبويه - الكتاب، ج ١، ص ١٤، ١٦٤، ١٨١، ١٨٢. المبرد - المقتضب، ج ٢، ص ١. الأصول في النحو، ج ١، ص ١٢٢، ١٢٣. الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة ٧٣، شرح المفصل، ج ٦، ص ٦٨. شرح الكافية، ج ٢، ص ٢٠٥.
 - (٥) شرح المفصل، ج ٧، ص ١٢. وانظر المقرب، ج ١، ص ٢٦٠.

الخاتمة

حاولت هذه الدراسة أن تقيم تصوّراً شاملاً ومفصّلاً لدور المنهج الاستبدالي في وصف العربية وتقعيدها من خلال أبعاد عامة وأطر كَلِيّة.

وقامت على فرض مؤداه أن جبلة العربية، كما وردت في مصنفات الأوائل، اعتمدت أصولاً نظرية مخصوصة اتخذها الأوائل ضوابط ومعايير توجّه عملية وصف العربية وتقعيد قواعدها.

وقد سعت هذه الدراسة إلى رسم صورة مفصّلة ومحددة للأسس النظرية التي انتظمت عليها هذه الدراسة، وهي أسس استقرت مبادئ وقواعد عند معظم النحويين، بصريين وكوفيين، وهي أسس مقرّرة لدى اللسانيين المحدثين، ممن ينهجون نهجاً بنويّاً وظائفياً وتوليدياً تحويلاً في دراسة اللغة، وهذه الأسس هي: مراعاة الأصل والفرع، مراعاة قرينة السّياق، مراعاة أمن اللبس.

وسعت هذه الدراسة أيضاً إلى محاولة تحديد بعض العناصر والمفاهيم الداخلية للنظرية المدروسة، لتتماز بصورة جلية من غيرها من النظريات المشابهة لها، وقد استقام لنا في أثناء هذه الدراسة تحديد الآتي:

- أ- السّمات والملامح المميزة للمنهج الاستبدالي في النظام اللغوي.
- ب- الألفاظ المرادفة للاستبدال في تراثنا الأصيل.
- ج- أنواع الاستبدال وأقسامه وأغراضه.

بعد ذلك سعت الدراسة إلى استشراف مواضع الاستبدال في مستويات العربية اللغوية، فتمت دراسة الاستبدال على مستوى الفونيمات والمورفييمات والتركييب الجُمليّة والمفردات المعجمية والصوّر الأسلوبية والتّنوعات اللغوية، وتمّ في أثناء هذا الاستقصاء عرض هذه المواضع على مفهوم الاستبدال الذي ارتضيناه في هذا البحث فما جرى على مفهوم الاستبدال الذي ارتضيناه في هذا البحث أدخل في إطار هذه النظرية، وما لم يجر المفهوم عليه أخرج من إطارها، وتمّ توجيهه توجيهاً ينسجم وتركيب أمثلته، ويمكن تلخيص أهم نتائج هذا الاستقصاء، وتطبيق المفهوم الاصطلاحي على المواضع المختلفة، على النحو الآتي:

أولاً: الاستبدال ظاهرة محلّها البنية اللغوية فلا استبدال خارج متنّ اللغة وحتى السّياق اللغوي البرّاني لا يمكن أن نتصور له تجلياً خارج تلك البنية.

ثانياً: إنّ الحكم على البنيات اللغوية المتعددة في المبنى والمتوحدة في المعنى بأنّها نتاج تباين لهجي حكم مبالغ فيه ويمكن ردّه.

ثالثاً: لا استبدال بين الوحدات اللغوية التي تمتاز بأن معانيها وظيفية لا معجمية، تتجلى من خلال العلاقات السياقية الناشئة بين حرف المعنى ومكونات السياق الأخرى، كحروف المعاني والأدوات.

رابعاً: تتحدد مواضع الاستبدال في مستويات العربية على النحو الآتي:

- ١- الفونيمات التركيبية (الابدال اللغوي، الإبدال التجويدي، المخالفة الصوتية).
- ٢- الفونيمات فوق التركيبية (التنغيم والطول).
- ٣- الأسماء والأفعال المتعددة في المبنى والمتوحدة في المعنى.
- ٤- الصيغ الصرفية.
- ٥- في أقسام الكلام (الاسم والفعل).
- ٦- في التكرير والتعريف.
- ٧- في الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر).
- ٨- في الجملة الفعلية (الفاعل والمفعول به).
- ٩- في مكملات الجملة (الاستثناء، الإضافة، النعت، الحال).
- ١٠- في الألفاظ المترادفة.
- ١١- في التضمين.
- ١٢- في الاستعارة.
- ١٣- في السياق.

خامساً: رددت الاستبدال عن المواضع التي تبدو للوهلة الأولى استبدالاً وأهمها:

- ١- المبادلة بين حروف المعاني.
 - ٢- الإبدال التصريفي.
 - ٣- حلول أداة النداء محل فعل النداء المحذوف.
 - ٤- حلول حروف العطف محل الفعل المكرر.
- سادساً: شكّل الاستبدال أساساً صدرت عنه نظرية القياس اللغوي في العربية فكان بذلك أصلاً ينضاف إلى أصولها النظرية.
- سابعاً: شكّل الاستبدال وسيلة منهجية تفسّر الظاهرة وتعلّلها فكان أن اعتمده الأوائل في تفسير بعض الظواهر اللغوية.
- ثامناً: يسّر الاستبدال لدارسي العربية أن يلمموا شتات الفروع في أبواب مخصوصة سموها الأصول.
- وهكذا استقام نظر الاستبدال منهجاً ومادة وتحليلاً ليكّون بذلك أصلاً ينضاف إلى أصول النظرية العربية.

وقد يتحصّل من استثمار هذا المطلب في الدرس اللغوي وجوه وظيفية شتّى لعل من

أبرزها:

أ- في تعليم العربية لأبنائها أو لغير الناطقين بها.

ب- في توصيف العربية للحاسوب.

ج- قراءة التراث ومكاشفته.

[العودة إلى قائمة المحتويات](#)

مصادر الدراسة ومراجعتها

أولاً: الكتب بالعربية:

- أ- المصادر
- القرآن الكريم
 - الأمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر بن يحيى الأمدي البصري (ت ٣٧٠هـ)، الموازنة بين أبي تمام حبيب بن أوس الطائي المتوفي في الموصل عام ٢٣١هـ، وأبي عبادة الوليد بن عبيد البحر الطائي المتوفي عام ٢٨٤هـ، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢م.
 - ابن الأثير، نجم الدين أبْن الأثير الحلبي، جوهر الكنز (تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي البراعة).
 - ابن الأثير، ضياء الدين أحمد اسماعيل الحلبي المصري (ت ٢٣٧هـ)، جوهر الكنز (تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي البراعة) نجم الدين ابن الأثير الحلبي، تحقيق: محمد زغلول سلام، منشأة المعارف، الإسكندرية.
 - -----، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار الرفاعي، الرياض، ١٩٨٣م.
 - الأخطل، شعر الأخطل، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط٢، دار الأوقاف الجديدة، بيروت، ١٩٧٩م.
 - الأخفش، الأخفش (الأوسط) أبو الحسن بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري (ت ٢١٥هـ)، معاني القرآن، تحقيق: فائز فارس، ط٢، الكويت، ١٩٨١م.
 - الأسفراييني، تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الاسفراييني، فاتح الأعراب في إعراب الفاتحة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، اردب، ١٩٨١م.
 - الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى (ت ٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، إشراف: إميل يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
 - الألوسي، أبو الثناء السيد محمود بن عبد الله الألوسي (ت ١٢٧٠هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
 - امرؤ القيس، ديوان امرؤ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩م.

- الأصفهاني: أبو القاسم حسين بن محمد الراغب الأصفهاني (ت ٥٠١هـ)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، د. ت.
- ابن أبي الإصبع المصري (ت ٦٥٤هـ)، تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، تحقيق: حفي محمد شرف، لجنة إحياء التراث الإسلامي.
- الأعم الشنتمري: (ت ٤٧٦هـ)، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط١، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (معهد المخطوطات العربية)، الكويت، ١٩٨٧م.
- الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ)، أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي (مجمع اللغة العربية حالياً)، دمشق، ١٩٥٧م.
- -----، الإعراب في جمل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النجوم، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٩٥٧م.
- -----، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، ط٣، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٥٥م.
- -----، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٩م.
- -----، لمع الأدلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧م.
- -----، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٥٩م.
- ابن الأنباري، محمد بن القاسم الأنباري (٣٢٨هـ)، الأضداد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧م.
- الأهدل، محمد بن أحمد عبد الباري الأهدل، الكواكب الدرية، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن باشاذ: أبو الحسن طاهر بن أحمد المصري (ت ٤٦٩هـ)، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت،
- ج١، ط١، ١٩٧٦م.
- ج٢، ط١، ١٩٧٧م.
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، صحيح البخاري المسمى (الجامع الصحيح المسند)، تحقيق: محب الدين الخطيب، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، مراجعة: قصي محب الدين الخطيب، ط١، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٤٠٠هـ.

- بشار بن برد، ديوان بشار بن برد، جمعه وشرحه وكملة وعلق: محمد الطاهر بن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، ١٩٧٦م.
- ابن برهان العكبري (ت٤٥٦هـ-)، شرح اللمع، تحقيق: فائز فارس، ط١، المجلس ال وطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٤م.
- البطلبيوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطلبيوسي (ت٥٢١هـ-)، الجمل
- -----، كتاب الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠م.
- -----، الفرق بين الحروف الخمسة، تحقيق: عبد الله الناصير، ط١، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٨٤م.
- -----، المثلث، تحقيق: صلاح الفرطوسي، ١٩٨٠م.
- البغدادي، إسماعيل بن محمد الباباني البغدادي، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، عني بتصحيحه وطبعه: رفعت بيلكه الكليسي، وكالة المعارف، ١٩٤٧م.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ-)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٤م.
- البيضاوي، عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م.
- أبو تمام، أبو تمام حبيب بن أوس (ت٢٣١هـ-)، ديوان الحماسة برواية أبي منصور، موهوب بن أحمد الجواليقي (ت٥٤٠هـ-)، تحقيق: عبد المنعم أحمد صالح، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٠م.
- التهانوي، محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحروج، ط١، مكتبة لبنان، لبنان، ١٩٩٦م.
- الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (ت٤٤٦هـ-)، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: إميلي نسيب، ط٢، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٨م.
- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ-)، قواعد الشعر، تحقيق: رمضان عبد التواب، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٦٦م.
- -----، مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٦٠م.
- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ-)، البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٤، بيروت.

- الجامي، نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت ٨٩٨هـ)، الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب)، تحقيق: إسماعيل طه الرفاعي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٨٣م.
- ابن الجبان، منصور محمد بن علي، شرح الفصيح في اللغة، تحقيق: عبد الجبار جعفر القزاز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩١م.
- الجرجاني، عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ أو ٤٧٤هـ)، أسرار البلاغة، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م.
- -----، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٩م.
- -----، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢م.
- الجرجاني، علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، كتاب التعريفات رسالة في بيان اصطلاحات رئيس الصوفية الواردة في الفتوحات المكيّة، المطبعة الوهبية، القاهرة.
- جرير، ديوان جرير، شرح: محمد بن حبيب (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: نعمان أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩م.
- الجزائري، نور الدين الجزائري (ت ١١٥٨هـ)، فروق اللغات، تحقيق: محمد رضوان الداية، منشورات المستشارية الثقافية الإيرانية، دمشق، ١٩٨٧م.
- ابن الجزري، محمد بن الجزري، التمهيد في علم التجويد، تحقيق: غانم قدوري ط١، حمد، مؤسسة الرسالة؛ بيروت، ١٩٨٦م..
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، التمام في تفسير اشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، خديجة عبد الرزاق الحديثي، أحمد مطلوب، ط١، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٢م.
- -----، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٥٢م.
- -----، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م.
- -----، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، ط١، دار الأمل، إربد، ١٩٨٨م.
- -----، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحلیم النجار، دار التحرير للطبع والنشر، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
- -----، المنصف، شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٤م.

- الجوهري، أبو نصر اسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣هـ)، صحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٥٦م.
- ابن الحاجب، (ت ٦٤٦هـ)، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي العلي، مطبعة العالي، بغداد، ١٩٨٣م.
- حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، عُنِي بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف مجرداً من الزيادات واللواصق من بعده وتعليق حواشيه وترتيب الذبول: محمد شرف الدين ورفعت الكليسي، مكتبة المثنى، بغداد.
- الحاتمي، أبو علي محمد بن الحسن، الرسالة الموضحة في ذكر سرقات المنتبى وساقط شعره، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار صادر، دار بيروت، ١٩٦٥م.
- ابن حزم حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي الكناني العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، بلوغ المرام من أدلة الأحكام، تحقيق: محمد حامد الفقي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٣٣م.
- الحريري، القاسم بن علي الحريري، (ت ٥١٦هـ)، شرح ملحمة الإعراب، تحقيق: فائز فارس، ط ١، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد، ١٩٩١م.
- الحطينة، ديوان الحطينة
- أ- بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني، تحقيق: نعمان أمين طه، ط ١، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، وأولاده، القاهرة، ١٩٥٨م.
- ب- برواية ابن السكيت وشرحه، تحقيق: نعمان أمين طه، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٧م.
- ابن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد الشيباني (ت ٢٤١هـ)، مسند أحمد، دار الفكر، بيروت.
- أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى أحمد النّماس، ج ١، ط ١، القاهرة مطبعة النسر الذهبي، ١٩٨٤م. ج ٢، ط ١، القاهرة، مطبعة المدني، ١٩٨٧، ج ٣، ط ١، القاهرة، مطبعة المدني، ١٩٨٩م.
- -----، البحر المحيط، أ- تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وزكريا عبد المجيد النوتي، وأحمد النجولي الجمل، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م.
- ب- الرياض: مطابع النصر الحديثة (نسخة مصورة)، غ.ت.
- -----، تذكرة النحاة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦م.

- ، منهج السالك، تحقيق: سدي كلزر، نيوهافتن، ١٩٤٧م.
- ، النكت الحسان في غاية الإحسان، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.
- ، علي بن سليمان الحيدرة اليميني (ت٥٩٩هـ)، كشف المشكل في النحو، تحقيق: هادي عطية مطر، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٨٤م.
- ، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالوية (ت٣٧٠هـ)، إعراب ثلاثين سورة في القرآن الكريم، الناشر مكتبة الزهراء، القاهرة، د.ت.
- ، ليس في كلام العرب، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، مكة المكرمة، ١٩٧٩م.
- ، ابن الخباز (ت٦٣٩هـ)، الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية لابن مُعْط (ت٦٢٨هـ)، تحقيق: حامد محمد العبدلي، دار الأنبار، بغداد، ١٩٩١م.
- ، ابن الخشاب (ت٥٦٧هـ)، المرتجل، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢م.
- ، محمد الخضري الدميّطي (ت١٢٨٧هـ)، حاشية علي شرح ابن عقيل، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٨م.
- ، أحمد بن محمد بن عمر (ت١٠٦٩هـ)، حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي المسماه (عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.
- ، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.
- ، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠م.
- ، أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت٦٨١هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٨م.
- ، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي (ت٣٢١هـ)، الجمهرة في اللغة، دار صادق، بيروت.
- ، مصطفى محمد عرفة الدسوقي (ت١٢٣٠هـ)، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، المطبعة الميمنية، القاهرة، ١٣٠٥هـ.
- ، المرابط الدلائي، أبو عبد الله محمد بن محمد الفشتالي (ت١٠٨٩هـ)، نتائج شرح المحصول في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة، بنغازي، ١٩٨٥م.

- الدميّاطي، محمد بن محمد البديري الدميّاطي (ت ١١٤٠هـ)، المشكاة الفتحية على الشمعة المضية للسيوطي، تحقيق: هشام سعيد محمود، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٨٣م.
- ابن الدهان، ناصح الدين أبو محمد سعيد بن مبارك النحوي الأنصاري (ت ٥٦٩هـ)، الفصول في العربية، تحقيق: فائز فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨م.
- ذي الرمة، ديوان شعر ذي الرمة، صححه ونقحه: كارليل هنري هيس مكارنتي، مطبعة جامعة كامبريدج، لندن، ١٩١٩م.
- الرازي، محمد بن عمر بن الحسن الفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ)، التفسير الكبير تفسير وتعليق أبي السعود، دار الطباعة العامرة، استانبول، ١٨٩٠م.
- -----، المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، ط ١، جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية، ١٩٧٩م.
- الراعي النميري، شعر الراعي النميري، تحقيق: نوري حمودي القيسي، هلال ناجي، منشورات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٠م.
- ابن أبي الربيع الإشبيلي (ت ٦٨٨هـ)، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: عياد بن عيد الثبيني، ط ١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦م.
- ابن رشيق، أبو علي الحسن القيرواني (ت ٤٥٦هـ)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٣، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٦٣م.
- رضى الدين الاستربابدي، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر النحوي المالكي (ت ٦٨٦هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسين، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م.
- -----، شرح الكافية في النحو، ط ٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م.
- الرماني، أبو الحسن بن عيسى الرماني النحوي (ت ٣٨٦هـ)، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار النهضة، مصر، القاهرة، ١٩٧٣م.
- -----، رسالتان في اللغة، تحقيق وتعليق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ١٩٨٤م.
- -----، النكت في إعجاز القرآن، ضمن كتاب ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، ط ٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨م.
- الزبيدي، أبو بكر الزبيدي الإشبيلي (ت ٣٧٩هـ)، الواضح، تحقيق: عبد الكريم خليفة، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٧٧م.
- الزبيدي، السيد محمد مرتضى الزبيدي (ت ١٢١٣هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، ج ٤، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٨م.

- ج ١٦، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٧٦م.
- الزجاجي، أبو القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، الإبدال والمعاقبة والنطائر، تحقيق: عز الدين التتوخي، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٩٦٢م.
- -----، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، ط٤، دار النفائس، بيروت، ١٩٨٢م.
- -----، الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.
- -----، اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دمشق، ١٩٦٩م.
- -----، مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام هارون، الكويت، ١٩٦٢م.
- الزركشي، بدر الدين الزركشي (ت٧٩٤هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٢٨هـ)، الأنموذج.
- -----، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٤٧م.
- -----، المفصل في العربية/ضمن كتاب ابن يعيش شرح المفصل، ط١، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ١٩٥٨م.
- السجاعي، حمد بن أحمد السجاعي (ت١١٩٧هـ)، حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل المسماه (فتح الجليل على شرح ابن عقيل على متن الألفية لابن مالك في علم العربية)، المطبعة الميمنية، القاهرة، ١٣٢٥هـ.
- السجستاني، أبو حاتم سهل بن محمد (ت٢٥٥هـ)، فعلت وأفعلت، تحقيق ودراسة: خليل إبراهيم العطية، جامعة البصرة، ١٩٧٩م.
- ابن السراج، أبو بكر بن السراج (ت٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.
- -----، رسالة الاشتقاق، تحقيق: محمد علي الدرويش، مصطفى الخدري، دمشق، ١٩٧٢م.
- -----، الضوء الوهاج، تحقيق: محمد محمد سعيد، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٩٨٠م.
- ابن سلام، محمد بن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٥٢م.
- السمين الحلبي، الدر المصون، دار القلم، دمشق.

- السكاكي، أبو يعقوب يوسف (ت ٦٢٦هـ)، مفتاح العلوم، ط مصر، ١٣١٧هـ.
- ابن السكيت، يعقوب بن السكيت (ت ٢٤٤هـ)، الإبدال، تحقيق حسين محمد شرف، مراجعة: علي النجدي ناصف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٨م.
- -----، إصلاح المنطق، تحقيق: عبد السلام محمد، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٦م.
- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١هـ)، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، ط٢، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض، ١٩٨٤م.
- ابن سنان الخفاجي، الأمير أبو محمد بن سعيد بن سنان الحلبي (ت ٤٦٦هـ)، سر الفصاحة، تحقيق: عبد المتعال الصعيدي، مكتبة محمد علي صبيح، القاهرة، ١٩٥٣م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٦.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي (ت ١٠٦٦هـ)، المخصص، المطبعة الكبرى الأميرية، القاهرة، ١٨٩٨م.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، أخبار النحويين البصريين، تحقيق: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، شركة مكتبة البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٥م.
- ابن سينا، أبو علي الحسين بن سينا، أسباب حدوث الحروف، نسخة: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة.
- السيوطي، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، الإتيان في علوم القرآن، تحقيق: مصطفى ديب البغا، ط١، دار ابن كثير، ١٩٨٧م.
- -----، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.
- -----، الاقتراح في علم أصول النحو، ط٢، تحت إدارة جمعية دائرة المعارف العثمانية.
- -----، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، غ.ت.
- -----، المطالع السعيدة في شرح الخريدة، تحقيق: نبهان حسين حسين، دار الرسالة للطباعة، بغداد، ١٩٧٧م.
- -----، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في العربية، تحقيق: عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٧٥م.

- الشافعي، محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، الرسالة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط ١، البابي الحلبي، مصر، ١٩٤٠م.
- ابن الشجري، أبو السعادات بن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، الأمالي الشجرية، دار المعرفة، بيروت، غ.ت.
- الشريف الرضي، أبو الحسن محمد بن الحسين (ت ٤٠٦هـ)، تلخيص البيان في مجازات القرآن، تحقيق وتقديم: عبد الغني حسن، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٩٥م.
- الشلوبيني، أبو علي الشلوبيني (ت ٦٤٥هـ)، التوطئة، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٧٣م.
- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، فتح القدير، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٢م.
- الصبان، محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، غ.ت.
- الصفاني، الحسن بن محمد بن الحسن الصفاني، التكملة والذيل والصلة الكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: عبد العليم الصلحاوي، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠م.
- الصيمري، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري (ق ٤)، التبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢م.
- الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسين (ت ٤٦٠هـ)، التبيان، تحقيق: أحمد بن حبيب قيصر العاملي، مكتبة القصير، النجف، ١٩٦٣م.
- أبو الطيب، عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي (ت ٣٥١هـ)، الإبدال، شرح وتحقيق وضبط: عز الدين التنوخي، دمشق، ١٩٦٠م.
- أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٤٤هـ)، الغريب المصنف، تحقيق: محمد مختار العبيدي، ط ١، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقق والدراسات، ١٩٨٩م.
- أبو عبيدة، معمر بن المثنى التميمي، مجاز القرآن، تحقيق وتعليق: محمد فؤاد سزكين، القاهرة: محمد سامي أمين الخانجي، ١٩٦٢م.
- العز بن عبد السلام، عبد العزيز بن عبد السلام، لإشارة إلى الإجازة في بعض أنواع المجاز، دار المعرفة، بيروت، ١٣١٣هـ.
- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله (ت ٣٩٥هـ)، الصناعتين، تحقيق: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨١م.
- -----، الفروق في اللغة، دار الآفاق الجديدة، ط ٤، بيروت، ١٩٨٠م.

- ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت٦٦٩هـ)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب جعفر أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٨٢م.
- -----، المقرَّب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواربي، عبد الله أحمد الجبوري، ط١، مطبعة العاني، بغداد، ج١، ١٩٧١م، ج٢، ١٩٧٢م.
- -----، الممتع الكبير في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط١، مكتبة لبنان، ١٩٩٦م.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، طه محمد الزيتي، مكتبة محمد علي صبيح وأولاده، مصر، ١٩٦٢م.
- -----، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٠م.
- العكبري، أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي الشريف، تحقيق: عبد الإله نبهان، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٩م.
- -----، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: محمد علي البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٧٦م.
- -----، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م.
- أبو علي القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم البغدادي (ت٣٥٦هـ)، الأمالي، ط٢، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٢٦م.
- عمرو بن معد يكرب الزبيدي، ديوان عمرو بن معد يكرب، تحقيق: هاشم الطَّمان، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٧٠م.
- غترة، ديوان غترة بن شدَّاد، تحقيق: عبد المنعم عبد الرؤوف شلبي، تقديم: إبراهيم الأبياري، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، غ.ت.
- العيني، بدر الدين العيني (ت٨٥٥هـ)، شرح المراح في التصريف، تحقيق: عبد الستار جواد، مطبعة الرشيد، بغداد، ١٩٩٠م.
- الغزالي، أبو حامد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، منطق تهافت الفلاسفة المسمى (معيان العلم)، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، ١٩٦١م.
- الفارابي، أبو النصر محمد بن محمد (ت٣٣٩هـ)، إحصاء العلوم، تحقيق وتعليق: عثمان أمين، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٤٨م.

- ، ديوان الأدب، تحقيق: أحمد مختار عمر، مراجعة: إبراهيم أنيس، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٤م.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، غ.ت.
- ، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٨١م.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، معاني القرآن ج١، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة ١٩٥٥م، ج٢، تحقيق: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة. ج٣، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مراجعة: علي النجدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢م.
- الفرزدق، ديوان الفرزدق (شرح عبد الله الحساوي)، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، غ.ت.
- الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت٨١٧هـ)، القاموس المحيط، تحقيق مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة، ط٦، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٨م.
- الفيومي، أحمد بن محمد علي الفيومي (ت٧٧٠هـ)، المصباح المنير، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٧م.
- القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت٦٤٦هـ)، إنباه الرواة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٠م.
- القاضي الجرجاني، علي بن عبد العزيز (ت٣٩٢هـ)، الوساطة بين المتبني وخصومه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد الجاوي، ط٤، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٦٦م.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت٢٧٦هـ)، أدب الكاتب، تحقيق وتعليق: محمد الدالي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٢م.
- ، تأويل مشكل القرآن، شرحه ونشره: السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، القاهرة، ١٩٨١م.
- ، كتاب المعارف، تحقيق: محمد اسماعيل عبدالله الصاوي، ط١، المكتبة الحسينية بمصر، ١٩٣٤م.
- ، قدامة بن جعفر، أبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب البغدادي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٥م.

- ، نقد الشعر، تحقيق: كمال مصطفى، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٨م.
- القرافي، شهاب الدين القرافي، الاستغناء في أحكام الاستثناء، تحقيق: طه محسن، وزارة الثقافة والشؤون الدينية، بغداد.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، مختصر تفسير القرطبي، دراسة وتعليق: محمد كريم راجح، دار العربي، بيروت، ١٩٨٥م.
- القزويني، الخطيب القزويني (ت٧٣٩هـ)، الأيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، ط٦، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٥م.
- القسطلاني، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد المصري (ت٩٢٣هـ)، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق وتعليق: عامر السيد عثمان، عبد الصبور شاهين، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٧٢م.
- القفطي، جمال الدين أبو الحسين علي بن يوسف (ت٦٤٦هـ)، إنباه الرواة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٠م.
- ابن القيم، ابن قيم الجوزية أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي (ت٧٥١هـ)، بدائع الفوائد، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، غ.ت.
- الكفوي، أبو البقاء الكفوي (ت١٠٩٤هـ) الكليات، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ج١، ١٩٧٤م، ج٢+٣، ١٩٧٥م، ج٤+٥، ١٩٧٦م.
- لبيد، شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق: إحسان عباس، الكويت، ١٩٦٢م.
- المالقي، أبو جعفر أحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٥م.
- ابن مالك، جمال الدين بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م.
- -----، شرح عمدة الحافظ وعمدة اللاقط، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٧٧م.
- -----، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، غ.ت.
- ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م.

- أبو مالك غياث بن غوث (ت ٩٠هـ)، ديوان الأخطل، شرحه وصنف قوافيه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٦م.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، ج ١+ج ٢، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث العربي، القاهرة، ١٣٩٩هـ، ج ٣، عالم الكتب، بيروت، غ.ت.
- المتنبى، ديوان أبي الطيب المتنبى، بشرح أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، المسمى (التبيان في شرح الديوان)، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، دار الفكر، بيروت، غ.ت.
- المجاشعي، أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي (ت ٤٧٩هـ)، شرح عيون الإعراب، تحقيق: حنا جميل حداد، ط ١، مكتبة المنار، الزرقاء، ١٩٨٥م.
- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى (ت ٣٢٤هـ)، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، ط ٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٨م.
- محمد مكي نصر، نهاية القول المفيد في علم التجويد، تحقيق: علي محمد الضباع، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٣٠م.
- المرادي، الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق: طه محسن، جامعة الموصل، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٧٦م.
- المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد (٤٢١هـ)، شرح ديوان الحماسة، نشره: أحمد أمين وعبد السلام هارون، ط ٢، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٨م.
- المرصفي، سيد بن علي، رغبة الأمل من كتاب الكامل، دار البيان، بغداد، ١٩٦٩م.
- أبو مسحل الأعرابي، عبد الوهاب بن حريش، النولادر، تحقيق: عزة حسن، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، ١٩٦١م.
- الإمام مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحسين القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٣م.
- ابن المعتز، عبد الله (ت ٢٩٦هـ)، البديع، اعنتى بنشره: أغناطيوس كراتشوفسكي، ط ٣، دار المسيرة، بيروت، ١٩٨٢م.
- المكودي، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت ٨-٧٠هـ)، شرح المكودي على ألفية ابن مالك وبهامشه (حاشية الملوي)، المطبعة البهية، القاهرة، ١٣٠١هـ.
- مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، تحقيق: أحمد حسن فرحات، ط ٢، دار عمار، عمان، ١٩٨٤م.

- ، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، وزارة الإعلام، بغداد، ١٩٧٥م.
- المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب (من علماء القرن الرابع للهجرة)، دقائق التصريف، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وحاتم صالح الضامن، وحسين تورال، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٧م.
- ابن منظور (ت٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨م.
- الميداني، أبو الفضل النيسابوري الميداني (ت٥١٨هـ)، مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، ١٩٥٥م.
- الميداني، أحمد بن محمد الميداني (ت٥١٨هـ)، نزهة الطرف في علم الصرف، ط١، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨١م.
- النابغة الذبياني، ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٠.
- ابن الناظم، بدر الدين محمد بن محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد بن سليم اللبابيدي، مطبعة القديس جيورجوس، بيروت، ١٣١٢هـ.
- النحاس، أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ)، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٥م.
- ، شرح القصائد التسع المشهورات، تحقيق: أحمد خطاب، وزارة الإعلام، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٣م.
- ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين (ت٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق هادي حسن حمودي، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٤م.
- ، شرح شذور الذهب، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ١٩٦٨م.
- ، شرح قطر الندى وبل الصدى، ضبطه على المخطوطة وصححه: يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٧م.
- ، شرح اللحة البدرية، تحقيق: هادي نهر، مطبعة الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٧٧م.
- ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة، غ.ت.
- ابن هشام اللخمي (ت٥٧٧هـ)، شرح الفصيح، تحقيق: مهدي عبيد جاسم، ط١، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٨م.

- ياسين العلمي، ياسين الحمصي العلمي (ت ١٠٦١هـ)، حاشية ياسين على شرح التصريح، مطبوع بهامش (شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى، القاهرة، د.ت.
- ابن يعيش، سابق الدين محمد بن علي بن أحمد بن يعيش الصنعاني، التهذيب الوسيط في النحو، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١م.
- ابن يعيش، موفق الدين بن يعيش النحوي، (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، (غ.ت).

ب- المراجع

- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ط٣، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦١م.
- -----، في اللهجات العربية، ط٦، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٤م.
- إبراهيم أنيس ورفاقه، الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٦٠م.
- إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٨م.
- إبراهيم السامرائي، النحو العربي: نقد وبناء، دار الصادق، بيروت، ١٩٦٨م.
- إبراهيم سلامة، بلاغة أرسطو بين العرب واليونان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٢م.
- أحمد الجوارى، نحو التيسير: دراسة ونقد منهجي، ط٢، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٤م.
- أحمد حسن صبرة، في نظرية الاستعارة: التفكير الاستعاري في الدراسات الغربية، دار الصديقان، الاسكندرية، ١٩٩٨م.
- أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٦م.
- أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩١م.
- -----، علم الدلالة، ط٣، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٢م.
- أحمد مطلوب، فنون بلاغية، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥م.
- أحمد ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، عمارة شؤون المكتبات الرياض، ١٩٨١م.
- إميل بديع يعقوب، فقه اللغة العربية وخصائصها، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٢م.
- بسام بركة- علم الأصوات العام: أصوات اللغة العربية، الإنماء القومي، بيروت، ١٩٨٨م.
- تمام حسّان، الأصول، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩م.
- -----، اللغة العربية معناها ومبناها، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٧٩م.

- ، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٨٦م.
- صابر عصفور، الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب، دار التنوير، بيروت ١٩٨٣م.
- حاكم مالك الزيايدي، الترادف في اللغة، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٠م.
- حلمي خليل، الكلمة: دراسة لغوية معجمية، ط٢، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢م.
- ، العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨م.
- حنا جميل حداد، ملك النحاة: حياته وشعره ومسائله العشر، إربد: من منشورات جامعة اليرموك، ١٩٨٢م.
- ، معجم شواهد النحو الشعرية، ط١، دار العلوم، الرياض، ١٩٨٤م.
- حنون مبارك، مدخل إلى لسانيات سوسير، دار توبقال للنشر، ١٩٨٧م.
- خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيوييه، ط١، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٦٥م.
- داود حلمي، المعجم الإنجليزي بين الماضي والحاضر: دراسة في منهج معجمية اللغة الإنجليزية، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٧٨م.
- رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٧م.
- ريمون طحان، الألسنية العربية، النحو-الجملة، الأسلوب، الخاتمة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٢م.
- زكريا إبراهيم، مشكلة البنية .. أو أضواء على البنيوية، مكتبة مصر للطباعة، دار مصر للطباعة، (د.ت).
- سامي حنا وآخرون، مبادئ علم اللسانيات الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١م.
- أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- شفيع السيد، التعبير البياني رؤية بلاغية نقدية، ط٢، مزيدة ومنقحة، دار الصفا.
- شوقي ضيف، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م، القاهرة، ١٩٨٢.
- صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ط١٢، دار العلم، بيروت، ١٩٨٩م.
- صلاح فضل، النظرية البنائية في النقد الأدبي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨م.
- طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩م.

- عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) من أسرار العربية في السياق القرآني، جامعة بيروت العربية، بيروت، ١٩٧٢م.
- عباس حسن، اللغة والنحو ... بين القديم والحديث، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦م.
- عبد الحميد حسن، القواعد النحوية: مادتها وطريقتها، مطبعة العلوم، القاهرة، ١٩٤٦م.
- عبد الحميد السيد ولطيفة النجار، في النحو العربي: (قواعد تدريبات) دار القلم، دبي، ١٩٩٦م.
- عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٧م.
- عبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة النحوية: نشأتها وتطورها، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨م.
- عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤية جديدة في الصرف العربي) مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م.
- عبد الفتاح حسن، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، دار الفكر للنشر، عمان، ١٩٩٨م.
- عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي، ط٩، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٨٤م.
- عبد الفتاح الحموز، ظاهرة التعويض في العربية وما حُمِلَ عليها من المسائل، ط١، دار عمار، عمان، ط١، ١٩٨٧م.
- عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ط١، دار أزمنا، عمان، ١٩٩٨م.
- عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، الدار البيضاء، دار توبقال، ١٩٨٥م.
- عبد الكريم مجاهد، الدلالة اللغوية عند العرب، دار الضياء، عمان، ١٩٨٥م.
- عبد الله الجبوري، ابن درستويه، ط١، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٤م.
- عبدالله درويش، تهذيب النحو، منشورات مكتبة الشباب بالمنيرة، القاهرة، ١٩٧٦م.
- عبد المتعال الصعيدي، النحو الجديد، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٧م.
- عدنان بن نريل، اللغة والبلاغة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
- عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.
- علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، القاهرة: دار الوفاء للطباعة - ج١، ط١، ١٩٨٠م - ج٢، ط١، ١٩٨٢م.
- علي وافي، فقه اللغة، ط٦، لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٦٨م.

- غالب المطلبي، في الأصوات اللغوية، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٤م.
- فاضل الساقى، أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة، تقديم/ د. تمام حسّان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٧م.
- فاضل السامرائي، معاني الأبنية في العربية، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨١م.
- فاطمة الطبال بركة، النظرية الألسنية عند رومان جاكسون، دراسة ونصوص، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- فايز الداية، الجوانب الدلالية في نقد الشعر في القرن الرابع الهجري، دار الملاح للطباعة والنشر، ١٩٧٨م.
- فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ط٣، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨١م.
- فوزي الشايب، محاضرات في اللسانيات، ط١، منشورات وزارة الثقافة، عمّان، ١٩٩٩م.
- كريم حسام الدين، الدلالة الصوتية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٢م.
- كمال محمد بشر، علم اللغة العام-الأصوات، دار المعارف، مصر، ١٩٨٦م.
- لويس معلوف، المنجد في اللغة، ط٢١، دار المشرق، ١٩٧٣م.
- مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسان، ط١، دمشق، ١٩٨٨م.
- مالك المطلبي، اللغة والزمن، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦م.
- مجمع اللغة العربية، القاهرة، معجم ألفاظ القرآن الكريم، المجمع، القاهرة، ١٩٥٣م.
- محمد أبو موسى، دلالات التراكييب، دراسة بلاغية، ط٢، دار التضامن، القاهرة، ١٩٨٧م.
- محمد إسماعيل عوّد، تناوب حروف الجر، ط١، دار الفرقان، عمّان، ١٩٨٢م.
- محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، مكتبة دار الشرق، بيروت، ١٩٧٢م.
- محمد الحلواني وآخرون، المنهل من علوم العربية، ط١، المكتبة العربية، حلب، ١٩٦٨م.
- محمد حماسة عبد اللطيف، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٠م.
- محمد رزق الخفاجي، علم الفصاحة العربية، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م.
- محمد سمير اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط٢، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م.
- محمد عبادة، الجملة العربية: دراسة لغوية نحوية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٤م.
- محمد عبد الخالق عظيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم،
- القسم الأول: دار الحديث، القاهرة، ١٩٧٢م.
- القسم الثاني والثالث: مطبعة حسّان، القاهرة، ١٩٨٠م.
- محمد علي الخولي، مدخل إلى علم اللغة، دار الفلاح، صويلح، ١٩٩٣م.

- محمد عيد، أصول النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٣م.
- محمد نور الدين المنجد، الترادف في القرآن الكريم، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٧م.
- محمود السعران، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، (د.ت).
- محمود شيخون، الاستعارة، نشأتها، تطورها، أثرها في الأساليب العربية، ط٢، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٨٤م.
- محمود فهمي حجازي، المعجمات الحديثة، طبعة خاصة على الاستنسل، ١٩٧٨م.
- محمود نحلة، التعريف والتكثير بين الدلالة والشكل، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ١٩٩٩م.
- مصطفى حميدة، نظام الإرتباط والربط في تركيب الجملة العربية ط١، مكتبة لبنان، ١٩٩٧م.
- مصطفى النحاس، دراسات في الأدوات النحوية، ط١، مطابع دار القبس، الكويت، ١٩٧٩م.
- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٤م.
- منى إلياس، القياس في النحو، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م. (النسخة المعاد طبعتها في الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، غ.ت).
- نهاد الموسى، في تاريخ العربية، أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي، ساعدت الجامعة الأردنية على نشره، عمان، ١٩٧٦م.
- -----، نظرية النحو العربي، ط٢، دار البشير ومكتبة وسام، عمان، ١٩٨٧م.
- نهاد الموسى ومحمود السمرة، كتاب العربية نظام الجملة والإعراب، ط١، وزارة التربية والتعليم وشؤون الشباب، دائرة إعداد المعلمين، سلطنة عُمان، ١٩٨٥م.
- نوزاد حسن أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيوييه، جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٦م.

ثالثاً: البحوث المنشورة في المجلات والدوريات:

- أحمد الجواري، الوصف بالجملة، مجلة المجمع العلمي العراقي، م٣٥، ج٤، ١٤٠٥هـ—
- ١٩٨٤م.
- -----، الوصف نظرة أخرى في قضايا النحو العربي، مجلة المجمع العلمي العراقي، م٣٣، ج٤، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٢م.
- أحمد الإسكندري، التضمين، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج١، ١٩٣٥م.
- داود عبده، مجلة الفكر العربي الصادرة عن معهد الإنماء العربي بطرابلس-ليبيا، ع٨-٩، السنة الأولى، ١٥ يناير، ١٥ مارس، ١٩٧٩م.

- صلاح الدين الزعبلوي، التضمين، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، م٥٥، ج١، صفر ١٤٠٠هـ = يناير ١٩٨٠م.
- صلاح الدين حسنين، القياس والنحو العربي، مجلة كلية اللغة العربية، الرياض، ع١٠، ١٩٨٠م.
- -----، المنهج التوليدي القياسي، مجلة فيصل، ع١٢٤، السنة ١١، ١٩٨٧م.
- صلاح الدين الزعبلوي، الصفات: مبناها ومعناها، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، م٥٦، ج٣، يوليو ١٩٨١م.
- عبد العظيم الشاعر، بين الأصالة والنيابة في النحو العربي، حولية كلية اللغة العربية، القاهرة: جامعة الأزهر، ع٢، ١٩٨٤م.
- عبد الفتاح الحموز، مواضع أمن اللبس في العربية، وأمن لبسها، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة، م٢، ع١، يونيو ١٩٨٧م.
- عفيف دمشقية، الانفعالية والإبلاغية في بعض أقاصيص ميخائيل نعيمة، مجلة الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، العدد ٨ و ٩، بيروت.
- قرار التضمين، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج١، ١٩٣٥م.
- محمد الطاهر بن عاشور، المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع القاهرة، ج٤، ١٩٣٧م.
- نهاد فليح حسن، النيابة في الأبنية الصرفية، مجلة آداب المستنصرية:
أ- القسم الأول ع٢٤-٢٥، ١٩٩٤م.
ب- القسم الثاني ع٢٦، ١٩٩٥م.
- نهاد الموسى، الأعراف أو "نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية" المجلة العربية اللغوية، م٤، العدد الأول، ١٩٨٥.
- يوسف أبو العدوس، النظرية الاستبدالية للاستعارة، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية الحادية عشر، الرسالة السادسة والستون، ١٩٨٩.

رابعاً: الرسائل الجامعية:

- خلود العموش، الاشتقاق ودوره في وضع المصطلح العربي، إشراف، نهاد الموسى، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٤م.
- سمير وحيد الغزاوي، التنغيم اللغوي في القرآن الكريم، إشراف: سعيد الزبيدي، جامعة آل البيت، عمان، ١٩٩٩م.
- عبد الله بابعير، ظاهرة النيابة في العربية (دراسة وصفية تحليلية)، إشراف: هادي نهر، رسالة دكتوراة، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٩٧م.

- عبد الغني الأزدي، مفهوم الجملة في كتاب سيبويه، إشراف: غالب المطلبي، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، بغداد ١٩٩٧م.
- عزام عمر قاسم الشجرأوي، شرح قواعد البصراوية في النحو، إشراف: محمد حسن عواد، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ١٩٨٧م.
- محمد بيّ، التضمين النحوي بين القدماء والمحدثين، إشراف: سامي عوض، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، دمشق، ١٩٩٧م.
- محمود أحمد السويد، شرح الإعراب عن قواعد الإعراب- ابن هشام، إشراف: مزيد نعيم، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، د.ت.
- مهدي عرار، جدل اللفظ والمعنى، إشراف: نهاد الموسى، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٥م
- منال النجار، الإعراب التقديري والمحلي بين مقتضى النظرة والتطبيق، إشراف عبد الله عنبر، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٠م.
- وليد العناتي، التباين وأثره في تشكيل النظرية اللغوية العربية، إشراف: نهاد الموسى، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٠م.

خامساً: المترجمات:

- أرسطو طاليس، الخطابة: الترجمة العربية القديمة، تحقيق وتعليق عبد الرحمن بدوني، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٩م.
- أرسطو - فن الشعر، نقل أبي بشر متى بن يونس، تحقيق وترجمة: شكري عياد، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧م.
- بيرجر، علم الدلالة
- جوزيف فندريس، اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٠م.
- جيفري سامبسون، المدارس اللغوية - التطور والصراع، ترجمة: أحمد نعيم الكراعين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع-بيروت، ١٩٩٣م.
- ر.هـ. روبنز، موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، ترجمة: أحمد عوض، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب-الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٢٢٧)، ١٩٩٧م.
- فرديناند دي سوسير، علم اللغة العام، ترجمة: يؤوليل يوسف عزيز، مراجعة النص العربي: مالك يوسف المطلبي، ١٩٨٨م.

- مارشال ماكلومان، كيف نفهم وسائل، الاتصال، ترجمة: خليل صابات وآخرون؛ مراجعة وتقديم: خليل صابات، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٥م.
- ماريوباي، أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، جامعة طرابلس، ١٩٧٣م.
- مالبرج برتيل-علم الأصوات، ترجمة عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب القاهرة، ١٩٨٤م.
- هنري فليش، العربية الفصحى: نحو بناء لغوي جديد، ترجمة عبد الصبور شاهين، المطبعة الكاثولوكية، بيروت، ١٩٦٦م.
- وليام. ك. وويمزات كلينث بروكس، النقد الأدبي، ترجمة حسام الخطيب، محيي الدين صبحي، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، دمشق، ١٩٧٣م.

[العودة إلى قائمة المحتويات](#)

المراجع باللغة الإنجليزية:

- **Anderson, S. Introduction Reading In Language, The United States of America, 1969.**
- **Beaugrande , Robert De. Linguistics Theory, The Discourse of Fundamental Works. First Edition. London, 1991.**
- **Bloomfield, Leonard. Language. London: George Allen and University Ltd., 1973.**
- **Britannica, The New Encyclopaedia Britannica. Chicago Up, Library of Congress, 1990.**
- **Carter, M. “An Arab Grammarian of The Eighth Century.” A.D. Journal of American Oriental Society. Vol. 93. No. 2, April-June, 1973.**
- **Cattel, N.R. The New English Grammar: A Descriptive Introduction. Cambridge: Mass Nit Press, 1969.**
- **Cobuild, Collins. English Language Dictionary. Editor-in- Chief John Sinclair. London, Collins, 1987.**
- **Crystal, David. Dictionary of Linguistics and Phonetics. Third Edition. Cambridge, Blackwell, 1991.**
- **----- . What is Linguistics, 4th Ed, 1959.**

- **Danial, J. Steible. Concise Hand book of Linguistics: A Glossary of Terms. New York: Philosophical Library, 1967.**
- **Elshershahi, Mohammed. Substitution and Lexical Cohesion in the Editorial Argumentative Discourse of Arabic and American English. University of South Carolina, 1988.**
- **Firth J. Paper in Linguistics. London: Oxford University Press, 1964.**
- **Glesson, H. An Introduction to Descriptive Linguistics. Holt, Rinehart, and Winston, 1961.**
- **Halliday and Ruqaiya Hassan. Cohesion in English. London:longman, 1976.**
- **Hartman, R. R. K. and stork, K.F.C. Dictionary of Language and Linguistics. London: Applied Science, 1972.**
- **Hockett, F. Charles. Accurse in Modern Linguistics. Macmillan: New York, 1958.**
- **Langacker, Roland, W. Language and It's Nature. New York: Harconrt Brace. 2nd Edi.**
- **Lyons, Gohn. Introduction to Theoretical Linguistics. Cambridge: Cambridge University press, 1971.**

- **Nida, Eugene, A. Morphology: The Descriptive Analysis of words. Ann Arbor: The University of Michigan press. Second Edition.**
- **Pei, Mario, A. And Gay nor, Frank. A dictionary of Linguistics. New York: Phiosophical Library, 1959.**
- **The Oxford Companion to the English Language. Editors: Tom Mearthur, Feri Mearthur. Oxford: Oxford U.P. 1992.**
- **Robins, R.H. General Linguistics. London: Longman Group, Ltd. Fourth Edition, 1989.**
- **Quirk, Green baum, Sidney. A Grammar of Contemporary English. London: Longman, 1924.**
- **Wardhaugh, Ronald. An Introduction to Sociolinguistics. First Edition. Padstow: J. J. Press Ltd., 1986.**

[العودة إلى قائمة المحتويات](#)

Abstract

THE ROLE OF THE SUBSTITUTIONAL CURRICULUM IN DESCRIPTION OF ARABIC AND ITS RULING

Prepared By: WALEED HUSSEIN MOHAMMAD ABDALLAH
SUPERVISED BY: Prof. Nihad Al-Mousa

This study comes out in view of the concept that early Arab linguists tended to mean the functional occurrence and the elements hidden it as an essential requirement for doing their linguistics analyses.

This concept formed a main staple criterion and a point of view for ancient linguistics besides, it paved the way for linguists to interpret many linguistic situations.

This research has been based on three dimensions; the first of which represents basic introductions, which deal with the different intervals and concepts of the term "substitution" indicating its limit and the necessary conditions for its existence.

These introductions also indicate how "substitution" takes its place in the different linguistic trends.

The second dimension explains the role of "the substitution curriculum" in the levels of linguistic analysis.

It deals with the role of "substitution" phonemically, morphemically and in the structural and lexical functions and its style.

The third dimension is strongly related to the second one as it represents the abstract for the various concepts and characteristics dealt with the second dimension.

It indicates, as well, the role of "substitution curriculum" in describing the linguistic phenomenon and ruling including reasoning and interpretations given by early linguists.

It also presents the role of this curriculum in the theory of Arabic linguistics, its general formation and the means taken by early linguists in description and ruling.

[العودة إلى قائمة المحتويات](#)